



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع



الموضوع

انعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية

دراسة ميدانية في حي 500 مسكن العالية الشمالية
- مدينة بسكرة أنموذجا -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د

تخصص علم الاجتماع الحضري

إشراف الدكتورة:

- فتيحة تمرسيت

إعداد الطالبة:

- منيرة بن شوية

لجنة المناقشة

الاسم اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
غربي صباح	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
تمرسيت فتيحة	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
يعلى فاروق	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 2	مناقشا
بوزغاية باية	أستاذ التعليم العالي	جامعة الواد	مناقشا
براهيمي سمية	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع



الموضوع

انعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية

دراسة ميدانية في حي 500 مسكن العالية الشمالية
- مدينة بسكرة أنموذجا -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د

تخصص علم الاجتماع الحضري

إشراف الدكتورة:

- فتيحة تمرسيت

إعداد الطالبة:

- منيرة بن شوية

لجنة المناقشة

الاسم اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
غربي صباح	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
تمرسيت فتيحة	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
يعلى فاروق	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 2	مناقشا
بوزغاية باية	أستاذ التعليم العالي	جامعة الواد	مناقشا
براهيمي سمية	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا

يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴿٣﴾ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ

أَمْرِهِ ﴿٤﴾ فَدُجِعَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ فَدْرًا ﴿٥﴾ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الطلاق (الآيتان: 2-3)

شكر وعرفان

الحمد لله على توفيقه وهدايته والشكر لفضله وإحسانه ونعمته عليّ لإتمام هذا العمل المتواضع وعلى إكرامه وجوده حمدا كثيرا وشكرا جزيلا وفضلا لمن يشاء من عباده وارجوا أن تكون قد وفقنا في عملنا هذا بفضله سبحانه وتعالى والتوفيق إلا بإذنه جل علاه.

والصلاة على مُجَّد حبيبي وشفيعي ورسولي عليه الصلاة والسلام آخر الأنبياء وأكمل البشر واطهر مخلوق على وجه الأرض، وأنبى وأكرم إنسان وصدق ونور على نور جاءنا بالنور المبين الهادي الأمين أما بعد؛ أقدم شكري وكل امتناني وتقديري واحترامي للأستاذة المشرفة " تمرسيت فتيحة " على صبرها عليّ وتوجيهاتها لمسار العمل المتواضع الذي بين أيدينا وعلى حسن المعاملة وتكرمها عليّ بالإشراف على هذا العمل، ومنحتني كل وقتها بالرغم من الصعوبات التي مرت بنا، وتقييمها التوصيات والملاحظات ومساعدتها على تقديم الإرشادات والنصائح النيرة لإتمام هذا البحث المتواضع والمفيد لنا مستقبلا. كما أتقدم إلى جزيل الشكر للأستاذة غربي صباح صاحبة مشروع الدكتوراه على صبرها معنا وإعطائها لنا كل وقتها وتوجيهاتها الدائمة والمستمرة لإتمام كل طالب بحثه على أكمل وجه، وعلى الروح المعنوية التي تستمدتها منها. كما أتقدم إلى الشكر والامتنان للجنة المناقشة على تصفحهم لهذا البحث، وتقديم الملاحظات التي غابت عنها جزاهم الله كل الشكر والامتنان.

وإلى كل الأساتذة الكرام

وإن نساهم قلبي ولم ينساهم قلبي كل الشكر والامتنان إلى كل ما تقدم لنا نصيحة وإرشاد وتوجيه

في مجال البحث العلمي وفي مجال بحثي

وإلى كافة من ساعدوني من قريب أو بعيد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله الذي وفقني إلى تمام هذا البحث.

الباحثة: منيرة بن شوية

ملخص:

عرفت المدن الجزائرية في الآونة الأخيرة نوعاً من تعشي جرائم مختلفة مست من استقرار البلاد، وانتشار الفوضى وعدم الأمان، كتناول الحبوب المهلوسة، وتعاطي المخدرات والمتاجرة بها، والاختطاف والقتل في أوساط الأسر الحضرية، وبذلك تناولنا في بحثنا هذا انعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية كموضوعين كبيرين الجريمة والأسرة لا تقل أهمية إحداهما عن الأخرى، حيث يكتسي موضوع الدراسة أهمية كبيرة في تناول موضوع إجتماعي من المواضيع الاجتماعية الأخرى وتظهر أهمية الدراسة من خلال التعرف على الجريمة والأسرة الحضرية، وكيف تنعكس الجريمة على الأسرة الحضرية، وذلك بمحاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي ما هي إنعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية في الوسط الحضري؟ ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية: كيف تنعكس الجريمة على العلاقات الأسرية للأسرة الحضرية في الوسط الحضري؟ وكيف تنعكس الجريمة على العلاقات الجوارية للأسرة الحضرية في الوسط الحضري؟، أما التساؤل الأخير كيف تنعكس الجريمة على الجانب المادي والاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية في الوسط الحضري؟ حيث تعرضنا إلى الموضوع كتصور ذهني وهو الخوف من الجريمة وانعكاساتها على الأسرة الحضرية التي تقطن المدن، للإجابة على هذه التساؤلات والتحقق من صدق أو خطأ الفرضيات تم النزول إلى الميدان حيث تمت الدراسة في مدينة بسكرة إحدى المدن الجزائرية وتم إختيار أحد أحيائها وهو حي 500 مسكن العالية الشمالية كمجال للدراسة، أما العينة فقد تم إختيار الأسر النووية التي تسكن الحي، فقد تم إختيار 300 أسرة من بين 500 أسرة أو يزيد، حيث تم إختيار العينة غير العشوائية وهي العينة الفرضية لأنها تحقق غرض الباحث من الدراسة، أما المنهج المستخدم فيه المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة كما هي في الواقع والتحليل والتفسير، ومن بين أهم النتائج التي توصلنا إليها وهي أن الجريمة إنعكست بالسلب والإيجاب على العلاقات الأسرية حيث ظهرت جرائم معينة تمس الزوجين كالخيانة وتعاطي المخدرات والزنا وغيرها حيث توترت العلاقة الزوجية وظهرت الخلافات والشجارات والمشاكل لكثرة الجرائم التي مست إستقرار الأسرة الحضرية، أما الجانب الإيجابي لها من خلال زيادة الوعي وأخذ الحيطة والحذر، كما مست علاقة الآباء بالأبناء حيث زاد إهتمام الوالدين بالأبناء من خلال المراقبة والمراقبة الدائمة والتوجيه والنصح والتوعية على مدار الساعة، إلا أنها لم تخلو من خلافات ومشاكل لحقت بالعلاقة كالضرب والسرقه وتعاطي المخدرات التي إنعكست سلباً على علاقة الآباء بالبناء، كما انعكست الجريمة على علاقة الإخوة فزاد إهتمام الإخوة ببعضهم، إلى جانب ظهور مشاكل بينهم من جراء إنتشار الجريمة، كما إنعكست الجريمة على العلاقات الجوارية من خلال أن الجيران وأبناء الحي أصبحوا مصدر خوف وقلق للأسرة الحضرية حيث أصبحت العلاقة بين الجيران وأبناء الحي سطحية يسودها الشك والريبة، كما إنعكست الجريمة على الجانب المادي والاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية في الوسط الحضري، من خلال زيادة أعداد الأسرة الحضرية المادية والمعنوية، وأصبحت العلاقات القربية سطحية يسودها الشك والريبة مع محافظة القليل من الأسر الحضرية على العلاقات القربية للمصلحة كمساعدة الزوجين على تربية الأبناء وتحمل المسؤولية، كترك الأبناء عند أهل الزوج أو الزوجة، حيث إتجهت الأسرة الحضرية لمشاهدة نوع من البرامج التلفزيونية كمشاهدة الأخبار وشبكات التواصل الاجتماعي والانترنت، للتغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع والتطور التكنولوجي والمعلوماتي، أدى إلى تغير بناء الأسرة الحضرية ووظائفها.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، الأسرة، الحضرية، الأسرة الحضرية.

Abstract:

Algerian cities have recently witnessed a kind of outbreak of various crimes that have affected the security and stability of the country, and the spread of chaos and insecurity, such as taking hallucinogenic pills, drug abuse and trafficking, and kidnapping and murder among urban families. Thus, in our research, we addressed the repercussions of crime on the urban family as two major topics: crime and the family are no less important than the other, as the subject of the study is of great importance in dealing with a social topic among other social topics. The importance of the study appears through identifying crime and the urban family, and how crime is reflected on the urban family, by trying to answer the following main question: What are the repercussions of crime on the urban family in the urban environment? The following sub-questions fall under this main question: How does crime affect the family relationships of urban families in the urban environment? How is crime reflected on the neighborhood relations of the urban family in the urban setting? As for the last question, how is crime reflected on the material, social and cultural aspects of the urban family in the urban setting? Where we presented the topic as a mental perception, which is the fear of crime and its repercussions on the urban family that lives in the cities. To answer these questions and verify the truth or error of the hypotheses, we went to the field, where the study was conducted in the city of Biskra, one of the Algerian cities, and one of its neighborhoods was chosen, which is the 500 Aliya neighborhood. The North as a field of study. As for the sample, the nuclear families that live in the neighborhood were chosen. 300 families were chosen out of 500 families or more. The non-random sample was chosen, which is the purposive sample because it achieves the researcher's purpose of the study. As for the approach used, it is the descriptive analytical approach to describe the phenomenon as it is in reality, analysis and interpretation, and among the most important results we have reached is that the crime has had a positive and negative impact on family relations, where certain crimes affecting spouses have appeared, such as betrayal, drug abuse, adultery, and others, where the marital relationship has become strained and disputes have emerged. And quarrels and problems due to the large number of crimes that affected the stability of the urban family. The positive side of it is through increasing awareness and taking caution. It also affected the relationship between parents and children, as the parents' interest in their children increased through constant accompaniment and monitoring, guidance, advice and awareness around the clock. However, it was not devoid of disagreements and problems that befell the relationship, such as beating, theft, and drug use, which negatively affected the relationship of the parents with the building. The crime also affected the relationship of the brothers, so the brothers' interest in each other increased, in addition to the emergence of problems between them as a result of the spread of the crime. The crime also affected the neighborhood relations of the neighborhood, while the neighbors and the people of the neighborhood have become a source of fear and anxiety for the urban family, as the relationship between the neighbors and the people of the neighborhood has become superficial and dominated by doubt and mistrust. The crime also affected the material, social and cultural aspect of the urban family in the urban environment, through an increase in the material and moral bonds of the urban family, and kinship relations became superficial and dominated by doubt and mistrust, with a few urban families maintaining kinship relations for the benefit of helping the spouses raise their children and bear responsibility, such as leaving their children behind. Among the husband's or wife's family, the urban family turned to watching a type of television programs, such as watching the news, social networking sites, and the Internet, due to the social change taking place in society and the technological and informational development, which led to a change in the structure and functions of the urban family.

Keywords: crime, family, urban, urban family.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	شكر وعران
II	الملخص باللغة العربية
III	الملخص باللغة الإنجليزية
IV	فهرس المحتويات
XI	فهرس الجداول
XIII	فهرس الأشكال
أ - ج	مقدمة
45 - 4	الفصل الأول: الإطار التصوري والنظري للدراسة
5	أولاً: الإشكالية
8	ثانياً: فرضيات الدراسة
9	ثالثاً: أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع وأهدافه
9	1- أسباب اختيار الموضوع
9	2- أهمية الدراسة
10	3- أهداف الدراسة
11	رابعاً: تحديد المفاهيم
28	خامساً: الدراسات السابقة أو المشابهة
41	سادساً: المقاربة السوسيولوجية لموضوع الدراسة
96 - 46	الفصل الثاني: التطور التاريخي للجريمة والنظريات المفسرة لها وخصائصها وعواملها
47	تمهيد
48	أولاً: التطور التاريخي للجريمة
48	1- الجريمة في العصور القديمة

48	1-1- الجريمة في مصر القديمة عصر الفراعنة
49	2-1- الجريمة في عصر اليونان والإغريق
50	3-1- الجريمة في العصر الروماني
51	2- الجريمة في العصور الوسطى
51	1-2- عند الغرب
52	2-2- عند العرب
53	3- الجريمة في العصر الحديث
54	ثانياً: النظريات المفسرة للجريمة
54	1- النظريات البيولوجية
54	1-1- نظرية لومبروزو
60	2-1- نظرية إيزيكو فيري
60	3-1- نظرية هوتون
61	4-1- انتقادات النظريات البيولوجية
63	2- النظرية النفسية
63	1-2- نظريات التحليل النفسي
66	2-2- انتقادات النظريات النفسية
67	3- النظريات الاجتماعية
67	1-3- النظرية اللامعيارية
68	2-3- النظريات الايكولوجية
68	3-3- نظرية الضغوط
69	4-3- نظرية الوصمة
70	5-3- نظرية الضبط الاجتماعي
70	6-3- نظرية المخالطة الفاصلة
71	7-3- انتقادات النظريات الاجتماعية
72	4- النظرية التكاملية
73	1-4- انتقادات النظرية التكاملية

74	ثالثا: خصائص الجريمة وأركانها
74	1- خصائص الجريمة
76	2- أركان الجريمة
79	رابعا: تصنيفات الجريمة
79	1- التصنيف القانوني للجريمة
79	1-1- التقسيم القانوني لأنواع الجرائم
80	2- التصنيف الفقهي للجرائم على أساس أركان الجريمة
80	2-1- التصنيف الفقهي للجرائم بحسب الركن الشرعي
81	2-2- تصنيف الجرائم بحسب الركن المادي
83	2-3- تصنيف الجرائم بحسب الركن المعنوي
84	3- تقسيم الجرائم وعقوباتها في الشريعة الإسلامية
84	3-1- جرائم القصاص
84	3-2- جرائم الحدود
85	3-3- جرائم التعزير
86	خامسا: العوامل المؤدية للجريمة
86	1- العوامل البيولوجية
87	2- العوامل الاجتماعية
89	3- العوامل الاقتصادية
90	4- العوامل الثقافية
91	5- العوامل الإعلامية
92	سادسا: الجريمة في المدينة الجزائرية
92	1- الواقع السوسيوولوجي للجريمة
92	2- الجريمة الحضرية
93	3- إحصاءات حول الجريمة في المدينة الجزائرية
96	خلاصة الفصل

147 - 97	الفصل الثالث: السيرورة التاريخية للأسرة الحضرية والنظريات المفسرة لها وأشكالها ومقوماتها ووظائفها وعواملها في الجزائر
98	تمهيد
99	أولاً: نشأة الأسرة وتطورها
99	1- الأسرة في المرحلة البدائية
100	2- الأسرة عبر الحضارات القديمة
101	3- الأسرة في عصر الشرائع السماوية
104	4- الأسرة المعاصرة
105	ثانياً: النظريات المفسرة للأسرة الحضرية
105	1- النظرية البنائية الوظيفية
109	2- نظرية الصراع
111	3- نظرية التفاعلية الرمزية
113	4- النظرية التنموية
117	ثالثاً: أشكال الأسرة الحضرية وخصائصها
117	1- أشكال الأسرة الحضرية
117	1-1- أشكال أسرية فاسدة وشاذة
119	1-2- الأسرة الطبيعية السوية
125	1-3- تصنيف الأسرة الحديثة
127	2- خصائص الأسرة الحضرية
130	رابعاً: مقومات الأسرة الحضرية
130	1- المقومات الاقتصادية
132	2- المقومات الاجتماعية
133	3- المقومات النفسية
134	4- المقومات الصحية
135	5- المقومات الدينية
137	خامساً: وظائف الأسرة الحضرية

137	1- الوظيفة البيولوجية
138	2- الوظيفة النفسية
138	3- الوظيفة الاقتصادية
140	4- الوظيفة التعليمية
140	5- الوظيفة الدينية والأخلاقية
141	6- الوظيفة الترفيهية والترفيهية
142	سادسا: الأسرة الحضرية في الجزائر وعواملها
142	1- التطور التاريخي للأسرة الحضرية في الجزائر
144	2- عوامل الأسرة الحضرية في المجتمع الجزائري
147	خلاصة الفصل
206 - 148	الفصل الرابع: الجريمة والعلاقات الأسرية والجوارية والجانب المادي والاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية
149	تمهيد
150	أولا: مفهوم العلاقات الأسرية
151	ثانيا: الجريمة والعلاقات الأسرية
151	1- الجريمة والعلاقة بين الزوجين
176	2- الجريمة وعلاقة الآباء بالأبناء
183	3- الجريمة والعلاقة بين الإخوة
185	ثالثا: العلاقات الجوارية
185	1- مفهوم العلاقات الجوارية
186	2- علاقات الجيرة من المنظور السوسولوجي
187	3- علاقات الجيرة في الوسط الحضري
190	رابعا: الجريمة والعلاقات الجوارية
190	1- الفضاء المجاور
192	2- العوامل الثقافية
193	3- العامل الاجتماعي

194	4- العامل الاقتصادي
197	خامسا: الجريمة والجانب المادي للأسرة الحضرية
197	1- الجانب المادي
200	سادسا: الجريمة والجانب الاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية
200	1- الجانب الاجتماعي
204	2- الجانب الثقافي
206	خلاصة الفصل
207 - 259	الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة
208	تمهيد
209	أولاً: الإطار التاريخي والجغرافي
209	1- الإطار التاريخي والجغرافي والمناخي
209	1-1- الإطار التاريخي
210	1-2- بسكرة عبر التاريخ
213	1-3- التقسيم الإداري
214	2- المعطيات الجغرافية والطبيعية
214	2-1- الموقع الجغرافي
216	2-2- المميزات الطبيعية
218	2-3- المميزات المناخية
223	2-4- المياه السطحية والجوفية
224	3- المعطيات الديموغرافية
233	4- المعطيات العمرانية
244	ثانياً: مجالات الدراسة
244	1- المجال المكاني
244	2- المجال البشري (العينة)
245	2-1- المجتمع الأصلي للدراسة

245	2-2- العينة
245	2-3- حجم العينة ونوعها
248	3- المجال الزمني
250	ثالثا: المنهج المتبع في الدراسة
250	1- مراحل البحث الوصفي
252	2- خطوات المنهج الوصفي
254	رابعا: الأدوات المنهجية
254	1- الملاحظة
256	2- المقابلة
257	3- الوثائق والتسجيلات الإدارية
258	4- الاستمارة
309 - 260	الفصل السادس: عرض البيانات وتحليلها وتفسيرها ونتائج الفرضيات
261	أولا: عرض البيانات الميدانية
296	ثانيا: التحليل والتفسير
299	ثالثا: نتائج الفرضيات ونتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة أو المشابهة
305	رابعا: النتيجة العامة
307	خامسا: صعوبات البحث
308	سادسا: الاقتراحات والتوصيات
312 - 310	الخاتمة
324 - 313	قائمة المصادر والمراجع
332 - 325	الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	درجة الحرارة لبلدية بسكرة خلال سنة 2010	218
02	درجات الحرارة لبلدية بسكرة خلال سنة 2019	220
03	يوضح نسبة الرطوبة لمدينة بسكرة خلال سنة 2019	223
04	يوضح التطور السكاني لمدينة بسكرة خلال السنوات 1977-2017	224
05	معدلات النمو في مدينة بسكرة ما بين 1977 إلى غاية 2017	226
06	تطور سكان مدينة بسكرة خلال الفترات 2017-2021	228
07	يبين الفئات العمرية خلال 2017	229
08	توضح الكثافة السكانية	230
09	توزيع السكان على التجمعات العمرانية	231
10	قيمة درجة التحضر	232
11	المناطق الصناعية ببلدية بسكرة	234
12	منطقة الحظائر ببلدية بسكرة	234
13	منطقة التجهيزات ببلدية بسكرة	235
14	مناطق النشاطات ببلدية بسكرة	236
15	مناطق النشاطات والمناطق الصناعية ببلدية بسكرة	237
16	تطور الحظيرة السكنية (2008-2017) لبلديات بسكرة (بسكرة، شتمة، الحاجب)	241
17	يوضح صفة للمبجوثين	261
18	يوضح جنس و سن المبجوثين	262
19	يوضح الحالة العائلية للمبجوثين	263
20	يوضح المهنة والمستوى التعليمي للمبجوثين	263
21	يوضح أنواع الجرائم المنتشرة الأكثر تأثيرا على العلاقة الزوجية	265
22	يوضح تأثير الجرائم على العلاقة الزوجية	266
23	يوضح كيفية تأثير تلك الجرائم على العلاقة الزوجية	267
24	يبين ماذا أنتجت الجرائم مهما كان نوعها؟	268
25	يوضح أن تلك الجرائم قد تكون أحد أسباب التفكك الأسري	269
26	يوضح الجرائم المنتشرة في ظل علاقة الآباء بالأبناء	270

271	يوضح طبيعة علاقة الأبناء بأبنائهم	27
272	يوضح زيادة اهتمام الآباء بأبنائهم	28
272	يوضح مراقبة ومتابعة ومرافقة الآباء لأبنائهم	29
273	يوضح تحديد أوقات دخول وخروج الأبناء من وإلى المنزل	30
274	يوضح اختيار الآباء لأصدقاء أبنائهم	31
275	يوضح الجرائم الأكثر انتشارا في العلاقة بين الإخوة	32
276	يوضح نوع العلاقة بين الإخوة	33
277	يوضح أسلوب تعامل الإخوة	34
277	يوضح تعاون وتحمل المسؤولية بين الإخوة	35
278	يوضح كثرة الشجارات بين الإخوة	36
278	يوضح عدم الوثوق في أي شخص مهما كان	37
280	يوضح الجرائم الأكثر انتشارا بين الجيران	38
281	يوضح نوع العلاقة بجارك	39
282	يوضح عدم زيارة الجار	40
283	يوضح دخول الأبناء إلى بيت الجيران	41
284	يوضح ترك الأبناء يلعبون مع أبناء الجيران	42
285	يوضح مرافقة ومراقبة الأبناء أثناء اللعب مع أبناء الجيران	43
286	يوضح مازالت العلاقات بين الجيران قوية كما في وقت مضى أم لا	44
287	يوضح الجرائم الأكثر انتشارا في الحي	45
288	يوضح ترك الأبناء يلعبون في الحي	46
288	يوضح الوقت المستغرق أثناء اللعب	47
289	يوضح مرافقة ومراقبة الأبناء أثناء اللعب في الحي	48
290	يوضح كيفية مساهمة تلك الجرائم في زيادة أعباء الأسرة الحضرية	49
291	يوضح تأثير الجريمة على العلاقات الاجتماعية بين الأقارب	50
292	يوضح اضطرار المرأة الماكثة بالبيت للخروج لمرافقة الأبناء في الذهاب والإياب	51
292	يوضح نوع البرامج المشاهدة	52
293	يوضح دور وسائل الإعلام	53
294	يوضح قيام وسائل الإعلام بدورها	54
295	يوضح استطاعة الأسرة الحضرية في الحي لتفادي الوقوع في شباك تلك الجرائم	55

فهرس الإشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
213	خريطة التقسيم الإداري لولاية بسكرة	01
214	خريطة الموقع الإداري	02
214	خريطة الموقع الجغرافي لولاية بسكرة	03
215	موقع مجال الدراسة	04
216	موضع مجال الدراسة	05
218	خريطة المنخفضات لولاية بسكرة	06
219	درجات الحرارة لبلدية بسكرة سنة 2018	07
220	توزيع درجات الحرارة في بلدية بسكرة	08
221	كمية الأمطار المتساقطة لمدينة بسكرة سنة 2018	09
221	توزيع التساقط في ولاية بسكرة	10
222	شدة الرياح في مدينة بسكرة لسنة 2018	11
226	التطور السكاني لمجتمع مدينة بسكرة خلال السنوات 1977-2017	12
228	خريطة التوزيع السكاني ببلديات بسكرة	13
231	خريطة التوزيع السكاني لولاية بسكرة	14
232	يوضح توزيع السكان على التجمعات العمرانية	15
237	خريطة النشاطات والمناطق الصناعية ببلدية بسكرة	16
240	خريطة التطور العمراني لمدينة بسكرة	17
240	خريطة التطور العمراني لمدينة بسكرة	18
242	أهم المحاور الكبرى ببلديات (بسكرة، شتمة، الحاجب)	19
243	خريطة التجمع العمراني لمدينة بسكرة	20

مقدمة

تعتبر الجريمة من الظواهر الاجتماعية القديمة والحديثة في آن واحد فهي نمط من أنماط السلوك الخارج عن نظم المجتمع، فهو الخروج عن معتقدات وتقاليد وعادات المجتمع الذي نعيش فيه، وبذلك يعتبر مصدر خطر على الفرد والمجتمع ككل ويفتقد إلى الأمن والأمان والطمأنينة داخل المجتمع.

فالجريمة تعتبر إحدى المشكلات الاجتماعية والأمنية التي وجدت في كافة المجتمعات ومازالت تعاني منها المجتمعات في الوقت الحالي، حيث تطورت أساليب الجريمة بتطور المجتمعات فلم تعد تلك الجريمة البسيطة الجاني والضحية بل تطورت بالوسائل والأدوات كاستخدام الحاسوب والانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي في جلب الضحية، أو ممارسة بعض التصرفات التي تفرضه مجرماً أو سماع بعض الموسيقى التي تجعله يتعاطى المخدرات ويتناول الحبوب المهلوسة بطريقة عجيبة تجعلك حائراً في ذلك السلوك، وأول من يعاني من الجريمة والهدف الأول للجريمة هم أفراد الأسرة بصفة عامة وأفراد الأسرة الحضرية التي تسكن المدن بصفة خاصة.

فالأسرة التي تعد من أهم المؤسسات أو النظم الاجتماعية حيث شكلت الأسرة أولاً نواة الأبناء، فهي تشكل الخلية الأساسية في أي مجتمع، حيث تلبي احتياجات الفرد البيولوجية من تكوين لشخصيته، والتي يستمر بقائها وثباتها واستمرار بقاء الأسرة، فهي مهد كل الحضارات في القديم والحديث، حيث تلقن الفرد المبادئ الأساسية وتعليمية والمهارات وفكرة الانتماء والضبط الاجتماعي داخل الأسرة وخارجها. ومع ذلك تتعرض الأسرة لازمات أو عوائق خارجية وداخلية تؤدي إلى انعكاسات على الأسرة وخاصة الأسرة الحضرية في المدن إما بالإيجاب أو السلب، والانتشار الفظيع للجرائم والخوف منها خلف آثار على أفراد الأسرة الحضرية مست أولاً العلاقات الأسرية داخل الأسرة بدءاً من العلاقة الزوجية إلى علاقة الوالدين بالأبناء وكذلك علاقة الإخوة.

كما خلف الخوف من الجريمة آثار على العلاقات الأسرية من الخارج المجال الخارجي للمدينة بدءاً من الجيران إلى أبناء الحي، كما انعكست إيجاباً وسلباً على الجانب المادي والاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية، لهذا في دراستنا هذه نحاول التطرق إلى انعكاسات الخوف من الجريمة على الأسرة الحضرية من داخلها وخارجها، إلى جانب إنعكاسها على الجانب المادي والاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية.

والجزائر من الدول التي عانت من الجرائم كغيرها من دول العالم التي انتشرت فيها الجرائم بشتى أنواعها، عرفت انتشار نوع من الجرائم دخيلة على وطننا كاختطاف الأطفال والقصر لاغتصابهم وقتلهم أو بيع الأعضاء البشرية بأثمان باهظة، حيث حسب تصريحات رجال الأمن والشرطة والمديرية العامة

الأمن الوطني أنها عصابات عرفت في الجزائر ارتكبت شتى الجرائم، لبث الرعب في أوساط الشعب وعدم الأمان والطمأنينة في الوطن والتشجيع للتهريب والانتفاضات للمس بأمن وطننا الحبيب.

إلا أن الجرائم التي انتشرت بشكل فضيع كتعاطي المخدرات وتناول الحبوب المهلوسة بطرق جد متطورة وبتطور المجتمع والتكنولوجيا الحديث عرفت الجرائم نوعا من التفنن في ارتكابها.

ومدينة بسكرة إحدى المدن التي عرفت نوع من انتشار الجريمة في وسط الشعب والأفراد والمؤسسات والأسرة كانتشار تعاطي المخدرات بطرق جديدة، تجعل الفرد يتعاطى المخدرات بطريقة آلية وإلا ارتكب بعض السلوكات التي تجعله في عالم آخر، قد يؤدي الآخريين كالأب والأب والإخوة والأخوات، وتناول الحبوب المهلوسة التي انتشرت حديثا في أوساط الأسر للمتاجرة بها والربح السريع نظرا لأوضاع الاقتصادية التي يعرفها الوطن كغيره من بلدان العالم التي عرف بأزمات اقتصادية متدهورة في كل بقاع العالم في عصرنا الحديث، كما انتشر الخطف سواء الأطفال أو القصر أو النساء سواء الاغتصاب التي تؤدي به إلى القتل أو قطع الأعضاء البشرية، كما صرحت به مديرية الأمن لبلدية بسكرة أن الجرائم التي انتشرت عديدة ومتنوعة في وقتنا الحالي، إلا أنه لم يعطي لنا المعطيات نظراً لسرية المعلومات حيث قال لنا رجال الأمن أنها تمس امن البلاد، فنحن في أوضاع خطيرة حيث يستخدمها المجرمين لأغراض تمس امن البلاد والعباد، فالانتشار الفظيع لشتى أنواع الجرائم خلف الخوف والقلق والتوتر والخوف من الجريمة خلق انعكاسات على الأسر خاصة الأسر التي تقطن المدن نظراً للكثافة السكانية الكبيرة ومعرفة نوع من التطور والحراك الاجتماعي عكس الأسر في الريف، لهذا كانت دراستنا على الأسرة الحضرية التي تقطن المدن لارتباطها بتخصصنا، ألا وهو علم الاجتماع الحضري حيث عرفت الأسرة الحضرية في مدينة بسكرة، نوع من الخوف من تلك الجرائم حيث خلف إنعكاسات على العلاقات الأسرية سواء من داخل الأسرة أو من خارج أي مجال خارجي للأسرة الحضرية أي العلاقات بين الجيران وأبناء الحي والمدينة ككل كمجال خارجي.

وحاولنا التوسع في الموضوع حيث تطرقنا إلى انعكاسات الخوف من الجريمة على الجانب المادي التي أرهقت الأسرة الحضرية من زيادة الأعباء الأسرية وعدم الأمن والأمان وغرس الشك والريبة في وسط الأسرة الحضرية من الداخل ومن المجال الخارجي، كما خلف الخوف من الجريمة إنعكاسات على الجانب الثقافي، حيث أصبحت تشاهد نوع من البرامج الثقافية خاصة شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها.

لهذا كانت دراستنا انعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية في مدينة بسكرة وبالأخص حي 500 مسكن بالعالية الشمالية لمدينة بسكرة الذي اعتبر أكثر المناطق عرضة للجريمة والانتشار الفظيع لها كمنطقة العالية بصفة عامة.

وقد تم تقسيم موضوع البحث إلى:

- **الفصل الأول: الإطار التصوري والنظري للدراسة**، حيث تطرقنا فيه إلى الإشكالية وتساؤلات البحث والفرضيات وأسباب اختيار الموضوع وأهمية البحث وأهداف البحث والمفاهيم الأساسية للبحث والدراسات السابقة أو المشابهة، حيث لم نتحصل على دراسات سابقة للموضوع لحدثة الموضوع وعدم تناول الموضوع كتصور، كما تطرقنا إلى المقاربة السوسولوجية لموضوع البحث من وجهة نظرنا.
- **الفصل الثاني: التطور التاريخي للجريمة والنظريات المفسرة لها وخصائصها وعواملها** التي تطرقنا فيها إلى التطور التاريخي للجريمة أو النظريات المفسرة للجريمة وخصائص الجريمة وأركانها وتصنيفات الجريمة، والعوامل المؤدية للجريمة وأخيرا الجريمة في المدينة الجزائرية.
- **الفصل الثالث: تطرقنا فيه السيرورة التاريخية للأسرة الحضرية والنظريات المفسرة لها وأشكالها وخصائصها ومقوماتها وعواملها في الجزائر**، من حيث نشأة الأسرة وتطورها والنظريات المفسرة للأسرة الحضرية وأشكال الأسرة الحضرية وخصائصها ومقومات الأسرة الحضرية، ووظائف الأسرة الحضرية وأخيرا الأسرة الحضرية في الجزائر وعواملها.
- **الفصل الرابع: الجريمة والعلاقات الأسرية والجوارية والجانب المادي والاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية** وتطرقنا فيه مفهوم العلاقات الأسرية، العلاقات الأسرية والجريمة، مفهوم العلاقات الجوارية، العلاقات الجوارية والجريمة، الجريمة والجانب المادي للأسرة الحضرية وأخيرا الجريمة والجانب الاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية.
- **الفصل الخامس: حيث تم التطرق فيه للجانب الميداني من الإجراءات المنهجية المطبقة في الدراسة**، حيث تطرقنا فيه لمجالات الدراسة في المجال المكاني والمجال البشري (العينة) والمجال الزمني والمنهج المتبع في الدراسة وأخيرا الأدوات المنهجية.
- **الفصل السادس: حيث تم النزول إلى الميدان وتوزيع الاستمارة التي دامت 03 أشهر لصعوبة مقابلة المبحوثين**، وقد قسم الجانب الميداني إلى عرض البيانات الميدانية والتحليل والتفسير ونتائج الفرضيات ونتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة أو المشابهة والنتيجة العامة والاقتراحات والتوصيات وصعوبات البحث.

الفصل الأول:

الإطار التصوري والنظري للدراسة

أولاً: الإشكالية

ثانياً: فرضيات الدراسة

ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع وأهمية وأهداف الدراسة

رابعاً: تحديد المفاهيم

خامساً: الدراسات السابقة أو المشابهة

سادساً: المقاربة السوسيولوجية لموضوع الدراسة

أولاً: الإشكالية:

الأسرة هي وحدة البناء الأساسية في كل مجتمع بشري، فقد كانت ولا زالت اللبنة الأولى في تكوين شخصية الفرد وتلقينه المبادئ الأساسية، ومقومات كل مجتمع، ومن خلالها تنمو قدراته العقلية والنفسية والجسمية، وسلوكياته الاجتماعية والثقافية، فهي كل البناءات في المجتمع سواء في القرى أو المدن، ومع التطور الإنساني والتكنولوجي الحاصل، تغيرت وظيفة الأسرة مع تغير بنية المجتمعات، لم تعد تلك الوحدة التي تربي وترعى الفرد، وتلبي احتياجاته الأساسية فحسب بل أصبحت تعتمد على وحدات أخرى للقيام بالأدوار التي كانت تقوم بها، كدور الحضانه والمدرسة والشارع إضافة لخروج المرأة للعمل إلى جانب الرجل لتلبية متطلبات الحياة الصعبة خاصة في المدينة، هذه الأخيرة التي تعتبر تجمع سكاني كبير غير متجانس، يعيش فيه الناس على قطعة من الأرض محددة المعالم نسبياً الحياة فيها حياة حضرية ويمارس سكانها أنشطة اقتصادية دون اعتماد كلي على الزراعة كما هو الحال في القرى، تتمثل اغلب هذه المدن في النشاطات التجارية والصناعية والأعمال الإدارية والخدمية، وتتميز المدينة بالتخصص الدقيق وتعدد الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد تناول الباحثون السوسولوجيين المدينة كظاهرة اجتماعية من خلال دراسة ايكولوجية المدينة بمعنى دراسة توزيع الأسر وعلاقته بالمكان.

وما يلفت النظر أن الأسرة في المدينة تتميز بمميزات تختلف عن الأسرة في مكان آخر، فكل منطقة تعاني مشكلات خاصة، فالمشاكل التي تعاني منها الأحياء الشعبية ليس نفسها في الأحياء الراقية، فكل منطقة خصوصية معينة، حيث أدى الانتقال من أسلوب الحياة التقليدية إلى أسلوب الحياة الحضرية إلى تغير في سلوك الأفراد وتفكيرهم، ففرض على الأفراد التكيف مع النظم والقيم السائدة في المدينة، واكتساب أساليب الحياة الحضرية، فكان لها الفضل في القضاء على شكل الأسرة الممتدة والمركبة إلى شكل الأسرة النووية، وذلك بتقليص حجمها وتغير أدوارها، لهذا نجد الأسرة في المدينة أي الأسرة الحضرية على العموم تتميز بالعلاقات الفردية واطمئنان العلاقات الأولية وبرز العلاقات الثانوية والنفعية والمصلحة، تلك هي الأسرة الحضرية التي فرضت عليها المدينة تقليص العلاقات الاجتماعية وحجم الأفراد والاعتماد على وحدات أخرى لاستكمال مهامها.

ومع هذا فإن الأسرة الحضرية تعيش ضغوطات نفسية واجتماعية واقتصادية نظراً للظروف التي تعاني منها معظم المدن في العالم، فأصبحت الأسرة في المدينة أي الأسرة الحضرية تعتمد على وحدات أو مؤسسات أخرى لاستمرارها في الحياة إلى جانب الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة سواء في التربية

والرعاية التي كانت من مسؤولية الوالدين الأب والأم والأقربين كالجد والجددة والعم والخال، فضغفت علاقات القرابة نظرا لمتطلبات المدينة من مسكن مستقل وشغل ورفاهية في العيش، والاستخدام الواسع لوسائل التكنولوجيا الحديثة.

الأسرة الحضرية في الجزائر كباقي الأسر في مدن العالم، ونتيجة للتغيرات التي يشهدها المجتمع الجزائري، والتي مست مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية انعكست هذه التغيرات على الأسرة الجزائرية في المدينة، ونظرا لإتباعها أسلوب الحياة الحضرية، فبدأت أوصل صلة الرحم تضعف، وتتلاشى العلاقات الأسرية والقرابية، فأدت ظروف الحياة الحضرية إلى سيادة نوع من العلاقات الفردية، والاستقلال المادي، المصلحة والمنفعة، وضمحلل العلاقات الأولية وإحلال محلها العلاقات الثانوية وضعف العلاقات الجوارية التي كانت من العلاقات المتينة في المجتمع الجزائري، الجار قبل الدار، كما أوصانا بها ديننا الحنيف قال رسول الله صلى عليه وسلم: « ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى كاد أن يورثه » (متفق عليه)، والأسرة الحضرية لها مشاكلها الخاصة حسب مقومات المجتمع الجزائري، التي تسعى دائما لتوفير الحاجيات الأساسية والكمالية للأسرة الحضرية الجزائرية، إلى جانب رفع المستوى التعليمي والاقتصادي لها، ومع ذلك واجهت صعوبات كبيرة من الوقت والجهد، فأصبحت المساكن عبارة عن مرافد فقط زالت أو تكاد تزول فيها العلاقات الأسرية والقرابية، والعلاقات الجوارية، نظرا لانشغال الوالدين بالعمل خارج البيت والتفكير الدائم في متطلبات الأبناء والحياة اليومية وفقا لمتطلبات المدينة.

إلا أن الأسرة الحضرية تعيش الأمرين متطلبات الحياة من جهة وظهور الآفات الاجتماعية من جهة أخرى، الأمر الذي جعل الأسرة الحضرية تحاول قدر الإمكان التصدي لها من خلال التنشئة الاجتماعية السليمة والرعاية الدائمة والتوجيه لأفراد أسرتها، تقاديا للوقوع في الجرائم المنتشرة في المدينة، على الرغم من أن الجريمة ظاهرة قديمة ارتبطت بوجود الإنسان على الأرض وقتل هابيل ابن ادم عليه السلام أخيه قابيل، كما أن الجريمة حديثة لتطور أساليب ارتكابها، فهي من الظواهر الاجتماعية التي تهدد استقرار المجتمع عامة والأسرة الحضرية خاصة.

كما ارتبطت الجريمة بالمشكلات التي تحيط بالمدينة الجزائرية، فكان لها تأثيرا واضحا على الأسرة الحضرية ونوعية الحياة، كما لها دور في توفير الظروف المشجعة إلى بروز وانتشار الجريمة، فهي سلوك مضاد للمجتمع مخالف للقانون وثقافة المجتمع الجزائري، كما أن ملامحها ودرجة حدتها تختلف من مدينة إلى أخرى.

فالدراسات والتقارير الدولية تشير إلى ارتفاعها عاما بعد عام بسبب تعقد الحياة، والتطور الهائل والمتزايد والسريع، فقد تطورت أساليب الجريمة وتعددت أشكالها من جرائم القتل والاعتداء على الممتلكات وتعاطي المخدرات واختطاف الأشخاص والأطفال والاعتصاب وغيرها من الجرائم التي تمس حرية كل فرد من أفراد الأسرة الحضرية، حيث تشير المديرية العامة للأمن الوطني في 09/11/2020 عالجت فرق مكافحة الجرائم المعلوماتية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني 152 قضية تتعلق بالجرائم المعلوماتية والنصب والاحتيال عبر الانترنت وتوقيف 216 شخص خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي إلى غاية 30 سبتمبر 2020، كما أن الشرطة حجزت 05 أطنان من المخدرات وما يقارب مليوني قرص مهلوس خلال 08 الأشهر الأولى سنة 2020 (المديرية العامة للأمن الوطني، 2021).

كما تشير الإحصاءات الرسمية إلى ارتفاع نسبة الجريمة في الجزائر النصف الأول من عام 2020 إذ سجل 42 ألف قضية ضرب عمد وعنف ضد المرأة 70 ألف قضية، بينما سجلت نحو ربع مليون جريمة بمعدل 700 جريمة يوميا، تورط فيها أكثر من 220 ألف شخص، كما شهدت الجزائر قتل مروع، ذهب ضحيتها ثلاث فتيات أقل من 19 سنة، يتعلق الأمر بالفتاة شيماء التي تعرضت للاغتصاب والقتل والحرق في مدينة بومرداس، وطفلة من ولاية تمنراست لم يتم التعرف على هويتها تعرضت الأخرى للاغتصاب والحرق، إضافة إلى الضحية كنزة التي حرقت بعد اغتصابها من طرف عصابة ورميت في واد، كما شهدت الجزائر 15 جريمة مروعة في ظرف أسبوع فقط (عبد القادر بن مسعود، 2020). الجريمة التي انتشرت في السنوات الأخيرة على نحو يدعو إلى القلق والتوتر والخوف على العلاقات الأسرية، كذلك مس العلاقات الجوارية للأسرة الحضرية من داخل الأسرة وخارجها.

فلا نكاد نستقيق يوما إلا على خبر جريمة تكشف عنها الشرطة أو وسائل الإعلام، وتشغل الرأي العام، كما حدث في مدينة بسكرة قتل شابة جامعية في مقتبل العمر بأبشع الوسائل شاركت فيه كل العائلة، وكذلك قتل فتاة في سن الزهور 18 ربيعا بسبب الانتقام حيث أغتصبها وأحرق جثتها سنة 2020، التي شغلت الرأي العام وطالب بإعدام القاتل إلى جانب جريمة تعاطي المخدرات والمتاجرة بها، واختطاف الأطفال في الجزائر الذي شغلت كل أسرة، والسرقه التي تكاد تكون يومية... الخ.

الكل أصبح يعيش الجريمة بكل تفاصيلها، مما زرع الخوف والهلع في نفوس كل فرد من أفراد الأسرة الحضرية، حيث أصبحت الجريمة حديث العام والخاص، فلا تكاد يخلو الحديث عنها في كل أسرة حضرية، فاضطربت العلاقات الأسرية والقريبة إلى جانب الخوف من العلاقات الجوارية سواء من جيران أو أبناء الحي، كما مست الجريمة الجانب المادي والاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية.

والتساؤل الذي يتبادر في أذهاننا:

- التساؤل الرئيسي: ما هي انعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية في الوسط الحضري؟

وتتدرج تحت التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تنعكس الجريمة على العلاقات الأسرية للأسرة الحضرية في الوسط الحضري؟
- كيف تنعكس الجريمة على العلاقات الجوارية للأسرة الحضرية في الوسط الحضري؟
- كيف تنعكس الجريمة على الجانب المادي والاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية في الوسط الحضري؟

ثانياً: فرضيات الدراسة:

الفرضية هي تعميم مبدئي يطرح جواباً أو تفسيراً تظل صحته وصلاحيته موضع اختبار، لذلك هي احتمالية، مشكوك فيها، تحتاج إلى تحقق أمبريقي لإثباتها (عبد الغني عماد، 2007، صفحة 41)، كما أن الفرضية هي تقدير أو استنتاج مبني على معلومة سابقة أو نظرية أو خبرة علمية محددة، يقوم الباحث بصياغتها وتبينها مؤقتاً لتقدير بعض الحقائق أو الظواهر التي يلاحظها، وهي التي يسترشد بها الباحث أثناء البحث أو الدراسة بمعنى أنها تمثل إجابات محتملة أو مبدئية لتساؤلات البحث، وتأتي في صورة علاقة بين متغيرين أو أكثر (علي غربي، 2006، الصفحات 61-62).

بناء على هذا جاءت فرضيات موضوع الدراسة انعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية على النحو التالي:

النحو التالي:

تنعكس الجريمة على الأسرة الحضرية في الوسط الحضري من خلال مايلي:

- 1- تنعكس الجريمة على العلاقات الأسرية للأسرة الحضرية في الوسط الحضري.
 - تنعكس الجريمة على العلاقة بين الزوجين للأسرة الحضرية في الوسط الحضري.
 - تنعكس الجريمة على العلاقة بين الوالدين والأبناء للأسرة الحضرية في الوسط الحضري.
 - تنعكس الجريمة على العلاقة بين الإخوة للأسرة الحضرية في الوسط الحضري.
- 2- تنعكس الجريمة على العلاقات الجوارية للأسرة الحضرية في الوسط الحضري.
 - تنعكس الجريمة على علاقة الجيران للأسرة الحضرية في الوسط الحضري.
 - تنعكس الجريمة على علاقة أبناء الحي للأسرة الحضرية في الوسط الحضري.
- 3- تنعكس الجريمة على الجانب المادي والاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية في الوسط الحضري.
 - تنعكس الجريمة على الجانب المادي للأسرة الحضرية في الوسط الحضري.
 - تنعكس الجريمة على الجانب الاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية في الوسط الحضري.

ثالثا: وأسباب اختيار الموضوع وأهميته وأهدافه:

1- أسباب اختيار الموضوع:

- ترجع أسباب إختيارنا لهذا الموضوع إلى أسباب ذاتية تتعلق بالباحث، وأخرى موضوعية تتعلق بالواقع الاجتماعي وذلك من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها. وفقا للتالي:
- * رغبة الباحث في تناول هذه الظاهرة، التي أصبحت محل قلق لكل أسرة بصفة عامة والأسرة الحضرية بصفة خاصة نظرا لتعقد الحياة في المدينة، فكل فرد أصبح عرضة لأي جريمة سواء عليه أو على ممتلكاته.
 - * متطلبات التخرج في الدكتوراه.
 - * التعرف على العلاقات الأسرية التي تلاشت نتيجة إشغال الوالدين بالتزامات الحياة اليومية التي يفرضها الواقع المعاش في المدينة، وغياب الحوار والتواصل والتفاعل الطبيعي بين أفراد الأسرة التي تكون عرضة لأي جريمة، وما أنجر عليها من آثار على العلاقات الأسرية.
 - * التعرف على العلاقات الجوارية للأسرة الحضرية، وما فرضته الجريمة من مكانزمات إزاء الجيران وأبناء الحي.
 - * التعرف على العلاقة بين الجريمة والجوانب المادية والإجتماعية والنفسية والثقافية، وما خلفته الجريمة من آثار على تلك الجوانب.
 - * محاولة التقرب أكثر من الأسرة الحضرية والسماع لانشغالاتها إتجاه ما يحدث في المجتمع الجزائري من إنتشار للجريمة بكل أشكالها وبطرق بشعة ترفضها الإنسانية، مثلما حدث للفتاة التي تعرضت للقتل في مدينة بسكرة من قبل شخص يقطن معها في نفس العمارة وبطريقة وحشية حيث قام بتطبيعها ورميها في أماكن عديدة من المدينة، وما زاد هذه الجريمة بشاعة هو مشاركة جميع أفراد أسرة المتهم في ملابسات القضية، وغيرها من المدن الجزائرية التي باتت وكرا للجرائم من قتل وإغتصاب وحرق ومخدرات...

2- أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية الموضوع في طبيعته ذات الطابع السوسولوجي، وتظهر جليا في عدم استقرار المجتمع بصفة عامة والأسرة الحضرية بصفة خاصة، وهذا أحد انعكاسات الجريمة على أفراد الأسرة في المدينة والتي تتمثل في الأسرة الحضرية وذلك من خلال ما مر به المجتمع الجزائري من انحرافات تمثلت في الإرهاب والعنف والقتل، أطلق عليها العشرية السوداء، لم يعرف خلالها المجتمع الجزائري الاستقرار

على جل الأصعدة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، فحطمت البنية الفوقية والتحتية للمجتمع الجزائري، وبمجرد الخروج من أزمة العشرية السوداء بدأت جرائم أخرى في الظهور كالقتل العمدي والمخدرات خاصة على الحدود الجزائرية، والعنف اللفظي والجسدي وغيرها.

من هنا يمكن تحديد أهمية موضوع انعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية من خلال النقاط

الآتية:

- الجريمة ظاهرة اجتماعية وقانونية خطيرة، شهدتها المجتمع الجزائري بكل أشكالها، وانتشرت بشكل ملفت للانتباه، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته وسائل الإعلام في إظهار الجريمة بكل تفاصيلها.
- دراسة الأسرة كوحدة اجتماعية مهمة في أي مجتمع، وبالأخص الأسرة في المدينة أي الأسرة الحضرية وما تواجهه من ضغوطات ومشاكل يومية في المدينة. تفشي إنتشار الجريمة في الوسط الحضري الأمر الذي أصبح يشكل خطرا على كل فرد.
- توعية أفراد الأسرة لماهية الجرائم، وبيان كيفية الوقاية منها، وكل ما يترتب عنها من مساس بالعلاقات الاجتماعية وبالأخص العلاقات الأسرية منها والجوارية.
- تبرز أهمية الموضوع في إظهار أثر الجريمة على العلاقات الأسرية والعلاقات الجوارية.
- يزيح لنا موضوع الدراسة الستار على إظهار انعكاسات الجريمة على الجانب المادي والاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية.

3- أهداف الدراسة:

- كل باحث له أهداف يسعى لتحصيلها من خلال دراسته وكانت أهداف هذا البحث إجتماعية بالدرجة الأولى، نلخصها في النقاط التالية:
- دراسة الجريمة من الناحية الاجتماعية، من خلال التعرف عليها والعوامل المؤدية إليها في الأسرة الجزائرية وبالأخص الأسرة الحضرية.
 - دراسة الأسرة باعتبارها اللبنة الأولى في المجتمع، وما يمسه من ضغوطات ومشاكل في المدينة، لأنها تسعى دائما لإنتاج أفراد صالحين، فإذا صلحت الأسرة صلح المجتمع وإذا فسدت الأسرة فسدت المجتمع.
 - التعرف على انعكاسات الجريمة على الأسرة عموما والأسرة الحضرية خصوصا.
 - التعرف على انعكاسات الجريمة على العلاقات الأسرية في الأسرة الحضرية.
 - التعرف على انعكاسات الجريمة على العلاقات الجوارية في الأسرة الحضرية.

- التعرف على علاقة الجريمة بالجوانب المادية والاجتماعية والنفسية والثقافية للأسرة الحضرية، وما إنجر عنها من آثار.
- التعرف على آليات الأسرة الحضرية للتصدي للجريمة.

رابعاً: تحديد المفاهيم:

أن البحث في علم الاجتماع يتطلب تحديد المفاهيم التي يعمل عليها الباحث باعتبار ذلك من الركائز الأساسية في البحث السوسولوجي، وإن كل بحث علمي يتناول مجموعة معينة من الظواهر تخضع لنفس التحديد، فأول إجراء يجب أن يتخذه عالم الاجتماع هو تحديده للأشياء التي يدرسها، حتى نعرف ما الذي يريد دراسته...، هكذا يعطي تحديد المفهوم معرفة بالظاهرة التي يريد دراستها، وفي أي اتجاه سيسير البحث، وإلى ماذا يستند من الناحية النظرية، يضع المفهوم المعالم الأساسية للظاهرة محل الدراسة (سعيد سبعون، 2012، الصفحات 125-126).

فقضية المفاهيم والمصطلحات مشكلة ارتبطت مبكراً بنشأة التخصصات العلمية المعاصرة، لمح إليها قديماً عالم المدخل التجريبي العالم الانجليزي فرنسيس بيكون (F. Bacon) حينما دعى إلى أهمية الاتفاق على معاني الكلمات والمصطلحات العلمية المستخدمة في العلوم عند البحث والتجربة فيما أسماه أزمة السوق أو أوهام المصطلحات، ومن مستلزمات الدقة في العلم البدء بوضع تعريفات واضحة محددة لكل مفهوم أو مصطلح يستخدمه العلماء في كتاباتهم، مهما بدت هذه المفهومات أو تلك المصطلحات بسيطة أو واضحة وذلك لتجنب أي لبس في معنى هذه المصطلحات وتحديد ما تشير إليه بدقة (السيد رمضان، 2011، صفحة 11).

تناولنا تحديد المفاهيم حسب تنوع التخصصات وفقاً لموضوع الدراسة:

1- مفهوم الجريمة:

إن الاهتمام بالجريمة باعتبارها مفهوماً أكثر تحديداً من غيره من المفاهيم منذ وقت بعيد وقد ارتبط الاهتمام بهذا المفهوم بصورة عامة بالاهتمام بدراسة السلوك، وقد ظهر استخدام المصطلحات المرتبطة بالجريمة والسلوك الإجرامي علم الإجرام لأول مرة في الكتابات العلمية لعالم الانثروبولوجيا الفرنسي بتونيار في أواخر القرن العشرين (منال محمد عباس، 2011، صفحة 20).

كانت ولازالت الجريمة محل عناية الكثير من التخصصات كالقانون، علم النفس، علم الاجتماع، كل حسب اهتماماته وحسب الموضوع المدروس.

1-1- الجريمة في اللغة:

هي الفعل الذي يستوجب عقابا ويوجب ملاما، والجريمة من جرم بمعنى كسب وقطع، والجرم الذنب وهي تعني الكسب المكروه وغير المستحسن، والجريمة جرم التعدي واكتساب الإثم والجرم الذنب وأجرم ارتكب جرما فهو مجرم، والمجرم المذنب ومن هذا التعريف تظهر عدة معاني.

- **القطع:** يقال جرم يجرم جرما بمعنى قطع جرم النحل بجرمه جرما وإجترمه أي صرمه فهو جرم بمعنى صارم وقاطع لتمرته.
- **الكسب:** يقال جرم لأهله بجرم بمعنى يتكسب ويطلب، فهو جريمة أهله أي كاسبهم.
- **الذنب:** يقال جرم وأجرم جرما وإجراما، إذا أذنب، فالجرام والمجرم هو المذنب والجرم والجريمة بمعنى فعل الذنب، الجرم والجريمة الذنب وتجرم عليه أي ادعى عليه ذنبا لم يفعله، وهي من ضرب واكتسب الإثم.

قال تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ (سورة المائدة، الآية:08)؛ والمجرم المذنب والحارم الجاني ولا يجرمنكم أي لا يكسبنكم ولا يدخلنكم في الجرم أي الإثم. أما لسان العرب أن الجرم بمعنى جنى جريمة وجرم إذا عظم جرمه أي أذنب (ابن منظور، 1990، صفحة 91).

تطلق كلمة جريمة على ارتكاب كل ما هو مخالف للحق والعدل والطريق المستقيم، واشتقت من ذلك كلمة إجرام وأجرموا لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ ﴾ (سورة المطففين، الآية:29) وقوله تعالى: ﴿ كُلُوا وَامْتَنِعُوا قَلِيلًا إِنَّكُمْ مَجْرُمُونَ ﴾ (سورة المرسلات، الآية:46). من هذه الآيات تبين أن الجريمة فعل ما نهى الله عنه وعصيان ما أمر الله به.

الجريمة في اللغة استخدمت للإشارة إلى الكسب المكروه وغير المستحسن والمخالف للحق والعدل كما يراد منها الحمل على فعل الإثم.

الجريمة في اللغة هي الذنب أو المعصية أو ما يتجنبه المرء من شر اكتسبه (Selltize and Others, 1979, pp. 16-17).

1-2- الجريمة اصطلاحا:

الجريمة هي الذنب أو المعصية أو ما يعنيه المرء من شر اكتسبه، ويعرف عاطف غيث الجريمة في قاموس علم الاجتماع بسلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية ذات طابع رسمي (محمد عاطف غيث، 2005، صفحة 94).

كما يعرفها فاروق معاش في قاموس مصطلحات علم الاجتماع أن الجريمة (Gume): سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية ذات طابع رسمي، يمكن أن نجد معالجات بالغة القيمة حول الاستخدامات القانونية العامة لمصطلح الجريمة على اعتبارات الدولة تقرر طبيعة الأفعال الإجرامية وترتب عليها عقوبة (فاروق مداس، 2003، الصفحات 96-97).

أما فريدريك معتوق يعرف الجريمة في معجم العلوم الاجتماعية، انجليزي، فرنسي، عربي، الجريمة (Gume): جنائية يترتب عليها عقاب صارم وتشهير اجتماعي رسمي و عام وتختلف عن الجنحة العرضية التي لا تترتب عليها عقاب من المعيار نفسه (فريدريك معتوق، 2011، صفحة 112).

1-3- الجريمة من منظور الشريعة الإسلامية:

تعرف الجريمة من منظور الشريعة الإسلامية على أنها فعل محرم معاقب على فعله أو ترك فعل واجب مُعاقب على تركه، فالتحريم في الشريعة الإسلامية لا يكون إلا بنص يقرر أن الفعل المعين - فعلا أو تركا - جريمة يعاقب عليها، أما ما يرد بنص باعتباره جريمة ذات عقوبة فلا يُعتبر ارتكاب جريمة ولا يعاقب عليها بل هو باق على الأصل وهو البراءة؛ فالبراءة في الشريعة أصل والجريمة طارئ والطارئ لا يُرفع إلا بنص (سماح سالم وآخرون، 2015، صفحة 16).

قال تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ ﴾ (سورة القمر، الآية: 47) وبما أن الجريمة بمعناها اللغوي تنتهي إلى أنها فعل الأمر الذي لا يستحسن... وحيثما كانت أوامر الشريعة مستحسنة بمقتضى حكم الشارع وبمقتضى اتفاقها مع العقل السليم، فإن معصية الله تعالى بعد جريمة، لذلك قرر الفقهاء " إن الجريمة هي فعل ما نهى الله عنه وترك ما أمر الله به، أي أنها فعل أمر محرم معاقب على فعله، أو ترك أمر معاقب على تركه، وتوجيه هذا التعريف قائم على أن الله تعالى قرر عقاباً لكل من يخالف أوامره ونواهيه " (السيد رمضان، 2011، صفحة 18).

تعني أيضا الجريمة إتيان شخص فعلا محرماً شرعاً ومعاقباً عليه أو الامتناع عن إتيان فعل بأمر الشرع بإتيانه وبعد تركه معاقباً عليه، وذلك لأنه سبحانه وتعالى قرر عقاباً لكل من يخالف أوامره ونواهيه، والعقاب أما دنيويا ينفذه ولي الأمر أو الحاكم، إما يكون عقاباً أخروياً ويتولى تنفيذه الله، فكل جريمة لها في الشرع جزءاً عاجلاً في الدنيا وإما أجلاً في الآخرة، هذا التعريف العام الشرعي للجريمة، وإن كان بعض الفقهاء الذين ينظرون إلى المعاصي من ناحية سلطان القضاء عليها أن ما قرره الشارع من عقوبات دنيوية - يقصرون الجرائم على المعاصي التي لها عقوبة ينفذها القضاء، وفي هذا يقول الماوردي

في تعريفه للجرائم أنها محضورات شرعية زجر الله تعالى عنها بعدا وتعزير (نجيب بوالماين، 2007-2008، صفحة 18).

الجريمة في الإسلام تعني فعل ما نهى الله عنه وعصيان ما أمر الله به وبعبارة أعم هي عصيان ما أمر الله به بحكم الشرع الشريف، وهذا التعريف عام بحيث يشمل الجريمة المعاقب عليها دنيويا من قبل الحاكم، كما يشمل على الأفعال المعاقب عليها بالعقوبات التكليفية العينية التي تكون كفارة للآثم، يعاقب العقوبات الربانية المؤجلة ليوم الحساب عند رب العالمين (يسرى عوض، 2006).

الجريمة في الشريعة الإسلامية لها معنيين:

◀ **المعنى الأول العام:** هو معصية الله ومعصية الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذا يشمل ما كان له عقاب في الدنيا والآخرة، لأن من الجرائم ما هو مستتر في النفس البشرية ويعاقب عليه في الآخرة كالحقد والحسد.

◀ **المعنى الثاني الخاص:** ما جاء في القرآن الكريم وفي مواطن متعددة نذكر بعضها منها: قال تعالى: ﴿ تَمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى وَهَارُونَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ بِآيَاتِنَا فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُجْرِمِينَ ﴾ (سورة يونس، الآية:75).

إتيان فعل محرم معاقب على فعله وهو ما يعرف بالجريمة الايجابية أو ترك فعل معاقب على تركه وهو ما يعرف بالجريمة السلبية، وبذلك أصبحت كلمة الجريمة تطلق على ارتكاب كل فعل يخالف الحق والعدل، كما اشتقت من هذه الكلمة كلمة إجرام وأجرموا.

كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ ﴾ (سورة المطففين، الآية:29)، في هذه الآية ذكر فيها لفظ الجريمة مباشرة وهناك آيات ذكر فيها نمط السلوك الإجرامي كالقتل والسرقة والظلم والتكبر والجبروت، إلى غير ذلك من الأفعال التي فهم المسلمون أنها جرائم من خلال طبيعتها أو من خلال تعنيف الله لمرتكبيها، أو من خلال ما فرض من عقاب إزاءها لقوله تعالى: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ (سورة المائدة، الآية:32).

الجريمة في الشريعة الإسلامية هي كل فعل أو قول يخالف الشريعة التي شرعها الله بعباده سواء بفعل أو قول ما نهى الله ورسوله الكريم عنه.

1-4- الجريمة من المنظور الاجتماعي:

تعرف الجريمة من منظور الفكر الاجتماعي بأنها كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عدل في نظرها، أو هي كل فعل يقدم الشخص على ارتكابه بدوافع فردية خالصة تقلق حياة الجماعة وتتعارض مع المستوى الخلقي السائد لديها في لحظة من الزمن معينة، أو هي كل انتهاك لأي قاعدة من قواعد السلوك مهما تكن هذه القاعدة، أو هي سلوك اجتماعي يكون موجهاً ضد مصالح المجتمع ككل، أو هي انتهاك وخرق للقواعد والمعايير الأخلاقية للجماعة (السيد رمضان، 2011، صفحة 12).

يعتمد التعريف الاجتماعي للجريمة على بعض المعايير الاجتماعية كأساس لتحديد السلوك الإجرامي ومن ذلك تشير بعض التعريفات الاجتماعية إلى أن معيار تحدي السلوك الإجرامي هو عدا ذلك السلوك للمجتمع، بمعنى أن الجريمة هي " سلوك مضاد للمجتمع "، وترتكز تعريف الجريمة من وجهة النظر الاجتماعية على أساس الربط بين الجريمة وبين مصالح وقيم المجتمع (منال محمد عباس، 2011، الصفحات 33-34).

كما يمكن القول أن الجريمة هي " كل سلوك اتصف بالانحراف عما هو موسوم له طبقاً لمعايير محددة داخل المجتمع بواسطة التشريعات والقوانين والتي من شأنها أن تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمعات بما يتوافق مع الشرائع والأعراف والعادات مع إقرار عقوبة تحد من هذا السلوك المنحرف ضرراً " (سماح سالم وآخرون، 2015، صفحة 19).

اتفق الكثير من علماء الاجتماع على أن الجريمة، ظاهرة اجتماعية وما اعتبر جريمة ناتج عن تشريع الجماعة لبعض الأفعال والأعمال سواء عاقب عليها القانون أو لم يعاقب، أي أن معيار الاستقامة أو عدمه راجع إلى معيار اجتماعي لا إلى معيار قانوني.

الجريمة هي كل فعل يخالف الشعور العام للجماعة، كما أنها كل فعل يتعارض مع الأفكار والمبادئ السائدة في المجتمع.

أما إهرنج (Ihering) العالم الألماني يعرف الجريمة على أنها " فعل ينطوي على تعريض شروط حياة الجماعة للخطر، نص عليه المشرع وشرع له عقوبة ".

أما سذرلاند (E. Sutherland) فقد عرف الجريمة على أنها " سلوك تحرمه الدولة لضرره بها، ويمكن أن ترد عليه بعقوبة ".

تعرف أيضا الجريمة اجتماعيا بأنها " رد فعل يخالف الشعور العام للجماعة وأنها فعل فردي أو جماعي يشكل خرقا لقواعد الضبط الاجتماعي التي أقرها المجتمع، والذي يمكن التعبير عنه بمجموعة القيم والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع " .

تباينت الآراء حول الجريمة عند علماء الاجتماع إلى وجود اتجاهين: (الجريمة والانحراف دراسة وتحليل):

- **الاتجاه الأول:** يربط بين الجريمة وقواعد الأخلاق، فالجريمة وفقا لهذا الاتجاه هي كل فعل يتعارض مع المبادئ الخلقية، إلا أن أنصار هذا الاتجاه انقسموا على أنفسهم إلى قسمين:
 - القسم الأول الذي يجعل العلاقة بين الجريمة والأخلاق مقتصرة على مخالفة بعض القواعد الأخلاقية لا كلها، ومنهم من يجعل هذه العلاقة شاملة لكل القواعد الأخلاقية دون تمييز.
 - يذهب أنصار القسم الثاني إلى تعريف الجريمة بأنها " كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم الأخلاقية المتعارف عليها في المجتمع " .

- **الاتجاه الثاني:** التعريف الاجتماعي للجريمة لديهم على أساس الربط بينها وبين القيم الأخلاقية. دوركايم يعرف الجريمة بأنها " كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة " .

كما أنها " كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة أو أنها كل انتهاك لأي قاعدة من قواعد السلوك مهما تكن هذه القاعدة، فالجريمة في رأي دوركايم ظاهرة اجتماعية ضرورية لا يخلو منها مجتمع والفعل الإجرامي لا يوصف بأنه إجرامي استنادًا إلى ماهيته وخصائصه الذاتية التي تميزه وإنما يوصف على هذا النحو التحولات المجتمع يعتبره كذلك فالإجرام ليس كامناً في الفعل ذاته ولكنه يتحدد اجتماعيا " (منال محمد عباس، 2011، صفحة 34).

1-5- الجريمة من المنظور السيكولوجي:

ينظر علماء النفس وأنصار التحليل النفسي إلى الجريمة بأنها " سلوك معاد للمجتمع " (Antisocial Le haviour) وهو لاشك كأى نوع آخر من أنواع السلوك الشاذ أو غير السوي ولذلك فإن الشخص المجرم يختلف عن الشخص المريض الذي يأتي أيضا بالسلوك الشاذ، ومن ثم فإن السلوك الإجرامي ما هو إلا نوع من السلوك الشاذ المرضى يحتاج إلى العلاج كما تحتاج لأمراض العقلية إلى العلاج والرعاية، كما يرون أن كل فعل إجرامي ما هو إلا دلالة وتعبير عن صراعات نفسية تدفع صاحبها إلى الوقوع في الجريمة (السيد رمضان، 2011، الصفحات 14-15).

يعرفها بورت (Burt) بأنها التصرفات الإجرامية التي في نهاية الأمر انطلاقاً للدوافع الغريزية انطلاقاً حراً لا يعوقه عائق، ويرى أنه من الممكن النظر إلى أنواع الانحراف المختلفة كالسرقة والاعتداء والاعتصاب والجرائم الجنسية وغيرها على أنها تعبيرات لغرائز معينة.

أما (Sillamy) يعرف الجريمة بأنها " مخالفة خطيرة للقانون المعني، والأخلاقي وحسية الجريمة نوعان مرضية وغير مرضية، فأما الجريمة المرضية فقليلة الانتشار نسبياً وهي تظهر عند المصابين بالصرع في مرحلة الخط العقلي التي تتبع النوبة الصرعية، حيث بعد النوبة تفقد الذاكرة والوعي فيقوم بأفعال إجرامية خارج إرادته ولا يتذكر أي شيء من تلك الأفعال القتل غير المتوقع أو الفجائي... أم الصنف الثاني من الجرائم فيظهر عند الأشخاص لأنهم عصبيين وإلا مرضى عقليين لكنهم اختاروا أفعالهم هذه لانعزال عن المجتمع (سارة خلفه، 2017، صفحة 89).

هناك بعض التعاريف في علم النفس تمزج بين المفهوم النفسي والقانوني للجريمة " الجريمة فعل إنساني يسأل الفرد عنه ويتحمل عواقبه، إذا توافرت الإرادة والحرية والاختيار".

نلاحظ أن التعاريف النفسية للجريمة تركز على الحالة الصحية للنفس والعقل لدى الشخص وقت ارتكابه للفعل، وهذا أمر يتطلب فحصاً علمياً متخصصاً في الطب العقلي والعلاج النفسي لإثبات اعتلال الصحة النفسية من عدمه قبل المحاكمة.

يرى هارولد لندر (Harold Linder) أن الجريمة هي " ذلك السلوك المعتمد غير المشروع الصادر عن مظاهر نفسية هي أعراض الكبت الداخلي والاضطراب، لإشباع احتياجات الفاعل تتطلب منه هذا السلوك ". ويذهب أدلر (Adler) أن " كل إنسان حر وقادر على أن يأخذ لنفسه إحدى الحياتين الحياة الاجتماعية التعاونية الجديرة به من حيث هو إنسان وحياة الأنانية والالتفاف حول الذات، وفي هذه الحالة الأخيرة يكون قد هيا نفسه للإجرام أو المرض النفسي أو الشذوذ الجنسي ".

العيوب التي تشوب الدائرة الفكرية أو النفسية أو الذهنية، وجود خلل في ملكة الوعي والإدراك من أمثلته التوهم أو إفراط غير عادي في دائرة الإدراك، أو اضطراب في ملكة الحكم على الأمور أو ملكة الاستنتاج أو ملكة التوتر أو الأفراد في التخيل البعيد عن الواقع (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2005، الصفحات 8-9).

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن الجريمة من المنظور السيكولوجي تدور حول إشباع غريزة إنسانية بطريقة شاتم لا يتبعه الرجل العادي في إرضاء الغريزة نفسها.

1-6- الجريمة من المنظور القانوني:

الجريمة من الوجهة القانونية " فعل يعاقب عليه بموجب القانون، أو الفعل الذي ينتهك القانون الجنائي ويعاقب عليه من قبل السلطة السياسية في المجتمع، أو هي ذلك الفعل أو الامتناع الذي نص القانون على تجريمه ووضع عقوبة جزاء ارتكابه " (السيد رمضان، 2011، صفحة 16).

الجريمة سلوك إنساني يعاقب عليه بوصفه خرقاً أو تهديداً لقيم المجتمع أو لمصالح أفراد الإنسانية، أو لما يعتبره المشرع كذلك وسيلته في ذلك النص القانوني (محمد الهاشمي، 2005، صفحة 15).

يعرف الدكتور مصطفى عبد المجيد كاره الجريمة بأنها " ارتكاب فعل أو امتناع عن القيام بواجب منصوص عليه قانوناً ومعاقب عليه بمقتضى هذا القانون "، كما يعرفها بأنها " الفعل والترك المخالف لنص القانون الجزائي المشرع من قبل الهيئة السياسية للمجتمع والذي يتطلب بالضرورة النص على عقوبة مقررة ومحددة، وغير ذلك من الإجراءات الاحترازية أو بدائل العقاب مما يتم تنفيذه في حالة إدانة ضد المرتكب للفعل دون سواه، من قبل سلطة سياسية شرعية مكلفة بتنفيذ الأحكام " (مصطفى عبد المجيد كارة، 1985، صفحة 23).

يقول بول تابان (Paul W. Tapan) بأن الجريمة " فعل متعمد أو إهمال يخالف القانون الجنائي ويرتكب بدون تبرير وتعاقب عليه الدولة على اعتبار أنه جنايته واضحة ".

من خلال التعاريف القانونية للجريمة تخلص أنها تلتقي عند اعتبارها سلوكاً خارجاً عن القانون ويتخذ هذا السلوك شكلين مختلفين، الشكل الأول فعل ايجابي ويتمثل غالباً في ارتكاب فعل ما كالقتل والاختلاس أو الاغتصاب، والشكل الثاني فعل سلبي يتمثل في الامتناع عن الفعل الواجب كأن تحجم الأم عمداً عن إرضاء ولدها حتى تموت فهي تعد منتهكة لجريمة القتل... (علي مقداد، 2020، صفحة 123).

إذا تأملنا تعريف الجريمة في القانون الجنائي لوجدنا أنه يحتوي على أربعة عناصر محددة، نميزه عن غيره من القواعد السلوكية التي تحكم أفراد المجتمع وهي: (السيد رمضان، 2011، صفحة 16)

1. الصيغة السياسية: القواعد التي يشتمل عليها القانوني الجنائي سطرته الدولة أو السلطة الرسمية في المجتمع، وعلى هذا فإن القانون الجنائي له صيغة سياسية ذلك أن الدولة تمثل الجماعة المسيطرة سياسياً في المجتمع والتي تملك القدرة على تنفيذ قوانينها.

2. **التحديد:** فكل فعل يجرمه القانون محدد بدقة بالغة وليس بالقانون الجنائي في التغيرات العامة، مثل النص على عقاب من يرتكب فعلا ضارا بالمجتمع وليست إلا يد من الوصف الدقيق لهذا الفعل.
3. **المساواة في التطبيق:** السلوك الذي يعرفه القانون الجنائي بأنه جريمة يعتبر كذلك أيا كان مرتكبه من المواطنين الذين يطبق عليهم بغض النظر عن مركز مرتكبيه أو مكانته الاجتماعية.
4. **الجزاء العقابي:** القانون ينص على معاقبة كل من يأتي سلوكا مخالفا لقواعده، ولا بد أن توقع هذه العقوبة بواسطة ممثلي الدولة الرسميين الذين يقدمون ذلك بحكم عملهم وليس بأي صفة شخصية، يكون هدف العقوبة هنا مصالح الدولة، وليس مصلحة أفراد معينين.

يجدر بنا الإشارة إلى قاموس ويبستر الذي جمع بين المعنى الاجتماعي والفهم القانوني حيث عرف الجريمة بأنها " ارتكاب فعل أو أفعال واجب يأمر به القانون العام للدولة ذات سيادة بحيث يعمل هذا الفعل على إلحاق الضرر بالصالح العام ويجعل الجاني عرضة للعقاب من هذا القانون من خلال الدعوى العامة ضده من الدولة بتوجيه لاتهام بجريمة أو الاتهام الرسمي من النيابة العامة أو لادعاء أو غيرها من الإجراءات الجنائية، كما أن المذنب ي يعتبر جرما إلا إذا ثبتت إدانته قانونيا واجتماعيا ونفسيا " .

أما المشرع الجزائري وقد سار على هذا النحو حيث جاء قانون العقوبات الوطني خالياً من أي تعريف للجريمة واكتفى بالنصوص التي تعرف كل جريمة على حدى، ويعود ذلك إلى أن كل جريمة معرفة ومبينة أركانها في قانون العقوبات على حدى تطبيقا لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ومنه لا جدوى من وضع تعريف عام للجريمة، كما أن وضع التعريفات من مهمة الفقه وليس القانون بحسب الأصل، هذا فضلا على وجود تعريف تشريعي للجريمة قد يقف حائلا دون تطور الفكر الجنائي (آمنة تايزير، 2018، صفحة 226).

يلاحظ من خلال التعريف القانوني للجريمة أنها انتهاك للقواعد القانونية للمجتمع الذي يعيش فيه إذ ثبت أن الشخص مذنب من قبل المحاكم القانونية، إلا أننا يمكن الجمع بين التعريف القانوني والاجتماعي والنفسي للجريمة، حيث يرى وليامز الذي يجمع بين التعريف القانوني والاجتماعي للجريمة، إلا أنه يرى بأنه ليس كل سلوك مضاد للمجتمع يعتبر جريمة في كل الأحوال، كما أن معيار الخطأ الأخلاقي ليس بعيداً عن الخطأ فالأفعال اللاأخلاقية- إلى حد كبير- قد تكون خارج القانون الجنائي (مصلح الصالح، 2006، صفحة 74).

1-7- التعريف الإجرائي للجريمة:

استنادا إلى التعاريف السابقة يمكن القول أن الجريمة هو أمر لا مفر منه، لا يمكن لكل فرد في المجتمع أن يكون ملتزما على قدر المساواة بالمشاعر الجماعية، كما أن الجريمة تؤدي إلى التغيير الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي والاندماج الاجتماعي كوظائف إيجابية، أما وظائفها السلبية متى تكون مختلفة وظيفيا، عندما يكون هناك الكثير منها، يكفلها النظام الاجتماعي أو المجتمع أو المؤسسات التي تؤدي إلى ردعها للمحافظة على الاستقرار الاجتماعي.

2- مفهوم الأسرة:

تعددت تعريفات الأسرة وشملت العديد من التخصصات العلمية كعلم الاجتماع والاقتصاد وعلم النفس والقانون وعلم الوراثة، واختلفت فيما بينها باختلاف ما يحمله العلماء من أفكار واتجاهات حول الأسرة، لذلك لم يتمكنوا من تحديد تعريف شامل وواضح ودقيق.

2-1- الأسرة في اللغة:

قال ابن منظور أسرة الرجل: عشيرته ورهطه الأذنون لأنه يتقوى بهم، والأسرة عشيرة الرجل وأهل بيته، والأسرة في اللغة فمعناها الدرع الحصين وأهل الرجل عشيرته، وأيضا بمعنى الجماعة التي يربطها أمر مشترك وهذه المعاني تلتقي في معنى واحد يجمعها، وهو قوة الارتباط (فيصل محمود الغرابية، 2012، صفحة 13).

الأسرة مشتقة من الأسر تعني القيد يقال أسر أسرا وأسرا: قيده وأسره بأخذه أسيرا والأسر أنواع: قد يكون لأسر مصطنعا أو اصطناعيا كالأسر في الحروب، وقد يكون الأسر اختياريا يرضاه الإنسان لنفسه ويسعى إليه، لأنه يعيش مهدداً بدونه، ومن هذا الأسر لاختياري اشتقت الأسرة (عبد المجيد سيد منصور وزكريا أحمد الشربيني، 2000، صفحة 15).

الأسرة مأخوذة من الأسر وهو القوة والشدة ولذلك تفسر بأنها الدرع الحصينة وأن أعضاء الأسرة يشد بعضهم أزر البعض، ويعتبر كل منهم درعا للآخر، وتطلق كذلك على أهل الرجل وعشيرته، كما تطلق على الجماعة بضمهم هدف مشترك كأسرة الأطباء وأسرة المهندسين... (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2012، صفحة 21).

استخلاصا لما سلف الأسرة في اللغة الأسر والقيد، وتأسيسا للأسرة هو التقيد برباط، وبناء على ذلك تطور معناها ليشمل التقيد برباط أو دونه، قد يكون أسرا قصريا لا مجال للخلاص منه، أو اختياريا ينشده الإنسان ويسعى إليه، وهذا الأخير أقرب إلى أن يكون الاشتقاق الفعلي لمعنى الأسرة.

2-2- الأسرة في الاصطلاح:

جاء في قاموس مصطلحات علم الاجتماع أن الأسرة عبارة عن الوحدة الأساسية للتنظيم الاجتماعي (فاروق مداس، 2003)، كما جاء في معجم علم الاجتماع أن الأسرة هي عبارة عن جماعة من الأفراد يرتبطون معًا بروابط الزواج والدم والتبني، ويتفاعلون معًا، وقد يتم هذا التفاعل بين الزوج والزوجة وبين الأم والأب وبين الأم والأب والأبناء، ويتكون منهم جميعًا وحدة اجتماعية تتميز بخصائص معينة (Joseph Sumpf et Michel Hugues, 1973, p. 13)، وفي قاموس علم الاجتماع الأسرة هي عبارة عن جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة ويقوم بينهما رابطة زواجية مقررة (محمد عاطف غيث، 2005، صفحة 176).

في المصطلح الاجتماعي الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، من الزوجين والأبوين والأولاد أو من الأسرة الصغيرة من الزوجين وإلى الأسرة الكبيرة من الأجداد والآباء والأولاد والأحفاد بينهم رباط دم وعاطفة وصلة رحم أو بينهم علاقات جدية وموثوقة ومواريث وحقوق وواجبات (فيصل محمود الغرابية، 2012، صفحة 13).

تشير كلمة الأسرة من الناحية السوسولوجية إلى معيشة الرجل وامرأة أو أكثر معًا على أساس الدخول في علاقة جنسية يقرها المجتمع وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات، كإعانة الأطفال وتربيتهم. فالأسرة جماعة اجتماعية أساسية ودائمة، كنظام اجتماعي رئيسي وهو مصدر الأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك، والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية (سلوى عثمان الصديقي، 2012، صفحة 15).

حيث تتسم الأسرة بالوصف الاجتماعي (Social) فهي نظام اجتماعي وهي ظاهرة اجتماعية وهي علاقة اجتماعية، وهي ميكانيزم اجتماعي بمعنى أننا إذا نظرنا للأسرة من خلال القواعد والقوانين التي تحكمها فهي نظام اجتماعي، وإذا نظرنا إليها من الخارج بمعنى تناولها من حيث كونها أسرة بسيطة، مركبة- ريفية، متعددة الأبناء، نادرة الأبناء وعدد الأسرة في كل منزل، فإن الأسرة تكون هنا بمثابة ظاهرة اجتماعية، أما إذا نظرنا إليها من حيث العلاقات التي تربط بين الزوج والزوجة أو بين كل منهما وبين الأبناء فرادى ومجتمعين، أو بين كل من الأبناء على حدى، فإن الأسرة تصبح بمثابة علاقة اجتماعية (عبد الخالق محمد عفيفي، 2011، صفحة 39).

كما تعتبر الأسرة جماعة ذات تنظيم داخلي خاص، كما أنها وحدة في التنظيم العام للمجتمع، وعلى حين أننا نستطيع أن نبدأ بدراسة بعض مظاهر التنظيم الداخلي الأسري، إلا أن العلاقات التي تتميز بها العمليات التي تجري فيها لا يمكن تفهمها، إلا إذا اعتبر أنها انعكاس لموقف الأسرة كجزء متفاعل في مجتمع معين والتنظيم الداخلي للأسرة يعتبر الانتشار نسبي الأسرة الزوجية أو الأسرة المركبة في نظام مظهرها في ديناميكية العلاقات الداخلية (سلوى عثمان الصديقي، 2012، الصفحات 15-16).

أما من رأي عالم الاجتماع الفرنسي هنري موندراس (Henri Mondras) ليس للأسرة معنى واضح في اللغة الفرنسية، حيث يشير المصطلح إلى الأشخاص (الأب، الأم، الأبناء) المرتبطين معاً بروابط الدم، فإننا نعني بكلمة أسرة الأشخاص الذين يعيشون معاً في منزل واحد (عبد القادر القصير، 1999، الصفحات 33-34).

يعرف (E. W. Burgess) و(H. J. Locke) في كتابهما (The Family) بأنها مجموعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج أو الدم أو التبني، ويعيشون في منزل واحد، ويتفاعلون وفقاً لأدوار اجتماعية محددة، يحافظون على نمط ثقافي عام (Ernest Burgess and Harvey Locke, 1950, p. 07).

ميرداك في تعريف له للأسرة يقول هي جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك، وتعاون اقتصادي ووظيفة تكاثرية لعلاقة جنسية يعترف بها المجتمع (George Peter Murdock, 1949, p. 01).

يعرف محمد حسن الأسرة بأنها جماعة من الأفراد يتفاعلون مع بعضهم البعض، وهي تعتبر الهيئة الأساسية التي تقوم بعملية التطبيق الاجتماعي للهيكلي الجديد، أي أنها تنتقل إلى الطفل خلال نموه جوهر الثقافة لمجتمع معين إذ يقوم الأبوين بغرس العادات والتقاليد والقيم الأخلاقية (محمود حسن، 1981).

تيمكوف يرى أن الأسرة تتكون من الزوج والزوجة والأطفال أو يدون المقال أو من الزوجة والأطفال وذلك في حالة الوفاة أو الطلاق، وقد وضع هذا المفهوم أهمية صفة البقاء والاستمرارية وهي من سمات الحياة الأسرية.

في حين نجد أرجست كونت يشير إلى أن الأسرة هي منظومة علاقات وروابط بين الأعمار والأجناس، نلاحظ أن هذا التعريف واسع يشمل مجموعة من العلاقات دون تحديد أسس العلاقة التي تجمع بينهم، مما يجعل هذا التعريف يقلل من دقة التحديد لمصطلح الأسرة لأنه شامل وواسع.

ويذهب كريستانس لكون الأسرة عبارة عن مجموعة من المكانات والأدوار المكتسبة بالزواج أو الولادة (Harold Christensen, 1964, p. 03).

أما بروجاردس (Brogardus) فيعرف الأسرة بأنها جماعة اجتماعية صغيرة تتكون عادة من الأب والأم وواحد أو أكثر من الأطفال يتبادلون الحب ويتقاسمون المسؤولية، وتقوم بتربية الأطفال حتى تمكنهم من القيام بتوجيههم وضبطهم ليصبحوا أشخاصا يتصرفون بطريقة اجتماعية. يؤكد بروجاردس من خلال هذا التعريف على ضرورة وجود طفل أو أكثر في الأسرة يعيشون في كنف الحب والمسؤولية، كما أشار على دور الأسرة في التوجيه والضبط الاجتماعي.

الأسرة مصطلح مأخوذ من المعنى الكلاسيكي الذي أخذ من البحوث الديمقراطية والإحصائية ويعني شخص أو مجموعة أشخاص يعيشون في نفس المسكن (Andrée Michel, 1959, p. 55). وستر مارك يعرف الأسرة " بأنها تجمع طبيعي بين أشخاص جمعتهم روابط فألفوا وحدة معنوية ومادية، وهي اصغر الوحدات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الإنساني ". وعليه فإن هذا التعريف ميز الأسرة بكونها وحدة اجتماعية صغيرة، تجمع أفرادها بروابط متألفة كوحدة معنوية ومادية.

يعرف بيرجس (Burgess) ولوك (Locke) وآخرون الأسرة " بأنها جماعة من الأشخاص يرتبطون معًا برباط الزواج، والدم مكونين مسكنا واحدًا متفاعلين كل مع الآخر وفقا لادوار اجتماعية محددة كزوج وزوجة، وكأب وأن وأبناء وأخوات ومحفظين ومكونين ثقافة مشتركة، أكد هذا المفهوم على توضيح رابطة الزواج والدم كشرط أساسي لصحة الأسرة والاعتراف بها، على أن يعيش أفرادها في مسكن واحد ويتولد بينهم تفاعل وثقافة مشتركة لا تخرج عن ثقافة المجتمع " (عبد الخالق محمد عفيفي، 2011، صفحة 61).

أما بارسونز ينظر إلى الأسرة بأنها " نسق اجتماعي لأنها هي التي تربط البناء الاجتماعي بال شخصية، فالقيم والأدوار عناصر اجتماعية تنظم العلاقات داخل البناء وتؤكد هذه العناصر علاقة التداخل والتفاعل بين الشخصية والبناء الاجتماعي " (محمد سعيد فرح، 1998، صفحة 246).

جاء تعريف بارسونز للأسرة انطلاقا من ربطه بين القيم والأدوار، معتبرا الأسرة شق اجتماعي، تتفاعل فيما بينها مكونة بناء اجتماعيا أي المجتمع.

إميل دوركايم (Emile Durkheim) يعرف الأسرة " بأنها مؤسسة اجتماعية تكونت لأسباب اجتماعية، وترتبط هؤلاء علاقات قوية ومتماسكة تعتمد على أوامر الدم والمصاهرة والتبني والمصير

المشترك، هنا دوركايم يؤكد أن الأسرة ليست فقط تجمع الأفراد بل هي مؤسسته اجتماعية أوجدها المجتمع لهدف معين".

يعرفها دولارد بأنها جماعة من الأشخاص تربطهم رابطة الزواج ويكونون بيتا واحداً، ويتفاعلون مع بعضهم البعض في إطار من الأدوار الاجتماعية المحددة كزوج- زوجة، أب- أم، ابنة وأخ وهم يحافظون على الثقافة العامة. نلاحظ من هذا التعريف أنه يؤكد على رابطة الزواج لتكوين الأسرة ويعيشون في بيت واحد في إطار الأدوار المحددة لكل شخص من المحافظة على الثقافة العامة للمجتمع (فيصل محمود الغرابية، 2012، صفحة 14).

في حين يرى " بيج " بأنها جماعة دائمة مرتبطة عن طريق علاقات جنسية بصورة تمكن من إنجاب الأطفال ورعايتهم، وقد يكون في الأسرة علاقات أخرى ولكنها تقوم على معيشة الزوجين أو الذين يكونان مع أطفالهما وحدة متميزة وتعرف هذه الوحدة بمجموعة مهينة من الخصائص المشتركة في المجتمع الإنساني بأسرة وهي كالتالي: (عبد القادر القصير، 1999، الصفحات 33-35)

1. علاقة زوجية.
2. شكل من أشكال الزواج.
3. نظام للتسمية.
4. بعض الخدمات الاقتصادية والتي يشترك فيها أعضاء الجماعة.
5. مسكن مشترك قد تختص به الأسرة أو قد يشار لهما أسر أخرى.

نلاحظ أن هذا التعريف لبيج يحدد خصائص الأسرة بدءاً من ربط مفهومها بالعلاقة التي تقوم على الرابطة الجنسية المنظمة التي هدفها إنجاب أطفال مشكلين وحدة اجتماعية مميزة.

الأسرة هي الخلية الأولى في جنس المجتمع، وهي النقطة التي يبدأ منها التطور ويمكن مقارنتها في طبيعتها ومراكزها بالخلية الحسية في المركب البيولوجي في الأسرة، والأسرة كمنظمة اجتماعية تختلف عن المنظمات الأخرى، فهي منظمة اجتماعية تمارس نفوذ كبير على أفرادها على اعتبار أن الأسرة أول منظمة تتلقى الفرد وتوفر له احتياجاته، أنها تمارس ضبط اجتماعيا له أهمية على أفرادها وهي أيضا جماعة من الناس يرتكز حياتهم منذ البدء على أساس جنسي له من القوة والدوام ما يعلق النسل وجودهم وتنظيمهم بحيث يصبح الجميع وحدة اجتماعية قائمة بذاتها (سلوى عثمان الصديقي، 2012، صفحة 16).

من هنا ينظر عالم الاجتماع إلى الأسرة من روايتين رئيسيتين هما: (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2012، صفحة 24)

1. باعتبارها نظامًا اجتماعيًا يكون مع النظم الأخرى المجتمع، ويتمثل ذلك في وليم ستيفنيز (W. Slephens) الأسرة بأنها نظام اجتماعي يعتمد على الزواج ويتضمن الاعتراف بحقوق وواجبات الأسرة والمعيشة المشتركة للزوج والزوجة والأطفال والالتزامات الاقتصادية المتبادلة بين الزوج والزوجة، والأسرة نظام اجتماعي ينبع عن ظروف الحياة الطبيعية التلقائية للتنظيم والأوضاع الاجتماعية وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري، ودوام الوجود الاجتماعي الذي يتحقق باجتماع الرجل والمرأة والإنماء الدائم المستقر بينهما بصورة يقويها المجتمع.

2. باعتبارها جماعة اجتماعية أولية يرتبط أعضاؤها ببعض عن طريق رابطة الدم التي تربط الأزواج بالزوجات والآباء والأبناء والإخوة والأخوات.

من التعاريف التي أوضحت معنى الأسرة بشكل شمولي هو تعريف أوجيست كوت من العلماء الأوائل في علم الاجتماع، حيث أوضح أن الأسرة هي الخلية الأولى في جسم المجتمع، وأنها النقطة الأولى التي تبدأ منها التطور وأنها الوسط الطبيعي الاجتماعي الذي ترعرع فيه الفرد، وهي تعتبر نظام اجتماعي يعتمد على وجودها بقاء المجتمع، حيث تقوم علاقات داخلية في الأسرة إلى جانب علاقات خارج الأسرة مع أسر أخرى.

كما يمكن تعريف الأسرة بأنها مجموعة من العلاقات القائمة والمتشابكة بين أشخاص يشغلون مكانات اجتماعية اكتسبوها من خلال الزواج والإنجاب (نخبة من المختصين، 2010، صفحة 20).

2-3- التعريف الإجرائي:

استناد إلى ما سبق يمكن تعريف الأسرة بأنها نسق اجتماعي يتكون من أجزاء يربط بينها التفاعل والاعتماد المتبادل، وإذا إختل أحد أجزائها يحصل إختلال وظيفي داخل النسق الكلي، حيث يتشكل النسق من مجموعة من العلاقات التي ترتبط بوظيفة معينة، ولكل نسق بناء خاص به، وهو مجموعة العلاقات التي تقوم بين المكانات التي تكونه، كما لكل نسق وظيفة أو مجموعة من الوظائف تقوم على المحافظة على النسق الكلي أو المجتمع.

3- مفهوم الحضرية (Urbanization):

من وجهة نظر صمويل باسيلوس الحضرية تستخدم للدلالة على ظاهرة الإقامة في المدينة وللدلالة على طريقة الحياة المميزة والمرتبطة بالإقامة في المدينة.

أما وبرث فيعرف الحضريّة بأنها طريقة الحياة ويذكر مجموعة من الخصائص المميزة للمدينة أو الحضريّة، وهي عدم تجانس المدينة والارتفاع في درجة اعتماد المقومات المكونة للمدينة بعضها على بعض، السمات الأخلاقية المميزة للعلاقات الاجتماعية الحضريّة للفئات المختلفة، وتميز سكان المدن بالاعتماد على المناقشة والجدل والتعلّق في الأمور الحياتية.

كما عرفها مارشال جوردن " بأنها أنماط الحياة الاجتماعية التي ترتبط بالسكان المقيمين في المناطق الحضريّة والتي تتضمن تقسيم العمل والتخصص الدقيق، وانتشار العلاقات الاجتماعية الرسمية والعلاقات القرابية وزيادة الروابط الطوعية وزيادة عملية الصراع الاجتماعي وزيادة الأهمية الاجتماعية لوسائل الاتصال " (عبير متولي البشري محمد نور، 2013).

فاروق مداس يقول في قاموس مصطلحات علم الاجتماع الحضري (Urbanization) نماذج الثقافة والتفاعل الاجتماعي التي تنجم عن تركّز عدد كبير من السكان في مناطق محدودة نسبياً، وتعكس تقسيم العمل المعقد ومستويات التكنولوجيا المتفوقة (فاروق مداس، 2003، صفحة 111).

كما تعرف الحضريّة بأنها ليست مجرد في التفكير أو السلوك... الحضريّة مسألة وكلما زادت المدينة سكناً كلما اتسعت الخدمات فيها (محمد الجوهري وآخرون، 2004، صفحة 195).

• التعريف الإجرائي:

الحضريّة هي أسلوب وطريقة في الحياة يتميز بها الإنسان في المدينة، لها خصائص معينة وهي الفردانية والعلاقات الثانوية بين الأفراد وضعف الروابط القرآنية وروابط الجيرة وتعقد الحياة في المدينة في جميع المجالات الأسرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

4- مفهوم الأسرة الحضريّة:

الأسرة الحضريّة هي عبارة عن وحدة بسيطة تتكون من أب وأم وأطفال في غالب الأحيان، بحيث تضعف العلاقات القرابية تحت الضغوط وكيفية وأسلوب الحياة الحضريّة، وتزيد أهمية العلاقات الأسرية بالنسبة للأسرة الصغيرة، وهذا نتيجة الظروف المادية وحياة المدينة وأسلوبها الحضري (محمود حسن، 1981، صفحة 13).

الأسرة الحضريّة؛ حيث يتغير شكل الأسرة ويتحول إلى أسرة صغيرة تضم الآباء والأبناء غير المتزوجين في معظم الأحيان لترتبط بالأوساط الحضريّة وبطبيعة نظام السلق وشبكة العلاقات والمصالح التي تفرضها حياة المدينة (ماهر فرحان مرعب، 2014، صفحة 05).

والأسرة الحضرية يتمتع أفرادها بالحريات الفردية العامة فكل فرد كيانه الذاتي وشخصيته القانونية لاسيما إذا بلغ السن الذي يؤهله لذلك، فأصبح لكل فرد الحق في التملك، وحق التصرف بحرية ولم يعد خاضعاً لرب الأسرة أو مقيداً بتوجيهه فكرياً أو مهنيًا (إلهام بنت فريح بن سعيد العويضي، 2004، صفحة 40).

الأسرة الحضرية هي أسرة نووية صغيرة العدد ومحدودة النطاق، تتكون من الزوج والزوجة والأولاد، تتميز بالاستقلالية السكنية والاقتصادية، تعد الأسرة الحضرية نسقاً فرعياً من المجتمع كالنسق الكلي، تتأثر بالتغيرات الاجتماعية التي تحدث فيه، خاصة ضمن الثورات التكنولوجية والمعلوماتية والتحديث إذ أثر هذا التغيير على بناء الأسرة ووظائفها الاجتماعية.

الأمر الذي أدى إلى ضعف العلاقات الداخلية بين أفرادها أي التفاعل الأسري من جهة والعلاقات الخارجية من جهة أخرى.

الأسرة الحضرية هي وحدة بسيطة ليست تامة تقوم بجميع الوظائف التي تقوم بها الأسرة، فتنقلص وظائفها والأدوار التي كانت تقوم بها أصبحت أكثر تخصصاً (أحمد عبد الحكيم بن بعطوش، 2007-2008، صفحة 23).

الأسرة الحضرية هي أسرة زواجية أي أنها تشمل الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين، أما من حيث الرابطة الزواجية فإنها تعتمد على وحدانية الزواج ولا يسمح بتعدد الزوجات، رغم إحلاله شرعاً في المجتمع، ولكن ذلك يتوقف على الظروف الاجتماعية والثقافية في المجتمع الحضري (فتيحة تمرسيت، 2016، الصفحات 7-8).

تضع الأسرة الحضرية في السياق الحضري كنوع من التفكير والتخيل والتحديات المعقدة والمنح الدراسية والسياسية من الممارسة والتربية والإرادة العامة والخطاب السياسي والتأثير على الخيارات التعليمية وامتداد القضايا من الفقر إلى التعليم، هذه القضايا تقترح تحت الحياة الحضرية باعتبارها نتاجاً للتحضر (Vivian L. Gadsden and Ezekiel J. Dixon- Román, 2017, p. 412).

تقر الأسرة الحضرية بميزة الحضرية العامة من حيث الجودة والكمية خاصة الاقتصادية، لوحظ أن لا يزال مدى حرمان سكان الحضر من الروابط الأسرية، كان هذا الاعتقاد يعتمد على حقيقة أن المناطق الحضرية لها تأثير ضار على الأسرة حتى يقل الاتصال في الأسرة الحضرية عنها في المناطق الريفية (Scott Andrew Tobias, 2003, p. 11).

الأسرة الحضرية هي وحدة معزولة يحتوي على أفراد يتابع كل منهم اهتماماته الخاصة في المهنة والتعليم والدين والسياسة يجبر سكان الحصر على تولى ولعب المزيد من الأدوار على أساس منتظم كنتيجة الهيكل الحضري، يصبح السكان معزولين اجتماعيا ومستويات منخفضة من التماسك وانخفاض علاقات القرابة والحوار وحتى العلاقة غير الرسمية (Scott Andrew Tobias, 2003, p. 13).

• التعريف الإجرائي:

الأسرة الحضرية هي الأسرة التي تتكون من الأب والأم والأبناء وتضعف فيها العلاقات الأسرية والقرابية أي العلاقات الداخلية إضافة إلى العلاقات الخارجية بين الأسر الأخرى وعلاقات الجوار، حيث يسود الأسرة الحضرية التخصص وتقلص الأدوار وتمتاز بالاستقلالية في السكن والمتطلبات الاقتصادية متأثرة بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما تتميز بالتغير وفقا للتطور التكنولوجي والمعلوماتي متبعة أسلوب الحياة الحضرية في المدينة، وتظهر أهمية الأسرة الحضرية باعتبارها بناء يتكون من أبنية وأنساق فرعية تؤدي وظائف معينة، كما أنها تتأثر ببنية أنساق المجتمع ونظمه.

خامسا: الدراسات السابقة أو المشابهة:

الدراسات السابقة أو المشابهة هي كل البحوث والدراسات العلمية التي تتشابه مع البحث الراهن أو تقترب منه في جانب ما، ويكون قد أجريت من طرف باحثين آخرين، وتعرف أحيانا باسم الدراسات المشابهة فالدراسات السابقة نقصد بتلك البحوث التي أجريت في وقت سابقا للوقت الحالي الذي تجري فيه البحث أو الدراسة الراهنة، وليس سعي ذلك أننا نتطرق لكل البحوث السابقة وإنما تهتم بتلك المشابهة التي بصدد القيام بها (علي غربي، 2006، صفحة 57).

الدراسات السابقة نتائجها وملاحظاتها هادفة لكل بحث لا يزال قائما باعتبارها توجه الباحث في طريق قيامه ببحثه، فكل نهاية بحث هي بداية بحث آخر، يستفيد منها الباحث في الجانب النظري أو الجانب الميداني أو كلاهما أو إثبات نظرية أو فرضية، وغير ذلك في بحثنا انعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية لم نجد دراسات سابقة تناولت الموضوع إلا أننا تطرقنا لبعض الدراسات المشابهة التي أفادتنا في الجانب النظري للبحث.

1- الدراسات المحلية:

• الدراسة الأولى:

دراسة إلهام بلعيد تحت عنوان " الأسرة وتأثيرها في سلوك الأحداث المنحرفين - دراسة ميدانية بالمركز المتخصص في إعادة التربية بعين مليلة - أم البواقي "؛ أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم

في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع قانون، تحت إشراف الدكتور أحمد بوذراع، سنة 2020/2019. حاولت الباحثة دراسة تأثير الأسرة على أحداث المنحرفين وذلك عن طريق كشف عمق ظاهرة انحراف الأحداث في الأسرة عامة والأسرة الجزائري خاصة.

ولدراسة الموضوع خصصت قسمين أساسيين هما القسم النظري والقسم الميداني ليضم البحث في شكله النهائي سبعة فصول في القسم النظري وفصلين في القسم الميداني، حيث عالجت الباحثة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالية:

- كيف تؤثر التنشئة الأسرية في ظهور السلوك الإنحرافي عند الحدث ؟

هذا التساؤل يمكن أن ندرج تحته عدة تساؤلات جزئية تتمثل في ما يلي:

1. هل هناك علاقة بين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة والسلوك الإعراضي للحدث ؟
2. هل هناك علاقة بين أساليب التنشئة الأسرية والسلوك الإنحرافي للحدث ؟
3. ما هي سمات أسر الأحداث المنحرفين ؟
4. ما هي مؤشرات انحراف الأحداث وأشكال ونماذج الانحراف السلوكي لدى الحدث ؟
5. ما مدى نجاعة مؤسسات إعادة التربية في إصلاح ومعالجة السلوك الإنحرافي للأحداث داخل هذه المؤسسات أو خارجها ؟

جاءت فرضيات الدراسة على النحو التالي:

هناك تأثير فاعل لاتجاهات التنشئة الأسرية على سلوك أحداث المنحرفين:

1. تؤثر الظروف الاجتماعية للأسرة بشكل مباشر على انحراف الأحداث.
2. تؤثر الظروف الاقتصادية للأسرة بشكل مباشر على انحراف الأحداث.
3. تشكل أساليب التنشئة الأسرية دوراً فعالاً في سلوك الأحداث.
4. هناك سمات مشتركة وواضحة في أسر أحداث المنحرفين.
5. إن النظرة الاحتمالية للحدث من قبل المجتمع بعد خروجه من مؤسسة إعادة التربية قد تساهم في تعزيز السلوك الإنحرافي لديه.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي باعتباره الأقرب والأصلح لدراستها واعتمدت عليه كطريقة بحث للوصول إلى نتائج علمية حول موضوع الأسرة وتأثيرها على سلوك أحداث المنحرفين، حيث سعت الباحثة إلى الوقوف على مدى علاقة الأسرة بظهور السلوك الإنحرافي لدى الحدث والذي استطاعت

التوصل إليه من خلال إتباع وتوظيف المنهج الوصفي، استعانت كذلك الباحثة بالملاحظة والمقابلة والاستمارة والسجلات والوثائق للوصول إلى نتائج البحث:

وعليه توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- إن الظروف الاجتماعية التي تعيشها الأسرة الجزائرية قد دفعت ببعض الأحداث إلى الانحراف.
- تؤثر الظروف الاقتصادية للأسرة بشكل مباشر على انحراف الأحداث.
- تشكل أساليب التنشئة الأسرية دوراً فعالاً في سلوك الأحداث.
- هناك سمات مشتركة وواضحة في أسر أحداث المنحرفين.
- إن النظرة الاحتقارية للحدث من قبل المجتمع بعد خروجه من مؤسسة إعادة التربية قد تساهم في تعزيز السلوك الإنحرافي لديه.

تقييم الدراسة:

نلاحظ من خلال هذه الدراسة أن الباحثة ركزت على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسرة التي دفعت الأحداث إلى الانحراف، وأغفلت الظروف النفسية والثقافية التي يمر بها الحدث والتي تؤدي بدورها إلى الانحراف، كما إهتمت الباحثة بالتنشئة الأسرية التي لها دور فاعل في سلوك الانحراف، وأغفلت العلاقات الأسرية التي لها دور كبير في سلوك الأحداث، فإذا كانت العلاقات الأسرية قوية وممتينة تقل من الانحراف عكس العلاقات الأسرية المتصدعة كالتفكك الأسري والطلاق التي تؤدي بدورها إلى الانحراف، كما إهتمت الباحثة بالسمات المشتركة والواضحة في الأسرة تؤدي إلى إنحراف، ليس نفس السمات المشتركة في الأسرة تؤدي إلى الانحراف حيث ركزت على السمات البيولوجية لأسر المنحرفين، فالانحراف ليس دائماً وراثي فقد يكون مكتسب، كما أوضحت الباحثة نقطة مهمة وهي نظرة المجتمع للمنحرف بعد خروجه من إعادة التربية، وللأسف ينظر المجتمع للمنحرف نظرة إحتقارية له، مما يساهم في إنحرافه أكثر.

توظيف الدراسة:

أفادت هذه الدراسة الجانب النظري من حيث تناول الجريمة والأسرة والنظريات المفسرة لهما، وخصائص كل منهما وعوامل الجريمة ومقومات الأسرة ووظائف الأسرة، كما إستفدنا من الطريقة المنهجية، حيث تناولت إحدى الدراسات الاجتماعية، كما ساهمت تلك الدراسة في النظر إلى الأساليب الاقتصادية والاجتماعية للأسرة وعلاقتها بسلوك المنحرفين، من خلال الاطلاع على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة بصفة عامة والأسرة الحضرية بصفة خاصة.

• الدراسة الثانية:

دراسة الدكتورة **حفيظة خليفي** جامعة الأغواط- الجزائر سنة 2017 تحت عنوان " الأسرة وعلاقتها بالانحراف والجريمة "؛ حيث حاولت الباحثة إيجاد العلاقة بين الأسرة والأعراف والجريمة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هي المتغيرات الأسرية التي لها علاقة بالانحراف والجريمة ؟ أو من هي الأسرة التي تنتمي إليها من شباك الانحراف والجريمة ؟

للإجابة على هذا تساؤل طرحت التساؤلات الفرعية التالية:

- هل للمتغيرات الديموغرافية الخاصة بالأسرة علاقة بمسلك الانحراف والجريمة ؟

- هل للمتغيرات الاجتماعية والثقافية للأسرة علاقة بالانحراف والجريمة ؟

اعتمدت الباحثة على المنهج الكمي المبني على أساس المقارنة، باعتبارها وسيلة تمكنا من البرهنة على إحدى الظواهر بسبب وجود ظاهرة أخرى اعتماد على المنهج الوصفي كمنهج ملائم للدراسة كونه يقوم على كشف الظاهرة وتحليل نتائجها، وتحديد العوامل الأسرية التي تدفع إلى ارتكاب الانحراف.

في الوقت ذاته تم الاعتماد على المنهج الكمي من خلال التعليق وتحليل المعطيات الكمية، حيث أن التحليل الكيفي في إطاره الطبيعي ساعدنا على القيام بالبناء المنهجي للبحث.

تم الاعتماد على استمارة المقابلة كأحد أدوات جمع البيانات، حيث استخدمت فيها مجموعة من الأسئلة حول الظاهرة المدروسة، وعادة ما تستخدم عندما يكون المجيب متعلما، فيطلب منه أن يكتب بنفسه الإجابة على هذه الأسئلة، وهناك نوعان من الأسئلة مفتوحة وأخرى مغلقة.

▪ **مجتمع البحث وعينة الدراسة:** يتمثل مجتمع البحث في الطالبات المقيمات بالحي الجامعي واللواتي يمارسن مؤشرات الانحراف أو البعض منها، اعتمدت الدراسة اختيار طريقة العينة المقصودة أو العمدية، حيث شملت الدراسة 220 مبحوث.

▪ **النتائج:** جاءت نتائج الدراسة تأكيدًا لنظريات ودراسات عديدة ترى أن الأسرة من أهم العوامل المهيأة للمساعدة على ارتكاب الانحراف والجريمة، تتمثل هذه العوامل في عدد من المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والثقافية للأسرة كالتفكك الأسري والتنشئة الخاطئة للأبناء، وأين تنمو شخصية البنت غير محصنة ضد الأعراف في ضوء عوامل أخرى قد تكون سببًا مباشرًا لارتكاب الجريمة.

تقييم الدراسة:

تؤكد هذه الدراسة على أن المتغيرات الديموغرافية الخاصة بالأسرة لها دور في مسلك الانحراف والجريمة، فليس كبر الحجم في الأسرة يؤدي بالضرورة للانحراف، فقد تكون الأسرة صغيرة الحجم يخرج من صلبها منحرفين، كما إهتمت بالمتغيرات الاجتماعية والثقافية للأسرة وعلاقتها بالانحراف والجريمة، وأغفلت بعض المتغيرات الاقتصادية التي لها دور في سلوك الانحراف والجريمة كالمستوى المعيشي ونوعية السكن ووظيفة الوالدين وغيرها.

توظيف الدراسة:

أفادت هذه الدراسة من خلال الاطلاع على المتغيرات الاجتماعية والثقافية الخاصة بالأسرة وعلاقتها بالانحراف والجريمة، حيث وظفت في إنعكاسات الجريمة على الجانب الاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية، كما أفادت في الجانب النظري بالتعرف على الجريمة والأسرة وأهم النظريات المفسرة لها، وعلى الطريقة المنهجية من إختيار المنهج المتبع في الدراسات الاجتماعية وأدوات الدراسة.

• الدراسة الثالثة:

دراسة الطالبة ساسية قارة تحت عنوان " الأسرة والسلوك الإنحرافي للمراهق - دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ التعليم الثانوي بثانوية كل من أحمد بأي وعبد الحميد ابن باديس بولاية قسنطينة "؛ مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع التربوية، تحت إشراف الدكتور حصاص الربيع لسنة 2012/2011.

حاولت الطالبة بيان العلاقة بين الأسرة وانحراف أبنائها المراهقين من خلال التعرف على علاقة المراهق بأسرته والكشف عن مختلف الأوضاع الاقتصادية والمستوى القيمي والأخلاقي للأسر والتي تكون سبباً في تعرضه لسلوك الإنحرافي.

جاءت التساؤلات التالية:

- هل للعلاقات الأسرية تأثير على السلوك الإنحرافي للمراهق ؟
 - هل توجد علاقة بين المستوى المعيشي والاقتصادي للأسرة والسلوك الإنحرافي للمراهق ؟
 - هل غياب ونقص المستوى القيمي والأخلاقي للأسرة له علاقة بالسلوك المنحرف للمراهق ؟
- تضمن البحث فرضية رئيسية تفرعت عنها ثلاث فرضيات جزئية هي:
- الفرضية الرئيسية: توجد علاقة بين الأسرة والسلوك الإنحرافي للمراهق.

الفرضيات الجزئية هي:

1. للعلاقة الأسرية السائدة دورًا بالغًا في تكوين السلوك المنحرف للمراهق.
2. توجد علاقة بين المستوى المعيشي والاقتصادي للأسرة والسلوك الإنحرافي الذي يقوم عليه المراهق.
3. نقص وغياب المستوى القيمي والأخلاقي داخل الأسرة له علاقة بالسلوكات الإنحرافية الممارسة من قبل المراهق.

انتقت الطالبة عينة عشوائية بسيطة من تلاميذ الثانويتين في كل التخصصات والمستويات سنة أولى، سنة ثانية، سنة ثالثة ذكورًا وإناثًا والذين تتراوح أعمارهم ما بين 16-20 سنة وقد يبلغ عددهم 168 تلميذ وتلميذة من بين 1681.

أما بالنسبة للمنهج المستخدم فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لجمع المعلومات حقيقية ومفصلة لظاهرة موجودة فعلا في الوسط الاجتماعي والمرتبطة بمدى علاقة الأسرة بإنحراف أبنائها المراهقين.

اعتمدت الدراسة على الأدوات التالية:

1. **الملاحظة:** لاحظت الباحثة وجود بعض المراهقات كان لديهن تردد في الإجابة عن بعض الأسئلة.
2. **المقابلة:** من خلال القيام بإجراء مقابلة مع رئيس مصلحة العلاقة بمديرية التربية لولاية قسنطينة. إجراء مقابلة مع مديري كل من الثانويتين والهيئة الإدارية لهما المتمثلة في الناظر ومستشار التربية.
3. **الاستمارة:** اشتملت الاستمارة على 42 سؤالًا صيغت وفق فروض الدراسة وقد قسمت إلى أربع محاور هي:

- المحور الأول: يتمثل في البيانات العامة لأفراد عينة الدراسة.
- المحور الثاني: يتعلق ببعض البيانات حول العلاقات الأسرية وعلاقتها بإنحراف المراهق.
- المحور الثالث: يوضح المستوى المعيشي والاقتصادي للأسرة وعلاقته بإنحراف المراهق.
- المحور الرابع: يتمثل في بيانات تتعلق بالمستوى القيمي والأخلاقي للأسرة وعلاقته بإنحراف المراهق.

تركيز الباحثة على الوثائق والسجلات.

نتائج الدراسة:

بناء على اختبار الفرضيات ميدانيا يمكن إيجاز أهم النتائج التي توصلت إليها في النقاط التالية:

- توجد علاقة بين طبيعة العلاقة الأسرية والسلوك الإنحرافي للمراهق.

- التنويه على العلاقة الرابطة بين كثرة الشجار الوالدين وبين الأخوة واشتراك الوالدين في اتخاذ القرارات بشأن المراهق.
- هناك علاقة بين الخصومات التي تقع أمام الأولاد وبعض الأنماط السلوكية التي يقوم بها المراهق.
- معظم المراهقين والمراهقات يرون أنفسهم مختلفين عن الغير وخاصة من حيث الأفكار.
- 59,52% من المبحوثين يتمتعون بحرية في اتخاذ قراراتهم وخاصة في اختيار أصدقائهم وفي الدخول والخروج من المنزل.
- توجد علاقة بين الوضع الاقتصادي للأسرة والسلوك الإنحرافي للمراهق.
- أغلب المبحوثين يقطنون بأحياء شعبية، تتصف هذه الأحياء بانتشار الرذيلة والانحراف وعدم ملاءمتها للعيش.
- أغلب المراهقين والمراهقات لا يملكون غرفة خاصة بهم، وهذا يشعرهم بالقلق والتوتر من المنزل.
- غياب ونقص المستوى القيمي والأخلاقي للأسرة له علاقة بانحراق المراهق.
- استخلاصا لما سلف يمكننا الجزم بحقيقة العلاقة بين الأسرة والسلوك الإنحرافي للمراهق.

تقييم الدراسة:

نلاحظ من خلال هذه الدراسة أن الباحثة ركزت على العلاقات الأسرية وتأثيرها على السلوك الانحرافي للحدث، وأغفلت بعض الجوانب الاقتصادية للأسرة، حيث لعبت المتغيرات الديموغرافية ككبر حجم الأسرة أو صغرها دور في السلوك المنحرف، كما إهتمت بالمستوى المعيشي والاقتصادي للأسرة والسلوك الانحرافي للمراهق، وأغفلت المتغيرات الاجتماعية التي لعبت دور في السلوك الانحرافي للمراهق، إلا أنها إهتمت بالمتغيرات الثقافية كالمستوى القيمي والأخلاقي للأسرة له علاقة بالسلوك المنحرف للمراهق، إلا أنه قد تخرج من الأسرة الصالحة مراهق منحرف متأثر بالمحيط الذي يعيش فيه كالحى أو المدينة.

توظيف الدراسة:

أفادت هذه الدراسة من خلال الاطلاع على الجانب النظري للدراسة والطريقة المنهجية المتبعة في الدراسة، كما أفادتنا في التطرق إلى إحدى فرضيات الدراسة وهي العلاقات الأسرية التي لعبت دور كبير في السلوك الانحرافي للمراهق، حيث تعرفنا من خلال هذه الدراسة على العلاقات الأسرية التي تتكون بين الزوجين وبين الأبناء وبين الإخوة، كما أفادتنا في التطرق إلى إحدى جوانب موضوع الدراسة وهو الجانب الاقتصادي والمعيشي للأسرة، من خلال التعرف عليه وتوظيفه في دراستنا وهي كيف تنعكس الجريمة

على الجانب المادي والاجتماعي للأسرة الحضرية، كما أفادت هذه الدراسة في توظيف الجانب الثقافي الذي يتمثل في المستوى القيمي والأخلاقي للأسرة، حيث تعرفنا على الجوانب الثقافية للأسرة ووظفناها في دراستنا.

• الدراسة الرابعة:

دراسة فيروز زرارقة تحت عنوان " الأسرة وعلاقتها بإنحراف الحدث المراهق - دراسة نظرية ميدانية على عينة من الأحداث وتلاميذ التعليم الثانوي بولاية سطيف "؛ أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علم الاجتماع التنموية سنة 2005/2004، تحت إشراف الدكتور ميلود سفاري، فقد عالجت الطالبة العلاقة بين الأسرة وانحراف الحدث المراهق من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

- هل توجد علاقة بين الأسرة وسلوك الانحراف للحدث المراهق ؟

يندرج تحت التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- هل للعلاقات الأسرية تأثير على انحراف الحدث المراهق ؟

- هل المرحلة المراهقة وتغيراتها الفيزيولوجية والنفسية تأثير على سلوك الحدث داخل الأسرة وخارجها ؟

- هل هناك علاقة بين الوضع الاقتصادي للأسرة والسلوك الإنحرافي للحدث المراهق ؟

- هل هناك علاقة بين المستوى التعليمي والثقافي للوالدين والسلوك الإنحرافي للحدث ؟

قامت الطالبة بالتحقق من الفرضيات التالية:

* إمكانية وجود علاقة بين الدلالة الإحصائية وطبيعة العلاقات الاجتماعية المتوترة السائدة داخل الأسرة بالإضافة إلى السلوك الإنحرافي للحدث المراهق.

* الدور الهام الذي تلعبه مرحلة المراهقة في تغيير سلوك الابن والتأثير على انفعالاته وأفعاله التي قد تكون البعض منها سلوكيات إنحرافية.

* العلاقة القائمة بين الدلالة الإحصائية والوضع الاقتصادي للأسرة إضافة إلى السلوك الإنحرافي الذي يقدم عليه الابن المراهق.

* وجود صلة بين الدلالة الإحصائية والمستوى الثقافي والتعليمي داخل الأسرة وأيضاً السلوك الإنحرافي للابن المراهق.

العينة:

اختارت الأحداث الذين تتراوح أعمارهم من 15-18 سنة. فالعينة المستخدمة في هذه الدراسة تتكون من 174 فردا ينقسمان إلى عينتين:

- العينة التجريبية: عبارة عن مسح شامل، يشمل كل الأحداث الذين هم متواجدين بمركز إعادة التربية لولاية سطيف تضم 46 فردًا.
- العينة الضابطة: تضم 110 فردًا وهي عينة عشوائية منتظمة تتشكل من تلاميذ ثانوية عمر حرايق وعمار خلوفي في المستويات الثلاث.

منهج الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التجريبية التي تحاول تشخيص واقع معين أو ظاهرة ما، تهدف هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي إلى تحديد وصف دقيق لبعض مظاهر المشكلات الأسرية وحالة عدم الاستقرار بين أفرادها والتحاق أحد أبنائها بمركز إعادة التربية بسبب انحرافه.

استخدام كذلك المنهج التجريبي حتى يسهل عملية اكتشاف العوامل المتسببة في الانحراف بين المجموعتين التجريبية والضابطة ومحاولة استخدام الطريقة المقارنة. جاءت نتائج الدراسة كما يلي:

- كلما كانت العلاقة الأسرية سواء بين الوالدين أو بينهم وبين أبنائهم مشحونة بالتوتر وعدم التفاهم، وكلما تكرر الزواج كلما زاد احتمال وقوع الأبناء وخاصة في مرحلة المراهقة في خطر الانحراف.
- غياب الرعاية الأسرية والاهتمام بالأبناء عامل مساعد في تشجيع الأحداث على التمادي في الانحراف والوقوع فيه.
- يعتبر العامل الاقتصادي عاملاً أساسياً في انحراف الابن المراهق وذلك لوجود كثير من الاختلافات بين الظروف والأوضاع الاقتصادية.
- يمكن حصر علة السلوك الإنحرافي على الأسباب الظاهرة والكامنة للانحراف في الأسرة وتفاعلاتها المختلفة مع الوسط الاجتماعي.
- يمكننا التصديق بحقيقة العلاقة الطردية بين الأسرة بمختلف أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتغيرات مرحلة المراهقة على انحراف الحدث المراهق.

تقييم الدراسة:

من خلال تلك الدراسة نلاحظ تركيز الباحثة على العلاقات الأسرية التي لعبت دور في التأثير على إنحراف الحدث المراهق، وأغفلت المتغيرات الديموغرافية للأسرة التي لها دور في التأثير على السلوك الانحرافي للحدث، فحجم الأسرة مثلاً له دور كبير في التأثير على السلوك الانحرافي للحدث، كما إهتمت الباحثة بمرحلة المراهقة وتغيراتها الفيزيولوجية والنفسية التي لها تأثير على سلوك الحدث داخل الأسرة وخارجها، كما أغفلت على المتغيرات الاجتماعية للحدث في الأسرة، كما إهتمت الباحثة بالمستوى التعليمي والثقافي للوالدين والسلوك الانحرافي للحدث، فليس بالضرورة ان المستوى التعليمي للوالدين يقلل من إنحراف الحدث، فقد يتأثر بالمحيط الخارجي كالشارع والحي وتأثيرات المدينة.

توظيف الدراسة:

أفادت تلك الدراسة من خلال التعرف على العلاقات الأسرية بدء من العلاقة الزوجية وعلاقة الآباء بالأبناء وعلاقة الإخوة، أي كل ما يحيط بالأسرة من الداخل وتوظيفها في كيفية إنعكاس الجريمة على العلاقات الأسرية للأسرة الحضرية في الوسط الحضري، إلى جانب التعرف على الوضع الاقتصادي للأسرة وتوظيفها في إنعكاس الجريمة على الجانب المادي للأسرة الحضرية، إلى جانب التعرف على المستوى التعليمي والثقافي وتوظيفها في كيفية إنعكاس الجريمة على الجانب الاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية، كما أفادت تلك الدراسة في الجانب النظري للدراسة من خلال التعرف على الأسرة والجريمة وكل ما يدور حولهما، إلى جانب الطريقة المنهجية للدراسة.

2- الدراسات العربية:

• الدراسة الخامسة:

دراسة عبد الرحمان اليسوي حول " سيكولوجية الانحراف والجنوح والجريمة " سنة 1998، جاء

التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة على النحو التالي:

- ما هي ظروف الأحداث الجانحين في المجتمع الإسكندري ومشكلاتهم وعلاقتهم بالآباء والأمهات والإخوة والأخوات؟ وما هي العوامل التي تكمن وراء فشلهم الدراسي؟ ومدى تأثير البيوت المحطمة في حدوث الانحراف؟ وعما إذا كان الفقر سببا من أسباب الجنوح؟

تمت الدراسة على عينة 320 شابا انقسمت إلى مجموعتين المجموعة الأولى 110 من الأحداث

الجانحين وأخرى 200 طالبا من المدارس الثانوية والإعدادية.

نتائج الدراسة تمثلت في مايلي:

- معظم الآباء الجانحين من الطبقة الاجتماعية الدنيا.
- أغلب الجانحين من أسر كبيرة الحجم.
- أكثر الجانحين ينحدرون من أسر تعاني ظروف أسرية سيئة مثل الطلاق وفاة أحد الوالدين أو زواج أحد الطرفين من شخص آخر.
- معظم الجانحين يعانون من أمراض نفسية وجسمية مثل الاكتئاب والقلق والعاهات والتشوهات.

تقييم الدراسة:

من خلال تلك الدراسة نلاحظ أن الباحث ركز على علاقة الآباء والأمهات والإخوة وظروف الأحداث الجانحين في المجتمع الإسكندي، حيث إكتفى بالطبقة للأسرة وكيفية تأثيرها على الأحداث الجانحين، وأغفل العلاقات التي تقوم داخل الأسرة من العلاقة الزوجية وعلاقتهم بآبائهم وأخواتهم وإخوانهم التي تلعب دور في إنحراف الأحداث، كما ركز الباحث على الجانب الاجتماعي للأسرة وعلاقتها لإنحراف الحدث كفضلهم الدراسي، إلا أنه أغفل عدة جوانب إجتماعية كالمستوى التعليمي للوالدين، ومعاملة الوالدين للأبناء وغيرها، كما أهتم بالبيوت المحطمة التي تعرضت للتفكك الأسري والطلاق لما لها من تأثير على إنحراف الحدث، كما لعب الفقر دور كبير في إنحراف الحدث، إلا أنه أغفل الوضع الاقتصادي للأسرة كالمستوى المعيشي ونوعية السكن، كما إهتم بالجانب النفسي للأحداث، إلا أنه أغفل الجانب الثقافي للأسرة والأحداث.

توظيف الدراسة:

أفادت تلك الدراسة الجانب النظري للدراسة خاصة الجريمة والانحراف، إلى جانب التعرف على العلاقات بين الآباء والأمهات والإخوة والأخوات في سلوك الأحداث المنحرفين، والتعرف على الجانب الاجتماعي كالفشل الدراسي ودوره في سلوك الأحداث المنحرفين، وكيفية تأثير البيوت المحطمة في حدوث الانحراف، كبعد من أبعاد العلاقات الأسرية في موضوعنا، كيف تساهم الجريمة في نشوء التفكك الأسري والطلاق في دراستنا، كما أفادتنا في التعرف على العوامل الاقتصادية كالفقر الذي يعتبر أحد أسباب الجنوح، حيث أفادتنا في التعرف على الجانب الاقتصادي للأسرة وتوظيفها عل إنعكاس الجريمة على الجانب المادي للأسرة الحضرية.

• الدراسة السادسة:

دراسة عبد الأمير جعفر الياسين تحت عنوان " أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث في العراق " سنة 1980.

جاء التساؤل الرئيسي للدراسة على النحو التالي:

- هل يؤدي التفكك العائلي إلى جنوح الأحداث ؟

تمت الدراسة على عينة 120 شخصا من بين 60 حدثا وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية وذلك باختيار 40 من مدرسة الفتيان الجانحين و20 من المدرسة الإصلاحية، واقتصرت على الذكور فقط و60 تلميذا.

من بين نتائج الدراسة نجد مايلي:

- ✓ 45% من الجانحين أميين.
- ✓ السرقة كانت من أكثر الجرائم انتشارا.
- ✓ هناك علاقة طردية بين أساليب التربية الخاطئة وحالات الجنوح.
- ✓ وجود علاقة بين الخصام العائلي للوالدين والجنوح.
- ✓ الطلاق من أسباب الجنوح.
- ✓ هجر الأسرة من أسباب الجنوح.

تقييم الدراسة:

نلاحظ من تلك الدراسة أن الباحث ركز على أن التفكك العائلي وأثره في جنوح الأحداث، إلا أنه أغفل الجانب الاقتصادي والثقافي والجانب الاجتماعي الذي تمثل في العلاقات الأسرية والدور الذي لعبه في جنوح الأحداث، حيث لعبت المتغيرات الاقتصادية دور كبير في جنوح الأحداث إلى جانب المتغيرات الاجتماعية حيث إهتم فقط بالتفكك العائلي وأغفل بقية الجوانب والمتغيرات، كالعوامل النفسية التي شكلت دورا في جنوح الأحداث.

توظيف الدراسة:

لقد ساهمت تلك الدراسة في توجيه الباحثة حول نقطة مهمة وهي كيف تتعكس الجريمة على العلاقات الأسرية، حيث إهتم الباحث على التفكك العائلي كبعد من أبعاد العلاقات الأسرية التي إستخدمت في دراستنا.

3- الدراسات الأجنبية:

• الدراسة السابعة:

دراسة **Mrtin. C** سنة 1998 بعنوان " العلاقات الاجتماعية ما بعد الطلاق " .

جاءت إشكالية الدراسة كما يلي:

- ماذا يحدث بعد الطلاق؟

عينة الدراسة تمت على 335 أسرة مطلقة في مدينة زين الفرنسية ومن نتائج هذه الدراسة مايلي:

- للطلاق تأثيرات ولكنها ليست مباشرة على السلوك الانحرافي.
- عند الطلاق تقوم الأم بالتسلط على الأبناء وتصبح غير متفاعلة معهم وغير مندمجة في الحياة الاجتماعية.
- أما عند الرجل يظهر نوعا من التذمر وعدم الاحترام للقوانين الاجتماعية.
- الفشل الدراسي للأبناء.
- التسرب المدرسي.
- المتاجرة بالمخدرات وتعاطيها فتظهر سلوكيات ومشكلات إنحرافية.

تقييم الدراسة:

نلاحظ من خلال تلك الدراسة أنها ركزت على العلاقات الاجتماعية ما بعد الطلاق وتأثيرها على بطريقة مباشرة على السلوك الانحرافي، في حين أغفلت الجوانب الاجتماعية الأخرى كالمستوى التعليمي للأسرة والمستوى الاجتماعي، إلى جانب إغفالها الجانب الاقتصادي الذي لعب دورا كبيرا في السلوك الانحرافي، كما تناست العوامل النفسية والثقافية، إلى جانب العلاقات الأسرية.

توظيف الدراسة:

ساهمت تلك الدراسة في التعرف على العوامل الاجتماعية ومن بينها العوامل الاجتماعية ما بعد الطلاق والتي ساهمت في السلوك الانحرافي، حيث أفادتنا تلك الدراسة في التعرف على العوامل الاجتماعية وخاصة الطلاق كإحدى أبعاد دراستنا وبالضبط في العلاقة الزوجية.

• الدراسة الثامنة:

دراسة **Henry Mackey and Clifford** تظهر العوامل الاجتماعية في انحراف الأحداث

(Sociol factors in juvenile Delinquency).

حاول الباحثان في دراستهما إجراء تساؤلات لـ 7278 طفلا جانحا من 29 مدرسة، من مدارس شيكاغو الأمريكية في سنة 1929، حيث تمت المقارنة بين مجموعتين المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية وبين المجموعة الجانحة والمجموعة غير الجانحة في أسر متصدعة على 1675 طفلا جانحا إضافة إلى مجموعة أخرى تضم 1675 طفلا غير جانح أختيروا من نفس الفئة العمرية. توصل الباحثان إلى جملة النتائج التي تؤكد أن الأطفال الجانحين قد مروا بأزمة التفكك الأسري خاصة وأنه السبب الرئيسي في انحراف الأطفال بنسبة 42.01% أما بالنسبة للأطفال غير الجانحين الذين تشهدوا على التفكك الأسري بلغت بنسبة 36.01%.

تقييم الدراسة:

نلاحظ من خلال تلك الدراسة أنهما ركزا على العوامل الاجتماعية في إنحراف الحدث، وإهتما بالتفكك الأسري كإحدى العوامل الاجتماعية في إنحراف الحدث، إلا أنهما أغفلا العوامل الاقتصادية التي لها دور كبير في إنحراف الحدث كالمستوى المعيشي ونوعية السكن إلى جانب عدم إهتماما بالجانب الاجتماعي كالمستوى التعليمي، كما أغفلا العوامل الثقافية، كالعوامل القيمية والأخلاقية التي لعبت دور في إنحراف الحدث والمستوى التعليمي، إلا أن الباحثان إكتفوا بالتفكك الأسري للجانحين.

توظيف الدراسة:

ساهمت تلك الدراسة في التعرف على إحدى أبعاد دراستنا وهو التفكك الأسري من خلال التعرف عليه، حيث أفادتنا في كيفية توظيف التفكك الأسري كبعد من مؤشر العلاقات الأسرية وبالضبط العلاقة الزوجية، حيث أفادتنا في كيفية إنعكاس الجريمة على العلاقات الأسرية من خلال التعرف على العلاقة الزوجية من جانبها السلبي وهو التفكك الأسري.

سادسا: المقاربة السوسولوجية لموضوع الدراسة:

تضمن علم الاجتماع تعاريف عدة للنظرية الاجتماعية، حيث عرف توماس وورد النظرية على أنها " نسق منطقي استنباطي استقرائي يتكون من مفاهيم وافتراضات تعبر عن علاقات بين اثنين أو أكثر من أوجه الظاهرة ويمكن أن يشتق منها فرضيات يمكن التحقق من صحتها أو خطئها (محمد سخري، 2020).

تعرف النظرية على أنها مجموعة من المفاهيم والتعريفات والافتراضات التي تعطي نظرة منظمة لظاهرة ما عن طريق تحديد العلاقة المختلفة بين المتغيرات الخاصة بتلك الظاهرة، وهذا بهدف تفسير تلك الظاهرة والتنبؤ بها مستقبلا.

تالكوت بارسونز يرى أن النظرية " تشكل وحدة لمفاهيم مترابطة ومتساندة منطقياً، لها مرجعية أمبريقية في الواقع تشكل فيها العلاقات بين الإجراء إمكانية اشتقاق فرضيات جديدة أو تعميمات تعبر عن انتظامات إمبريقية ".
 • المقاربة السوسولوجية:

يدل مصطلح مقارنة (Hpproche) في اللغة إلى الدنو والاقتراب مع السداد وملامسة الحق فيقال قارب فلان فلانا إذا أدناه كما يقال قارب الشيء إذ صدق وترك الغلو ومنه قرب أي أدخل السيف في القراب (مجمع اللغة العربية، 1972، صفحة 723).

المقاربة السوسولوجية هي نموذجيات نظرية ومفاهيم مفتاحية نتائج بحث قيمه، تشكل في مجموعها عالماً مألوفاً للتفكير عند الباحثين في فترة محددة من تطور تخصص معين (جاك هارمان، 2010، صفحة 16).

ميشال برتيلو يعرف المقاربة السوسولوجية بأنها المقاربة أو مثالا نموذجاً أو نمطا من القيم فيتعلق الأمر بطريقة محددة في بناء موضوع الدراسة نظريا واختيارا في الوقت نفسه بإعطاء الأفضلية لعلاقة معينة (جان ميشال برتيلو، 1996، صفحة 08).

المقاربة السوسولوجية هي جملة المفاهيم التي زكته تجربة البحث الاستكشافي وتبنتها الدراسة، أي أن المقاربة السوسولوجية هوية وهويتها أو حقلها النظري الذي ينتمي إليه، مما يتعين على الباحث مسؤولية تدقيق المستند المعرفي للدراسة، أي ربط مفاهيم مقاربه بإطارها النظري المنتهية عليه (نور الدين بلعراس، 2018، صفحة 30).

بما أن دراستنا انعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية، إذا هذا يعني دراسة انعكاسات الجريمة على العلاقات الأسرية وعلى العلاقات الجوارية وعلى الجانب المادي والاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية، من خلال تبني البناء الوظيفي للجريمة والأسرة، حيث أن كل جزء يؤدي وظيفة معينة، هذه الوظائف في أنساق وتكامل يحقق النظام الاجتماعي وإستقراره وبقاءه.

تمثل نظرية البنائية الوظيفية رؤية سوسولوجية، تنتمي إلى الفكر الوضعي، فالنزعة الوضعية منذ بداية القرن التاسع عشر معارضة للمتأزقا التقليدية، وتؤيد العلم والمنطق التجريبي، وهذا كان يقتضي إلزامية الوصول إلى القوانين التي تخضع لها الوقائع والظواهر الاجتماعية، لذلك لجأ البنائيين الوظيفيين إلى تطعيم أفكارهم من العلم الطبيعي خاصة علم الأحياء وأهميته في دراسة المجتمع (محمد غربي وإبراهيم قلاوز، 2016، صفحة 167).

تستمد البنائية الوظيفية إلى مفهومي البناء (Structure) والوظيفية (Function) من خلال تحليلهما للظواهر الاجتماعية في تفكيك بنية المجتمع والوظائف التي يقوم بها، حيث يشير البناء إلى العنصر الذي يتكون منه أي بناء إجتماعي أو نظام، أما الوظيفة فتشير إلى الوظيفة أو الإسهام الذي يقدمه كل جزء ضمن البناء الكلي.

لذلك لا يمكن فصل البناء عن الوظيفة والوظيفة عن البناء لان الظواهر الاجتماعية في نظر رواد هذه النظرية هي الأجزاء البنيوية في المجتمع، لها وظيفة إجتماعية مرتبطة بدورها بوظائف الظواهر الأخرى الناتجة عن بقية الأجزاء المكونة للبناء الاجتماعي.

وحسب أنصار نظرية البنائية الوظيفية فإن كل جزء يؤدي وظيفة معينة، هذه الوظائف في أنساق وتكامل يحقق النظام الاجتماعي وإستقراره وبقائه.

برى أصحاب اتجاه البنائي الوظيفي أن الجريمة مفيدة للمجتمع يمكن أن تحقق التكامل الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي وهو ضروري للتغيير الاجتماعي.

فهناك ثلاث أفكار رئيسية حول الجريمة عند دوركايم:

- أن وجود قدر محدود من الجرائم أمر لا مفر منه، بل هو ضروري.
- للجريمة وظائف إيجابية تساهم قدر ممكن من الجريمة في رفاهية المجتمع.
- أن كثرة الجرائم تضر المجتمع، يمكن أن تساعد في إنهياره، وبالتالي فإن مؤسسات الرقابة الاجتماعية ضرورية للسيطرة على حجم الجريمة كما في نظرية الانتحار عند دوركايم.

ضف إلى ذلك فإن البنائية الوظيفية تعتمد على الوحدات الصغرى في تحليلها للجريمة كالأسرة، والأنساق الاجتماعية الصغيرة نسبياً، ولتقليل حدة السلوك الإجرامي وجب زيادة إرتباط الأشخاص بالجماعات الأولية التي تعمل على إشباع إحتياجاتهم النفسية والاجتماعية ولغرس القيم الدينية وقيم الانتماء (حنان بوغراف، 2023، صفحة 05).

وإعتماد على التحليل الوظيفي حل روبرت ميرتون ظاهرة الجريمة في المجتمع الأمريكي، فوجد أن الفرد لا يندفع إلى إرتكاب الجريمة عندما يتعرض إلى سلسلة الضغوط النفسية الناتجة عن حالة عدم التوافق بين الأهداف الثقافية التي يفرضها النظام الاجتماعي مع الوسائل المؤسساتية المشروعة والمسموح بها لتحقيق هذه الأهداف (نور طالب ناظم، 2020).

كما نجد دوركايم بالغ في وضع اللامعيارية كأداة لتفسير الجريمة إن الجريمة حتمية في المجتمع وأرجع الجريمة إلى أنه كل فرد خرج على المعايير السائدة في المجتمع يعد إنحرافاً، ويضعف الضمير الجمعي، ونجد أيضاً أن المنظور الوظيفي قام بدراسة الجريمة كظاهرة مرتبطة بالبناء الكلي للمجتمع وأنه يوجد ترابط وتكتمل في هذا البناء وأنه كل إنحراف على هذا النظام فإنه يعد إنحرافاً (خديجة خرياطة وخيرة بغدادي، 2020، صفحة 219).

وقد لاقت النظرية البنائية الوظيفية قبولا لدى رواد دراسة الأسرة من أمثال وليام أجبرن وبيرجس، حيث فهمت الأسرة كوحدة أو مؤسسة متكاملة الأدوار بها علاقات ممتدة في محيطها البنائي العام، إن المفاهيم والفروض التي تعود على التحليل البنائي الوظيفي للأسرة كأحد المؤسسات والنظم الاجتماعية الهامة في المجتمع يمكن إستخدامها للنظر إلى الأسرة كجماعة صغيرة من الأفراد المتفاعلين في الأدوار المختلفة تؤدي وظائف لأفرادها وللمجتمع ككل (ساسية قارة، 2011-2012، صفحة 37).

وفي دراستنا إنعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية، ركزنا على دراسة الجريمة كوحدة حتمية في المجتمع تؤدي إلى إنعكاسات إيجابية على المجتمع، حيث يؤدي إلى التنظيم الاجتماعي والتغيير الاجتماعي، إلى جانب الانعكاسات السلبية للجريمة على الأسرة الحضرية إذا زادت عن حدها تؤدي إلى إختلال الأسرة، مما يجب على المؤسسات المتكلفة بردعها.

كما أن إنعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية تركز على بناء الأسرة ووظائفها من خلال دراسة العلاقات من داخل الأسرة وخارجها مثل العلاقات الأسرية كالعلاقة الزوجية وعلاقة الآباء بأبنائهم وعلاقة الإخوة، إلى جانب العلاقات الجوارية أي العلاقات الخارجية للأسرة كالعلاقة بين الجيران وأبناء الحي والمدينة ككل، والتأثيرات المتبعة في الأنساق الأخرى في المجتمع.

ومن هنا يمكن إسقاط مفهومي البنائية الوظيفية على الأسرة الحضرية حيث يؤكد البناء الاجتماعي للأسرة على تنظيم العلاقات المتبادلة بين الأجزاء، أما الوظيفية حيث تؤدي الأسرة وظائف عديدة لها والمؤسسات الأخرى والمجتمع.

كما تنعكس الجريمة على الجانب المادي والاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية من خلال أن الجريمة تنعكس إيجاباً وسلباً على الجانب المادي والاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية من تبيان أن الجريمة مفروضة إجتماعياً على المجتمع، تؤدي إلى التنظيم الاجتماعي والتغيير الاجتماعي الذي ينعكس إيجابياً على الأسرة الحضرية، أما الجانب الآخر وهو الانعكاس السلبي حيث تكون الجريمة محل إزعاج وقلق للمجتمع والنظام العام.

فالأسرة عند بارسونز هي بمثابة نظام تتدمج فيه نظم فرعية لا يمكن فهمها إلا بالرجوع إلى النظام الشامل والتأثيرات التي تطرأ على الأسرة وردود الأفعال، وهي إنعكاسات للظروف الاقتصادية والقيم الثقافية، وبما أن البناء الاجتماعي هو مجموعة العلاقات الاجتماعية الثابتة والدائمة، ومن بين هذه العلاقات الأسرية والعلاقات الجوارية التي ترتبط بين أعضاء المجتمع الذين يلعبون أدوار معينة ويشغلون مكانات إجتماعية محددة إلى جانب ذلك أن البناء الاجتماعي المكون في بحثنا بالعلاقات الأسرية والجوارية من داخل الأسرة وخارجها، حيث يتوقف البناء على العلاقات بين النظم المختلفة وأدائها لوظائفها.

فالوظيفة والدور الذي تقوم عليه الجريمة هو إنعكاساتها الايجابية والسلبية على العلاقات الداخلية المتمثلة في العلاقات الأسرية والعلاقات الخارجية المتمثلة في العلاقات الجوارية، إلى جانب الأدوار والوظائف التي تقوم بها الجريمة وعلاقتها بالجانب المادي والاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية.

الفصل الثاني:

التطور التاريخي للجريمة والنظريات المفسرة

لها وخصائصها وعواملها

أولاً: التطور التاريخي للجريمة

ثانياً: النظريات المفسرة للجريمة

ثالثاً: خصائص الجريمة وأركانها

رابعاً: تصنيفات الجريمة

خامساً: العوامل المؤدية للجريمة

سادساً: الجريمة في المدينة الجزائرية

تمهيد:

الجريمة من الظواهر التي استنزفت جهود كل المجتمعات من أول فعل على سطح الأرض إلى يومنا هذا فقد تعددت الأسباب والأشكال وكلها تصب في جريمة ما تضر الفرد والمجتمع، حيث عرفت المدن انتشار لأشكال متعددة من الجرائم، لذا كان علينا معرفة الجريمة منذ الأول والتعرف على أركانها وخصائصها والأسباب المؤدية إلى انتشارها خاصة في المدينة باعتبارها وكر للجريمة لتعقد الحياة فيها، ومحاولة التقرب إلى محاولات التطهير لهذه الظاهرة الخطيرة المحققة التي حيرت العلماء والمختصين خاصة في الجريمة والإجرام والمجرمين، لهذا كان لنا الوقوف على هذه الظاهرة من وجهة النظر السوسيولوجية التي غفل عنها المختصين إلا أنهم اجتهدوا أكثر لدراستها دراسة اجتماعية لكن تداخلت فيها كل الاختصاصات على اعتبار أن علم الاجتماع شامل لكل الميادين لإيجاد حل لهذه الظاهرة كلاً حسب خصائصه ومميزاته وتقبله ورفضه للجريمة.

أولاً: التطور التاريخي للجريمة:

الجريمة وإن كانت حديثة إلا أنها قديمة قدم الإنسانية، عرفت جميع المجتمعات في العصور القديمة منذ قتل هابيل لأخيه قابيل والتي تطورت مع تطور المجتمعات، فقد وجدت نقوش ورسومات على الصخور لمكافحة الجريمة التي تخرج عن الأعراف والعادات والتقاليد والأخلاق والدين والعرف. وتطورت أشكالها وأنواعها بتطور المجتمعات.

1- الجريمة في العصور القديمة:

تميزت المجتمعات القديمة بالقوة والقسوة في أن واحد فالخروج عن العرف والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع يعد خطيئة وجبت المعاقبة عليها بالقتل أو النفي، لهذا تم وضع معايير معينة إن تجاوزها الفرد يعتبر مجرمًا وخارجًا عن القيم والمثل القائمة في تلك المجتمعات. حيث كانوا يرجعون الجريمة إلى أمور ميتافيزيقية تتعلق بالأرواح الشريرة التي تسكن الفرد حتى أصبح مجرمًا وخارجًا عن الجماعة، وكل ما يحدث يفسر تفسيراً يرجع إلى الإلهية وغضب الإله، أي أن الحكم في تلك العصور كان دينياً. وكل خطيئة وأو رذيلة عندهم مرتبطة بدين لا غير وتفسير هذه الجريمة راجع إلى الأرواح الشريرة التي تسكن الفاعل، وعقوبة الفاعل تتم حسب ما تنص عليه الجماعة للحفاظ على الأمن واستقرار الجماعة والحكم الفصلي والأخير كان الإله الأعظم أو رئيس القبيلة، حيث شرعت كيفية معاقبة المجرم في العصور القديمة وذلك بوضعه في أقباص أو في سجون تحت الأرض مظلمة وعميقة لعزله عن المجتمع، أو قتله عن طريق وضع قطعة خشبية على عنقه والسير بها أمام أفراد مجتمعه نتيجة لارتكاب ذلك الجرم.

1-1- الجريمة في مصر القديمة عصر الفراعنة:

عرفت إستراتيجية معالجة الجريمة تطوراً واضحاً في عصر الفراعنة، وقد كانت في يد الفراعنة والطبقة الحاكمة والكهنة، وقد ارتبطت نوعاً ما بالسيطرة على الأرض والعباد بالقوة وذلك من منطلق القوة العسكرية التي كانت السائدة في تلك الحقبة التاريخية، فقد كان الحاكم والقضاة يستخدمون السجون لتقرير العقوبة ضد المجرمين جزاء لهم لما ارتكبه من مخالفات وجرائم، مع العلم أن المجرم في تلك الفترة كان يتعرض للإهمال والتعذيب والقسوة والتعذيب السيئة (نوال رويل، 2011، الصفحات 227-228).

سلطت النصوص المصرية القديمة الضوء على مكافحة الأخلاق ومكافحة الجريمة بعقوبات مختلفة كعنصرين أساسيين في جوهر حياة المصريين القديمة، وشغلت مكارم الأخلاق حيزاً كبيراً استند

إلى خيارات وعادات اجتماعية متنوعة وممتدة عبر تاريخهم، في الوقت الذي نهض فيه الدين بدور بارز في تنظيم حياتهم في محيط الأسرة والمجتمع (وائل جمال الدين، 2019).

تنوعت الجرائم في مصر القديمة خاصة عصر الفراعنة من جرائم تمس الفرد كالقتل والزنا وسرقة ممتلكات الأشخاص، إلى جرائم تمس المجتمع كالرشوة والخيانة وسرقة ممتلكات الدولة وأخرى ضد المؤسسات الدينية كالمعابد والمقابر.

من أمثلة ذلك ما حدث لبني إسرائيل في عصر النبي موسى عليه السلام حين طغى في البلاد واستكبر وقال أنا ربكم أحي وأميت، كان يستمع للقضاة والمستشارين من قتل وزنى واستكبار في الأرض خوفاً من يأتي شخص آخر ويأخذ مكان فرعون، حيث يبين القرآن الكريم أن فرعون طغى في الأرض وكان مجرمًا لا يرحم الكبير ولا الصغير ولا النساء ولا الشيوخ، كان يدعي الألوهية والربوبية، وكان في وقته أنواع من التعذيب لما يراه مخالف لأوامره.

1-2- الجريمة في عصر اليونان والإغريق:

الجريمة عند الإغريق مرتبطة بالدين، باعتبار أن القانون جزءًا من الدين وهي أقدم القوانين المرتبطة بالطقوس الدينية، وقوانين المعابد الدينية. حيث أصبحت العادات المقدسة قوانين من وضع الإنسان، ومن هذه القوانين الوضعية تحرر الإنسان من حكم الدين أي الأمور الميتافيزيقية فقد حل الانتقال محل الدولة التي تحكم في القضية، ومع ذلك تتغلب الألوهية حسب رأيهم من تقرير نوعية الحكم كل باسمه.

مثل جريمة القتل؛ حيث كان التفكير في جريمة القتل يعاقب عليه القانون سواء ارتكبت بقصد أو بغير قصد لأنها تدنيس لأرض المدينة باعتقادهم، وتتم مراسيم التطهير بصورة معقدة وصارمة ومؤلمة، وإذا ما عفي على القتل قبل موته من قاتله لن يجوز لهم تقديم القاتل للقضاء.

اعتبر أفلاطون الجريمة رمزا للنفس الفاسدة التعسفية وأشار إلى مصادرها الثلاث: الانفعالات (الحسد، الغيرة، الطمع، الغضب) والبحث عن اللذة والجهل، وفي كتابه الجمهورية يلح على أن الفقر هو سبب الرئيسي للكثير من الجرائم، كما يرى أن الجريمة ترجع إلى تأثير الشيطان الذي يسكن داخل الفرد وإذا أراد التخلص من الجريمة، عليه التخلص من الشيطان الذي بداخله، ومنه فهذه النظرة متأثرة بشكل واضح بالفكر الغيبي أو النظرة الميتافيزيقية التي سادت الفكر الإغريقي القديم، والذي كان متأثرًا بالفكر اللاهوتي.

أرسطو فتناول الجريمة من خلال العلاقة بين الجريمة والمجتمع، يبدو أنه لا يعتبر المجرمين مرضى وإنما هو أعداء المجتمع يجب ضربهم بقسوة كما يضرب الحيوان الشرس، وقال ابن الفخر يؤكد الثورة والجريمة وإن أكثر الجرائم لا ترتكب للحصول على الضروريات، وإنما في سبيل الحصول على الكماليات، وقد أيد العقوبة القاسية كالإعدام أو النفي وبرر مشروعية العقاب وضرورته لإعادة التوازن إلى المجتمع والذي أخلت به الجريمة (نوال روميل، 2011، صفحة 228).

رأى أفلاطون أن الجريمة هي توازن المجتمع يجب العقاب عليه لخلق التوازن وهي ظاهرة طبيعية في أي مجتمع، في حين رأى أرسطو أن الجريمة لا بد أن يكون لها عقاب وردع للحفاظ على الأمن والاستقرار في المجتمع كل حسب نظريته، إلا أن الجريمة في عصر الإغريق أي اليونان كان لها تفسير ميتافيزيقي، وتعددت الأولوية في كيفية اتخاذ الإجراءات نحوها من طرف الكهنة والفلاسفة في ذلك العصر.

1-3- الجريمة في العصر الروماني:

في العصر الروماني تم تقسيم الجريمة حسب نوعها إلى جريمة عامة وجريمة خاصة؛ ومن أمثلة وتعتبر الجريمة العامة نجد الاعتداء على الإلهة وعلى الديانة وأماكن العبادة، الحريق المتعمد، القتل، الإدلاء بشهادة كاذبة والهرب من الجندية، وهي خيانة للدولة، أما الجريمة الخاصة فتتمثلت في الاعتداء سواءً على النفس أو الممتلكات وجريمة السرقة وجريمة الاعتداء على مال الغير.

وبذلك ورثت الحضارة الرومانية نفس إستراتيجية معالجة الإجرام في الحضارة الإغريقية اليونانية، والذي يعتبر كل فعل عن أن العقوبة تبررها الضرر المرتكب عليه من طرف الفرد. بمعنى أن العقوبة تجعل الجاني ينال عقابه والمجني عليه ينال الرضى لأن الضرر الذي تعرض له قد اعتبر للعقوبة منفعة عامة للأفراد والمجتمع من خلال (Senecue) وجه بالرفض الجماعي، أما سنيك أنها تكرر مفهوم العدالة والتحذير (نوال روميل، 2011، صفحة 228).

وضعت روما مجموعة من القوانين مثل قانون الألواح الإثني عشر وصولاً إلى عصر المسيحية وضع هذا القانون عام (450 ق.م)، حيث عرفت هذه الفترة بتوتر العلاقة بين الأشراف والعامة وذلك راجع لسيطرة الأشراف على الحكم وتوليهم زمام الأمور في الحضارة الرومانية ومن بينهم القضاة الذين كان لهم دور في وضع القوانين غير المكتوبة آنذاك وبهذا أصبحوا يتحكمون في العامة بشتى الطرق والوسائل ويتحكمون في ذلك بتغيير القوانين غير المكتوبة بما يناسب مصلحة الحكم لجهل العامة لما يحدث داخل السلطة، لكن العامة لم يصمتوا عن هذا الوضع من ظلم واستغلال وتعذيب ونفي وقتل

لصالح الأشراف، فقد ناضلوا من أجل تغيير تلك القوانين المكتوبة حتى سنة (452 ق.م)، وأخيراً استطاعوا تكوين لجنة من عشرة أعضاء من الأشراف لصياغة تلك القوانين غير المكتوبة إلى صورة قوانين مكتوبة، حيث تم وضع عشرة ألواح تمثل السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية والحربية لروما، بعدها انضم إلى هذه اللجنة ثلاث أعضاء من العامة ووضع لوحين آخرين ونشرت في ساحة القضاء في روما أطلق عليها قانون الألواح الإثني عشر.

2- الجريمة في العصور الوسطى:

2-1- عند الغرب:

أدى ظهور المسيحية وانتشارها في أنحاء العالم وخاصة الغرب إلى عودة العلاقة الدينية بين الجريمة والعقاب، حيث سيطرت الكنيسة على كل أفراد المجتمع سواء العامة أو الأشراف، واعتبرت أن كل خطيئة لها عقاب وذلك لسيطرة الشيطان على أفعال الناس واللجوء بهم إلى الانحراف أي الخطيئة كما كانت من قبل، يتم تنفيذ العقوبات لإرضاء الإلهية، فكانت عقوبات قاسية تهدف على تطهير المجرم من الخطيئة وتحريرهم من تأثير الشيطان، ومع ذلك قدمت المسيحية مبادئ التسامح والرحمة والغفران وبدأت وجهات النظر اتجاه الجريمة والعقاب تتطور. وعليه فقد أعرب العالم اللاهوت الكاثوليكي توماس الأكويني عن هذه الأفكار في رسالته (Summa Theologica)، لاعتقاده أن الله قد أسس قانوناً طبيعياً، فالجرائم تنتهك القانون الطبيعي العام، والجريمة لا تضر بالفرد وحسب بل تضر المجتمع أيضاً ونتيجة ذلك يستحق المجرمون العقاب لأنهم خارج نعمة الله.

تميزت العصور الوسطى بسيطرة الكنيسة على الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، مما أثر على مفهوم الجريمة فاعتبرت انتهاكاً لتعاليم الكنيسة والقانون المجتمعي الوضعي، فالجريمة هي في هذه الفترة انتهاك للقانون الإلهي بالمفهوم الكنسي، نتيجة تأثير الأرواح الشريرة وإتباع المسالك الشيطانية وخرق تعاليم الكنيسة (أحمد الربايعة، 1985، صفحة 22).

سميت هذه الفترة بعصر الجهل والظلمات حيث عرف الغرب في العصور الوسطى الفقر والعنف والقتل من أجل لقمة العيش والسرقة وانتشار الجريمة بكل أشكالها بما سميت باللاعقلانية كانت مختبراً للتعذيب وإصدار الأحكام الأكثر قسوة، فالجريمة إحدى مزايا المجتمع في تلك الفترة والعقاب يعكس الأخلاقيات المشتركة بين أبنائه، حيث تشير المؤلفة فاليزي توريل أن العصور الوسطى عرفت (نزعة قتالية) كانت بمثابة لتفشي العنف بما في ذلك الممارسات الإجرامية (فاليري توريل، 2014).

اتسمت أنظمة الجريمة والعقاب في العصور الوسطى وبصورة خاصة الأوروبية بالشراسة والعنف سواءً كان ذلك على صعيد تنفيذ الجريمة أم على صعيد ماهية العقوبة وطرق تنفيذ جرائمهم بطرق مبتكرة وفريدة وضعوا فيها أقصى ما جاء به العقل البشري، فكانت تتسم بالبربرية والتعطش للدماء، وبالمثل فإن هؤلاء المجرمين كانوا يتعرضون لعقوبات لا تقل شراسة وعنفًا وابتكارًا عن تلك التي كانوا يستخدمونها في تنفيذ جرائمهم، وعلى هذا الأساس فقد ذهب المفكرون في تفسير الجريمة (سهى منذر، 2017).

2-2- عند العرب:

تميزت الجريمة عند العرب وخاصة في العصور الوسطى بالدموية حيث يظلم القوي الضعيف ويساء للجار وتجلب الغنائم وتسبى الصبايا، واستمرت الحروب بين القبائل لعدة سنوات رغم صلة الأرحام بينهم، وتقتل البنت حديثة الولادة خوفًا من العار، والوقوع في المحرمات لعبادة الأصنام ضئلاً منهم أنها تقربهم إلى الله، فكان الثأر هو القصاص فيتقاتلون على المال والأرض والماء، وهذا ما ينتج عنه المعارك الحربية التي تستمر لسنوات، حتى أصبح قانونًا اجتماعيًا ومازال هذا القانون حتى اليوم في المجتمعات العربية كمصر والسودان...

عرف العرب القصاص من المجرم وذلك بعزله أو نفيه عن القبيلة إذ خرج عن العادات والتقاليد وقانون مجتمع القبيلة وذلك بإصدار الحكم من طرف رئيس القبيلة أو حكيم يتصف بالحكمة في القبيلة.

حتى جاء الدين الإسلامي وذلك بإتباع القرآن الكريم وسنة الحبيب محمد صلى الله عليه وسلم حيث فصل كل جريمة والعقاب عليها، كالظلم والسرقه والقتل بدون قصداً أو بالعمد، حيث فصل القرآن الكريم فيها تساوي بين الرجل والمرأة والغني والفقير والعبد وحرمة سفك الدماء بدون سبب وحرمة الزنى والخمر وكفر تارك الصلاة بالشرك الله.

اعتمد المسلمون مقاصد لجرائم في الدين الإسلامي بقصد بها أفعال محرمة يعاقب عليها، ومنها ما ذكر فيه نمط السلوك الإجرامي، كالقتل والسرقه والتكبر والجبروت، والنصب والاحتيال إلى غير ذلك من الأفعال التي فهم المسلمون أنها جرائم من خلال طبيعتها، ومن خلال تحذير الله لمرتكبيها، ومن خلال ما فرضه من عقاب إزاءها، كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم ربط في الحديث الشريف سبب السلوك الإجرامي يفقد الإيمان بالله، والجريمة هي اعتداء على خمس أمور سياسية لحماية المصلحة العامة لأفراد المجتمع وهي: النفس والدين، والعقل، والنسل والمال؛ ولقد عرف أسلوب معالجة الظاهرة تطوراً أكثر من حيث التنظيم ورعاية المساجين (نوال روميل، 2011، صفحة 231).

واصل الخلفاء الراشدين أحكام القرآن الكريم وإتباع السنة النبوية الشريفة حيث حارب أبو بكر الصديق رضي الله عنه الردة عن الإسلام، ومن زاوية أخرى عرف العرب في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين ازدهارًا كبيرًا في جميع المجالات، وعرفت الجريمة والأحكام التي صدرت اتجاهها من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة واجتهاد الخلفاء الراشدين وإتباع النبي صلى الله عليه وسلم وواصل عمر بن الخطاب المسيرة وذاع صيت عدله وإنصافه وفي نفس الصدد نشير إلى الصحابيَّان كرم الله وجههما عثمان بن عفان وعلي كرم اللذان واصلوا المسيرة بإتباع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف والسنة النبوية الشريفة، وعليه ضعف الظلم واسترجع حق المظلوم وانتهى عهد الرق والعبودية، والتميز العنصري والفرق يكون إلا بتقوى الله وإتباع النبي الكريم عليه الصلاة والسلام.

3- الجريمة في العصر الحديث:

كانت الجريمة ومازالت إلى حد الآن الجريمة بقدر الإجماع والعقوبة، إذا كانت الجريمة شديدة يكون العقاب اشد، إلا أنها تطورت بتطور المجتمعات حيث عرف العالم ظهور أنواع وأشكال جديدة للجريمة، حيث برزت عدة أفكار واتجاهات تفسر الجريمة وعوامل وأسباب ارتكابها ومن بين هذه النظريات: النظرية السيكلوجية التي ترجع الجريمة إلى عوامل فردية مرتبطة بالوراثة وحمل علامات وراثية تؤدي إلى ارتكاب الجريمة، كما يرجع بعض العلماء ومنهم علماء الاجتماع إلى عوامل اجتماعية كإيميل دوكايم الذي يرى أن الجريمة ترجع إلى أسباب اجتماعية والدور الذي يلعبه المجتمع في تكوين المجرمين ابتداءً من الأسرة إلى الشارع والمدرسة والمجتمع الكبير، حيث ينظرون إلى الجريمة على أنها من الأفعال الاجتماعية التي تخرج عن القيم السائدة في المجتمع.

ظهرت دراسات تربط بين السلوك الإجرامي وطبيعة المعايير المشروعة والمتصارعة في المجتمع، وأسباب تفشي الأعراف والسلوك الإجرامي بين جماعات معينة، وكيف ينتج البناء الاجتماعي للطبقة والمهن النزعة الإجرامية ومدى تأثير العمليات الاجتماعية الكبرى مثل التحضر على العمل الإجرامي (Marshall Clinard, 1959, p. 466).

يمكننا القول أن إستراتيجية معالجة الإجرام في المجتمعات الحديثة عرفت تطورًا كبيرًا بدءًا من النصف الأخير من القرن الثامن عشر على يد الكثير من الفقهاء والباحثين من بينهم سيزار بيكار (C. Beccariar) بانجلترا، جيرمي بينتام (J. Bentham) وفيورباخ (F. Back) بألمانيا حيث انتقدوا بشدة إستراتيجية المتبعة لمعالجة ظاهرة الإجرام القائمة على القسوة والعقاب والتحكم القضائي وعدم المساواة أمام القانون وعدم التناسب بين الفعل ورد الفعل عليه (نوال رويمل، 2011، الصفحات 232-233).

ثانياً: النظريات المفسرة للجريمة:

تعتبر الجريمة ظاهرة لتكرار وقوعها في كل الأزمنة القديمة والحديثة، لذلك جاء تفسيرها من كل الاتجاهات لمعرفة أسبابها وإيجاد حلول لها، وللكشف عن القوانين والتوصل إلى بناء تفسير للعلاقات بين فئات الوقائع من خلال الوصف والتفسير والضبط في سياق الوقائع التي تدور حولها النظرية وذلك من خلال تقديم دليل تطبيقي يستند على مدى تكرار الظاهرة.

كما أن النظرية ذات بعد اميريقي بمعنى اعتمادها على الواقع ومعطياته وذات توجه تنبؤي يساعد على فهم مستقل الظاهرة ولو من خلال تعميمات احتمالية (سماح سالم وآخرون، 2015، صفحة 34).

تنوعت النظريات المفسرة للجريمة منها من يفسرها ضمن التفسير السيكولوجي للجريمة وآخرون يرجعونها ضمن التفسير النفسي والبعض الآخر يفسرها ضمن التفسير الاجتماعي إلى جانب بعض الاتجاهات المفسرة للجريمة كالاتجاه التكالمي...

1- النظريات البيولوجية:

تعددت النظريات البيولوجية المفسرة للجريمة، ومن بين هذه النظريات نجد مدرسة الطبيب الايطالي سيزار لومبروز، القائمة على كشف العلاقة بين صفات الفرد البيولوجية والسلوك الإجرامي أي الجريمة.

ذهبت النظريات البيولوجية لتبني الاتجاه الوضعي أو المدرسة الوضعية (Positive School) لأنها تعتمد على المنهج العلمي في دراسة الإنسان، كما يشار إليها بالمدرسة العضوية نظراً لأنها تهتم بفحص الصفات العضوية للمجرمين والمنحرفين، وهذه النظريات تعبر عن وجهة نظر قديمة كانت تربط دائماً بين التكوين العضوي لجسم الإنسان وسلوكه الاجتماعي ويقتررب ذلك التفسير ما يعرف لدى الغرب يعلم الفراسة (Physiognony) ويقصد الكيفية التي بموجبها يمكن الحكم ظاهرياً على السلوك الاجتماعي للشخص بناءً على ما تنبئ به ملامحه ومظهره وقسمات وجهه (منال محمد عباس، 2011، صفحة 54).

1-1- نظرية لومبروزو (1835-1909):

تقوم نظرية لومبروزو على أساس أن أهم ما يتصف به المجرم هو عدد من الخصائص الجسدية والملامح العضوية الخاصة، وكذلك سمات نفسية معنية تجعله ينقاد إلى الجريمة بتأثير تكوينه البيولوجي، مما يجعل من عملية علاجه أمراً شاقاً ولا سبيل لتقويمه ويجعل من استئصاله من المجتمع أمراً حتمياً، ويشير هذا التفسير إلى تأثر لومبروزو في ذلك بأفكار داروين عن التطور والارتقاء التي عرض لها في

كتابه الأشهر أصل الأنواع عام 1859، والذي يؤكد أن الإنسان يعد آخر وحلقة من حلقات تطور الخلية الأولى، وتقوم نظرية لومبروز على مسامتين أساسيتين هما:

- يتسم الإنسان المجرم عن طريق الوراثة بالخصائص الانثروبولوجية والبيولوجية المماثلة للإنسان البدائي.

- تدفع الخصائص السيكولوجية الإنسان المجرم إلى سلك سبيل الجريمة دفعاً أي أن المجرم مجبر على ارتكاب الجريمة، فهو مجرم بالميلاد أو بالطبع (سماح سالم وآخرون، 2015، صفحة 36).

اعتمد لومبروز أن سمات فيزيقية معينة تحدد المحرم على أنه مجرم بالميلاد والمجرم بالميلاد يأتي إلى العالم بتكوين أو بنية جسمانية تسبب له وتقوده إلى خرق قوانين المجتمع الحديث، والمجرم بالميلاد موعودة أو ارتداد إلى الصفات البدائية للإنسان، وتلقي نظرية لومبروز الضوء على المراحل المبكرة من التطور الإنساني، فالمجرم بالميلاد لديه التكوين الفيزيقي والقدرات الذهنية والغرائز التي للإنسان البدائي، ولذلك فإن المجرم بالميلاد غير مؤهل للعيش في المجتمع المتحضر (Ronald L. Akers and Christine S. Sellers, 2013).

ويتميز المجرم عند لومبروزو بمجموعة من الصفات الجسمية والنفسية من بينها: (سماح سالم سالم وآخرون، 2015، صفحة 38)

• السمات الجسمية للمجرم:

- ضيق تجويف عظام الرأس: وهي الخاصية التي يتميز بها المجرم حسب نظرية لومبروزو عن غيره من بني البشر، إلا أنه هناك من يتميز بضيق تجويف عظام الرأس ولكنه ليس مجرماً.

- قلة شعر اللحية: وهي الخاصية التي يتميز بها المجرم، حسب نظرية لومبروزو، ومع ذلك ليس بالضرورة أن الإنسان الذي يتميز بقلة شعر اللحية مجرماً فهناك من يتميز بهذه الخاصية، لكنه ليس مجرماً بل إنسان طبيعي.

- بروز عظام الوجنتين: وهي الخاصية التي يتميز بها المجرم، وهذا حسب نظريته، لكن ليس بالضرورة أن بروز عظام الوجنتين يعتبر مجرماً، فهناك من يتميز بهذه الخاصية وليس مجرماً بل هو إنسان طبيعي يعيش حياة طبيعية.

- غزارة الشعر في الجسم: وهي الخاصية التي يتميز بها المجرم حسب نظرية لومبروزو، إلا أنه ليس بالضرورة أن غزارة الشعر في الجسم يعتبر مجرماً، فهناك من يتميز بهذه الخاصية، وليس مجرماً.

- طول الذراعين والأصابع بشكل مفرط: وهي خاصية يتميز بها المجرم حسب لومبروزو، ولكن طول الذراعين والأصابع بشكل مفرط ليس بالضرورة مجرماً، فهذا يدل على طول وضخامة الشخص، فكل من يتميز بهذه الخاصية يعتبر مجرماً، حيث يدخل الشك في الشخص الذي يتميز بهذه الخاصية، وهناك من يتميز بهذه الخاصية وليس مجرماً بل إنسان طبيعي يعيش في أمن وإستقرار.
- ضخامة الفكين: وهي خاصية يتميز بها المجرم، لكن هناك من يتميز بهذه الخاصية هو إنسان طبيعي يعيش حياته الطبيعية دون مشاكل.
- تفرطح الأذنين: وهي خاصية يتميز بها المجرم حسب لومبروزو، إلا أن الخاصية لا تنطبق على كل الأفراد الذين يتميزون بهذه الخاصية، بل أناس طبيعيين ولا توجد لهم سوابق عدلية.
- انكفاف الأنف وفرطحتها: وهي خاصية يتميز بها المجرم حسب نظرية لومبروزو، إلا أن هذه الخاصية يتميز بها الزنوج في أغلب الأحيان، وليس بالضرورة كل إنسان يتميز بهذه الخاصية يعتبر مجرماً، فهناك من تميز بهذه الخاصية وحكموا بلادهم وسيروا الوطن بأسره.
- شذوذ في تركيب الأسنان: ليس بالضرورة من يتميز بتلك الخاصية يعتبر مجرماً.
- البلوغ الجنسي المبكر: وتلك الخاصية التي يتميز بها المجرم في نظرية لومبروزو، ليس حكم على أنه ينطبق على كل بني البشر.
- السمات النفسية للمجرم:
- ضعف الإحساس بالألم: ليس بالضرورة أن ضعف الإحساس يعتبر مجرماً، فهناك من يعاني من كثرة المشاكل يكون لديه نوع ما ضعف الإحساس بالألم، فهو إنسان طبيعي.
- الغرور: الغرور ليس صفة فقط يتصف بها المجرم، فهناك أناس طبيعيين يتميزون بالغرور.
- انعدام الشعور بالشفقة: ليس بالضرورة أن المجرم يتميز بانعدام الشعور بالشفقة، فهناك أناس طبيعيين يتميزون بتلك الخاصية.
- سهولة الاستثارة والاندفاع.
- فهناك إنسان طبيعي يتميز بتلك الخاصية، وليس المجرم من يتميز بهذه الخاصية، والإنسان الطبيعي يتميز بسهولة الاستثارة والاندفاع.
- الكسل واللامبالاة: والإنسان العادي والطبيعي يعاني الكسل واللامبالاة، ليس من الضروري أن يتميز بها المجرم.

- الشعور بعدم الاستقرار: والإنسان الطبيعي يشعر بعدم الاستقرار والأمن حاضر في البلدان التي تعاني الحروب.
- ضعف الوازع الأخلاقي: العصر الذي نعيش فيه تميز بضعف الوازع الأخلاقي، وليس بالضرورة من يعاني من ضعف الوازع الديني يعتبر مجرماً.
- عدم الشعور بالذنب: فهناك أناس طبيعيين يتميزون بعدم الشعور بالذنب، ليس المجرم فقط من يعاني منها.

❖ تصنيف المجرمين عند لومبروزو:

- نظرًا لتعرض أفكار لومبروزو للنقد الشديد فقد دفعه هذا إلى تطوير نظريته، فقال باستبعاد المجرم وبالميلاد وأضاف طوائف أخرى من المجرمين وانتهى إلى اعتماد وتصنيف سداسي للمجرمين يضم الفئات الآتية: (سالم سالم وآخرون، 2015، صفحة 39)
- المجرم المجنون: هو الشخص الذي يرتكب الجريمة تحت تأثير المرض العقلي، وقد أدخل لومبروزو في هذه الطائفة المجرم الهستيري ومدمن الخمر والمخدرات.
 - كما قد يكون المرض العقلي سببا مباشرا في ارتكاب الجريمة تحت تأثير المرض، فهو غير مدرك لما يفعله، بذلك تكون الجريمة على المحيطين به، أو خارج الأسرة.
 - المجرم الصرعي: يرتكب هذا النمط من المجرمين جريمته تحت تأثير الصرع الوراثي، الذي ينتقل عادة عند الولادة، ويؤدي إلى ضمور في بعض العضلات ويؤثر على الأعصاب ويحد من الوظائف النفسية، وقد تتطور حالة المريض بالصرع فتؤثر على حالته العقلية بسبب استعداده الخاص للاضطرابات العقلية فينقلب إلى مجرم مجنون.
 - لذلك نجد معاملة خاصة مع الذين يعانون من الأمراض العقلية والعصبية فهم مستعدون خاصة إذا كانت تلك الأمراض وراثية، لارتكاب الجرائم غير مدركون لتصرفاتهم، وذا ما أدى بهم إلى المعالجة في مراكز خاصة لمعالجتهم، كي لا يؤدي أنفسهم أو غيرهم.
 - المجرم السيكوباتي (المضاد للمجتمع): هو الشخص الذي ينعلم لديه القدرة على التكيف مع المجتمع، فيصطدم معه من خلال ارتكاب الجرائم وخرق القوانين.
 - هذا النوع من المجرمين نجده غير متقبل للمجتمع، حيث نجده يرفض لكل ما يصدر من المجتمع ويخالف القوانين والعرف والعادات، كما نجده غير متكيف للمجتمع فيصدم به خارقا كل ما يملي له، ويتجه بذلك للإجرام والجريمة.

- **المجرم بالعاطفة:** هو مجرم يتصف بسرعة الانفعال وحدة المزاج وبالحساسية المفرطة وجموح العاطفة، ويندفع إلى تيار الجريمة تحت تأثير حب شديد أو حقد أو غيرة... الخ. وغالبا ما تكون جرائمه من نوع الجرائم السياسية وجرائم الاعتداء على الأشخاص وسرعان ما يندم عقب ارتكاب جريمته، لذا غالباً ما يسارع إلى تعويض الضرر الناتج عن الجريمة أو تغيير محل إقامته كي يبتعد عن مكان الجريمة أو الاتصال بالمجني عليه. وقد يقدم على الانتحار عقب جريمته.
- يكون هذا النوع من المجرمين جد حساس يتبعه أحاسيسه، كما يكون دائما منفعلا والأكثر حساسية كالكره والحقد وينتحر الذي يسمع لأحاسيسه، كما يكون عرضة للجريمة، وغالبا ما يندم بعد فوات الأوان، ونتيجة لتأنيب الضمير ينتحر أو يتمادى في الجريمة بكل أشكالها.
- **المجرم المعتاد:** هو نمط من المجرمين يُولد من دون أن تتوفر لديه صفات وخصائص المجرم المجنون أو بالميلاد، إلا أنه يندفع إلى ارتكاب الجريمة تحت تأثير ظروف بيئية واجتماعية معينة، كإدمان الخمر، البطالة، الفقر، أو اختلاطه بمحترفي الإجرام منذ الصغر. فهو مجرم بالاكْتساب وليس بالميلاد، ويغلب أن تكون جرائمه بسيطة من نوع جرائم الاعتداء على الأموال، وكثيراً ما ينجح السجن في تهذيبه وتقويمه ويدفعه إلى الإقلاع عنها.
- يكون هذا النوع من المجرمين معتاد على ارتكاب الجريمة من خلال مخالطة المجرمين منذ الصغر، فهو بذلك يكتسب الإجرام وليس مجرماً وراثياً، فالمجرم المعتاد قد يهذب المجتمع والأسرة من خلال مخالطة أصحاب الصحة الحسنة أو من خلال تهذيب مراكز خاصة، كمراكز إعادة التأهيل، بذلك فهو عنده القابلية لأن يكون إنساناً صالحاً.
- **المجرم بالصدفة:** يرتكب هذا المجرم جريمته تحت ضغط عدد من المؤثرات الخارجية الطارئة التي تؤثر في قدرته على ضبط النفس كإدمان الكحوليات أو الحاجة الملحة أو حب التقليد وحب الظهور أو تحت ضغط الإغراء الشديد. فهو شخص لا يمتلك صفات المجرم بالميلاد، وسرعان ما يقلع هذا المجرم عن إجرامه شريطة ألا يتعرض لعقوبة قاسية قد تفسده وتصنع منه مجرماً بالعادة.
- كما يكون هذا النوع من المجرمين يرتكب جريمته عن طريق الصدفة كالدفاع عن النفس، كما قد يجد نفسه تحت تأثير المخدرات والحبوب المهلوسة، فهو غير مستعد للجرم وراثياً، بل هو تحت تأثير ظروف خارجية عن إرادته، فهو قابل للمعالجة ويصبح إنساناً طبيعياً يعيش حياته الطبيعية يفيد نفسه والمجتمع.

استمر هذا الاعتقاد إلى أن جاء شارلز جورنج (Charles Goring) عالم الإجرام الانجليزي وقدم أدلة تعكس مدلول هذه النظرية، ففي سنة 1901 قام بدراسة مقارنة بين ثلاثة آلاف من المحكوم عليهم في سجون إنجلترا، وعدد من المجرمين لقياس تلك الصفات التي ذكرها لومبروزو كصفات مميزة للمجرمين، وتوصل في النهاية إلى هذه الصفات الجسدية المنحطة توجد بين طلاب جامعة كمبريدج وأكسفورد، كما توجد بين المجرمين، وباقي المواطنين الخاضعين للقانون، ومن ثمة فليس هناك صفات خاصة تميز بين المجرمين عن غير المجرمين (إلهام بلعيد، 2019-2020، صفحة 47).

ومن بعد لومبروزو جاء تلميذه جاروفالو (Garofalo) وفري (Ferri) لإنفاذ نظريتهم مما وجه لها من انتقادات، فأكد جاروفالو على أن المجرمين ناقصون بالفطرة للأشخاص وانعدام الذاتية يفسر الجرائم ضد الممتلكات ومن ثم فقد وجد جاروفالو طرازاً إجرامياً نفسياً أكثر منه بدنياً (السيد رمضان، 2011، الصفحات 44-45).

صنف جاروفالو المجرمين إلى أربع فئات أساسية وهي: (السيد رمضان، 2011، صفحة 45)

1. المجرمون بالطبع (Typical Criminals) أو القتل (Murderers) وهؤلاء غطاء القلب، يقتلون لإشباع أنانيتهم.

وهم المجرمون بالطبع طباعهم تدفعهم لارتكاب الجريمة أو القتل، حيث يرتكبون جرائمهم لإشباع رغباتهم.

2. مجرمو العنف (Violent Criminals) وأفعال هؤلاء المجرمون ما هي إلا نتاجاً لتصورات زائفة عن الشرف والكرامة ومن ثم فهناك ما يدفعهم للأخذ بالثأر، أو الانتقام من جراء ما لحق بهم من أي أضرار تقليدية أخرى.

وهم المجرمون الذين يستعملون العنف في ارتكاب جرائمهم، ويستعملون كل الطرق لارتكاب الجريمة.

3. المجرمون منعدمو الشفقة والأمانة (Criminals Deficient in pity & Probity) وهؤلاء يعانون من عواطف خلقية فطرية ناقصة تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة.

وهم المجرمون الذين يعانون من عدم الإحساس بالشفقة، الأمر الذي يدفعهم لارتكاب الجريمة من دون شفقة أو رحمة.

4. المجرمون الشواذ جنسياً (مجرمو الشهوة) (Criminals Lascivious) ومن أمثال هؤلاء المرجون من يغتصب امرأة بإكراه بصورة بهيمية وحشية إرضاء لاستمتاعه الجنسي.

وهم المجرمون الشواذ الذين يرتكبون جرائمهم لإشباع غرائزهم بطريقة وحشية، من إغتصاب وقتل وحرق وتتكيل بجثثهم.

1-2- نظرية إيزيكو فيري (1856-1929) (Enrico Ferri):

أما إنريكو فيري فقد أكد على أهمية التأثيرات البيئية في توليد الجريمة وذلك في كتابه الشهيرة " علم الاجتماع البنائي " (Criminals Sociology)، وفي هذا الكتاب يرى فيري أن الجريمة هي نتاج مركب من مجموعة من العوامل التي تتضافر معاً في إحداثها، وثمة عوامل أنتروبولوجية ونفسية وأخرى اجتماعية وفي ضوء هذه الثلاث مجموعات من العوامل، ذكر فيري قانونية ذائع الصيت عن " التشبع الإجرامي " (Criminals Saturation) (السيد رمضان، 2011، صفحة 46).

ويميز فيري بين خمسة أنواع من المجرمين: (إلهام بلعيد، 2019-2020، صفحة 48)

- المجرم بالفطرة: وهو يشبه النوع الأول الذي تحدث عنه لومبروزو.
- المجرم المستلب: ويقصد به المجنون (الذهاني).
- المجرم بالاعتیاد: حيث لعب المحيط دور في التوجيه إلى الانحراف.
- المجرم بالمناسبة.
- المجرم بالعاطفة.

1-3- نظرية هوتون:

تتشارك نظرية هوتون مع نظرية لومبروزو في المضمون حيث تقر النظرية بدور الصفات الجسمانية الموروثة في الانحراف، وتشير إلى صفات جسمانية شبيهة بما توصل إليه لومبروزو ومنها انحطاط جسماني موروث ونقص ودونية وبيولوجية واستدل على هذا الانحطاط بوجود شذوذ عضوي يتمثل في انحدار الجبهة وانكفائها وفرطقة الأنف وغلظتها، ورفع الشفاه وضآلة حجم الأذن وطول الرقبة ورفعها وهبوط الأكتاف، فضلا عن انتشار عادة الوشم بيم المجرمين وكثافة ونعومة شعر الرأس... الخ (سماح سالم وآخرون، 2015، الصفحات 42-43).

يعد هوتون ارسنت من أنصار الاتجاه المورفولوجي، وهو عالم أمريكي يعمل كأستاذ الانثروبولوجيا بجامعة مارقارد، الذي يقول أن سبب الجريمة والانحراف هو الدونية البيولوجية الموروثة التي ينصف بها المجرم، وأن العوامل الاجتماعية لا تشكل السلوك الجائع ما لم تقترن بالسمات الفيزيولوجية، وقتها استنتج هوتون من خلال إجرائه لأبحاث في كتابه " المجرم الأمريكي " سنة 1939 أن المجرمون يتميزون عن غير المجرمين بضعف جسدي أو عقلي ناجم عن الوراثة هذا الضعف يقلل من

مدى صلاحية صاحبه للتكيف مع البيئة التي يعيش فيها خلال توافر ظروف أخرى إلى السلوك الإجرامي (إلهام بلعيد، 2019-2020، الصفحات 42-43).

1-4- انتقادات النظريات البيولوجية:

إن النظريات البيولوجية اهتمت بالمظاهر الخارجية كالجسم والوراثة كي يصبح مجرمًا ولكنها أغفلت الجانب النفسي والاجتماعي والبيئة التي يعيش فيها المجرم، حيث قد يتصف الشخص المجرم بصفات لم يذكرها أصحاب النظرية السيولوجية ولكنه يكون مستعدًا للجريمة سواء بالوراثة أو مكتسبها. ومع ذلك يعود العالم الايطالي لومبروزو الفضل في توجيه الاهتمام إلى شخص المجرم كأساس للظاهرة الإجرامية خاصة من زاوية تكوينه العضوي، بعد أن كان الاهتمام منصباً على الجريمة كفعل مادي أصم، ولا ينسى العلم لهذا الباحث فضله في الدفع بالدراسات الإجرامية نحو أتباع المنهج العلمي القائم على الملاحظة والتجربة، ودوره أيضاً في إنشاء وتطوير علم الأنثروبولوجيا (علم طبائع الإنسان) ووضعه لأول تصنيف علمي للمجرمين قائم على الخصائص البيولوجية والعضوية والنفسية، محاولاً بيان الرابطة بين تلك الخصائص وبين السلوك الإجرامي. بيد أنه وجهة نظرية لومبروزو عدة انتقادات، يعود بعضها إلى قصور في المنهج والعض الآخر لوجود قصور موضوعي في نظريته وتوجز هذا القصور فيمايلي: (سماح سالم سالم وآخرون، 2015، الصفحات 40-42)

▪ القصور المنهجي لنظرية لومبروزو:

- محاولة تعميمه للنتائج التي توصل إليها، من أن دراسته قامت على بعض الحالات الفردية. وهذا يؤكد احتمال الثبات أو النفي للنتائج، فهي تحتل الصدق أو الخطأ، فالنتائج دائماً نسبية وغير مطلقة في العلوم الاجتماعية.
- القصور في متابعة الحالات التي سبق فحصها من أجل الوقوف على ما قد يكون قد لحقها من تغير، ويتثبت من صدق ما سبق استخلاصه من نتائج.
- لهذا يجب متابعة الحالات التي تمت دراستها، للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على الحالات المشابهة.
- تعارض آرائه حول المجرم بالميلاد مع نسبية فكرة الجريمة وتغيرها من مكان إلى آخر وفي المكان الواحد من أن إلى آخر.
- فهو يؤكد على أن الجريمة تكون عن طريق الوراثة، فهو مجرم وراثياً، وإن الجريمة فكرة نسبية، فأفكاره متعارضة.

■ القصور الموضوعي:

- المبالغة في إظهار دور الصفات الخلقية والعيوب الجسدية للمجرم ومظاهر التكوين العضوي واعتبارها الدافع إلى سلوك سبيل الإجرام.
- وليس من الضروري الذي يعاني من العيوب الجسمية ومن التشوهات الخلقية يكون مجرماً، فهناك من يتميز بالصفات التي ذكرها وغير مجرم بل رجل صالح.
- إغفال دور العوامل البيئية والظروف الاجتماعية كمحرك من محركات الجريمة فالخصائص الجسدية ساكنة غير ديناميكية وغير قادرة بذاتها على إحداث نتيجة ايجابية ملموسة في العالم الخارجي.
- فالعوامل البيئية والعوامل الاجتماعية لهما دور كبير في إكتساب الإجرام والجريمة، فهو بذلك أغفل العوامل الخارجية المحيطة بالمجرم.
- فساد الأساس الذي ينبت عليه بشأن الصفات الخلقية التي تنسب للمجرم بالميلاد- على فرض صحة وجود هذا النمط الإجرامي.
- فقد أعطى للصفات الخلقية دور كبير في إرتكاب الجريمة، فحسب تلك الصفات يكون مجرماً، وأكد على صحة فرضيته أن المجرم يكون بالميلاد.
- فلقد حلل الباحث أنريكو فيري على عدم صحة مقولة لومبروزو بأن جمجمة المجرم تقل عن جمجمة الرجل العادي.
- وهذا ما يؤكد بعض العلماء أن جمجمة المجرم ليس بالضرورة أن تكون أصغر من الإنسان العادي، فهناك جماجم صغيرة للإنسان العادي، الغير مجرد، وبالعكس هناك جماجم كبيرة ويكون صاحبها مجرم، وهذا ما ينفي مقولة لومبروزو.
- لم تقدم النظرية تفسير علمياً للعلاقة بين التكوين العضوي للمجرم وبين الميل الخدمي نحو الإجرام.
- إلى جانب ذلك كان الفصل لهوتون في التركيز على صفات المجرم، فلما عالج وفسر السلوك الإجرامي إلا أنه استخدم المنهج المقارن وكان اختصاره لمجموعة الضابطة لم يكن سليماً اعتمد على حكم القضاة بإدانتهم.
- النظرية لم تقدم دليلاً علمياً.
- فالنظرية قدمت مقولات تؤكد على الصفات التي يتميز بها المجرم وحاولت إثباتها، ولم تقدم دليلاً علمياً.

- تغاضت نظرية هوتون على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ذات الصلة الوثيقة بالجريمة.

كما تعارضت نظريته مع النظريات التي تؤكد أن المجرم يتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- كما أخذ على النظرية البيولوجية إنكارها وعدم اعترافها بالضمانات والحريات الفردية لاعتبار المجرم هو بالميلاد أو بالعادة والفطرة، وهذا يتعارض مع أهم مبادئ السياسية الجنائية الحديثة، والتي تقوم على مبدأ الشرعية الذي مفاده الجريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن يغير قانون (إلهام بلعيد، 2019-2020، صفحة 57).

2- النظرية النفسية (Psychological théories):

تتضمن النظريات النفسية عدة اتجاهات تفسر الجريمة والسلوك الإجرامي الذي يرجع إلى العوامل الداخلية النفسية والاضطرابات العقلية والعاطفية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة. استندت النظريات الإجرامية على العوامل النفسية في تفسير الجريمة لكثرتها وتشابهاها، بحيث تملي علينا أن نختار أشهرها وأبرزها في هذا التيار منها نظريات التحليل النفسي، والنظريات النفسية الوظيفية.

2-1- نظريات التحليل النفسي:

تركز هذه النظريات على الصراع الذي يحدث بين مكونات الشخصية ويؤدي إلى الانحراف، فالانحراف والجريمة هو نتيجة صراع بين مكونات البناء النفسي الهو اللاشعوري الذي يضم النزعات الفطرية والرغبات المكبوتة والأنا الشعوري (Ego) الذي يتعدل بتأثير الخبرة والأنا الأعلى (Super Ego) اللاشعوري (منال محمد عباس، 2011، صفحة 61).

من أهم نظريات التحليل النفسي أو النظريات التحليلية في الجريمة نجد:

أ- نظرية سيجموند فرويد (نظرية الإحساس بالذنب):

يعتبر سيجموند فرويد (Freud Sigmund) (1856-1939) مؤسس وعميد مدرسة التحليل النفسي والتي تسعى لمعرفة مصدر المشكلة أو المرض النفسي من خلال دراسة اللاشعور لأي شخص كان، وقد قسم فرويد الشخصية الإنسانية إلى ثلاث أقسام: (إلهام بلعيد، 2019-2020، صفحة 58)

1. **الهو:** تشمل الغرائز الفطرية والشهوات، وتسمى هذه الذات لإشباع جميع رغبات وشهوات الإنسان بأي وسيلة كانت والطفل عندما يولد يكون مزوداً بهذه الغرائز الفطرية ولا يسعى في هذه المرحلة العمرية من حياته إلا لإشباع غرائزه حتى يتخلص من آلامه، لذا فإنه يعيش لذاته وإرضاء أنانيته على حساب الآخرين.

فالطفل مزود منذ طفولته بتلك الغرائز والشهوات، فالإنسان يستطيع التحكم فيها، أما الإنسان غير الطبيعي لا يستطيع التحكم فيها، ويسعى لإشباعها بأي طريقة حتى خلاف نفسه الهوى، وبذلك ينساق للجريمة.

2. **الأنا:** تأتي هذه المرحلة عندما تنمو حواس الطفل وأجهزته العقلية والعصبية، تزداد خبرته بمن حوله من العالم الخارجي، فيبدأ بتفهم ذاته أولاً بأول، وعندما تتسع مداركه ويشعر بذاته وشخصيته، ويتعرف على بيئته التي تبدأ بالأسرة ثم العالم الخارجي، تزداد رغباته ونزعاته، وتتشعب علاقته، ومع هذا التشعب فتبدأ هذه الرغبات باصطدام بالواقع الخارجي الذي قد لا يحقق له هذه الرغبات، ويبدأ الصراع بين إشباع غرائز ورغبات الطفل، وبين متطلبات البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها.

تبدأ هذه المرحلة عندما يتعرف الشخص على ذاته والمحيط الذي يعيش فيه، فتزداد رغباته ويكون الصراع مع ذاته لتلبية كلها، وبذلك يصطدم بالواقع، ويكون عرضة للجريمة.

3. **الأنا الأعلى:** يعرف بالضمير الواعي أو النفس اللوامة، وتتضمن المبادئ أو المثل والقيم الدينية الموروثة عن طريق التوارث الاجتماعي.

والنفس اللوامة هي أصعب النفوس، حيث تجعل الشخص في حيرة وتردد، فهي تلومه في كل تصرف يتصرفه، وتجعل ضميره واعي ومدرك لما يعمل.

يشير تفسير نظرية فرويد للسلوك الإنساني عامة - ومنه السلوك الإجرامي - إلى أن هناك صراعاً عقلياً يدور في الذات الدنيا بما تمثله بما تمثله من غرائز ونزعات وميول فطرية، والذات المثالية (الأنا العليا) أو الضمير بما يمثله من قيم مكتسبة ومبادئ سائدة في المجتمع. وتعمل الذات الشعورية (الأنا) دور فيه يتمثل في محاولة التوفيق بين الرغبات الصادرة عن شهوات الذات الدنيا وبين أوامر الذات المثالية وقيم المجتمع (سماح سالم وآخرون، 2015، صفحة 45).

ب - نظرية التعلم والمحاكاة:

من روادها جبريل تارد (Gabriel Tard) الذي يؤكد في كتابه " الفلسفة العقابية " أن من أسباب الإجرام هو المحاكاة، فالطفل والمجرم يتعلم من البيئة التي تحيط به من أهله وعشيرته وأصدقائه، وهكذا

فإن السلوك الإجرامي خلق يتطبع الفرد عليه اجتماعيا منذ الصغر، وبما أن الإجرام هو نشاط اجتماعي فإنه ينتقل من الطبقة الأرستقراطية إلى الطبقات الدنيا ثم ينتشر بصورة أكبر نتيجة المحاكاة (منال محمد عباس، 2011، صفحة 60).

ج- النظرية النفسية الوظيفية:

يتفق أنصار النظريات النفسية الوظيفية أو الواقعية مع أنصار الاتجاه السوسولوجي في تقديمهما لنظريات التكوين الإجرامي نتيجة مرض عضوي أو نفسي، فالجرمون الذين يعانون من مرض عقلي وعصبي أو وراثي ليسو المعنيين بالبحث، وإنما المقصود من البحث هو عوامل تكوين المجال الحقيقي للإجرام.

تعتبر نظرية لاجاش (Lagache) خير مثال عن جوهر الاتجاه النفسي الوظيفي في تفسير الإجرام، وطبقا لهذه النظرية يلزم تفسير السلوك الإجرامي بكيفية تكوين الشخصية الإجرامية هذه الشخصية التي تميزها خاصيتان: (السيد رمضان، 2011، صفحة 68)

- التركيز الذاتي: معناه التصاق الشخص بمصالحه وحدها أو برأيه وحده دون أي اعتبار لمصالح أو آراء الآخرين، فضلا عن الغياب الكامل للإحساس بالمسؤولية.
- عدم النضج في الشخصية: يعني به العجز عن إدراك الأمور في مدى زمني مناسب يتيح للفرد أن يقيد من خبراته السابقة وأن يتوقع النتائج المستقبلية.

في نفس الاتجاه يذهب عالم الإجرام الفرنسي دي جريف (De Greeff) الذي يرى في التكوين القطري للإنسان خصائص وظيفية ترتبط بجهازه النفسي، ويصبح لها أثر عميق وواضح في توجيه سلوكه وأهمها الشعور بالاحتمية والمسؤولية والشعور بالعدالة والشعور بالنظام فكلها وظائف تقوم بدورها أيا كانت طبيعة السلوك، أي سواء كان السلوك اجتماعيا أو غير اجتماعي مشروعاً أم غير مشروع، وقد حدد دي جريف طبيعة هذه المشاعر النفسية التي يستند إليها تفسير السلوك الاجتماعي وبالتالي الإجرامي أيضا للفرد بأنها: (السيد رمضان، 2011، صفحة 69)

1. الشعور بانتقاد العدالة: فمن يعاني نقصاً وجدانيا لا يتوصل أن يخضع فيما بعد لقيم معينة تفرضها الظروف الخارجية، وإنما ينمي هذا الاضطراب والقلق لدى الفرد اتجاها عدائيا إزاء البيئة قد يدفعه إلى ارتكاب الجريمة، التي تبدو له بمثابة سلوك سوي مستحق.

فهذا النقص الوجداني للقيم والعادات والتقاليد والعرف والقوانين، تجعل الفرد يسلك سلوكا عدائيا على المجتمع، مما يدفعه لارتكاب الجريمة في رأيه حق مشروط وسلوك سوي في حقه.

2. **عقدة الدونية:** ومن يعاني نقصاً عضوياً ووظيفياً أو نفسياً قد يدفعه ذلك إلى الانحراف في السلوك الذي قد يكون إجراماً كرد فعل مصطنع أو استجابة لما يدور في نفسه من شعور بالتوتر والاضطراب.

فمن يعاني من نقصاً عضوياً ووظيفياً تجعله يحسن بالدونية والعقد، مما تجعله دائماً في حالة توتر وخوف وقلق والاكتئاب، تدفعه للجريمة.

3. **عقدة التثبيت الأموري:** قد يرجع هذا التثبيت أو التركيز حول آلام إلى شدة التعلق بها بسبب عطفها وحنانها الزائد على الطفل، أو قد يرجع إلى العداوة والقسوة المتناهية قبله، وفي الحالة الأولى ينشأ الفرد مسلوباً من القدرة على تكوين العلاقات العاطفية التي تربطه بغيره من أفراد المجتمع ويميل إلى الانطواء على النفس، أما في الحالة الثانية فيفقد الفرد الثقة في نفسه مما ينعكس بدوره على سلوكه.

يرى دوجريف أن الإحساس بالظلم هو شعور مولد للإجرام وليس اتجاهها إجرامياً في حد ذاته، يقول دي تيلور (Dinillio) أن مشاعر الظلم لا تكون مؤدّة للإجرام، إلا إذا كان للأفراد سمات طبع ومزاج تجعلهم قابلين ومهيئين للإجرام، ولهذا تسمى هذه النظرية أيضاً نظرية الاستعداد للانحراف، والتي تعني أن الإنسان لا ينحرف إلا إذا كان مستعداً وله تكوين انحرافي كامن ما يلبث أن تظهر بتأثير البيئة الاجتماعية المحيطة، فقد ميز دي تيليوس بين نوعين من الاستعداد هما: (إلهام بلعيد، 2019-2020، صفحة 60)

- استعداد أصيل: هو استعداد ثابت ومستمر ويرجع إلى التكوين العضوي والنفسي للفرد.
 - استعداد عارض: هو راجع لملاء عوامل داخلية وخارجية (بيئية) تعترض الفرد فتضعفه.
- 2-2- انتقادات النظريات النفسية:

السلوك الإنساني سواءً كان سوي أو معرف يتكون من عنصرين أساسيين هما الفردي والاجتماعي، حيث يتركز الأول على الخصائص الفردية كالشخصية المميزة للفرد وأهدافه وميوله ورغباته النفسية، أما العنصر الثاني يتمثل في الظروف المحيطة بالفرد.

وعلى أساس العنصر الأول قامت النظريات السيولوجية التي ركزت على الجانب النفسي لارتكاب الجريمة بحيث ساهمت في تحديد الخصائص النفسية للمجرم وركزت على الفرد وما ينتابه من أمراض نفسية وعقلية وعضوية، حتى يكون مجرماً، لذا وجهت للنظريات النفسية جملة من الانتقادات منها تركزها على الفرد وإهمال الجانب الاجتماعي، ومن هذا المنطلق حاول علماء الاجتماع تفسير ارتكاب الجريمة من طرف الفرد وما يتخلله من معتقدات وطرق محيطة به، فهم لا يتركزون الجانب السيولوجي للفرد عند

ارتكاب الجريمة لكن هناك عوامل مؤثرة غير نفسية تساهم في انحراف الفرد، ومن بين هذه العوامل العوامل الاجتماعية والبيئية.

3- النظريات الاجتماعية:

النظريات الاجتماعية من أكثر النظريات حداثة في تفسيرها للظاهرة الانحرافية أو الإجرامية، كما أنها امتداد طبيعي للنظريات السابقة كالنظريات البيولوجية والنفسية، وتختلف عنها في كونها نظريات اجتماعية تركز على دور العوامل الاجتماعية والوسط الاجتماعي في دفع الفرد إلى الجريمة. تركز النظريات الاجتماعية على دراسة السلوك الجانح كظاهرة اجتماعية تخضع في شكلها وأبعادها لقوانين المجتمع، بالإضافة إلى أن نقطة النقاء هذه النظريات في دراسة الجنوح كمتغير اجتماعي (فتيحة كركوش، 2011، صفحة 77).

3-1- النظرية اللامعيارية (The Anomie Theory) (1897):

اللامعيارية حسب دوركايم هي انهيار المعايير الاجتماعية المسؤولة عن تنظيم علاقات الأفراد ببعضهم البعض في إطار النظام الاجتماعي الواحد، فهي تعبر عن غياب القيم والمعايير الاجتماعية المتحكمة في السلوك الاجتماعي للأفراد، بحيث لا يستطيعون التفريق بين المشروع وغير المشروع والجائز وغير الجائز، فينجرف الأفراد نحو الانحراف وإشباع الحاجات دون ضابط أو قيد، أما مصطلح " أتوميا " ذو الأصل اليوناني؛ فيعني غياب القواعد ويعتبر الفيلسوف إميل دوركايم هو مؤسس هذه النظرية، حيث يعتبر الجريمة هي ظاهرة طبيعية توجد في أي مجتمع أنساني، وتأتي نتيجة طبيعية العلاقات الاجتماعية في كل مجتمع، لذا لا يمكن أن تزول هذه الظاهرة من المجتمعات (إلهام بلعيد، 2019-2020، صفحة 62).

اللامعيارية تجعل الفرد يعيش في مجتمع لا تحكمه القوانين والقيم والمعايير، حيث يصبح الفرد غير قادر على التمييز بين الصحيح أو الخطأ، وبالتالي يكون عرضة للجريمة والانحراف. نخلص دوركايم في اللامعيارية إلى أن حجم الجريمة يتناسب طردياً مع حجم التضامن من الموجود في المجتمع، أي أنه كلما ارتفع معدل التضامن في المجتمع كلما كانت السيطرة عليه أقوى من خلال ما يسمى بالضمير الجمعي، وبالتالي نقل معدلات الجريمة وقد تطرق دوركايم إلى مفهوم الأتوميا واللامعيارية في كتابه تقسيم العمل والانتحار (إلهام بلعيد، 2019-2020، صفحة 63).

3-2- النظريات الايكولوجية (Ecological Theories):

تعتبر النظريات الايكولوجية من أخصب النظريات التي ساهمت في تفسير الجريمة، وقد جربت هذه الأبحاث في جامعة شيكاغو في العشرينات والثلاثينات القرن العشرين، حيث نرى أن هناك مناطق معينة في المدن تقع انحراف، ومن أهم الدراسات الايكولوجية هي تلك التي قام بها كليفورد شو (Clifford Show) وزملائه بالاشتراك مع جامعة شيكاغو في عام 1930 وذلك بالخروج إلى أن هناك علاقة بين الجريمة وانتشارها في مناطق معينة داخل مدينة شيكاغو، حيث توسلوا إلى نتيجة أن معدل الإجرام يرتفع في وسط المدينة، للهجرة إليها وكثافة السكان العالية.

ثم أجريت بعد ذلك دراسات أخرى قام بها شو (Show) مع هنوري ماكاي (H. Mckay) يهدف تطبيق هذا التصور عن " مناطق الانحراف " على مدن أمريكية أخرى، حيث قد اتضح لها خلال تحليلاتها المستمرة لمناطق شيكاغو التي استمرت ما يقرب 25 عامًا حقيقة مؤداها أن مناطق الانحراف المرتفع للمدينة مستمرة لتظل هكذا، حتى ولو تغيرت خصائص السكان العنصرية والجنسية، هذه الحقيقة ظهرت لتأييد وتدعيم تصوراتهم من أن البيئة تكون أكثر تأثيراً في نمو وقلق الانحراف، كما كشفت لهما هذه الدراسات أيضاً عن ارتفاع معدلات الانحراف في المناطق المتخلفة أو الإحياء الوضعية، تلك المناطق التي تحيط عادة بالمناطق الصناعية والتجارية (السيد رمضان، 2011، صفحة 79).

3-3- نظرية الضغوط (Stress Theory):

احتل مرتون (Merton) مكانة هامة في التفسيرات الاجتماعية للانحراف والجريمة التي تبناها علماء الاجتماع الأمريكيين، ولقد قدم نظريته في كتابه " نظرية اجتماعية والبنى الاجتماعية "، حيث رفض مرتون التغيرات النفسية للانحراف وحاول أن يبرهن أن بعض أشكال هذا السلوك معفاة نفسية، كالسلوك التكيف تماماً فهو يضع نفسه موضع متطور اجتماعي محض (فتيحة كركوش، 2011، صفحة 80).

عالج روبرت مرتون موضوع الجناح والانحراف وتحدث عن التفاوتات بين عناصر البناء الاجتماعي المتمثلة في الأهداف والوسائل وما يصاحب ذلك من صور التكيف المنحرفة، وعندما لا تكون الوسائل النظامية مؤدية إلى بلوغ الأهداف تكون النتيجة هي الانحراف.

إن هناك علاقة وثيقة بين الضغوط والانحراف والعنف والجريمة في المجتمع والضغط هي عبارة عن خبرات وتجارب غير سارة يمر بها الفرد، فالشخص يصاب بالضغط حينما يشعر بأن متطلباته الداخلية تحتاج إلى إشباع يفوق موارده الشخصية، كما تحقق الضغوط على الأفراد ولمعظم الناس نتيجة أحداث الحياة من فواجع وأحداث الطلاق وغيرها (منال محمد عباس، 2011، صفحة 63).

ذهب مرتون في تحليله المجتمع مبيئاً، كيف يمارس ضغوطه على الأفراد لرفع مستوى طموحهم إلى درجة تتجاوز السبيل متوفرة لهم لتحقيقها، وكيف يؤدي ذلك إلى ضروب من السلوك غير المتكيف، واعتبر مصطفى حجازي 1995 أن دراسة مرتون تعد خطوة هامة في الفهم العلمي لمشكلة الجانح عامة، فهي حلت التناقض الذي وقعت فيه دراسات العوامل السائدة التي أدت إلى نتائج متعارضة بخصوص أسباب الانحراف، إذ تم ذلك من خلال تجاوز العوامل المنعزلة والاهتمام بالبيئة الاجتماعية (فتيحة كركوش، 2011، صفحة 80).

3-4- نظرية الوصمة (Labelling Theory):

يطلق على نظرية الوصمة مسمى آخر وهو نظرية التسمية الانحرافية وتعرض هذه النظرية مجموعة من القضايا من بينها اختلاف موقف مرتكبي الجريمة عن موقف الجماعة التي ينتمي إليها، ففي حين يرى مرتكب الجريمة أو سلوكه يعتبر مخالفة، ترى الجماعة أن هذا السلوك خروج عن معاييرها وتضم الفرد الذي ارتكب السلوك بأنه مجرم وهذه الوصمة لها دور كبير في دفع الفرد وهي الانحراف والجريمة.

من أبرز علماء هذه النظرية هوارد بيكو (Beker) الذي نشر كتاب بعنوان (Out Siders) عام 1963 وهو واحد من أكثر الأعمال استناداً إليها في علم الجريمة الأمريكي، ويؤكد بيكو في كتابه على أن الانحراف ليس بخاصية يتصف بها الفعل الذي يرتكب الشخص وإنما هو نتيجة لتطبيق الآخرين الأحكام والعقوبات على المخالف، وبذلك فإن الشخص المنحرف هو شخص طبقت عليه بنجاح هذه الصفة والسلوك المنحرف هو سلوك بصفة الناس بهذه الصفة.

لذلك رأى عند تعريفه للانحراف والمنحرفين أن الجماعات الاجتماعية هي التي تخلق الانحراف بواسطة صنعها قواعد يمثل خرقها أو انتهاكها انحرافاً وعند تطبيق القواعد على من يخرقونها يصبح من الممكن إطلاق لفظ خارجون عليهم، ولذلك فالانحراف ليس خاصية لفعل يقوم به شخص وإنما هي نتيجة تطبيق مجموعة من القواعد والجزاءات (منال محمد عباس، 2011، الصفحات 64-65).

3-5- نظرية الضبط الاجتماعي (Social Control Theory):

تركزت كل نظريات الضبط الاجتماعي على العوامل الاجتماعية لتفسير كيف أن الأفراد مقيدون عن التصرف بأي طريقة تسبب الضرر للآخرين، ومن التفسيرات الأولى لهذا المدخل كان تفسير دوركايم (1985)، حيث ذهب هذا الأخير للقول بأنه لا يخلو أي مجتمع من المجتمعات من الإجرام، وأن الإجرام يكون بصور شتى، وليست كل الأفعال المجرمة واحدة في كل المجتمعات، كما ذكر دوركايم بأن المجتمع سوف يكون فيه دائما عدد معين من المنحرفين، وإن هذا الانحراف هو ظاهرة سوية تساعد على الحفاظ واستمرارية النظام الاجتماعي (إلهام بلعيد، 2019-2020، صفحة 67).

يؤكد ترافيز بعد دراسته للأسباب الجناح على فرضية أساسية تقوم عليها نظريات الضبط وهي أن الأفعال الجائحة تنتج عندما تكون رابطة الفرد بالمجتمع ضعيفة أو متصدعة، ويضيف شورت مستر في دراسة أخرى للجماعة أو العصبية الجائحة أنه يمكن تفسير الجريمة من خلال منظور الضبط الاجتماعي والمنحرفين أو الجائحين يختلفون عن غيرهم من غير الجائحين في أنه تنقصهم الفاعلية وروابط المكافأة بالنظم الاجتماعية الأساسية أي أن ضعف رابطة الفرد ونقص استقراره في المجتمع يولد الجريمة والانحراف (منال محمد عباس، 2011، صفحة 65).

3-6- نظرية المخالطة الفاصلة:

يشير مصطلح المخالطة الفاصلة عند سذرلاند إلى تباين واختلاف تصورات الأنماط المطروحة عن المخالطة من شخص إلى آخر، فمخالطة المجرمين لا تؤدي بالضرورة إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، ومن أهم الفرضيات التي تقوم عليها نظرية سذرلاند في الاختلاط التفاضلي على النحو التالي: (إلهام بلعيد، 2019-2020، صفحة 66)

1. إن السلوك الإجرامي سلوك غير موروث يكتسبه الإنسان بالتعلم. كما يرى بعض الباحثين كلومبروزو أن المجرم يكون مجرما عن طريق الوراثة، وبعض الصفات الجسمية والنفسية التي تجعله مجرما.
 2. يتعلم الشخص السلوك الإجرامي عن طريق التفاعل مع أشخاص آخرين من خلال عملية المخالطة والتواصل.
- وليس من الضروري أن مخالطة المجرمين تجعله مجرما.

3. إن عملية تعلم السلوك الإجرامي تحدث في إطار علاقات أولية ذات طبيعة شخصية حميمة، وهذا الكلام ينفي الاعتقاد بأن لمؤسسات التواصل كالصحف والراديو والتلفزيون دور جوهري فعال في عملية انتقال أو تعلم السلوك الإجرامي.

فهناك علاقات حميمة مع المجرمين، وليس بالضرورة أن يكون مجرماً، فقد يأخذ ما هو إيجابي ويترك ما هو سلبي.

4. ويشتمل التعلم على أساليب ارتكاب الفعل الإجرامي سواء البسيطة منها والمعقدة وعلى توجيه بعض البواعث والتبريرات ووجهات النظر نحو ارتكاب الجريمة.

فهناك من يحاول أن يتكيف مع المجرمين ويحاول إرتكاب الفعل الإجرامي بطرق بسيطة، ولكن لا يستطيع، لان مبادئه وحسب ما تلقاه في الأسرة تجعل حاجزا أمام إرتكاب تلك الجرائم.

5. إن عملية توجيه البواعث والتبريرات والاتجاهات نحو ارتكاب الجريمة تتم من خلال تلقن بعض التعريفات الخاصة بموقف الآخرين تجاه القانون، فقد يجد الشخص نفسه محاطاً بأشخاص لا يحترمون القانون والنظام بل ويدعون إلى مخالفته والعكس صحيح.

وكل إنسان يخالف القوانين ليس بالضرورة أن يكون مجرماً، فهناك من يصرح على مخالفة القوانين ولكنه يحاول إثبات أو صواب تلك القوانين، وليس من خلال إرتكاب الجريمة والعنف وإرتكاب الشغب.

6. إن انتقال السلوك الإجرامي أو السلوك الجانح بعملية الاختلاط أو المخالطة الفارقة تتم حين ترجح كفة التعريفات الاجتماعية المشجعة على مخالفة القانون على تلك التي تدعو إلى احترامه، وهذا يفيد بأن الفرد يتعرض إلى تأثير قوتين متعارضتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة، وتتجدد مواقف الفرد نحو احترام القانون ومخالفته.

في هذه الحالة تجعل المجرم في حيرة بين إحترام القوانين أو مخالفته، من خلال مخالطة المجرمين فيذهب إلى رجاحة العقل ويرى من هو صحيح أو خاطئ حتى لا يقع في مصيدة المجرمين.

3-7- انتقادات النظريات الاجتماعية:

تعرضت النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة إلى انتقادات كباقي النظريات البيولوجية والنفسية التي فسرت الجريمة والسلوك الإجرامي ومن بين هذه الانتقادات:

النظريات الاجتماعية ترجع الجريمة والسلوك الإجرامي إلى عوامل اجتماعية بحتة، وأغفلت الجانب البيولوجي والنفسي للفرد حيث تعدت حدث الجريمة نتيجة انفعال عاطفي، وأوردت الفعل السلوكي

أو المرض العضوي أو العقلي، كما أن البيئة ليست هي العامل الوحيد في ارتكاب الجريمة فقد نجد مناطق راقية ويخرج منها مجرمين على عكس النظرية الايكولوجية التي ترجع الجريمة إلى المناطق المتخلفة ووسط المدينة التي تكثر فيها الجرائم، نتيجة الهجرة إليها وكثرة المشاكل وكثافة، وقد تكون مناطق مختلفة أنجبت علماء وأطباء ومهندسين رغم الحالة المزرية التي يعيشها.

كما أن المخالطة ليس سبب رئيسي لارتكاب الجريمة فالصحبة السيئة لها دور في اقتباس وارتكاب الجريمة، صحيح أن الجماعات المنحرفة لها دور كبير في ارتكاب الجريمة إلا أنه قد تتداخل عدة عوامل نفسية كالانطواء والانعزال عن المجتمع وغيرها لارتكاب الجريمة، إضافة إلى دور الجماعات الصغيرة في ارتكاب الجريمة كالأسرة التي تعتبر الخلية الأساسية الأولى للتلثثة الاجتماعية فإذا صلحت صلح الفرد وإذا فسدت فسدت فرد وبالتالي المجتمع.

4- النظرية التكاملية:

تعدد البحث في أسباب الانحراف من الاتجاهات الفردية والاجتماعية، ويعتبر هذا التشعب تعقد السلوك البشري ذاته سواء السوي منه أو الشاذ المرضي، وتأثره بعوامل كثيرة يصعب معها دراسته بشكل موضوعي، حيث يمكن القول أن النظرة العلمية السائدة تعطي أهمية كبيرة لعوامل متعددة في توليد ظاهرة الانحراف في المجتمعات، وقد تمخض عن هذا التطور ظهور اتجاه تكاملي يرى في الإنسان وحدة سيكولوجية تحيط بها بيئة اجتماعية أكثر شمولاً لا يمكن تجزئتها (فتيحة كركوش، 2011، صفحة 82).

تؤكد النظرية التكاملية في تفسير الجريمة لكي لا يقتصر البحث على اتجاه واحد فردياً أو بيئياً، فالجريمة واقعة اجتماعية، وهي في الوقت ذاته مظهر من مظاهر السلوك الفردي، فلا يمكن النظر إلى الفرد منعزلاً عن البيئة أو النظر إلى البيئة الاجتماعية دون مراعاة الفرد، فالعوامل الداخلية والعوامل الخارجية متشابكة ومتداخلة، بمعنى أن الأولى يمكن أن تؤثر في الثانية، كما أن الثانية يمكن أن تؤثر على الأولى، فالعلاقة بين هذه العوامل هي علاقة تناسب عكسي، بمعنى أنه كلما اشتد تأثير العوامل الداخلية كلما ضعف تأثير العوامل الخارجية والعكس صحيح كذلك (السيد رمضان، 2011، صفحة 89).

لذلك يرى أصحاب النظريات التكاملية أن الجناح ما هو إلا محصلة لتفاعل مجموعة من العوامل يرجع بعضها إلى عوامل بيولوجية أو فيزيولوجية ويرجع بعضها الآخر إلى عوامل نفسية أو عقلية، ويرجع البعض الآخر إلى عوامل البيئة المحيطة ولذلك تمثل هذه النظريات الاتجاه السائد في الوقت الحاضر (محمد سلامة محمد غباري، 2006، صفحة 120).

ويعتبر عالم الإجرام الأمريكي كلس (Kliss) صاحب نظرية الاحتواء من أنصار المذهب التكاملي، والتي ترد السلوك الإجرامي إلى ضعف الاحتواء الداخلي، أي قدرة الفرد عن تحقيق رغباته بطرق معايرة أو معارضة لمعاييرها الاجتماعية، أما الاحتواء الخارجي فهو مقدرة الجماعة على أن تجعل لمعاييرها الاجتماعية أثرا واضحا على الفساد (إلهام بلعيد، 2019-2020، صفحة 66).

4-1- انتقادات النظرية التكاملية:

النظرية جمعت بين العوامل الفردية والعوامل الاجتماعية في تفسير الجريمة، إلا أنها أغفلت عاملا ذا أهمية بالغة فهي ركزت على ما يدفع إلى ارتكاب الجريمة وأغفلت تماما دور العوامل المانعة من ارتكابها على فرض توافر العوامل الدافعة.

هذه النظريات من وجهة النظر الغربية في تفسير الجريمة وارتكاب السلوك الإجرامي، إذا أغفلنا الاتجاه الإسلامي الذي جاء به ديننا الحنيف في تفسير الجرائم وكيفية التعامل معها سواء الجرائم ذات الطابع الفردي أو الجماعي للمحافظة على سلامة الفرد والمجتمع.

ثالثاً: خصائص الجريمة وأركانها:**1- خصائص الجريمة:**

تتميز الجريمة بخصائص تجعلها مختلفة عن الظواهر الإجرامية الأخرى، ومع ذلك هناك جرائم تشترك في بعض أو جل المميزات تجعل منها سلوكاً إجرامياً، حيث تتميز الجريمة بعدة خصائص نذكر من أهمها:

1. الجريمة المركبة:

الجريمة مهما كان نوعها فهي جريمة مركبة تتكون من عدة أفعال وتتعدد فيها تلك الأفعال، والجريمة المركبة هي التي يقوم ارتكابها على جريمة أخرى أو تكون متبوعة بجريمة أخرى وإذا تطرقنا إلى أي جريمة وما يصاحبها من جرائم.

نجد أن معظمها مقترن بجرائم أخرى قد تكون الدافع من وراء الجريمة (حمزة الدامي، 2016، صفحة 62)، نقصد هنا بالجريمة المركبة تلك الجريمة التي تعدد فيها الأفعال، وكل فعل يرتبط بجريمة مستقلة، فيتم جمع هذه الجرائم وجعلها جريمة واحدة وبالتالي تطبق عليها حكم واحد.

2. الجريمة من جرائم الضرر:

أي جريمة يمكن اعتبارها من جرائم الضرر مهما كان نوعها كالقتل والسرقة والاختطاف لأن الجريمة لا تتم دون ضرر يصيب الواقع عليه الجريمة.

الهدف من الجريمة في غالب الأحيان ترفق بجرائم أخرى أو أداة للوصول إلى جرائم أخرى كالسرقة قد ترفق بالجرح والابتزاز والقتل للوصول إلى غايته وهي السرقة، ومثلاً الاختطاف غالباً ليس مجرد الخطف وإنما الغالب أن يكون هذا الفعل مقدمة أو أداة للوصول إلى جريمة أقوى، قد تكون الاغتصاب أو القتل (فاطمة الزهران جرار، 2014، صفحة 28).

3. دقة التدبير العقلي والسرعة في التنفيذ:

تتميز أي جريمة بدقة التدبير العقلي والسرعة في التنفيذ، إذ يقوم المجرمون بجملة من الإجراءات العقلية والمحكمة، ويدرسون جميع الطرق والوسائل التي تؤدي بهم إلى الانقضاض بالفريسة سواء كانت جريمة قتل أو سرقة أو اغتصاب أو خطف الأشخاص، حيث قد تستغرق المسألة ساعات أو اغتصاب أو خطف الأشخاص، حيث قد تستغرق المسألة ساعات أو أيام أو شهور لتنفيذ الجريمة وقد تصل حتى إلى سنوات، كما تتميز الجرائم بسرعة التنفيذ فيتم تنفيذ الفعل أو الإجراء بسرعة لا تخطر على أي شخص حيث تتم في أقصر وقت ممكن.

4. التنظيم:

تتميز الجريمة بالتنظيم المحكم خاصة في الجرائم المنظمة والجرائم الاقتصادية، حيث يتكون المجرمين من عصابة تبدأ بالرئيس إلى المنفذين بالجريمة، وعليه تقوم الجريمة في هذه الحالة بصفة جماعية وليس منفردًا وبطريقة عشوائية، ويتم تقسيم المهام بين أفراد العصابة بطريقة منظمة، حيث تتطلب الجريمة في الجريمة المنظمة درجة عالية من التنظيم.

كما يحتم التنظيم على الأعضاء الإخلاص من أجل الحفاظ على مصلحة الجماعة الإجرامية المنظمة وأمنها، مع اختيار تطبيق نظام متشدد في اختيار الأعضاء على أساس اختيارات المهارات والولاء، إذ عادة ما يحيط رئيس المنظمة الإجرامية نفسه ومستشارين في الشؤون الاقتصادية وفي مجال المحاسبة، كما يستعين بمحاميين وذلك من قبل حماية المنظمة الإجرامية وضمان بقائها (سامية قرايش، 2014، صفحة 27).

5. التخطيط:

تتميز معظم الجرائم بالتخطيط المحكم لتنفيذ الجريمة مهما كانت بسيطة أو منظمة أو اقتصادية، حيث تتم دراسة واقع الجريمة والعملية التي يتم من خلالها ارتكاب الجريمة، ويتطلب التخطيط مهارة وقدرة عالية من الذكاء والدهاء والخبرة، بهدف الانقضاض على الضحية دون ترك أي دليل يدل على إدانة المجرم، لذلك تحتاج السلطات إلى مختصين في الإجرام والجريمة لفك لغز الجريمة التي نفذت بطريقة مخططة بطرق محكمة.

6. الاستمرارية:

تتميز الجريمة في أغلب أنواعها بالاستمرارية رغم فقدان رئيس الجماعة الإجرامية تستمر الجماعة بارتكابها للجرائم، حيث لا يؤثر فقدان أحد المجرمين باستمرار الجماعة في إجرامها، فالجريمة إذن عملية مستمرة دائمة عبر الزمن، التي انتشرت فيه الجريمة عبر كل المجتمعات بطريقة مستمرة، تكاد تكون يومية كالسرقة والقتل وخطف الأشخاص، رغم تجنيد المكلفين بالإجرام للقضاء على الجريمة إلا أن الجريمة مازالت مستمرة لوقتنا الحالي، فقد تفاقمت وتطورت أساليب وطرق ارتكاب الجريمة يتطور المجتمع، فكل فرد أصبح ينتابه الخوف والرعب بمجرد سماع جريمة وقعت سواءً كان في البيت أو خارجه وعلى الرغم من التطور في أساليب القبض على المجرم والقبض عليه، إلا أن الجريمة مازالت مستمرة عبر الزمن والمكان الذي ارتكبت فيه الجريمة.

7. القصدية:

لا يمكن أن تكون الجريمة بنية بريئة إلا في حالات الدفاع عن النفس، فالجريمة توجد ومرتبطة بنوايا المجرم والغرض من تلك الجريمة، فالجاني ارتكب الجريمة بشكل مقصود لتحقيق أغراض نفسية أو المادية أو الاجتماعية... الخ.

لا يمكن أيضا أن توجد جريمة دون أهداف أو أغراض ونوايا معينة مهما كانت الجريمة السائدة في مجتمع ما من المجتمعات.

2- أركان الجريمة:

الجريمة واقعة اجتماعية قانونية تترتب عليها آثار وتقوم على أركان وهما الركن المادي والمعنوي والشرعي، فلا تقوم الجريمة إلا بتوفر الركنين المادي والمعنوي، وهي عبارة عن المظهر الخارجي لنشاط الجاني والذي يتمثل في السلوك الإجرامي مع ذلك أن الركن المادي والمعنوي لا يكفي فلا بد من توفر النية للجريمة التي تتمثل في الركن المعنوي للجريمة التي تأخذ صورة الخطأ وعدم احترام القانون، ومع ذلك لا يكفي حسب العلماء المحدثين توفر الركن المادي والمعنوي فقط فلا بد من نص قانوني يجرم الفعل، وقد اختلف الفقه حول إذا كان النص القانوني ركنا من أركان الجريمة أم لا، ومع ذلك تقوم أي جريمة على ثلاث أركان أساسية من الركن المادي والركن المعنوي والركن الشرعي.

1. الركن الشرعي للجريمة:

يعرف الفقهاء الركن الشرعي للجريمة على أنه نص التجريم الواجب التطبيق على الفعل أو بعبارة أخرى هو النص القانوني الذي يبين الفعل المكونة للجريمة، ويحدد العقاب الذي يفرضه على مرتكبها، إلى أن الفعل الضار بالمصالح الاجتماعية لا يعتبر جريمة إلا إن وجد في قانون العقوبات نصا يتطابق معه ويعطيه صفة عدم المشروعية، وبهذا المعنى فإن نص التجريم يصبح أمراً ضروريا لقيام الجريمة (سليمان عبد الله، 2002، صفحة 68).

وهذا ما جعل الشرع يتدخل لتحدي فئة من الأفعال الضارة أو الخطرة على سلامة أفراد المجتمع فينتهي عنها بموجب نص قانوني يجرم هذه الأفعال ويحدد عقوبة من يأتي على ارتكابها (أحسن بوسقيعة، 2003، صفحة 47).

لابد من وجود ركن شرعي لتحريم الفعل وتحديد العقوبة حسب نوع ارتكاب الجريمة، إما بوجود نص قانوني يُجرم الأفعال أو إتباع القرآن الكريم والسنة النبوية التي يبين فيه القرآن الكريم الجريمة وكيفية العقوبة بوجود نص شرعي أو توضيح ذلك في السنة النبوية الشريفة كالسرقة ولوجود نص في القرآن الكريم والسنة يقطع يد السارق والسارقة.

الجريمة إذن لها عنصر شرعي لا توجد بدونها، ومن هنا يكون من الضروري دراسة مبدأ الشرعية المطبق على الجرائم (لحسن بن شيخ، 2004، صفحة 133).

2. الركن المادي للجريمة:

الركن المادي للجريمة يعنى بماديات الجريمة المتمثلة بالاضطراب الذي يحدث الفعل أو الامتناع عن الفعل الخارجي في العالم الخارجي، متخذاً مظهراً خارجياً ملموساً يتدخل من أجل القانون تجرماً وعقاباً، وهو ما اصطلح على تسميته بالركن المادي للجريمة أي هو مادياً بها أي ما يدخل في كيانها وتكون له طبيعة مادية، بحيث تتوفر بحق المجرم أدلة على صحة ما استند إليه من جرائم (معز أحمد محمد الحياوي، 2010، صفحة 07).

يتكون الركن المادي للجريمة من عناصر ثلاثة هي السلوك الإجرامي والنتيجة التي تحققت والعلاقة السببية التي تربط بين السلوك والنتيجة، ففي جريمة القتل - على سبيل المثال - يتمثل الركن المادي في نشاط الجاني (السلوك) الذي يؤدي إلى موت المجني عليه (النتيجة)، إذا ثبت أن هناك علاقة بين نشاط الجاني والنتيجة (علاقة سببية) وتسمى مثل هذه الجرائم التي يتطلب المشروع لإتمام ركنها المادي قيام النتيجة بالجرائم المادية (سليمان عبد الله، 2002، صفحة 144).

وحتى وإذا لم ينتج الفعل آثاره الجريمة فغنه يشكل ركناً مادياً للجريمة ومن ثم نستنتج أن الركن المادي للجريمة يتمثل دائماً في عمل أو فعل غير أنه لا يتمثل في نتيجة هذا الفعل (أحسن بوسقيعة، 2003، صفحة 86).

الركن المادي للجريمة يجب يتوفر على أفعال أو سلوكات ملموسة لوقوع الجريمة سواءً كانت بنتيجة أو غير نتيجة فكان فعل وقع وأحدث آثاراً على الصحة بشكل ملموس بغير جريمة لذلك يجب توفر الركن المادي للجريمة.

3. الركن المعنوي للجريمة

يطلق على الركن المعنوي للجريمة عدة تسميات عي الركن الأدبي والخطيئة والإذئاب والعصيان والإدارة الخاطئة والخطأ بمعناه الواسع، وأياً كانت تسمية هذا الركن فكلها تتلافى في أنه تعبير عن

الموقف النفسي للفاعل حيال ما صدر عنه من سلوك خارجي، كما تتنافى في أنه إذا لم يتوفر هذا الموقف النفسي فلا اعتبار لهذا السلوك ولا قيمة لنتيجته ولا فاعلية له في ترتيب الأثر المترتب على الجريمة وهو العقوبة، ولهذا فقد سادت قاعدة أن " الجريمة بدون خطأ " لدى البعض لا عقوبة بدون خطأ لدى البعض الآخر من الفقهاء (معز أحمد محمد الحيارى، 2010، صفحة 55).

كما يقصد بالركن المعنوي الجانب الشخصي والنفسي للجريمة فلا تقوم الجريمة بمجرد قيام الواقعة المادية التي تخضع لنص التجريم ولا تخضع لسبب من أسباب الإباحة، بل لابد من أن تصدر هذه الواقعة عن إرادة فاعلها وترتبط بها ارتباطاً معنوياً أو أدبياً، فالركن المعنوي هو هذه الرابطة المعنوية أو الصلة النفسية أو العلاقة الأدبية التي تربط بين ماديات الجريمة ونفسية فاعلها بحيث يمكن أن يقال بأن الفعل هو نتيجة لإرادة الفاعل، وبالتالي فإن قيام هذه الرابطة هي التي تعطي للواقعة وصفها القانوني فتكتمل صورتها وتوصف بالجريمة (سليمان عبد الله، 2002، صفحة 231).

لتوفر الركن المعنوي للجريمة وجب وصول الفاعل للفعل مع إرادة الفاعل لارتكاب الجريمة بتوفر الجانب الشخصي والنفسي للجريمة.

4. العلاقة بين الركن الشرعي والمادي والمعنوي للجريمة:

إن العلاقة بين الركن القانوني والمعنوي وثيقة فإنه لا وجود للركن المعنوي إذا لم يكن هناك ركن قانوني وذلك لأن الإرادة لا تعتبر جريمة إلا إذا اتجهت إلى ماديات أسبغ عليها المشرع صفة الجريمة، فالصفة الجرمية للإرادة عنصر أساسي في الركن المعنوي، إذن الركن القانوني مصدر الركن المعنوي، أما بالنسبة للعلاقة بين الركن المعنوي والركن المادي فواضحة جلية، حيث أن الركن المعنوي هو انعكاس لماديات الجريمة في نفسية المجرم (معز أحمد محمد الحيارى، 2010، صفحة 57).

رابعاً: تصنيفات الجريمة:

تصنف وتقسّم الجريمة إلى تصنيفات قانونية، يضم كل صنف منها طائفة من الجرائم المتشابهة، وكالّ يصنف الجريمة إلى تصنيفات اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولكن الأرجح تصنف الجرائم إلى مايلي:

1- التصنيف القانوني للجريمة:**1-1- التقسيم القانوني لأنواع الجرائم:**

طبقاً للمادة (27) من قانون العقوبات الجزائري تنقسم الجرائم بحسب درجة خطورتها إلى جنائيات وجنح ومخالفات، وتطبق عليها العقوبات المقررة للجنائيات أو الجنح أو المخالفات، حيث يتم التمييز بينها من خلال هذه العقوبات المنصوص عليها في المادة (05) و5 مكرر من قانون العقوبات.

أ. الجنائية: هي الجريمة التي عقوبتها الإعدام أو السجن المؤبد أو السجن المؤقت من 5 إلى 20 سنة، بإضافة إلى الغرامة في حالة الحكم بالسجن المؤقت.

وهي الجرائم الأكثر وقوعاً على حرية الفرد كالقتل العمدي، والاغتصاب والقتل والاختطاف والقتل والسرقعة والذي ينتهي بالقتل عقوبته الإعدام أو السجن المؤبد.

ب. الجنحة: هي الجريمة التي عقوبتها الحبس لأكثر من شهرين إلى خمس سنوات والغرامة التي تجاوز 20000 دج. وقد تُشدد عقوبة الحبس من 10 إلى 20 سنوات، في جنح المخدرات، وعقوبة الحبس من 10 سنوات إلى 15 سنة في تبييض الأموال في إطار عصابة منظمة، وعقوبة الحبس من سنتين إلى 10 سنوات في جرائم السرقعة باستعمال العنف، وجرائم الرشوة والاختلاس.

وهي الجرائم الأقل من الجنائية، فهي عبارة عن جنحة يستعمل فيها الجاني الطرق البسيطة لممارسة جريمته كالسرقعة وبيع المخدرات دون الوصول إلى القتل، وعقوبته تتراوح من جريمة إلى أخرى.

ج. المخالفة: هي كل جرم يستوجب عقوبة الحبس مدة يوم واحد إلى شهرين أو غرامة 2000 دج إلى 20000 دج.

والمخالفة هي أقل من الجنحة والجنائية، كضرب شخص أو مخالفة قوانين المرور وتكون عقوبته من يوم واحد أو شهرين مع غرامة مالية.

2- التصنيف الفقهي للجرائم على أساس أركان الجريمة:

2-1- التصنيف الفقهي للجرائم بحسب الركن الشرعي:

تقسم الجرائم بحسب طبيعتها أو على أساس الركن الشرعي إلى ثلاث أنواع وهي الجرائم العادية والجرائم العسكرية والجرائم السياسية.

أ- الجرائم العادية والجرائم العسكرية:

- التمييز بين الجريمتين: الجرائم العادية هي الأفعال التي يرتكبها عامة الناس يُخالفون بها أحكام قانون العقوبات، والجريمة العسكرية لأن مُرتكبها وهو الشخص العسكري أو شبه العسكري، ولطبيعة المصلحة المحمية وهي النظام العسكري، حيث يجري تقسيمها إلى نوعين من الجرائم العسكرية هي الجرائم العسكرية البحتة والجرائم العسكرية المختلطة.

- الجرائم العسكرية البحتة: هي التي يرتكبها أفراد الجيش العسكري، أو شبه العسكريين، ينص عليها مثل الفرار من الخدمة الوطنية والعصيان والإخلال بالشرف والواجب العسكري، وجرائم الإخلال بالنظام العسكري.

- الجرائم العسكرية المختلطة: وهي الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات العام التي يرتكبها العسكريين أو شبه العسكريين أثناء الخدمة، مثل جريمة السرقة والاختلاس والقتل والسب والشتم ومخالفة النظام العسكري.

ب- جريمة العادية والجريمة السياسية:

- التمييز بين الجريمتين: الجريمة السياسية هي الجريمة التي يكون باعث ارتكابها سياسي، مهما كان نوع الجريمة ونوع الشخص الذي يرتكبها ونوع المصلحة المعتدى عليها، مثل القتل والتخريب من أجل قلب نظام الحكم. فهي جريمة تُخل بتنظيم وسير المصالح السياسية للدولة أو سير السلطات أو الحقوق السياسية للمواطنين.

مثالها الجرائم الانتخابية وجرائم أمن الدولة وحركات التمرد والمؤامرة، الخيانة والتجسس والجرائم ضد السلطة وسلامة التراب الوطني، وجرائم التقتيل والتخريب المخلة بالدولة، الجرائم الإرهابية والجرائم السياسية ترتكبها على الغالب جماعات أو منظمات مرتبطة بالسلطة ومقابل ارتكاب الجريمة وتصفية أحد أطراف معارضة السلطة لمنظمة ما أو لجماعة ما، يدفع لمرتكبها أموالا طائلة لكن يذهب ضحيتها أبرياء مشكلتهم أنهم يفكرون بطريقة مختلفة لا ترضى عنها هذه السلطة أو تلك أو تختلف إيديولوجيا عن هذه

الجماعة أو هذا الحزب أو ذاك، وكلها أساليب ترهيب يمكن اعتبارها نوع من أنواع الجرائم ترتكب بحق المواطنين، ما ينتج خلل اجتماعي كبير (توفيق خنشول، 2009، صفحة 46).

كما تعد الجرائم السياسية كل الأعمال التي يقصد بها الاعتداء إلى نظام الدولة أو مؤسساتها العامة لتعطيل وظيفة السلطة العامة فيها سواء أصابت مصالحها السياسية أو أصابت حقوق الأفراد السياسية (سليمان عبد الله، 2002، صفحة 335).

لذلك تصدر عقوبات الجرائم السياسية مختلفة عن الجرائم العادية، وتتبع بشأنها إجراءات مختلفة من حيث التحقيق والاختصاص أيضا.

كما تعتبر الجرائم السياسية لأحد معيارين هما محل العدوان والباعث عليه؛ المعيار الأول موضوعي أما الثاني فشخصي، وتعتبر الجريمة سياسية وفقا للمعيار الأول إذا كان محل العدوان فيها حقا من الحقوق السياسية العامة أو الخاصة... وتكون الجريمة سياسية وفقا للمعيار الثاني إذا كان الباعث عليها سياسيا، وذلك بغض النظر عن محل العدوان فيها (عوض محمد، 2000، صفحة 46).

ج- الجريمة المستمرة:

تقسم الجرائم حسب درجة استمراريتها إلى جرائم وقتية وجرائم مستمرة هي التي تتكون من فعل يحدث في وقت محدد وينتهي بمجرد ارتكابه كالقتل والتزوير، أما الجريمة المستمرة فهي التي تتكون من فعل متجدد ومستمر مثل إخفاء الأشياء المسروقة أو خطف الأطفال (عدلي السمري وآخرون، 2010، صفحة 26).

2-2- تصنيف الجرائم بحسب الركن المادي:

تتقسم الجرائم بحسب الركن المادي إلى عدة تقسيمات تعتمد على طبيعة موضوع السلوك الإجرامي، أو بحسب المراحل التي قطعها الجاني في ارتكاب السلوك الإجرامي وحسب الدور الذي يؤديه الجاني في ارتكاب هذا السلوك.

أ- تقسيم الجرائم بحسب طبيعة السلوك:

تختلف أنواع الجرائم باختلاف طبيعة السلوك الإجرامي إلى جرائم إيجابية وسلبية، جرائم وقتية ومستمرة، جرائم بسيطة واعتيادية، على النحو التالي:

1. الجرائم الإيجابية والسلبية:

- الجريمة الإيجابية: هي كل فعل يقوم فيه الجاني بنشاط إيجابي يعاقب عليه قانون العقوبات، أي بحركة عضوية ينهى القانون عن إثباتها كالقتل والضرب والجرح والسرقعة والتزوير وحمل السلاح.

- **الجريمة السلبية:** هي الامتناع عن فعل يفرضه القانون باتخاذ موقف سلبي من أمر القانون، ومن أمثلة الجرائم السلبية امتناع القاضي عن الحكم في القضايا، والامتناع عن التبليغ عن جنائية، وجريمة سكوت الموظف عن أعمال التعذيب التي علم بها، وجريمة الامتناع عن تقديم مساعدة لشخص في حالة خطر، والامتناع عن دفع النفقة، وامتناع الشاهد عن الإدلاء بالشهادة.

2. الجرائم الفورية والمستمرة:

- **الجريمة الفورية (الآنية):** هي التي يقع ركنها المادي في زمن محدود أي أنها تقع في فترة زمنية قصيرة فيكون فيها السلوك الإجرامي عبارة عن فعل مادي يبدأ وينتهي على الفور، مثل جريمة القتل والسرقه.

- **الجريمة المستمرة:** يكون سلوكها نشاطاً متجدداً تستمر به حالة الإجراء لفترة من الزمن قد تطول أو تقصر بإرادة الجاني، وتكون النتيجة كذلك بطبيعتها تقبل الاستمرار، مثل جرائم إخفاء الأشياء المسروقة واختطاف الأشخاص.

3. الجرائم البسيطة والاعتيادية:

- **الجريمة البسيطة:** هي الجرائم التي يتكوّن ركنها المادي من فعل إجرامي واحد لا يلزم فيه التكرار أو الاعتياد، كجريمة الضرب أو الجرح.

- **الجريمة الاعتيادية:** هي التي يتحقق فيها السلوك الإجرامي بتكرار الفعل المحظور، بحيث لا يكفي وقوع الفعل مرة واحدة لقيام الجريمة مثل التسول وممارسة الدعارة.

4. الجريمة المركبة والجريمة المتتابعة الأفعال:

- **الجريمة المركبة:** هي التي يتكون ركنها المادي من عدة أفعال مثل جريمة النصب فقيامها لا بد من استعمال الاحتيال ثم سلب مال الغير.

- **الجريمة المتتابعة الأفعال:** يكون السلوك الإجرامي فيها عبارة عن مجموعة أفعال متلاحقة يعتبر كل واحد منها سلوكاً ممنوعاً قانوناً، تربط بينها وحدة الغرض الإجرامي ووحدة الإرادة الإجرامية، وحدة المصلحة المعتدى عليها وتفصل بينها فواصل زمنية تتوقف على ظروف الجريمة، مثل جريمة إقامة المباني دون ترخيص، أو السرقة على دفعات أو الضرب بعدة ضربات.

ب- تقسيم الجرائم من حيث آثارها ونتيجتها:

1. الجريمة المادية والجريمة الشكلية:

تنقسم الجرائم من حيث الأثر والنتيجة الناجمة عنها إلى قسمين هما الجرائم المادية والجرائم الشكلية.

- **الجرائم المادية:** تُسمى كذلك " جرائم النتيجة أو جرائم الضرر " هي الجرائم التي تُحدث بطبيعتها نتيجة مادية محسوسة وضارة كعنصر من عناصر الركن المادي، مثل جرائم القتل التي تتم بإحداث الوفاة أي إزهاق الروح، والسرقعة التي تتم بأخذ مال الغير.

- **الجرائم الشكلية:** وتُسمى كذلك " جرائم الخطر " هي الجرائم التي لا تحدث بطبيعتها أية نتيجة مادية ضارة ولا يكون فيها حصول النتيجة الجرمية عنصراً من عناصر الركن المادي، ومثال ذلك حيازة سلاح بدون ترخيص وإن لم يستعمل وحيازة المخدرات، وحيازة نقود مزيفة.

2. الجرائم التامة والجرائم الناقصة:

تُصنّف الجرائم بحسب مراحل الجريمة في تحقيق النتيجة إلى جرائم تامة وجرائم ناقصة، فقد يختلف العقاب بحسب ما إذا كانت الجريمة تامة أو مجرد شروع.

- **الجريمة التامة:** هي الجريمة التي يقوم فيها الفاعل بجميع الأفعال اللازمة لوقوعها وتتحقق نتيجتها كاملة كمن يريد ارتكاب جريمة سرقة منزل فيدخل إليه ويجمع المسروقات ويفر به.

- **الجريمة الناقصة:** هي الجريمة التي تتفصّلها النتيجة الإجرامية، حيث يبدأ الفاعل بتنفيذها ولكنّه لأسباب خارجة عن إرادته لا تتحقق نتيجة الجريمة، إما لعدم إتمام الفعل أو لخيبة أثر الفعل رغم إتمامه أو لأن النتيجة مستحيلة التحقق، كمن يُطلق النار على شخص لقتله فلا يصيبه أو يُصيبه في غير مقتل أو يستعمل سلاحاً غير قاتل، أو كمن يُطلق النار على جثة شخص ميت.

2-3- تصنيف الجرائم بحسب الركن المعنوي:

تنقسم الجرائم بحسب الركن المعنوي إلى الجرائم العمدية المقصودة، والجرائم غير العمدية غير المقصودة، والجرائم المتعدية القصد:

1. **الجرائم العمدية:** هي التي تتطلب توفر القصد الجنائي لدى مرتكبها، ويتحقق ذلك بشيئين اثنين، هما توجه إرادة الجاني الحرة إلى ارتكاب الفعل المجرم، وعلم الجاني بعناصر الجريمة.

والجرائم العمدية هي التي يتعمد الجاني ارتكابها وبعبارة أخرى هي الجريمة التي يتوافر فيها

القصد الجنائي (محمد سلامة محمد غباري، 2006، صفحة 16).

2. الجرائم غير العمدية: هي التي يتكون ركنها المعنوي من الخطأ أو عدم القصد، وتتمثل صور الخطأ في الإهمال وعدم الانتباه وعدم الاحتياط ومخالفة اللوائح والقوانين، حيث تؤدي هذه السلوكيات إلى حدوث نتائج إجرامية لم يكن الشخص يُريدها.

3. الجرائم المتعدية القصد: هي الجرائم العمدية التي يتوفر فيها القصد لدى الجاني لإحداث نتيجة إجرامية معينة، ولكن فعله يؤدي إلى حدوث نتائج أخرى بالإضافة إلى النتيجة التي يُريدها، مثل الضرب والجرح المفضي إلى الوفاة أو العاهة المستديمة دون قصد إحداثها. فالفاعل الذي اتجهت إرادته ونيته إلى الضرب والجرح فقط يتحمل مسؤولية النتائج الأخرى.

3- تقسيم الجرائم وعقوباتها في الشريعة الإسلامية:

تتقسم الجرائم بحسب درجة خطورتها:

3-1- جرائم القصاص:

يُقصد بالقصاص أن يعاقب المجرم بمثل فعله فيقتل كما قتل ويجرح كما جرح، وهي عقوبة مقدرة ثبت أصلها بالكتاب، وثبت تفصيلها بالسنة، وهو المساواة بين الجريمة والعقوبة.

وأصل القصاص من القرآن قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبِ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَى بِعَدْوٍ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ (178) وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (179) ﴾ (سورة البقرة، الآيتين: 178-179).

تطبق الدية بصفقتها قصاصاً معنوياً في جرائم القصاص غير العمدية الواقعة على النفس أي القتل، والواقعة على البدن أي الجرح، وفي الجرائم العمدية التي يمتنع فيها القصاص بالعمو أو عدم توفر شروطه.

3-2- جرائم الحدود:

عقوباتها مقدرة شرعاً بنص شرعي ثابت، وقد سُميت حدوداً لأنها تفصل وتحجز الناس عن الوقوع في الجريمة، وتمنع من ارتكاب المعصية والعودة؛ الحدود سبعة أنواع:

1. الردة: قال صلى الله عليه وسلم « من بدل دينه فاقتلوه »، « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة ».

2. الحراية: قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ هُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (33) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (34) ﴾ (سورة المائدة، الآيات: 33-34).

3. البغي: قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَت إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَبْغِيَ إِلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ فَاعٍ فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (سورة الحجرات، الآية: 09).

4. السرقة: قال تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (سورة المائدة، الآية: 38).

5. القذف: قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (سورة النور، الآية: 04).

6. شرب الخمر: عن معاوية رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « إذا شربوا الخمر فاجلدوهم... » (رواه أبو داود وذكره الترمذي).

7. الزنا: حد غير المحصن جلد مئة وحد الشيب الرجم، قال تعالى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيْشَهِدَ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (سورة النور، الآية: 02).

3-2- جرائم التعزير:

التعزير بمعنى التأديب وجرائم التعزير هي جرائم ومخالفات شرعية ليس فيها حدًا ولا قصاص ولا كفارة، ترك تحديدها لولي الأمر بحسب ما يقدره في مصالح العباد في كل زمان من منكرات وإيذاء الناس، عقوبتها كالضرب والنفي والحبس والقتل، ومن أمثلة جرائم التعزير السب والشتم والأفعال المخلة بالحياء وحياسة الخمر دون شربها والإفطار في رمضان.

كما هي عقوبات غير مقدرة، وهي عقوبة مشروعة على معصية أو جناية لأحد منها، أي جناية ليست لها عقوبة مقررة، كسرقة ما دون النصاب أو سرقة المال غير محروز أي ليس محروسًا أو القيام بالتهب أو الاختلاس أو شهادة الزور والرشوة وخيانة الأمانة وكل جريمة تضر بالمجتمع (العربي بختي، 2014، صفحة 212).

خامسا: العوامل المؤدية للجريمة:

تعددت العوامل التي تساهم في انتشار الجريمة في المدينة، إلى عوامل داخلية مرتبطة بالفرد وخصائصه البيولوجية وتكوينه النفسي، وأخرى خارجية مثل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية...

1- العوامل البيولوجية:

العوامل البيولوجية من العوامل الداخلية للفرد، لارتكاب الجريمة التي اهتمت الدراسات القانونية والاجتماعية، ببيان دورها في نشأة الجريمة منها الوراثة، التكوين البدني، الجنس والسن، الإمكانيات الذهنية. المرض، إدمان المخدرات.

البحث في علاقة الوراثة بالجريمة هو وراثه بعض الإمكانيات أو الاتجاهات التي تعتبر مهياة لارتكاب الجريمة إذ ما صادفها ظروف معينة، وذلك هو فحوى نظرية كومبروزو عن المجرم بالميلاد الذي يولد حاملا خصائص تجعله حتما مجرما، ومع ذلك لا يمكن إغفال دور البيئة المحيطة في تكوين شخصيته الإجرامية (سالم سالم وآخرون، 2015، صفحة 72).

تبين من الدراسات التي تناولت علاقة الإجرام بالوراثة أن أثر الوراثة في أغلب الأحيان لا يتجاوز استعدادا معيناً محدود الأهمية، وأن الوراثة المضادة للمجتمع، لا يعتمد عليها في حالات استثنائية نادرة، وأن هناك علاقة متبادلة بين الوراثة والبيئة، كما يحدث في المدينة.

دراسة الوراثة تقتضي أن يأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية في نفس الوقت، لوجود تفاعل بين الوراثة والبيئة بحيث أن مساهمة أي عامل بيئي معين في سمة معينة إنما يعتمد على الأصل الوراثي للفرد، وبالعكس تعتمد مساهمته أي عامل وراثي معين على الشروط البيئية، كما هو الحال في المدينة التي يسكن في نطاقها.

لقد أجمع المختصون على أن العوامل البيولوجية تعتبر العنصر الأول الذي يدفع الأفراد إلى الجريمة، حيث توصل المختصون إلى أن سبعون بالمائة ممن يعانون صدمات مرضية يصبح سلوكهم عدواني بشكل غير طبيعي (آمنة تايزير، 2018، صفحة 227).

نلاحظ العلاقة الكبيرة بين المرض العضوي أو النفسي والسكن في المدينة الذي يؤدي إلى ارتكاب الجريمة نظرا للظروف المزرية التي يعيش فيه هؤلاء من إحباط وأمراض نفسية وجسدية.

كما لا يرجع ارتكاب الجريمة لوجود هذا الخلل أو المرض كنتيجة مباشرة له وإنما يعتبر من قبيل توافر الاستعداد أو الوضع المهيأ لارتكاب الجريمة، وعليه فإن ارتكاب الجريمة يرجع إلى وجود تفاعل بين هذا الخلل وبين الوسط أو البيئة المحيطة بالشخصية المصابة، حيث يرجع إلى حالة عدم التكيف بين التكوين العضوي والمرضي للفرد والوسط الذي يعيش فيه.

كما أثبتت الأبحاث العلاقة القوية بين تعاطي الخمر والمخدرات وإدمانها وبين ارتكاب الجريمة، نظراً لما تحدثه من آثار تجعله أكثر جرأة على ارتكاب الجريمة، وقد قدم العلماء العلاقة بين إدمان الخمر والمخدرات وبين الجريمة إلى نوعين علاقة مباشرة وغير مباشرة.

العلاقة المباشرة بين إدمان الخمر والمخدرات وبين الجريمة: تناول المخدرات لها تأثير مباشر على الشخص من الناحية العقلية والذهنية وكذلك البدنية، كما أنها تؤثر على إرادة الشخص في سيطرته على تصرفاته، مما يقلل من قدرته على مقاومة دوافع الجريمة، مما يزيد من فرصة ارتكاب الجريمة، نظراً لما يصيب الشخص من ضعف بدني ونفسي، فهناك علاقة مباشرة بين الإدمان على الخمر والمخدرات وارتكاب الجريمة بالوسط الذي يعيش فيه، حيث تعتبر المدينة، مفرخة لها وبالتالي ارتكاب الجرائم إلى حد القتل والسب والقتل والقتل الناتجة عن عدم تحكم الفرد في تصرفاته وأقواله وجرائم الاعتداء على العرض، مما جعل المدينة وكراً لتعاطي المخدرات والخمر ومختلف الجرائم، نظراً للظروف القاسية من انعدام أدنى ظروف الحياة الكريمة، سواء من صحة وماء وقنوات الصرف الصحي، وعدم قدرة الأمن من السيطرة على مناطق معينة في المدينة، مما يجعلها مصدر الإجرام والمجرمين.

هذا ما يفسر العلاقة غير المباشرة بين الإدمان والمخدرات والجريمة، نظراً لظروف المدمن الاجتماعية والاقتصادية السيئة والبيئة المحيطة به، كما هو الحال في المدينة، لذلك نجد الظروف الخارجية لها تأثير كبير في تكوين شخصية الفرد واتجاهات سلوكه.

2- العوامل الاجتماعية:

إن العوامل الاجتماعية لها علاقة وثيقة بحدوث ارتكاب الجريمة، حيث تمثلت في مجموعة الظروف التي تحيط بشخص معين وتميزه عن غيره، والظروف الاجتماعية هنا تقتصر على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين شخص وبين فئات معينة من الناس ويختلط بهم اختلاطاً وثيقاً وترتبط حياته بحياتهم لفترة من الزمن، وهؤلاء أفراد أسرته ومجتمعه ومدرسته وأصدقائه، إلى جانب الحي أو الوسط الذي يعيش فيه، لها دور كبير في توجيه سلوك المجرم ومن بين هذه العوامل:

أ. **الأسرة:** الأسرة من أقوى العوامل الاجتماعية التي تؤثر في تكوين شخصية الفرد، فيكون الشخص سويًا إذ كانت الأسرة سوية ويكون غير سوي إذا كانت الأسرة غير سوية ومضطربة، والأسرة باعتبارها الخلية الأولى التي ينشأ فيها الفرد، تلعب دورًا هامًا في تفسير ما قد يظهر على سلوك الفرد من انحراف نحو الجريمة، خاصة إذا كانت تعيش هذه الأسرة في المدينة التي تفتقر إلى أدنى شروط الحياة الكريمة.

أثبتت الدراسات أن أكثر الجانحين ينتمون إلى أسر مفككة، نظرًا لغياب الدور التربوي والتثديبي الذي تلعبه الأسرة في هذا الشأن، فثمة علاقة قوية بين انحراف الأطفال وانحراف أحد الوالدين، كما أن هناك علاقة بين أسلوب معاملة الوالدين الاجتماعية والعاطفية وانحراف الأطفال (سماح سالم وآخرون، 2015، صفحة 94).

نظرًا للظروف التي يعيشها الوالدين والسكن في مناطق عشوائية التي تعاني منها معظم المدن في الجزائر، والدور الكبير في إفراز أشخاص خارجين عن القانون نتيجة قساوة الحياة فيها.

ب. **التفكك الأسري:** يقصد بالتفكك الأسري فقدان أحد الوالدين أو كلاهما، سواء أكان ذلك بالوفاة أم السجن أم المرض أو الطلاق أم الهجر، ففي هذه الحالات تنهار الأسرة، وثمة علاقة وثيقة بين تفكك الأسرة والانحراف، ومنه فالحدث الذي ينشأ في أسرة متصدعة نتيجة غياب الأب أو الأم أو كلاهما، يفقد بالضرورة أبسط أنواع الرعاية والتوجيه السليم.

كما أن للوسط الذي يعيش فيه دور في تفرخ المجرمين، كتنوع السكن وعدد الغرف ومساحة المسكن، كما هو الحال في المدينة التي تؤدي إلى ظهور آفات اجتماعية من جرائم وغيرها، إلى جانب التفكك الأسري الذي تعانيه السكنات العشوائية في المدينة لأدنى ظروف الحياة الكريمة.

ج. **الانهيار الخلقي:** يقصد بالانهيار الخلقي انعدام القيم الروحية، وفقدان المثل العليا داخل الأسرة أو خارجها، فتصبح معاني الفضيلة والشرف لا وجود لها، حيث يعتبر الانهيار الخلقي للأسرة في مقدمة العوامل التي تقود الفرد للانحراف، وعادة ما يكون انحراف الوالدين أو إحداهما أو انحراف أحد الإخوة، سبب في انحراف الصغير، فقد ينشأ في بيئة أسرية منحلّة، تسوء فيها العلاقات الاجتماعية، وتتخطى بها القيم الأخلاقية، الأمر الذي يصبح معه ارتكاب السلوك المنحرف شيئًا طبيعيًا بالنسبة له (سماح سالم وآخرون، 2015، صفحة 96).

كما نجد أن الجريمة نتيجة الانهيار الخلقي، الذي يرتبط بنوعية السكن، فالسكنات العشوائية هي الأكثر عرضة لانهيار الخلقي نتيجة للظروف المزرية التي يعيشها سكانها كونها مناطق مهمشة في المدينة، ليست بحضرية أو شبة حضرية، بل هي سكنات متخلفة، تعاني التهميش في المدينة، ونتيجة لذلك سكانها يتجهون إلى الانحراف وارتكاب الجرائم بكل أشكالها. لتلبية حاجياتها وإشباع رغباتها.

د. **انعدام الضبط الاجتماعي:** الضبط الاجتماعي يعد من بين الميادين الهامة التي تناولها علماء الاجتماع ولاسيما في إشارتهم إلى عملية الانتظام والاتساق بين الفرد والنسق القيمي المعياري الذي يسود مجتمع من المجتمعات، وكون عدم الانتظام يخلق توترات وصراعات سواء بين الأفراد أو الجماعات لأجل تحقيق الاستقرار والانسجام في الحياة.

تشير معظم الدراسات لوجود علاقة بين انعدام الضبط الاجتماعي وانتشار الجريمة في مناطق معينة من المدينة، حيث تتكثف في شكل جماعات منحرفة، مما يصعب وصول الأمن إليها، مما يساعد على انتشار الجريمة فيها.

هـ. **المدرسة:** هناك علاقة بين المدرسة وارتكاب الجريمة، ترجع إلى عوامل داخلية تتعلق بالفرد كالفشل في الدراسة وعدم تكيفه مع مجتمع المدرسة وبالتالي مع مجتمع المدينة، إلى جانب فشل المدرسة في القيام بدورها، كذلك ترجع إلى عوامل خارجية، كانهدام وجود مدرسة في المناطق العشوائية أو بعدها مما يشجع إلى الانحراف.

و. **رفاق السوء:** تلعب جماعة الرفاق دورا هاما في التنشئة الاجتماعية، فرفقاء السوء يدفعون الفرد إلى ارتكاب الجرائم من سرقة وقتل وإدمان على المخدرات والخمور وبيع الحبوب المهلوسة والتجارة في الممنوعات، مما يجعل السكنات العشوائية وكرا لها، لانعدام وصول الأمن إليها.

3- العوامل الاقتصادية:

العوامل الاقتصادية لها نصيب كبير في تفسير الجريمة منذ أوقات تاريخية بعيدة، حيث ربط أرسطو وأفلاطون السلوك الإجرامي بسوء الحالة الاقتصادية للفرد أو الجماعة، تبرز في مقدمتها الفقر البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة، ونوعية السكن.

أ. **الفقر:** ليس هناك علاقة حتمية بين الفقر وارتكاب الجريمة إلا أنه يعتبر أحد العوامل المسببة للجريمة، كالسرقة لإشباع حاجيات الفرد الضرورية والعنف نتيجة الضيق في السكنات العشوائية، والاضطراب النفسي وقلق مما يعانيه من فقر في تلك السكنات وعدم توفر أدنى ظروف الحياة.

هناك علاقة وثيقة بين الفقر في المدينة وانتشار الجريمة، فالحياة القاسية التي تعيشها تلك السكنات كان لها دور كبير في ارتكاب الجريمة نتيجة الفقر الحضري وغيرها.

ب. البطالة: توجد علاقة وثيقة بين البطالة والجريمة، فالفرد العاطل عن العمل غير قادر على توفير ضروريات الحياة وهذا ما يؤدي إلى ارتكاب الجريمة، من أجل إشباع حاجياته الضرورية.

هذا ما يفسر أن البطالة في المدينة لها دور كبير في انتشار الجريمة، نتيجة الحالة السيئة التي يعانيها السكان من انعدام العمل والبعد عن مراكز العمل إن وجدت، مما يؤدي إلى التسكع في الشوارع، وبالتالي اللجوء إلى الجريمة من سرقة واعتداء والمتاجرة بالمخدرات...

ج. السكن: يعتبر السكن استقرار الأسرة لتلبية حاجياته الضرورية، فمدى صلاحية السكن من مساحة حسب حجم الأسرة ونسبة الازدحام وتوفر الشروط الصحية كالتهووية والإضاءة ومياه الشرب والصرف الصحي إلى جانب حالة البناء وموقع السكن وقربه أو بعده عن وسائل النقل، كل هذا يساهم في انتشار الجريمة ومهياة للانحراف، خاصة في السكنات العشوائية التي تعاني الازدحام في المسكن الواحد والضيق وبنائها بمواد رخيصة كالكش والكرتون، كل هذا يؤدي إلى الهروب من المسكن، وبالتالي عرضة للانحراف وارتكاب أشنع الجرائم، مثل النوم في غرفة واحدة ذكور وإناث تكون عرضة لممارسة العلاقات الجنسية من كشف العورات ومعاشره المحارم... فمكان السكن يؤثر نفسيا وجسمانيا على الفرد.

تؤكد الدراسات أن عوامل انتشار الجريمة في المناطق الحضرية يعود " ترتبط معدلات الجريمة في السنوات السابقة وتعتمد على ظروف بيئية واجتماعية واقتصادية " (John M. A. Bothos and others, 2016).

كما يؤكد أيضا أن " التوزيع المكاني للجريمة تكثرت في وسط المدن وعلى أطرافها، فالظروف المادية والبيئية المباشرة المتعلقة بحدوث الجرح في الأونة الأخيرة... كما ترتبط معدلات الجريمة بالبنية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الحضرية " (Claudio C. Beato F, 2000).

4- العوامل الثقافية:

يقصد بالعوامل الثقافية ما يسود المجتمع من أفكار وقيم أخلاقية وعادات وتقاليد اجتماعية وخبرات معنوية مكتسبة، وما يحظى به أفراد المجتمع من تعليم وتمسك بتعاليم الدين، وما يصيب المجتمع من تقدم علمي (سماح سالم وآخرون، 2015، صفحة 110).

إن الثقافة وما تحمله من عناصرها المشبعة تلعب دورا هاما في إعداد الفرد بأنماط مختلفة من السلوكات من بينها الجريمة، حيث يمكن للفرد اكتساب الأساليب الإجرامية من ثقافة مجتمعه، ومن هذه الأسباب التفاوت في المستوى التعليمي والثقافي بين أفراد المجتمع (آمنة تايزير، 2018، صفحة 229). أكدت معظم الدراسات العلاقة المباشرة بين الجريمة والمستوى التعليمي والثقافي ونقص الوازع الديني في المدينة خاصة السكنات العشوائية، التي تنقر إلى أدنى الظروف الصحية للسكن اللائق، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية، حيث يلجأ الفرد للانحراف لتلبية حاجاته الأساسية، ورغبته المتعطشة ضد للمجتمع الذي يعيش فيه، لعدم تكيفه من جهة ومن جهة أخرى تهميشه، لهذا يجرم في حق نفسه، وحق المجتمع.

5- العوامل الإعلامية:

تعتبر وسائل الإعلام عاملا من عوامل الإجرام بالنسبة لفئات معينة من الناس في ظروف خاصة وأمور معينة، وقد يكون الأثر مباشرا إذ يدفع الفرد عن طريق ما شاهد أو قرأ إلى ارتكاب الجريمة، وقد يكون الأثر غير مباشر إذا أثارت هذه الوسائل خيال الفرد، وأيقظت في نفسه رغبات كانت دفينه، ولا شك في أن نوعية البرامج التي يشاهدها الفرد لها أثرها الواضح في سلوكه (سالم سالم وآخرون، 2015، صفحة 114).

أكدت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الجريمة ووسائل الإعلام، من خلال تقليد الفرد أفلام الإجرام، التي تؤدي إلى اضطرابات أخلاقية، كما هو الحال في السكنات العشوائية المهمشة وغير قادرة على الاندماج والتكيف مع مجتمع المدينة، إضافة إلى الفراغ والبطالة، هذا ما يؤدي إلى الانحراف وارتكاب أفظع الجرائم من اغتصاب وقتل واختطاف والمتاجرة بالمخدرات والإدمان عليها، حيث لعبت وسائل الإعلام دورا كبيرا في تفرغ المكنونات الداخلية والخارجية للفرد، لتوليد الإجرام والمجرمين.

سادسا: الجريمة في المدينة الجزائرية:

1- الواقع السوسيوولوجي للجريمة:

إن التغيرات الاجتماعية التي أحدثتها تغير النظام العام في المجتمع أدت إلى تأقلم البعض مع الظروف الجديدة والمتسارعة في التطور ومواكبتها، والبعض الآخر لم يواكب العصر، فعاش في أزمات نفسية واجتماعية واقتصادية، حيث لم يتقبل الواقع المعاش وبالتالي ظهرت الجريمة في أوساط غير المتكفين مع تغير ظروف المدينة، إلى جانب الأزمات الاقتصادية التي عرفها العالم، حيث لم يجد الفرد لقمة العيش الكريمة فاضطر للسرقة والتسول.

كما أن الواقع السوسيوولوجي للجريمة يؤكد وقوع الجريمة بأعداد كبيرة في المدن عكس الريف التي تنتشر فيه العلاقات الأولية والتمسك بضوابط الجماعة، والتماسك الأسري وتقوية الروابط الأسرية الذي تقل فيه الجريمة.

أما في المدن ونتيجة التغير الاجتماعي والحراك الاجتماعي المستمر ودرجة التحضر زاد من إنتشار الجريمة خاصة في المناطق الهامشية والأطراف، نظرا لانتشار الإحياء القصدية بسبب هجرة السكان من الريف إلى المدينة وعدم التكيف وعدم توفر مصادر العيش والخدمات والمرافق الضرورية كالتعليم والصحة، وحسب النظرية الايكولوجية هناك علاقة بين المكان والجريمة، حيث يرى أصحاب النظرية الايكولوجية تأثير البيئة على الفرد، فيتأثر بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المدينة كمكان، حيث تعتبر وكر لجميع الجرائم، وتختلف حدثها من مدينة إلى أخرى، حيث تكثر في المدن الكبرى عكس المدن الصغرى حسب مدرسة شيكاغو.

2- الجريمة الحضرية:

ترتبط الجريمة بالمكان الذي نعيش فيه، حيث قام الكثير من علماء الاجتماع بدراسة المدينة وتأثيرها على الجريمة من خلال النظرية الايكولوجية التي ترتبط بمدرسة شيكاغو من أمثال روبرت بارك وأرنست برجس التي توضح على أن الموضع الجغرافي للسكان والخدمات في المدن وعلاقتها بالانحراف والجريمة.

ترى النظرية الايكولوجية أن الجريمة بإعتبارها ظاهرة إجتماعية ناشئة عن التغير الاجتماعي حيث يحصل عدم التساوي في إستهلاك المجال والخدمات والحياة الاجتماعية المادية، يحدث بصورة غير متساوية في المكان، وهذا ما يؤثر بصورة غير متساوية على السكان في المكان والزمان من جراء العلاقة بين السكان والبيئة المكانية وطريقة تكيف الناس مع الأوضاع والمؤشرات والضغط البيئية، حيث نلاحظ

أن هذه العلاقة ليست ثابتة بل هي متغيرة مع تغير المجتمع والأزمة التي يمر بها، حيث تنتج ظواهر متغيرة نتيجة عملية التفاعل الاجتماعي والايكولوجي.

كما أن النواحي الايكولوجية تؤثر على السلوك الإجرامي حيث تعدد الجرائم من خلال نوع الجريمة، فكل جريمة لها خصائصها مميزاتها والمكان الذي تحدث فيه والزمن التي تقع فيه، حيث أن المجرم الذي يمارس الجريمة في نفس المكان أي إقامته، ليس كالمجرم الذي يمارس الجريمة في بيئة أخرى، حيث يسمح له بالتخطيط لها.

كما نوعية الجرائم تؤثر فيها عدة عوامل أيكولوجية فحجم المدينة مثلا يحدد النطاق التي يمكن للمجرم أن ينتقل فيه، ففي المدينة الكبيرة يمارس المجرم السلوكي الإجرامي وتعدد مناطق مزاولته لها، أما في المدينة الصغيرة تكون مناطقها محدودة لمزاولة المجرم السلوك الإجرامي ولا يعطي للمجرم فرص كثيرة لتحديد نشاطه.

كما أن استخدام الأرض لها تأثير في ممارسة المجرم السلوك الإجرامي أو الجريمة، فإستخدام الأرض وتنوعها يؤدي إلى تغير نوع الجريمة فمثلا إنتشار النشاط التجاري في منطقة معينة يؤدي إلى إنتشار السرقة والاحتيال والنصب.

3- إحصاءات حول الجريمة في المدينة الجزائرية:

الجزائر كغيرها من بلدان العالم عرفت في الآونة الأخيرة انتشارا فظيما للجريمة سواء القتل أو الخطف أو السرقة، فأصبح الجزائريون ينامون على جريمة قتل ويستيقظون على أخرى، وأضحت تهدد كل الفئات في المجتمع وتهدد الأسرة في عقر دارها، خوفا من وباء كورونا إلى جانب الخوف القاتل من أي جريمة قد تصيب أحد أفراد الأسرة، وأصبحت الجريمة حديث الخاص والعام، وسيطرت على عقول الجزائريين وسلسلة القتل والاختطاف التي طغت على مواقع التواصل الاجتماعي، الأمر الذي استوجب التحري على أسباب وعوامل انتشار الجريمة في المجتمع الجزائري على نحو يدعو إلى القلق والخوف من المجهول.

خلال أسبوع واحد 15 جريمة قتل خلال شهدها شهر جويلية 2020، كان أبشعها جريمة ارتكبتها شرطي قتل زوجته الحامل ووالديها وشقيقها، وشرطي آخر قتل طليقته، وفتاة قتلت عشيقها، ناهيك عن عصابات السرقة التي باتت تقتل لتسرق وأبناء يقتلون من أجل الميراث وجار قتل جاره لشجار بين الأطفال وشاب قتل أمه بسبب المخدرات، كانت جرائم مروعة اهتز لها الرأي العام وشغلت الجزائريين (وهيبة سليمان، 2020).

تصاعدت مؤخرًا وتيرة الجرائم بالجزائر، فلا يكاد يمرّ يوم دون أن يسمع في الإعلام الجزائري عن خبر اغتصابٍ أو اختطافٍ أو قتل مروع، ولعلّ تصاعد منحى العنف والإجرام في الجزائر قد بلغ عتبه خلال الأسبوع الماضي، الذي شهد عدة جرائم، أبرزها جريمة حرق فتاة تعرّضت للاختطاف والاعتصاب بولاية بومرداس، وكذلك جريمة حرق فتاة في ولاية تمنراست بأقصى الجنوب الجزائري.

فتشير المعطيات الرسمية إلى ارتفاع نسبة الجريمة في الجزائر خلال النصف الأول من العام 2020؛ إذ سجّل المشهد أكثر من 42 ألف قضية ضرب وجرح عمد، وفاقت جرائم العنف ضد المرأة 70 ألف قضية، بينما سجّلت نحو ربع مليون جريمة، بمعدل 700 جريمة يوميًا، تورّط فيها أكثر من 220 ألف شخص. أمّا عن علاقة مرتكبي جرائم القتل بضحاياه، فتشير معطيات الدراسة إلى أن 15% من الجرائم يكون مرتكبها شخص تربطه بالضحية علاقة حميمة أو فرد من أقاربها، بينما تمثل الجرائم الناتجة عن السرقة نحو 8%، في حين تصل الجرائم المرتكبة من طرف عصابات، وذات الصلة بالجريمة المنظمة إلى 20% (عبد القادر بن مسعود، 2020).

كشفت تعرّض محامية لاعتداء أدى إلى مقتلها عن حجم الخطر الذي يتهدّد المجتمع الجزائري، وبينما تختلف تفسيرات أسباب تفشي الجريمة بمختلف أنواعها تبقى عمليات الإفراج عن السجناء مع كل مناسبة والتساهل الأمني والقانوني من أهم النقاط التي تشغل بال الجميع، وعلى الرغم من أنّ الاهتمام الرسمي والشعبي بقضية مقتل المحامية، فإن الشكوى تتسع من اللاجديّة في معالجة الاعتداءات التي تشهدها مختلف مناطق البلاد، ويزداد الخوف من الانفلات الأمني، خصوصاً بعدما باتت أخبار القتل وتجارة المخدرات والسرقة والاعتصاب والاعتداء على الأملاك والأشخاص من يوميات المواطن (علي باجي، 2020).

حيث تعد الإحصاءات وسيلة مهمة لمعرفة أبعاد الجريمة ومدى ما تحتله من حيز في المجتمع، فهي تعطينا صورة لأنواع المخالفات المنتشرة باختلاف الجنس والسن، بالغم من أنها لا يمكن أن تعطينا ملامح واضحة عن الجريمة في الجزائر وضعت الإحصاءات على أساس الاحتياطات (فتيحة كركوش، 2011، الصفحات 90-91).

وفي إطار جهود قوات الشرطة لمحاربة الجريمة بشتى أشكالها، تمكنت مصالح الشرطة المختصة في محاربة جرائم الاتجار غير الشرعي بالمخدرات، خلال شهري جانفي وفيفري 2021، من حجز ما يقارب 2 طن و627 كغ من المخدرات، بالإضافة إلى حجز 302,091 قرص من المؤثرات العقلية (المديرية العامة للأمن الوطني، 2021).

عالجت فرق مكافحة الجرائم المعلوماتية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني 152 قضية تتعلق بالجرائم المعلوماتية والنصب والاحتيال عبر الإنترنت، سمحت بتوقيف 216 شخص، خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي 2020 إلى غاية 30 سبتمبر 2020. كما حجزت 1 كلغ و 272 غرام من الكوكايين، 5 أطنان من المخدرات وما يقارب مليوني قرص مهلوس (المديرية العامة للأمن الوطني، 2021).

خلاصة الفصل:

الجريمة ظاهرة اجتماعية أمنية مست جميع المجتمعات، عرفت تطوراً عبر العصور منذ القدم تميزت بالقوة والقسوة على الأفراد والمشكلات، وكل من يخرج عن العرف والعادات والتقاليد فيعد مذنباً إلى أن ظهرت العدالة والقانون الذي أصبح يحكم في الجرائم وهو جزء من الدين وسيطرت بذلك الكنيسة والقوانين الوضعية على وضع الإنسان، إلى أن جاء الإسلام في العصور الوسطى بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم وتبيان الشرائع والقوانين من القرآن الكريم والسنة النبوية، حيث أوضح كل جريمة وحكمها كالسرقة والقتل العمد، ومن جانب الآخر كان الغرب في ظلمات سيطرة الكنيسة، ومع تطور المجتمع والتطور التكنولوجي تطورت أساليب الجريمة حيث ظهرت اتجاهات لتفسير الجريمة كل حسب اتجاهاته.

تعقدت بذلك دراسة الجريمة وإيجاد الحلول لها فظهرت بذلك النظريات البيولوجية والنظريات النفسية والاجتماعية في تفسير الجريمة، ومحاولة إيجاد خصائص أي جريمة والأركان الأساسية لجريمة والعوامل المؤدية لارتكاب الجريمة، فالجزائر إحدى الدول التي تعاني من ارتكاب الجرائم بشكل ملفت للانتباه، حيث عرفت انتشاراً للجريمة في السنوات الأخيرة.

الفصل الثالث:

السيرورة التاريخية للأسرة الحضرية والنظريات المفسرة

لها وأشكالها ومقوماتها ووظائفها وعواملها في الجزائر

أولاً: نشأة الأسرة وتطورها

ثانياً: النظريات المفسرة للأسرة الحضرية

ثالثاً: أشكال الأسرة الحضرية وخصائصها

رابعاً: مقومات الأسرة الحضرية

خامساً: وظائف الأسرة الحضرية

سادساً: الأسرة الحضرية في الجزائر وعواملها

تمهيد :

الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع وقوامه واللبنة الأساسية فيه، وهي أقدم النظم الاجتماعية، وأكثرها دوماً واستمراراً وانتشاراً وانسلخت من الأسرة كل النظم الاجتماعية، فهي أساس الوجود الاجتماعي في المجتمع الإنساني، تحتضن الأبناء وكل أفراد الأسرة، المهد الأول للرعاية والتربية وتلقين المبادئ الأساسية لأي مجتمع.

لذلك كان لنا التعرف على نشأة الأسرة منذ نزل الله عزل وجل آدم عليه السلام وأمنا حواء إلى الأرض وإنجاب الأبناء واستخلاف الأرض، فتكونت القبائل والعشائر، والأمم والشعوب بداية من الأسرة إلى وقتنا الحاضر الذي تغيرت وظائف الأسرة والأدوار تقلصت، وأصبحت الأسرة الممتدة أسرة نووية تتكون من الأب وإلام والأبناء فقط وهذا ما يسمى أيضا بالأسرة الحضرية التي تميزت بها المدينة، لذلك كان الوقوف على خصائصها ومقوماتها ووظائفها وأشكالها، والتعرف على الأسرة الحضرية في المدينة الجزائرية.

أولاً: نشأة الأسرة وتطورها:

شهدت الإنسانية على مدى التاريخ مراحل متتالية لتطور شكل الأسرة منذ بداية أول أسرة على الأرض وهي أسرة آدم عليه السلام وأما حواء عليها السلام، كجماعة اجتماعية لها فرديتها وثقافتها تعيش مناحاً اجتماعياً متألفاً وتجمع بين أعضائها وحدة الزمان والمكان والألام والثقافة الاجتماعية المشتركة.

1- الأسرة في المرحلة البدائية:

اتسمت هذه المرحلة بعدة مميزات تختلف عن غيرها في المراحل الأخرى، حيث تعتبر المرحلة الأولى لبداية الأسرة، تكلم عنها المؤرخون والكتّاب من بينهم العلامة ابن خلدون المؤسس الأول لعلم الاجتماع الذي دون عن الأسرة كجماعة اجتماعية إلى عصره، وقد انقسمت هذه المرحلة إلى المراحل التالية:

أ- مرحلة الجماعات الرحل:

هي مرحلة نشوء الأسرة، حينما أدرك الإنسان الأول بفطرته حاجاته للانتماء لجماعة إنسانية تحميه من الوحوش المفترسة وقوة الطبيعة وكوارثها، ليجد فيها إشباعاً لحاجاته المعيشية والجنسية والأمنية، ويقدر العلماء هذه المرحلة استمرت فيما بين العصر الحجري حتى نشأة الجماعات المستقرة " الطيون " حول مصادر المياه والأحوال الجوية المستقرة (عبد الخالق محمد عفيفي، 2011، صفحة 16).

كما ذكر ابن خلدون عن البدو الرحل " على أنهم أولئك الذين يجتمعون ويتعاونون في حاجاتهم ومعاشهم من القوت والمسكن والدفء بالمقدار الذي يحفظ الحياة "، كما يقول ابن خلدون " وأهل البدو الرحل لتفردهم عن المجتمع وتوحشهم في الضواحي وبعدهم عن الحامية، وانتباذهم عن الأسوار، قائمون بالمدافعة عن أنفسهم لا يوكلونها إلى سواهم " (نور الدين لشكر، 2012).

وأهم سمات هذه المرحلة:

- * الجماعة كلها أسرة واحدة.
- * طبيعة حياتها التنقل والترحال.
- * تستقر الجماعة حينما تجد المأوى وسبل المعيشة والطبيعة والمناخ الملائمين.
- * صناعتها الصيد وقطف الثمار.
- * تحكم حياتها غيبيات ميتافيزيقية عن الأرواح الخفية لتفسير ظواهر الحياة.

ب- مرحلة الجماعة المستقرة"

هي مرحلة استقرار اتسمت الحياة بدرجات من تقسيم العمل والتخصص، اسماه مورجان آلان (All) التجمعات البشرية غير المستقرة لفترات طويلة، وهي الأسرة التي استأنست الحيوان ومارست بعض الصناعات اليدوية، ويذكر إستيفنس عالم الانثروبولوجيا أن هذه المرحلة اتسمت بالمعتقدات السحرية والأرواح الخفية، وبذلك سيادة الفكر الميتانزيقي.

ج- مرحلة العشائر الزراعية:

عندما أدرك الإنسان القديم بالصدفة إمكانية زراعة الأرض وفلاحتها خلال فترات استقراره، لتبدأ النشأة المنظمة للنظام الأسري بأشكاله المختلفة، الزواج الأحادي، الزواج المختلط، الزواج المؤقت، كما ظهرت الحاجة إلى توريث الممتلكات للأبناء، لتزداد خصوصيات الأسرة في العمل والسكن والمعيشة والتخزين، ويرى مورجان أن مدة المرحلة شهدت أنظمة متباينة من الأشكال الأسرية هي:

◀ الأسرة الأبوية.

◀ الأسرة المنتسبة للأم.

◀ الأسرة المزدوجة النسب.

◀ الأسرة المنتسبة للرمز المقدس " التوتمية " .

2- الأسرة عبر الحضارات القديمة:

عرفت الأسرة عبر الحضارات القديمة تميزاً وتنوعاً، كل حضارة نظرت إلى الأسرة بمنظار خاص كالحضارة اليونانية والرومانية والفرعونية...

أ- الأسرة في الحضارة اليونانية القديمة:

كان الإغريق ينظر إلى الأسرة كمجرد آلة لإنتاج الأطفال لأنهم حراس وجنود الأمة، لذلك كان الزواج إجبارياً، حيث تتكون الأسرة من الزوج والزوجة والأبناء وهو النمط الذي يعرف اجتماعياً باسم الأسرة الكبيرة، ويضع أرسطو الرجل على رأس الأسرة فهو سيدها ورئيسها، وتليه المرأة وظيفتها تربية الأطفال والعناية بشؤون المنزل.

ب- الأسرة في الحضارة الرومانية القديمة:

رغم أنها حضارة اعتمدت على القوة والقتال والحروب، إلا أنها أفرزت موثيق قانونية أطلق عليها " الألواح المعدنية " التي يعتبرها العلماء تشريع مكتوب لسيادة القانون شمل شؤون الأسرة، كما شمل كافة

مناشط المجتمع، حيث أكد العلماء على أهمية نبذ الطبقة عند رعاية الأسرة إنما أريد مجتمعًا قادرًا على سحق الأعداء وسيطرة الرومان على المنظمة.

ج- الأسرة في الحضارة المصرية القديمة:

يرى نيل سمسلي في مؤلفه عن قضايا سوسيلوجية أن ثقافة البناء والتشييد والخلود والبعث والتأليه التي خرجت عن المصريين القدماء كانت بداية تكريم الإنسان والأسرة كمعاني لم يشهدها التاريخ من قبل، بل وبداية للمعاني الإنسانية رفيعة المستوى، كما تشير الكتابات القديمة إلى بداية مبكرة لأساليب الرعاية الاجتماعية الأسرية، حيث وضع قواعد للأسرة على مبادئ الخلق القويم، من شأنها أن تطيل العمر وتحقق الثراء وكانت دعامة الأصول الأخلاقية في الأسرة القديمة الصدق والعمل والاستقامة وحسن المعاملة (عبد الخالق محمد عفيفي، 2011، صفحة 19).

يحترم المصريون الأسرة ويعملون على دعمها وتماسكها وتقوية الروابط بين أفرادها، من خلال التربية الصالحة والمبادئ والقيم السامية في مصر التي أعطت قيمة كبيرة للأسرة، وكانوا ينظرون إليها باحترام وقدسيتها على أساسها تنبثق كل المعاملات والقوانين.

3- الأسرة في عصر الشرائع السماوية:

أ- اليهودية:

تعد الأسرة نظامًا مقدسًا إلهيًا عند اليهود حددت التوراة نظمه وقواعده الخاصة بالزواج والطلاق والمحارم، وكان الأفراد يكونون أسرة متحدة، متبادلة العون على الدوام ويجب أن نلاحظ أن الأسرة عند اليهود، اختلفت في بعض المراحل فنجد مثلًا يعقوب عليه السلام تزوج الأختين لينورا شيل وسليمان عليه السلام كان عنده مئات النساء بينما في عهد موسى عليه السلام تأخذ الشرائع يوحنا نية الزوج والزوجة، وأن أجازت بعض النصوص للرجل الفتي أن يتزوج بأكثر من واحدة وكان يشترط موافقة الزوجة الأولى على الزواج الثاني في الحالات التي فيها التعدد مثل العقم وإذا لم توافق فلا بد من تطلقها (عبد الخالق محمد عفيفي، 2011، صفحة 24).

تعتقد اليهودية أن الزواج أمرًا واجبًا ويقرر في السماء قبل ميلاد الشخص (فيصل محمود الغريبة، 2012، صفحة 32).

ب- الأسرة في المسيحية:

اهتمت المسيحية بالأسرة باعتبارها وسيلة تكوين الأسرة والزواج في المسيحية ليس مجرد اتفاق أو عقد مبرم بين رجل وامرأة يريدان أن يعيشان معًا ويشارك إحداهما الآخر الحياة كلها، بل اتحاد واندماج

مقدس، كما عنيت المسيحية بإيجاد إطار يوضح العلاقة بين الزوجين وذلك في شكل وصية التي تتلى على العروسين وقت الإكليل، ف جاء في الوصية إنما خلقت المرأة من ضلع الرجل لتكون تحت حوزته وأمره وليكون مجنوناً عليها شغوفاً بها ولا يهملها، ولا تترفع عليه وينبغي أن تكون مطيعة له وليكونا كلاهما مترفعين بالعقل والمحبة والرأي السديد.

ويتميز الزواج في المسيحية بعدة خصائص هي:

- أنه عقد إلهي مقدس والتزام بتكوين الأسرة.
- الوحدانية للشريك فلا يتزوج الرجل أكثر من امرأة.
- لا تتزوج المرأة أكثر من رجل.
- الدوام والاستمرار الذي جمعه الله لا يفرقه الإنسان.
- المساواة التامة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق والمستويات.
- حرمت المسيحية الطلاق وذلك حرصاً على ترابط الأسرة وعدم تفككها (عبد الخالق محمد عفيفي، 2011، صفحة 27).

ج- الأسرة في الإسلام:

• عند العرب:

شهد الإسلام في العصور الوسطى مولد سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم؛ وانتشر الإسلام في مكة وما حولها، وازدهرت الحضارة الإسلامية في أوجها وعرفت الأسرة مكانة مرموقة في الإسلام، بتقديس الأسرة وإحلال الزواج وتحريم الزنى وكفالة الأبناء وتحريم قتل الفتيات التي اشتهرت بها القبائل في مكة آنذاك.

جاء الدين الإسلامي بنظام متكامل للأسرة؛ واهتم اهتماماً كبيراً برعايتها لما لها من أهمية بالغة في بناء المجتمع، فهي حجر الأساس لهذا البناء بل هي اللبنة الأولى إذا صلحت يقوى البناء ويتم البناء، فقد أقر الإسلام حقوقاً كاملة لكل فرد من أفراد الأسرة، وشرع القرآن الكريم من النظم والقواعد ما يؤمن الحياة الكريمة المستقلة لكل فرد فيها (عبد الخالق محمد عفيفي، 2011، صفحة 28).

اهتم الإسلام بالزواج باعتباره الدعامة الأساسية التي يقوم عليها بناء الأسرة، وتولى المشرع الحكيم رعايته بتفصيل قواعده، وتحديد أحكامه منذ التفكير فيه إلى إتمامه، ثم أحاطه بعنايته منذ قيامه حتى ينتهي بالموت أو بغيره، ولم يتركه للناس يقيمون قواعده وأصوله يضعون نظمه وأحكامه، بل تولاه الله عز وجل بوضع أصوله وقواعده وأحكامه وشرائعه ليكتسب بهذه الرعاية قدسية وحماية، ويشعر

الزوجان أنهما مرتبطان برباط مقدس، فيقيما أحكامه عن رضى واختيار وطيب نفس وارتياح بال، وبذلك يعتبر الزواج في الإسلام ميثاقا مقدسا غليظاً وعهداً متيناً، بني هذا الميثاق على ركائز من التعارف والمودة والرحمة والصيانة والعفة، وهذا الزواج هو الزواج الإنساني الصحيح من جهة الأفراد. (فيصل محمود الغرابية، 2012، صفحة 34).

ينظر الإسلام للزواج على أنه إيجاد علاقة زوجية بين الرجل والمرأة لبناء الأسرة الجديدة وإيجاد جيل جديد لا إشباعاً للغريزة الجنسية فقط، ولا استخداماً للزوجة واتخاذها خادمة لزوجها وأولاده، بل هي سيدة بيتها ومربية أولادها ويمكن أن تعرف واجبات الأسرة في الإسلام من خلال مايلي:

- الحفاظ على النسل البشري، لقوله صلى الله عليه وسلم: « تكاثروا فإنني مُبَاهٍ بكم الأمم يوم القيامة ».
- تهيئة الجو الصالح الذي يكون بنية صالحة لاحتضان الأولاد.
- توجيه الأطفال إلى الصلاة وعبادة الله.
- تربية الأولاد وتعليمهم وإعدادهم للمشاركة في حياة المجتمع، والتعرف على قيمه وعاداته وتمدهم بالوسائل التي تهيئ لهم الاندماج في المجتمع.
- توفير الأمن والاستقرار والحماية.

تقوم الأسرة وفق مناهج تربوية إلهية وهذه المناهج نوردها في شكل:

- ◀ الحب والمودة.
- ◀ التعاون.
- ◀ الاحترام المتبادل.

• عند الغرب:

عرفت الأسرة في العصور الوسطى عند الغرب بالجهل والفقر وظهور الآفات الاجتماعية وسيطرة الكنيسة، وعرفت بعصر الظلمات، حيث ظهرت الأسرة البرجوازية التي حرصت على وجود حاجز بينها وبين أسر الفلاحين والعمال البسطاء، رغم أن هاتين الفئتين كانتا تمثلان أغلبية المجتمعات الأوروبية، فتمتعت أسر النبلاء بعلاقات القرابة طويلة وراسخة، أما باقي الأسر في المجتمع الغربي كانت تعاني الفقر والظلمات وكانت أسر ممتدة وكبيرة بالرغم من الوضع الاجتماعي والاقتصادي السيئ لها، عكس الأسر البرجوازية التي أورثت ثروتها للأحفاد وتوارثت جيل بعد جيل.

إلا أنه بعد ظهور الثورة الصناعية تلاشت الطبقة النبلاء وظهرت أسر جديدة كأسرة العمال التي تحسنت أحوالها إلى الأفضل ووصول بعض الطبقات الفقيرة إلى الأحسن بفضل العلم، وقيام ثورة ضد الأسر البرجوازية لما تفرضه من ظلم ومعاناة ضد الأسر الصغيرة والمعدومة، وتقلصت الأسر في المجتمع الغربي فأصبحت أسرة نووية نظراً لضغوطات الحياة آنذاك والبحث عن الحياة الكريمة وتحسين أحوالها.

4- الأسرة المعاصرة:

شهدت الأسرة في العصر الحديث والمعاصر تغيراً جذرياً فقد تقلصت الأسرة من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية التي تتكون من الأب والأم والأولاد أو ما يعرف أيضاً بالأسرة الحضرية، وتغير شكلها ووظيفتها وتقلصت بذلك الأدوار الاجتماعية بين الآباء والأمهات، حيث أوكلت وظيفة تربية الأولاد إلى مؤسسات أخرى كدور الحضانة والمدرسة... وأصبحت المنازل عبارة عن مجرد مرآقذ تفتقد إلى العلاقات الحميمة بين أفراد الأسرة وانتشرت الفردانية كل مهتم بنفسه فقط، وأصبحت العلاقات علاقات ثانوية، فالأسرة مستقلة بمسكنها والعائد الاقتصادي رغم شكل الأسر القرابية في نفس المكان والمدينة.

ومن أهم خصائص هذه المرحلة مايلي: (عبد الخالق محمد عفيفي، 2011، صفحة 38)

- اعتبار علاقة الأم والأرحام هي نواة الحياة الأسرية.
- تحديد حقوق كل من الزوج والزوجة والأبناء والأقارب وواجباتهم.
- تنظيم أساليب الزواج والطلاق والتوريث والملكية.
- تحديد المحرمات تجنباً لفوضى العلاقات الأسرية وحفاظاً على حقوق أفرادها.
- وضعت حداً لفوضى العلاقات الجنسية وشيوعها.
- وضعت حدًا لظاهرة زواج المرأة من أكثر من رجل وإن أباحت في الإسلام حق الرجل في الزواج المحدد في حالات خاصة تجنباً لفوضى النسب والتوريث والانتماء.

ثانياً: النظريات المفسرة للأسرة الحضرية:

إن نظريات الأسرة الحالية ليست أحكاماً نهائية من حيث الصدق والخطأ ولكنها طرق للنظر إلى الظواهر المرتبطة بالأسرة والتفسير العقلاني لها، وتعتبر المفهومات من الأدوات الرئيسية في كل نظرية وفي كل بحث سوسيولوجي، ولهذا يصبح مفهوم الأسرة نسقاً معنوياً يرمز أو يشير إلى كلمة أو جملة تتيح فهم الظاهرة وملاحظتها بطريقة معينة (سناة الخولي، 2011، صفحة 106).

بما أن الأسرة الخلية الأساسية في بناء المجتمع فقد اختلف الباحثون في تعريفها وتفسيرها كل حسب تصوراته نتيجة للتغيرات التي تطرأ على الأسرة من موضوع إلى آخر، حيث وضعت عدة نظريات مفسرة الأسرة خاصة للأسرة الحضرية نتيجة التحولات والتغيرات التي طرأت عليها عبر الزمن، لهذا نحاول التطرق للنظريات المفسرة للأسرة من وجهة نظر علم الاجتماع وأعمال النظرية هي مجموعة من القضايا المترابطة منطقياً ومنهجياً أي أن الربط بينها هو السبيل إلى التوصل إلى النظرية. النظرية لا يمكن أن تستمد من الملاحظات والتعميمات، ولكنها تستمد عن طريق الاستقراء الدقيق، وهذا هو الذي يؤدي إلى القول بأن النظرية هو انجاز خلاف، وتعتبر النظرية صحيحة إذا خضعت للتحقيق ولم يظهر ما يكذبها أو يتناقض معها، وسوف نعرض أهم النظريات المستخدمة في ميدان الدراسات الأسرية (سناة الخولي، 2011، صفحة 108).

1- النظرية البنائية الوظيفية:

تعتبر النظرية البنائية الوظيفية (The Structural Functional Theory) أحد الاتجاهات الرئيسية في علم الاجتماع المعاصر، حيث تدور حول الأسرة وكل ما يتعلق بها من موضوعات وعناصر وأجزاء وذلك بتفسيرها وتحليلها وتبيان كل وظائفها.

وعندما تستخدم كإطار لفهم موضوعات الأسرة، فإنها تواجه متطلبات عديدة نظراً لتعدد الاهتمامات والموضوعات المتاحة داخل نطاق الأسرة، ويدور المحور الرئيسي للمدخل البنائي الوظيفي حالياً على الأقل حول تفسير وتحليل كل جزء (بناء) في المجتمع وإبراز الطريقة التي تتربط عن طريقها الأجزاء بعضها عن بعض، ولهذا يكون عمل التحليل الوظيفي هو تفسير هذه الأجزاء والعلاقات بينها فضلاً عن العلاقة بين الأجزاء والكل، والوقت الذي توجه فيه عناية خاصة إلى الوظائف التي تكون محصلة لهذه العلاقة (سناة الخولي، 2011، صفحة 109).

يعتمد الاتجاه البنائي الوظيفي في دراسته للأنساق الاجتماعية على ثلاثة مسلمات وهي:

- أ. كل مجتمع ينظر إليه على أنه كل أي نسق موحد.
- ب. كل جزء في النسق يتأثر بالأجزاء الأخرى، لذلك فإن التغيير في أحد الأجزاء من شأنه أن يحدث تغييرات في الأجزاء الأخرى.
- ج. النسق في حالة من التوازن الدينامي المستمر لذلك فإن التغيير يحدث في حدود، ومن هنا نرى أن النسق الاجتماعي هو محور اهتمام الاتجاه البنائي الوظيفي، بما يتضمنه ذلك النسق من عمليات تجري بين أجزائه ومكوناته المختلفة.

النسق الاجتماعي هو بناء يشكل الإطار الخارجي ووظائفه تمثل أنشطة هذا الإطار، ومن ثم إذا كان بناء الأسرة هو الزوجين والأبناء والدخل والمسكن والقيم والتي تتفاعل مع البناءات الأخرى، فإن لها وظائف موزعة على كل عضو من أعضائها بحيث تتفاعل وظيفة كل منهم مع آخر لتحقيق الوظيفة الكلية للأسرة التي بدورها تتفاعل مع وظائف المدرسة والمسجد والنادي لتحقيق وظيفة كلية معينة وهي التنشئة الاجتماعية مثلاً (عبد الخالق محمد عفيفي، 2011، صفحة 72).

ينظر الاتجاه البنائي الوظيفي إلى الأسرة كنسق اجتماعي ذي أجزاء معينة يربط بينها التفاعل والاعتماد المتبادل، ومن المسائل الهامة التي تحظى باهتمام ملحوظ في هذا المدخل دراسة عناصر النسق بين زاوية أدائه لوظائفه تحقيقاً لبقاء النسق وتوازنه أو تعويضه للتكامل الوظيفي للنسق الكلي، كما يتركز الاهتمام على العلاقات الداخلية للنسق العائلي وعلى العلاقات الأسرية بين الأسرة والأنساق الاجتماعية الأخرى (مهدي محمد القصاص، 2008، صفحة 89).

يعد المدخل البنائي الوظيفي أهم المداخل في دراسة الأسرة ويمكن إسقاط مفهومي البناء والوظيفة على الأسرة، فيشير البناء الاجتماعي للأسرة إلى الطريقة التي تنتظم بها الوحدات الاجتماعية والعلاقات المتبادلة بين الأجزاء، أما الوظيفة فهي الدور الذي يلعبه البناء الاجتماعي الشامل، الأسرة تؤدي وظائف عديدة لأعضائها وأيضاً المجتمع (ساسية قارة، 2011-2012، صفحة 38).

النظرية البنائية الوظيفية في علم الاجتماع مرتبطة بشكل خاص بأعمال تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون، حيث تسعى النظرية إلى تنظيم المجتمع ولها نظام متكامل واتفاق بين أعضائها على أساس من القيم الثابتة.

كما تدعو إلى أن كافة عناصر النسق الاجتماعي مثل الأسرة يجب أن تتجه إلى تكملة بعضها البعض، إذ أن كل عنصر يساعد في المحافظة على الاستقرار الكلي فعلى سبيل المثال وظيفة العائلة هي تنظيم السلوك الجنسي ونقل القيم الاجتماعية إلى الأطفال وتتولى عناية الشباب والمسنين الذين لا يستطيعون العيش بغير ذلك (معن خليل عمر وآخرون، 2006، صفحة 52).

من المفيد أن تعرض لنوعين من القروض التي تندرج تحت نطاق النظرية البنائية الوظيفية، كما يعرفها علماء الاجتماع التربوي أنها مفيدة في دراسة الأسرة: (سنا الخولي، 2011، الصفحات 110-111)

أ. الفروض التي يستخدمها كل من هيل (Hil) وهانسن (Hanson):

- يمكن تحليل السلوك الاجتماعي بصورة مرضية عن طريق معرفة مساهماته في بقاء النسق الاجتماعي أو تبعاً لطبيعته المندرجة تحت بناءات النسق.
 - الإنسان الاجتماعي هو أساساً صورة منعكسة للنسق الاجتماعي والفعل المستتبط ذاتياً نادر وغير اجتماعي.
 - المرحلة الأساسية المستقلة هي النسق الاجتماعي الكلي والذي يتكون من أنساق فرعية (Sub-Systems) معتمدة مثل أنساق الأسرة.
 - من الممكن دراسة أية وحدات فرعية للنسق الرئيسي.
 - يميل النسق الاجتماعي إلى التوازن.
- وهذا ما يؤكد كل من هيا وهانسن أن النسق الاجتماعي يميل إلى التوازن، ويمكن دراسة النسق الكلي، والذي يتكون من أنساق فرعية كالأسرة كنسق كلي يمكن دراسة الأنساق الفرعية لها.

ب. الفروض التي تستخدمها ماك أنتاير (Meintyre):

- يجب إشباع متطلبات وظيفية أساسية إذا كان من المرغوب أن يبقى المجتمع عند مستوى معين.
- أنساق فرعية وظيفية لمواجهة هذه المتطلبات.
- تؤدي الأسرة في كل مجتمع إحدى هذه الوظائف الأساسية على الأقل.
- الأسرة الفردية نسق اجتماعي له متطلبات وظيفية تتقابل مع تلك القائمة في الأنساق الاجتماعية الأكبر.
- الأسرة الفردية كجماعة صغيرة لها خصائص شاملة معينة تميزها عن جميع الجماعات الصغيرة.

- الأنساق الاجتماعية بما فيها الأسرة، تؤدي وظائف تخدم الفرد تماما مثل الوظائف التي تخدم المجتمع.

كما يؤكد ماك أنتاير أن الأسرة كنسق كلي يقوم بوظائف تخدم الفرد والمجتمع من خلال أنساقها الفرعية للقيام ومواجهة كل تلك المتطلبات التي يتطلبها الفرد والمجتمع. في هذا الصدد يعتبر بارسونز أن الفرد الفاعل (Actor) نفسه هو أهم وحدة في النسق الاجتماعي وأهم من الدور والمكانة وبذلك يكون هدفاً للتحليل، ولكن من ضرورة التمييز بين الفاعل الاجتماعي الفرد كصورة مركبة للإمكانات والأدوار وبين الشخصية التي تعتبر نسق فعل في حد ذاتها، كما أشار بارسونز باعتبار الدور والمكانة كوحدة أكبر من الفعل في حالة التحليل الاجتماعي الشامل (عبد الرؤوف الضبع، 2003، صفحة 84).

كما يرى تالكوت بارسونز أن التوازن بمثابة الطبيعة المركزية للأسرة، فالأسرة تعمل على ترسيخ وضع متوازن لتعويض عن التأثيرات والتوترات الخارجية، ويعني بارسونز يرى أن الاستقرار في بيئة الأسرة هو المهمة الرئيسية للزوج والزوجة بالإضافة إلى مهمة نقل القيم والقواعد المنسوبة للأبناء (إلهام بلعيد، 2019-2020، صفحة 35).

يشير هرتون أيضا إلى أنه ليس كل أشكال النسق الاجتماعي يمكن أن تكون فاعلة في جميع الأزمات، فإن بعض عناصر النسق يمكن أن تفكك التوازن والاستقرار الاجتماعي، وبالتالي فإن وظائف المجتمع تصبح مختلفة، فعلى سبيل المثال إن معدلات الولادات المرتفعة في الدول النامية من العالم تحدث خلافا في وظائف تلك المجتمعات لأن اقتصادياتها غير قادرة على دعم الزيادة المضطربة في السكان، وإنه في بعض الأحيان قد يكن عنصر من النسق الاجتماعي فاعلا في مجال واحد وغير فاعل في مجال آخر (فهيم سليم العزي وآخرون، 2006، صفحة 53).

حيث نظر بارسونز إلى تقلص وظائف الأسرة على أنه لا يشكل خطراً يهددها ولا يعني إنجازها، وإنما عملية تغير تمر بها الأسرة، فإذا كان المجتمع الصناعي الحديث يضم العديد من المؤسسات كانت تقوم في الماضي بأكثر من وظيفة، ومع التطور ازداد التباين والتخصص وتقلصت الوظائف التي تؤديها هذه المؤسسات نظرا لظهور مؤسسات أخرى، وما ينطبق على المجتمع الصناعي ينطبق على الأسرة، وإذا كانت الأسرة في الماضي تمثل وحدة اقتصادية ومنتجة ومستهلكة ووحدة إقامة، لكن مع ظهور الثورة الصناعية أخذت هذه الوظائف تتقلص من الأسرة وتختص بها هيئات أخرى، ويشير بارسونز إلى أن الأسرة الحديثة بالرغم من نقصان وظائفها إلا أنها تختص بوظيفتين أساسيتين هما:

▪ التنشئة الاجتماعية.

▪ تكوين شخصية البالغين من أبناء المجتمع (رابح درواش، 2012، الصفحات 104-105).

هذه الأخير يذهب بنا إلى أوجست كونت في نظريته إلى الأسرة هي الخلية الأولى في جسم المجتمع وهي نقطة البداية في التطور، ويمكن مقارنتها في طبيعتها وجوهر وجودها بالخلية الحية في التركيب البيولوجي للكائن الحي، ومن أول وسط طبيعي واجتماعي نشأ فيه الفرد وتلقى عنه المكونات الأولى لتثقافته ولغته وتراثه الاجتماعي، كما تناول كونت وظائف الأسرة وعلى وجه الخصوص وظيفتها الأخلاقية، أما وظيفتها الفعلية فتابعة ومرتبة على وظيفتها الأخلاقية (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2012، الصفحات 129-130).

2- نظرية الصراع:

إن المنظور الصراع في علم الاجتماع يشتق جوهره ووحيه من أعمال كارل ماركس الذي أكد على أن الصراع بين الطبقات الاجتماعية هو المحرك التاريخي والمصدر الرئيسي للتغيير، كما أن عملية الصراع لا تعني بالضرورة العنف برمته، إنما يدخل فيها التوتر والعداء والمنافسة التي تخرج في إطارها السلمي، وعدم الموافقة على الأهداف والقيم، إن الصراع ليس حدثاً تلقائياً أو عفويا يعمل على تمزيق وتفكيك المصالح العامة للمجتمع، إنما هو جزء حتمي ومستمر في الحياة الاجتماعية (فهيم سليم العزي وآخرون، 2006، صفحة 56).

يشير ماركس في كتاباته إلى الزواج على أنه شكل من أشكال الملكية الخاصة الحصرية (Exclusve) حيث يستحوذ الرجل على امرأة ينتزعها من مجتمع النساء، وتصير ملك يمينه دون غيره من الرجال، والمرأة في هذه الحالة شأنها شأن الثورة التي يمتلكها الفرد ملكية خاصة فيحرم منها المجتمع (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2012، صفحة 133).

تؤكد نظرية الصراع على التغيير بدلا من الثبات والسعي إلى التوازن وتقوم هذه النظرية على المبادئ الافتراضية التالية:

1. بالرغم من الاستقرار والتنظيم على العلاقات الاجتماعية فإنها تعرف صراعات حافلة حول المناهج.
2. وجود صراع المصالح دليل على أن النظم الاجتماعية تخلف الصراع.
3. الصراع جزء من النظام العام وهو متغير عام وحتمي.
4. يتضح الصراع بصورة جلية في تعارض واختلاف المصالح.
5. ينشأ الصراع من الغالب نتيجة لتقسيم المصادرة النادرة وخاصة النفوذ والظفر بالقوة.

6. الصراع هو السبب الرئيسي الأساسي في تغير النظم الاجتماعية.

حسب هذه النظرية فإن الصراع أمر متوقع في كل النظم الاجتماعية وفي كل أنماط التفاعل الاجتماعي بما في ذلك النظم الأسرية والعلاقات والتفاعلات الزوجية، وبالتالي فإن الصراع لا يعد هجرنا للنسق الاجتماعي، وفي حالة كون معايير وأهداف عمل الأسرة في صراع دائم فإن القضية التي تواجه الأسرة في هذه الحالة ليست كبقية اجتناب هذا الصراع ولكن في كيفية إدارته والتعامل معه، الأمر الذي قد يجعل الصراع ربما ذا فائدة في تماسك الأسرة مما كانت عليه من قبل (رابح درواش، 2012، الصفحات 122-123).

• فروض النظرية حسب فانظون وتوسي:

اقترح هذان الباحثان فروضا خاصة بنظرية الصراع مستنديين على طبيعة الأسرة وهي:

1. لا تميل الأسرة نحو حالة من الثبات والاستقرار في حالة الانسجام والتماسك أمر مشكوك فيه. فالأسرة غير مستقرة وغير ثابتة، فهي متغيرة مع تغير الزمن.
2. يمثل الصراع الاجتماعي والتغير الاجتماعي أحد جوانب الحياة الأسرية العادية. فالصراع أمر طبيعي في الأسرة لتغير الأدوار والوظائف، فهو أحد جوانب الأسرة العادية.
3. بعض الخصائص البنائية للأسرة تؤثر في:
 - عدد أنواع المصالح الباطنة غير الواضحة، وتؤثر من خلال المصالح غير الظاهرة داخل الأسرة.
 - درجة العداء أو الكراهية الباطنة بين أفراد الأسرة، فهناك نوع من العداء والكراهية الباطنة التي لا تظهر بين أفراد الأسرة.
 - طبيعة إعلان أو إظهار الصراع الأسري، وبذلك يظهر الصراع من خلال الإعلان وإظهار الصراع بين أفراد الأسرة.
4. قد يأخذ الصراع الأسري للأشكال الآتية:
 - تعارض في الرغبات، وهو أمر طبيعي من خلال تعارض الرغبات بين أفراد الأسرة الواحدة، حسب الجنس والسن.
 - تعارض الأهداف. ففي الأسرة الواحدة تتعارض الأهداف، فمثلا الأب يريد إبنه أن يصبح طبيبا لكن الابن يريد أن يصبح مهندسا، كذلك بين أفراد الأسرة الواحدة تتعارض الأهداف والغايات.
 - اختلاف وتعارض في قيم، وكذلك تتعارض القيم وتختلف داخل الأسرة الواحدة خاصة إذا كانا الزوجين من بيئتين مختلفين، فتختلف القيم وتتعارض.

- اختلاف في توقعات الشخصيات، ومع إختلاف القيم بين أفراد الأسرة الواحدة، نتوقع إختلاف في توقعات شخصيات الأفراد.
- اختلاف وتعارض الشخصيات، ومع إختلاف توقعات الشخصيات، نتوقع إختلاف وتعارض الشخصيات، كذلك تساهم إختلاف القيم غي إختلاف وتعارض الشخصيات.
- ندرة المصادر المادية والمعنوية.
- 5. يختلف أعضاء الأسرة في الوصول إلى مصادر القوة والنفوذ.
- وبإختلاف القيم وتعارض وإختلاف الشخصيات يؤدي إلى إختلاف أعضاء الأسرة للوصول إلى مصادر القوة النفوذ.
- 6. ينتج الاختلاف في الوصول إلى المصادر والقوة بسبب اختلاف المراكز نظام الترتيب الاجتماعي.
- 7. أهمية الترتيب الجنسي والعمرى في الأسرة يميزها في غيرها من الجماعات الاجتماعية وهي تتميز بنوع من الجبرية على أفرادها بشكل رسمي وغير رسمي.
- كما أن مركز الفرد داخل الأسرة يساعده على تقرير أهدافه ورغباته وقيمه وحاجاته ويكون الصراع داخل الأسرة نتيجة لتعارض مصالح أعضاء الأسرة القوية، كما يكون لها أهداف عامة مشتركة مما يجعل هدف الصراع ليس القضاء على الطرف الآخر (رابح درواش، 2012، الصفحات 124-125).

3- نظرية التفاعلية الرمزية:

بدأ استخدام التفاعلية الرمزية كمصطلح يشير إلى مدخل معين ومميز لدراسة حياة الجماعة الإنسانية والسلوك الشخصي، وقد عيّنت من منطلق نفسي- اجتماعي يبحث مسألتين رئيسيتين تدخلان في نطاق اهتمام الدراسات الأسرية الرئيسي، التنشئة الاجتماعية والشخصية وذلك أن التنشئة الاجتماعية (Socialization) تركز على كيفية اكتساب الإنسان الأنماط السلوك، وطرق التفكير والمشاعر الخاصة بالمجتمع في الوقت الذي تهتم فيه البحوث المتعلقة بالشخصية بالطريقة التي تنتظم وفقا لها الاتجاهات والقيم وأنماط السلوك (سنا الخولي، 2011، الصفحات 116-117).

الباحث عند دراسته للأسرة من منظور التفاعلية الرمزية يقوم بدراسة العلاقة بين الزوج والزوجة وبين الأولاد هي عبارة عن وحدة من الشخصيات المتفاعلة التي تعتمد على التفاعل بين أعضائها. تهتم نظرية التفاعل الرمزي بالأمور الداخلية في الأسرة فهو يركز على المواعيد واختيار الفريق والتوافق الزوجي والعلاقات الوالدية مع الأولاد وتكوين الشخصية في ضوء السياق العام للأسرة، ويهتم كذلك بالتركيز على أنماط التوقع والاعتماد والتوافق الجنسي بين الزوجين، كما أن الأدوار وتأديتها

وتوقعاتها تغير من الموضوعات الهامة التي اتخذت مجالاً للدراسة وفقاً لهذا المدخل، كما يهتم بدراسة المشاكل وحلها ووظيفة العلاقات الأسرية في استغلال أوقات الفراغ (رابح درواش، 2012، صفحة 121).

كما ينظر إلى الأسرة على أنها وحدة من الأشخاص المتفاعلين وعليه شكل كل منهم (Position) داخل الأسرة التي يتحدد فيها عدد من الأدوار، أي أن الفرد يدرك معايير وتوقعات الدور الذي يحدده له الأعضاء الآخريين في الأسرة وينسبون لها إليه وإلى سلوكه، ومن خلال الدور الذي يقوم به كل فرد في الأسرة تحدد ما هو متوقع من الفرد في موقف معين، فالدور مهم وعنصر أساسي في تشكيل الأسرة من خلال التفاعل بين الأفراد التي تبنى على أساسها العلاقات سواء داخل الأسرة أو خارجها.

الأسرة التي تحدد توقعات دوره في موقف معين، ومن خلال تصوره لذاته ومن ثم فهو يقوم بالدور المسند إليه، وتدرس الأسرة بطريق مباشر من خلال تحليل التفاعلات الظاهرة بين الأعضاء أي تفاعلات قيامهم بالأدوار المسندة إليهم، فالدور عنصر أساسي في بناء الأسرة ويحدد هذا الإطار وحدات دراسته في السلوك والتفاعل والشخص نفسه والعلاقات (عبد الرؤوف الضبع، 2003، صفحة 74).

تعتبر النظرية الأسرة وحدة من الشخصيات المتفاعلة؛ وتسعى النظرية إلى تفسير ظواهر الأسرة في ضوء العمليات الداخلية وأداء الدور وعلاقات المركز ومشكلات الاتصال واتخاذ القرارات... (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2012، صفحة 142).

ساهم في هذا الاتجاه كل من تشارلز كولي، ووليان ايزاك، توماس وروزو ولا يفوتنا أعمال بيرجس ففي عام 1936 قدم برنامجاً عن الأسرة في المجالات التكنولوجية والتاريخية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والإحصائية، ويعلق على ذلك بقوله أنه لم يجد عالمًا واحدًا استطاع أن يدرس الأسرة الحديثة لسلوك اجتماعي وظاهرة اجتماعية على حد معلوماته، سوى دراسة توماس عن الفلاح البولندي، التي تعد أول دراسة من هذا النوع.

قد قدم بيرجس في برنامجه عن الأسرة أنماط عن الأسرة بعد تصنيفها في ضوء العلاقات الشخصية التي تربط بين الزوج وزوجته وبين الزوجين وأولادهما، وقد أدت هذه الأنماط من العلاقات الشخصية في حياة الأسرة إلى صياغة مفهومه عن الأسرة، كما أن التفاعل كمبدأ في الحياة الاجتماعية لا يقتصر على العلاقات الداخلية في الأسرة ولكن يمتد إلى العلاقات التي تربط الأسرة بالمجتمع (عبد الرؤوف الضبع، 2003، صفحة 75).

يرى هيل (Hil) وهانسن (Hanson) أن المفهوم التفاعلي للأسرة يتبنى الموقف التالي: إن إدراك الفرد للمعايير أو توقعات الدور تجعله ملتزمًا في سلوكياته بأعضاء الجماعة سواء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي، ويحدد الفرد هذه التوقعات في أي موقف تبعًا لمصدرها (الجماعة المرجعية) وبناء على تصوره الذاتي، وعندما يتمكن من ذلك يقوم بدوره، ويتم دراسة الأسرة الآن من خلال تحليل التفاعلات العلنية والصريحة (تفاعل القيام بالأدوار بين أعضاء الأسرة) القائمة في هذا البناء (سنا الخولي، 2011، صفحة 122).

4- النظرية التنموية:

تعتبر نظرية نمو الأسرة (Family Development) من النظريات الحديثة، حيث يرجع ظهورها بشكل متكامل لأول مرة إلى حوالي 1930م، تحاول هذه النظرية الجمع بين النظريات المختلفة من خلال دراسة نمو الأسرة عبر مرور الزمن والتغيير الحاصل عليها، فهي تدرس الأسرة في الزمن الماضي والحاضر، فهي تعتمد على مبدأ الزمن والتغيير في أنماط السلوك والتفاعل.

ويظهر اختلافها عن أي نظرية أخرى في محاولتها التوفيق بين الاتجاهات المتعددة في النظريات الأخرى، ولهذا فهي تعتبر نظرية واسعة النطاق لأنها تشمل التحليل في المدى القصير وفي المدى البعيد، وتعالج الموضوع في نطاقات واسعة وضيقة في نفس الوقت، إلا أنها الخاصة المميزة لها تكمن في محاولتها دراسة التغيير في نسق الأسرة الذي يحدث بالمرور الزمن، وكذلك التغيير في أنماط التفاعل، وتستخدم النظرية التنموية في تحليلها التي تبرر فيها عامل الزمن أداة تصويرية أساسية يطلق عليها دورة حياة الأسرة (Life Family Ajele) (سنا الخولي، 2011، صفحة 124).

في عام 1960 تطورت فكرة دور الحياة الأسرة، وتمكن جليك ودوقال ورودرز من استخدامها كأداة بحث حول جليك في تحليله للحالة الزوجية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويوضح مضمون التغييرات التي تتعرض لها الأسرة بتحركاتها خلال المراحل المختلفة.

إن هذه النظرية تتميز بانفرادها ببعده الزمن من خلال استخدام مفاهيم معينة منها تسلسل الأدوار، وقد اصطدمت النظريات التطورية القديمة بعقبات رئيسية وهي: (محمد يسرى إبراهيم دعبس، 1995،

صفحة 13)

- الافتراض ثان نمو المجتمعات الإنسانية وبالتالي نسق الأسرة سيسير في خط مستقيم، أي أن التغيير يأخذ اتجاهًا واحدًا يظل يتابع حركته دائمًا إلى أعلى درجات التقدم.

- عدم استطاعتها تحديد أو إيجاد الدليل الملائم للمراحل الرئيسية في النمو العالمي والعوامل المختلفة التي أدت إلى التحول من مرحلة إلى أخرى.
- إن المادة العلمية والبيانات الأنثروبولوجية المستمدة من المجتمعات البدائية المعاصرة كانت غير ملائمة لتوضيح المنظور التطوري.

تعتمد النظرية التتموية والتطورية على عدة افتراضات أساسية هي: (عبد الرؤوف الضبع،

2003، الصفحات 87-88)

1. الأسرة المقصودة بالدراسة في هذا المدخل نووية أو ازدواجية مع وجود أطفال سواء بالميلاد أو بالتبني.
 2. الأسرة والأفراد يتغيرون وينمون بطرق مختلفة تبعًا لعملية المعيشة ووفقًا لمؤثرات الوسط الاجتماعي.
 3. التركيز الأساسي يكون على الأفراد من خلال أسرهم رغم أهمية النسق الأسري لكل ما يفرضه من ضغوط معينة على أفرادها واعتماده على أفعال أعضائه ورد فعلهم.
 4. كل أسرة تعتبر وحدة فريدة من حيث تركيبها العمري والأدوار والتوقعات المتبادلة.
- يمكننا القول أن هذه النظرية تركز على ديناميات العمليات الداخلية في دورة الحياة الأسرية، وكذلك النسق الأسري متغير مع الوقت.

قد قام روانتري (Rowntree) في إنجلترا عام 1906 بدراسة دورة حياة الأسرة الفقيرة، فتبين أن حياة الأسرة تتضمن فترة من الفقر الشديد عندما تنجب أطفالًا صغارًا، ثم تليها فترة من الرخاء النسبي عندما يكبر الأبناء ويصبحون قادرين على الكسب، وتحل الفترة الثانية للفقر عندما يتقدم الزوجان في السن، وعندما يكبر الأطفال ويغادرون المنزل ويؤسسون أسرا خاصة بهم.

في عام 1930 ناقش سوروكين (Sorokin) وآخرون مراحل لدورة حياة الأسرة هي: (سناء

الخولي، 2011، صفحة 124)

1. مرحلة زوجين ينشآن وجودًا اقتصاديًا مستقلًا.
2. مرحلة زوجين مع طفل أو أكثر.
3. مرحلة زوجين مع طفل أو أكثر يعولون أنفسهم.
4. مرحلة زوجين تقدم بهما السن.

عملت ايفلين ميلز (1957) على وضع مراحل تطور الأسرة شملت ثمانية مراحل تطورية حسب شكل دائري سمته دورة حياة الأسرة، هذه المراحل شملت أغلب الظروف والشروط التي تمر بها الأسرة

لإشباع حاجاتها الاجتماعية والثقافية ولتواجه بها التغيرات المرحلية وتتطور بها إلى المرحلة الموالية الثمانية التي حددتها ايفلين ميلز لدورة حياة الأسرة هي فيمايلي:

▪ **المرحلة الأولى:** تبدأ بزواج الخطيبين وتنتهي قبل ميلاد الطفل الأول أي منذ الزواج إلى غاية حمل الزوجة، وتتميز هذه المرحلة بظهور الوظائف الأساسية والجديدة للأسرة مثل امتلاك الزوجين لمنزل خاص ودور كل منهما في هذا المنزل ومسؤوليته، بالإضافة إلى العلاقات العاطفية والفكرية وعلاقة كل منهما بأهل وأقارب الآخر ومسؤوليتهما أثناء الحمل.

هذه المرحلة تعتبر بداية تعارف الخطيبين ثم الزواج لبناء أسرة مستقلة بذاتها من حيث الاستقرار في منزل وتحديد مسؤولية كلا من الزوجين وتكوين علاقات سواء إتجاه الأقارب والجيران، والتفكير في إنجاب الأطفال.

▪ **المرحلة الثانية:** تبدأ منذ ميلاد الطفل الأول وتنتهي بعد سنتين ونصف وهنا يبدأ الزوجين بممارسة أدوار جديدة كدور الأب ودور الأم والتهيئة لاستقبال عضو ثالث بالأسرة وهو الطفل، وتصبح حياة الأسرة معقدة ومتشابكة وتصبح للام مهمة الاهتمام بالزوج والطفل وبالبيت ويصبح دورة الاهتمام بالأم والطفل وإشباع حاجاتها الأساسية.

نجد في المرحلة الثانية إستقبال الولد الأول في الأسرة، وظهور أدوار جديدة لم تكن موجودة كدور الأم في تربية الابن ورعايته وحمايته إلى جانب مسؤوليتها إتجاه الزوج والأقارب، كما تزيد مسؤولية الأب إتجاه الزوجة والابن.

▪ **المرحلة الثالثة:** تبدأ من سن الطفل الأول البالغ سنتين ونصف عند بلوغه ست سنوات، وهنا يبدأ دور الطفل في الظهور كالتحكم في استخدام المرحاض وتنظيم أوقات النوم والطعام وكيفية اللعب والتعامل مع أقرانه والاستماع لكلام الوالدين... وغيرها من مستلزمات يواجهها هذا الطفل. إلى جانب تعليم الطفل الكلام وكيفية الأكل واستخدام المرحاض واللعب والإنصات لأوامر الوالدين من حيث الأشياء المفيدة والضارة.

▪ **المرحلة الرابعة:** تبدأ منذ بلوغ الطفل الأول لسن الست سنوات إلى غاية بلوغه ثلاث عشرة سنة، وهنا يواجه الطفل مهامًا ومسؤوليات جديدة سواء في الأسرة أو في المدرسة أو مع أقرانه، حيث تمنح له بعض من الحرية من قبل والديه وتصبح له شخصية مستقلة نوعًا ما، ويصبح الوالدين يشاركانه في بعض الأمور تأخذ رأيه مثلًا.

يبدأ الوالدين في هذه المرحلة في تهيئة الابن للمدرسة البيت الثاني للابن حيث يتحمل الابن بعض المسؤوليات إتجاه الدراسة والسماع للوالدين واللعب مع أقرانه وتكوين صداقات، حيث تعطى له بعض الحرية لتكوين شخصيته.

▪ **المرحلة الخامسة:** تبدأ من مرحلة المراهقة إلى غاية بلوغه سن العشرين وهنا يكتشف الطفل علاقات جديدة سواءً مع زملائه أو مع الجنس الآخر يتكون علاقة عاطفية وذلك بعد اكتساب ثقة بنفسه ودعم مادي من والديه، يأخذه لمصروف خاص يشعره بالثقة واتكال على نفسه أكثر.

ما يميز هذه المرحلة بدأ ظهور علامات البلوغ على الابن، حيث يحس بأنه كبير وله شخصيته المستقلة ويجب السماع لآرائه وكما يبدأ في تكوين علاقات عاطفية والاعتماد على نفسه.

▪ **المرحلة السادسة:** تبدأ بمغادرة الابن الأول للأسرة وتنتهي بمغامرة الأخير لها، وهنا يلتحق بالعالم الخارجي بعيداً عن الأسرة سواءً للدراسة أو العمل أو الزواج أي يستقبل عنهما ولكن عادة ما يستفيد من مساعدة الوالدين لكي لا تكون بينهما مسافة اجتماعية كبيرة ويبقى الرباط الأسري قائم ومستمر.

يتم ذلك من خلال خروج الابن الأول عن البيت للدراسة خارج المدينة والبحث عن عمل أو الزواج وتكوين أسرة جديدة مستقلاً بذاته مع بقاء الروابط الاجتماعية متينة مع الوالدين ومستمرة، إلى جانب ضعف العلاقات القرابية الأخرى.

▪ **المرحلة السابعة:** تبدأ من مرحلة العش الفارغ إلى غاية تقاعد الزوجين وهنا يستقبل الزوجين الدور الجديد وهو دور الجد والجدة، حيث تبدأ هذه المرحلة بغياب الأبناء وقلة المسؤوليات واتساع وقت فراغ.

تبدأ مسؤولية الجد والجدة إتجاه الأحفاد، وفراغ البيت من الأبناء حيث يصبح لدى الوالدين فراغ كبير والمكوث الطويل في البيت لقلة المسؤوليات والتقاعد عن العمل.

▪ **المرحلة الثامنة:** تبدأ بتقدم عمر الزوجين إلى غاية وفاة أحدهما أو كلاهما، وهي المرحلة الأخيرة التي تتمثل في سن الشيخوخة وما يتبعها من أمراض مزمنة إلى غاية وفاة أحد الزوجين ومحاولة الآخر التكيف بعده أو وفاة كلاهما (إلهام بلعيد، 2019-2020، الصفحات 39-40).

هي المرحلة الأخيرة من الحياة حيث يتوفى أحد الزوجين ويترك فراغ كبير لدى الزوج الآخر محاولاً التأقلم بدونه، أو وفاة كلا الزوجين بعد قيامهما بدورها في الحياة.

ثالثا: أشكال الأسرة الحضرية وخصائصها:

أخذت الأسرة أشكالاً مختلفة ومتنوعة حسب كل مجتمع وخاصة بتغير الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي فرضت عليها التغيير في شكلها وخصائصها، فالأسرة في الماضي ليست هي الأسرة في الحاضر، وبالرغم من ذلك ظلت الأسرة العربية بصورة عامة والجزائرية بصورة خاصة محافظة لحد ما على شكلها وخصائصها.

مع ذلك يمكن أن نستعرض أشكال الأسرة قديما وحديثا: (عبد الخالق محمد عفيفي، 2011،

صفحة 39)

1- أشكال الأسرة الحضرية:**1-1- أشكال أسرية فاسدة وشاذة:**

الأشكال الأسرية الفاسدة والشاذة كثيرة، وتوجد في المجتمعات الأوروبية والأمريكية، حيث يقر المجتمع بوجودها، حيث تحاول المجتمعات الإسلامية عدم الوقوع في هذا الشكل من أشكال الأسرة، بل أن البعض هناك ينادي بإحاطة مثل هذه الأشكال الفاسدة، وذلك بوضع قوانين تحرم هذا الشكل باعتباره مضر للفرد والمجتمع، بسياج من الحماية والتقدير أعمالا وتطبيقا لفرص الحرية، إلا أنه يفسد الأجيال وتختلط الأنساب ويصبح الفرد يعيش في فوضى.

وتأكيدًا لحق كل فرد في أن يعمل ما يشاء ومتى يشاء كما تنادي به المجتمعات الأوروبية والأمريكية، دون أي اعتبار لما يترتب على الفرد نفسه، أو على الآخرين أو على المجتمع، ما يترتب عليه العبث كما يحلوا لهم دون أي اعتبار، وعمومًا وتمثل لهذه الأشكال الفاسدة والشاذة للأسرة والتي يقر بوجودها علماء الاجتماع في أوروبا وأمريكا، إلى جانب هناك أشكالاً للأسرة الفاسدة والشاذة.

أ- الأسرة المفككة (Disassembled Family):

هي التي لها حدود جامدة غير سليمة بين أعضائها، دون الاهتمام لما يجرى داخل الأسرة، فالزواج هو مجرد تلبية للاحتياجات الجنسية وتملص المسؤولية إتجاه الزوجة والأبناء، حيث تظهر الاختلافات في سلوك أعضاء الأسرة لا تؤثر في أعضاء الأسرة فعلى سبيل المثال لا يبالي الوالدان إلى سرقة الطفل لبعض النقود لشراء الطعام أو الكذب عند الكلام، حيث يظهر نقص الوالدين بوظائفهما حيث يتعمدون ترك الأطفال الصغار دون إرشاد أو عناية بالرغم أن أفراد الأسرة يعيشون معًا.

وهذا ما يجعل الأسرة مفككة من الداخل حيث تظهر آفات من داخل الأسرة أولاً أي أنها أسرة مفككة داخليا، وقد يصل ذلك إلى درجة يشعر فيها الطفل بالاستقلال المتطرف إلا أن يشعر ويدرك

الطفل أن والده يعطيه حرية كاملة، دون مراقبة وتوجيه وإرشاد، لكي يفعل ما يريد حيث يتركه يلبس بالطريقة التي تعجبه وأن يسمح له بالخروج كما يريد، وأحد لا يهتم بموعد عودته إلى البيت، هذه الحرية الكاملة تجعله يفعل ما يريد دون قيد تكون له مضرة له وللمجتمع، في حين أن الاستقلال قد يكون ايجابيا، حيث يبني شخصيته بنفسه ويعتمد على ذاته ويبني أفكارا مستقلة وبذلك يطور نفسه ويبني علاقات تساعد على التطوير قدما، تفيده وتفيد المجتمع.

ففي بعض يكون البعد عن الآخرين يساعد على تطوير التفكير المستقل والإحساس بالاعتماد على النفس والثقة، والذي يؤدي إلى التكيف واتخاذ أنماط مؤثرة ومفيدة في التفاعل داخل الأسرة وخارجها، وفي الحياة بشكل عام.

ب- الأسرة المسيئة (Ubusive Family):

هي الأسرة التي يتعرض فيها الأطفال إلى سوء المعاملة البدنية من الوالدين أو أحد أفراد الأسرة (الضرب المبرح أو الإيذاء البدني الشديد المتكرر) حيث نجد فيها كثرة الخلافات كالشجار المستمر وضرب الأبناء بدون سبب تفرغا للضغوطات النفسية، ويشيع في هذه الأسر اضطراب التواصل بين الوالدين، فكل واحد منهما منشغل بنفسه دون النظر لمتطلبات الأسرة النفسية والاجتماعية، من حيث عدم تواصل المشاعر أو تواصل الأفكار مما يؤدي إلى علاقات أسرية مضطربة وغير مشبعة.

كما كبت التعبير عن الأفكار والمشاعر وابتعاد الزوجين كل عن الآخر يزيد من الصراعات والخلافات داخل الأسرة، وغالبا ما يتم التعبير والتنفس عن المشاعر العدائية بالإساءة البدنية للأطفال، مما يجعل الطفل يعيش في أسرة مفككة تنتج طفل محطم نفسيا واجتماعيا يكون عرضة لآفات إجتماعية تظهر أولا داخل الأسرة كالاكتئاب والوحدة وعدم الكلام مع الآخرين والخوف من أي شيء يفعله نتيجة الإيذاء اللفظي والبدني ويكون عرضة للوسواس القهري، كما تزيد فرط الحركة والعدوانية إتجاه نفسه والآخرين وغيرها.

ج- الأسرة الفصامية (Schizophrenie Family):

يقصد بها الأسرة التي أصيب أحد أبنائها بالفصام، وقد يكون أحد الوالدين فصامي أو كلاهما وتبين أن هذا المرض قد يصيب فردا من أفرادها أو يمكن أن يحل بجميع أفراد أسرة المريض الفصامي، وبذلك تظهر العصبية الدائمة والخوف المستمر والحماية التي لا معنى لها، فمن سمات الأم ذات الابن الفصامي على سبيل المثال العصبية والعنف والتدخل والحماية الزائدة، في حين تهتم بالابن إهتماما زائدا على عكس البنت، كما تتعامل مع البنت الفصامية بالقسوة والتناقض والانسحاب والغموض، حيث نجد

التفريق في المعاملة وغالبا تكون غير طبيعية، في حين أن أب مريض الفصام يتسم بالشك والعصبية، وهذا ما يضر العلاقات الأسرية التي تكون مبنية على الشك والريبة، في حين يتعامل مع الأبعاد الفصامية بالقسوة والبخل والتناقض والاعتمادية.

مما يجعل الأسرة كلها فصامية، ويعد صراعاً غير محلول وغير معلق بين أفراد الأسرة، فيصبح كل منهما يساير الآخر بدهاء لكي تستمر الحياة الزوجية، وغالباً ما تسير الأم في علاقتها بالأب في حين يظل هو خاضع، وهناك درجة من الدهائية لدى كل منهما وكلما زادت هذه الدهائية كلما شعر الفصامي بوجود علاقات ذات قيد مزدوج فيشعر أنهما يوجهان إليه رسالة وعكسها في نفس الوقت، بالتالي تصبح العلاقات مقيدة كل منهما يحاول قيد الآخر إما بالإيجاب أو السلب في آن واحد.

د- أسر الزواج المؤقت (Tern Marriage):

هو نوع نادر نسبياً من الأسر حيث ينص في عقد الزواج على تحديد أجل عقد الزواج بفترة معينة- عامين مثلاً- بعدها يصبح الزوجان قادران في أن يسلك كل منهما سبيله، حيث تحدد مدة الزواج لفترة معينة أو ما يسمى في الدول الإسلامية بزواج المتعة، بعدها يفسخ العقد ويسير كل منهما غي طريقة دون النظر إلى الآثار السلبية التي تركه هذا النوع من الزواج.

هـ- أسر الزواج التعددي المتعاقب (Sequential Polygamy):

يمثل أخطر هذه الأشكال حيث يتزوج الشخص بأكثر من طرف واحد، ولكن ليس في نفس الوقت، حيث نجد هذا الشكل في الدول الإسلامية بتعدد الزواج حيث يتزوج أكثر من واحدة على فترات متعاقبة، ويمكن أن يكون بالتعاقب على مدى حياته كلها ولكن بشرط أربعة زوجات فقط، ويتسم هذا الشكل بالشيوع والانتشار ويوجد في معظم الأمم الآن.

و- أشباه الأسر (Quasi Family):

هي الأسرة التي تقوم على ما يسمى بشبه الزواج (Quasi Family) والذي ينظم الاتصالات الجنسية بين الطرفين، ويحقق شيئاً شبيهاً بالحياة الأسرية ولكن على مستوى أقل، حيث يشبه الزواج من حيث تلبية الحاجات الجنسية، دون الرغبة في تكوين أسرة، وبالتالي تشبه الأسرة فقط.

1-2- الأسرة الطبيعية السوية:

أ- أشكال الأسرة من حيث نظام القرابة:

تأخذ أشكال الأسرة من حيث نظام القرابة أشكالاً وصوراً مختلفة اتفق العلماء على أن أهمها:

• النمط التوتمي (Totemism Type):

تتكون الأسرة في هذا النمط من كل أفراد العشيرة أو البطن هذا ما نجده عند الشعوب التي تعرف بالبدائية أي المجتمعات البدائية، وعرف هذا النوع في مجتمعات العصور القديمة والعصر الحديث كالهنود الحمر في شمال أمريكا والزنوج شمال استراليا، وذلك للحياة البدائية التي مازلت تعيشها تلك المجتمعات، فهم يمثلون أبسط أنواع الجماعات الإنسانية في عصرنا نتيجة القوقعة وعدم التطلع لما يحدث في العالم.

وذلك يحكم انعزالهم منذ القدم عن التيارات الحضارية والتمسك بالطقوس والمعتقدات وتعتقد هذه الجماعات أن صلة القرابة بينهم جميعاً متحدة الدرجة وينتمون إلى أصل واحد، فهم يعتقدون أن كلهم تربطهم رابطة واحدة لا غيرها من حيث الانتماء من أب وأم واحد، ويعتقدون أنهم تربطهم روابط القرابة وهي رابطة الأخوية، ذلك بحكم انتماءهم إلى توتم واحد، ونظرا لعيشهم في قبيلة وعشيرة واحدة لا يعرف لأي أب ينتمي.

ومن ثم فلقب جميع أفراد القبيلة رجالا ونساء وكبار وصغار هو التوتم، فكلهم إخوة ويلقبون بالتوتم فهو لقبهم جميعاً، فالكل أقرباء بدرجة واحدة في العشيرة، فلا نفرق بين الأم والأب والعم والخال، فلا تعرف هذه العشائر كلمة عم أو خال أو ما شابه ذلك من علاقات القرابة.

فدرجة القرابة واحدة والكل على مستوى واحد من القرابة، وأن اختلفت صلة بعضهم ببعض من حيث القرابة الدموية، وبذلك تزيد القرابة بين أفراد العشيرة لانتمائهم لتوتم واحد، فلم تكن درجة القرابة التي تربط الولد بأبوية تزيد شيئاً عن درجة القرابة التي تربط بأي فرد آخر من أفراد عشيرته.

• النمط الأمي (Matriarchy Type):

في هذا الشكل من أنماط الأسرة ينتسب الابن للام، تكون الأم هي محور القرابة فكل مولود يكون منتسبا للام مهما كان الأب، ومن ثم يتبع خط الإنسان الأم، فينتسب الأولاد إليها، بالرغم إختلاف الآباء، ويحملون اسمها وعادة يكون الأولاد غرباء بالنسبة لأسرة الأب وفروعها، حيث لا تربطهم بها أي صلة قرابة بحيث لو اضطرتهم الظروف الاجتماعية في عداوتهم لا يشعرون بأي شيء من العصبية، فالعادات والتقاليد تفرض على الأبناء الانتماء للأم وحتى وإن كان العدو من الأب، فمثلا إذا قامت حرب بين أسرة الأم وأسرة الأب، ففي النمط الأمي يحارب الأولاد أسرة الآباء، لأن السنن الاجتماعية والعرف المتعارف عليه والطقوس والعادات تأمر بذلك.

وهذا ما نجده عند أقوام الدويري ولا يروكوا في شمال أمريكا وتفسير مدرسة دوركايم هذه القرابة بأنه في هذا النمط ترتكز حياة الجماعة على الصيد والقنص، وهذه المهمة يقوم بها الرجال، ولهذا فمعظم أوقاتهم يمضونها بعيداً عن الأسرة، حيث معظم أوقاتهم بعيداً عن الأسرة فهم منشغلون بالصيد وقد يموت أثناء الصيد حيث يفترسه حيوان متوحش، ويأتون إليها بعض الوقت لتقديم نتائج الصيد والاتصال الجنسي لإنجاب الأولاد الذي ينتسب للأم مهما كان أبوه فلا يفرقون بين أب هذا الطفل أو ذلك، فالأم هي المسؤولة عن هؤلاء الأطفال التي تعطيهم اسمها ومكانتها.

• النمط الأبوي (Paternal Type):

ينتمي الأولاد في هذا النمط إلى أبيهم دون أمهم، فهو المتعارف عليه حيث ينتمي الأبناء إلى الأب مهما كانت الأم بحيث أن أفراد أسرة الأم يصبحون غرباء بالنسبة لهم، وإن كان هذا النمط يوجد عند بعض المجتمعات التوتمية، وكذلك يوجد هذا النوع في المجتمعات الإسلامية، أي ينتمي الأولاد إلى توتم الأب ولا صلة لهم بتوتم الأم، فيصبح الأبناء ذو أصل واحد وهو صلة قرابة الأب، حتى لا تختلط الأنساب كما هو الحال في توتم الأم، حيث ظهر هذا الشكل من الأسرة وهو النمط أصبح اصطلاحاً على نمط الأسرة الأبوية الكبيرة التي ظهرت عند اليونان والرومان، والأسرة الأبوية الصغيرة عند الأسرة الجرمانية القديمة، وفي مطلع القرن الحديث عند بعض الجماعات الصقلية، وكذا المجتمعات العربية القديمة.

الأسرة الأبوية الكبيرة وتمثلها الأسرة اليونانية والرومانية قديماً، حيث يجمعها أب واحد رئيس القبيلة ويتزوج أكثر من امرأة تنجب له أولاد يكونون تحت إمارته وأوامره وحمايته، هي أسرة كثيرة العدد يتجمع أعضاؤها في مكان واحد تحت رئاسة رجل واحد هو عميدهم يحكم الأسرة من خلال حقوق وواجبات الأبوة فهو رئيسهم يأترون لأوامره ويحترمونهم إلى حد القداسة، وحتى وإن كانت أوامره منافية لمصلحة الأبناء ويعطوه الاحترام والتقدير إلى حد التبجيل والعبودية، التي يعطونها لأجدادهم السابقين، الذين يكرمونهم ويخلدونهم ويذكرون مآثرهم وشجاعتهم، وهذا ما يجعلهم يد واحد في الصراء والضراء. ويقوي لحنهم ويحسون بالانتماء الواحد ويعتزون بها، مما ينكي مشاعرهم المشتركة فيقوي الروابط بينهم، وذلك من خلال تقديس الآباء والأجداد والتفاخر بماضيهم وحاضرهم.

ولهذا الوحدة في مثل هذا النمط ترتكز على تقديس الآباء والأجداد، الآباء في هذا النمط له مطلق الحرية على التحكم غي أفراد القبيلة من حيث الموت والحياة أو الطرد أو الزواج وعدمه ورب

الأسرة له مطلق الحرية على أفرادها، فله عليهم حق الحياة والموت والبيع والشراء وحق الدخول فيها " التبرني " وحق الزواج وعدمه.

ب- أشكال الأسرة من حيث الحجم:

تتخذ الأسرة أشكالاً عديدة في المجتمعات الإنسانية إذ تتباين في تكوينها وفي أصلها ونسبها وتنقسم الأسرة من الأصغر إلى الأكبر إلى مايلي:

• الأسرة النووية (Nuclear Family):

تعد الأسرة النووية الشكل الأساسي والمنتشر في معظم المجتمعات وهي الأسرة الزوجية (Conjugal)، التي تتكون من زوج واحد وزوجة واحدة والآباء، غير المتزوجين أو طفل واحد على الأقل إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة حدوث الزواج مرة واحدة طوال حياة الإنسان فقط، بل إنه يمكن السماح بالزواج مرة أخرى في حالة وفاة الزوجة أو الزوج أو الطلاق (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2012، صفحة 24).

يطلق عليها أيضا اسم الأسرة الفردية أو الأسرة الزوجية والأسرة النووية هي الأسرة التي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء، وهي تدخل ظاهرة اجتماعية عالمية كتغيير يطلق على الأسرة المعاصرة باعتبار أنها تمثل وحدة تتكون من الزوجين وأبنائهما غير المتزوجين، والأسرة النووية معروفة بكيانها المستقل ومسكنها الخاص، ويعتبرها علماء الاجتماع اصغر وحدة قرابية يمكن قيامها كوحدة منفصلة عن باقي المجتمع (عبد الخالق محمد عفيفي، 2011، صفحة 48).

بالنسبة للأسرة النووية فتعد الآن ظاهرة اجتماعية عالمية، ترجع عالمية الأسرة النووية إلى الوظائف الأساسية التي تؤديها والمشكلات التي قد تترتب على قيام جماعة أخرى بهذه الوظائف، ويمكننا أن نلمس أربعة وظائف أساسية تؤديها الأسرة النووية للحياة الاجتماعية الإنسانية هي الوظائف " الجنسية والاقتصادية والتناسلية والتربوية ".

وتهد الأسرة النووية المستقلة خاصية هامة من خصائص المجتمعات الصناعية الحديثة ويعود شيوع هذه الأسرة إلى عدد من العوامل أهمها سيطرة النزعة الفردية التي انعكست على كثير من المظاهر كالملكية والقانون والأفكار الاجتماعية العامة المتعلقة بسيادة الفرد ورضاه الذاتي، كما يعود إلى شدة كل من الحراك الجغرافي والاجتماعي (السيد عبد العالي وآخرون، 2006، صفحة 10).

يتميز أفراد الأسرة النووية بدرجة عالية من الفردية والتحرر من الضبط الأسري، وتتميز بصغر الحجم ويتزايد انتشارها في المجتمعات الحضرية، حيث تتكون من زوج وزوجة وأبنائهما غير المتزوجين

ولا يحدث إلا نادراً، وفي ظل ظروف استثنائية أن يعيش أحد الأبناء المتزوجين مع والديهم (عبير متولي البشري محمد نور، 2013).

• خصائص الأسرة النووية:

- تتكون الأسرة النووية على أساس الاختيار الحر في الزواج، فالزواج فيها ارتباط بين الأفراد المقبلين على الزواج أكبر مما هو ارتباط بين أسر هؤلاء الزوجين لأن هذه الخاصية أهم من التوافق بين أسرهم.
- يكون الزوجان داخل الأسرة النووية أكثر اقتراباً وتفاهماً وبالتالي علاقتهم أقوى.
- سيطرة الطابع الفردي على عملياتها ووظائفها، ويظهر هذا الطابع في العلاقة مع باقي الأقارب، حيث تعزل نفسها ولا تكون علاقات قرابية إلا في بعض المناسبات.
- تخضع العلاقات الخاصة بالأسرة النووية لعملية انتقاء واعية من ناحية الأطراف الداخلين فيها، حيث تختار أقاربها وأصدقائها، فهي إذا عبارة عن علاقات مودة وصداقة وليست مجرد انعكاس بديهي لعلاقات دموية أو علاقات مصاهرة حتى مع اقرب الناس إليها.
- يرتبط أبناء الأسرة النووية بروابط مزدوجة بمعنى أنهم ينتمون إلى كل من أسرة الأب والأم مع أفضلية أسرة الأب بوصفها صاحبة العصب وتبدوا هذه الأفضلية من المسائل المتعلقة بالتوريث والنفقة وبعض الأوضاع الاجتماعية.
- تعتبر المراكز الاجتماعية لعناصر الأسرة وإن كان وضع الأسرة في الحياة الاجتماعية أشد المراكز تغيراً، فقد نزلت المرأة إلى ميدان العمل مما اكتسبها مكانة اجتماعية ووضعاً اقتصادياً مستقراً.
- سيادة الاتجاهات الديمقراطية وتحقق قدر من المساواة وتكافؤ الفرص وانتشار التعليم انعكس على الأسرة الحضرية، التي لم تعد فيها السلطة بيد الرجل بل أصبحت الحياة الأسرية عبارة عن حوار دائم ومجال مفتوح للنقاش وتبادل الأفكار والآراء.
- العناية بتنظيم الناحية الترويحية والترفيهية والمعنوية في محيط الأسرة مثل تنظيم أوقات الفراغ واستغلال نشاط الأبناء فيها يعود عليهم وعلى الأسرة والمجتمع بالفائدة (فيروز زرارقة، 2004-2005، الصفحات 197-198).

إن عملية تقلص الأسرة ليست نتيجة للتطور وحده بل تكتسب معانيها إلى سعي هذه المؤسسة الاجتماعية لتلبية المقترضات الراهنة والمستجدة، فتحضج بالتالي للتوافق الثنائي من بنية وظائف بتحقيق توازن حين يتكيف شكل البنية بحيث يؤدي كل تسهيل القيام بالوظائف المطروحة في مرحلة معينة، وهذا

ما أدى بها إلى تقليص شكلها ووظائفها حسب متطلبات العصر الذي تعيش فيه حتى تساير التطور الذي فرض مقاييس معينة للأسرة، إلى جانب رغبة الأسرة تلبية للتحديات الراهنة من جهة، هذه الثنائية تجعل الأسرة في إتران لكي تقوم بجميع وظائفها.

أما إذا عجزت عن تحقيق هذا التكيف فإنها تصبح مدعوة لمغادرة الساحة وإخلالها له كل جديد لا يعيق التطور ولا مقتضياته، فإن هذا النمط من أنماط الأسرة " الأسرة النووية " ليس نتيجة ضرورية بحد ذاته، لكنه تعبير عن التكيف الوظائف مع متطلبات التغيير الاجتماعي، وتكيف آخر مع الحراك الجغرافي والاجتماعي والقيمي التي اقتضتها البنية الجديدة للنشاطات المهنية المستحدثة (رابح درواش، 2012، صفحة 157).

• الأسرة الممتدة المركبة (Extended Family Compound):

الأسرة الممتدة تشكل نمطا شائعا في المجتمعات البدائية والمجتمعات غير الصناعية، وهذه الأسرة عبارة عن جماعة متضامنة الملكية فيها عامة والسلطة فيها رئيس الأسرة أو الجد الأكبر، أو بمعنى آخر هي الجماعة التي تتكون من عدد من الأسر المرتبطة، سواء كان النسب فيها إلى الرجل أو المرأة، ويقومون في مسكن واحد، وهي لا تختلف كثيرا عن الأسرة المركبة (السيد عبد العالي وآخرون، 2006، صفحة 09).

الأسرة الممتدة هي أسرة يرتبط فيها الأفراد بعضهم ببعض من خلال أصل قرابي واحد وتحتوي على نماذج من الأسرة النووية، وقد عرفها روسر (Roser) وهاريس (Harris) بأنها علاقة مهينة بين مجموعة من الأفراد تربطهم المودة والتراحم من خلال الزواج والإنجاب، وهي أوسع من الأسرة النووية بحيث تمتد لثلاثة أجيال بدءًا من الأجداد وحتى الأحفاد (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2012، صفحة 24).

الأسرة المركبة بشكلها السائد في المجتمعات العربية والإسلامية هذه يسميها " ميرديك " بالأسرة العاصبة وهي تنطوي على الأقل على جيلين، بحيث يكون الجيل الأول زوج وزوجة وأولادهما، ويتكون الجيل الثاني من بعض أولادهما المتزوجين ولهم أبناء وكلهم يعيشون معيشة واحدة (عبد الخالق محمد عفيفي، 2011، صفحة 50).

• خصائص الأسرة الممتدة:

تتميز الأسرة الممتدة أو المركبة بمجموعة من الخصائص يمكن ذكر كما يلي: (عبد الحميد

جابر، 1987، صفحة 65)

- تتميز الأسرة الممتدة بالتقارب المكاني بين أفرادها ويتجه هذا التقارب من لقاء بين أفرادها وملاحظة سلوكهم.
 - تتميز بنوع من الثبات والاستقرار بالرغم من تعاقب الأجيال لأنها تظل تحتفظ بشخصيتها ومسئولياتها اتجاه أفراد.
 - تعتبر بناءً اجتماعياً أكثر فاعلية في الحفاظ على تراث الأسرة وتقاليدها وقيمها وقواعدها وكذلك نقل ممتلكات الأسرة المادية من جيل إلى آخر.
 - يتمتع الأطفال في الأسرة الممتدة بشبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية والقربانية وهؤلاء الأقارب يساهمون بشكل أو بآخر في عملية التنشئة الاجتماعية.
- هذا الشكل من الأسرة الممتدة نجده أكثر انتشاراً في الدول النامية أو السائرة في طريق النمو خصوصاً في الدول العربية والإسلامية لتماسك الأسرة بالأسرة الممتدة، إلا أننا حديثاً لاحظنا في الجزائر انتشاراً الأسرة النووية في المدن نظراً لظهور النزعة الفردية ورغبة الزوجين بالاستقلال المكاني والاقتصادي والرغبة في تحديد الأبناء نظراً لظروف الحياة التي فرضتها على الأسرة وتعقد الحياة وصعوبة تلبية الحاجيات الضرورية والكمالية للأسرة.
- 1-3- تصنيف الأسرة الحديثة:**

هناك تصنيف ثالث يرى أن أشكال الأسرة الحديثة كالتالي: (عبد الخالق محمد عفيفي، 2011،

الصفحات 51-52)

1. الأسرة النووية المعيارية (Standard Nuclear Family): وتتألف من زوج وزوجة، ومالهما من أبناء يشتركون معاً في معيشة منزلية واحدة، ويعمل الزوج لكسب قوة الأسرة وتدير الزوجة أعمال المنزل، فهي الأسرة الحضرية المعيارية التي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء فقط، حيث يعمل الأب لسد إحتياجات الأسرة مع بقاء الأم في المنزل لتدير شؤون المنزل والأبناء كما تحصل الاستقلالية الذاتية من مسكن وعمل وتكوين علاقات إجتماعية.
- في هذا الشكل من الأسرة تحصل الاستقلالية الفردية في السكن والمصروف أي الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فكل أسرة مسؤولة عن نفسها.
2. الأسرة النووية الثنائية (Dyadic Nuclear Family): تتألف من زوج وزوجة بلا أطفال أحدهما أو كلاهما يعمل للكسب المادي، حيث يكتفي الزوجان بالعيش معاً دون أطفال مع تلبية مصاريف الحياة بعمل أحدهما أو كلاهما لتسديد مصاريف الحياة ونجد هذا النوع أكثر إنتشاراً في الدول الغربية.

نجد هذا الشكل منتشر في الدول الغربية، فيكتفي الزوجان بالعيش معا دون أطفال، على شرط أن يعمل أحدهما أو كلاهما لتسديد مصاريف الحياة.

3. الأسرة ذات الشريكين العاملين (Dual- Work Family): كلا الزوجين يزاولان من بدء زواجهما عملا تكسبي.

هذا النوع من الأسرة يجمعها العمل، لاستمرار زواجهما، فهو زواج مصلحة يجمعها العمل وبمجرد إنتهاء عمل أحدهما ينتهي الزواج.

4. الأسرة ذات الوالد الواحد (Single- Parent Family): عادة هذه الأسرة تضم أطفالا في سن ما قبل المدرسة أو في مراحل تعليمية وتنشأ هذه الأسرة نتيجة الطلاق أو الهجر أو الانفصال وعادة لا تلقى الأسرة أي عون من الوالد الثاني.

كما نجد هذا الشكل من الأسر في اليابان والصين، حيث تفرض الحكومات على الأسرة عدم الإنجاب والاكتفاء بولد والد وتعطيه كل الحقوق، أما بقية الأبناء ليس لهم حقوق ولا يسجلون في دفتر الأسرة.

5. الأسرة ذات الثلاث الأجيال (Three Ceneration Family): هي أسرة تضم ثلاث أجيال يعيشون عيشة واحدة.

كما هو الحال في البلدان الإسلامية حيث نجد هذا الشكل أكثر إنتشارا يضمن إثنان وثلاث أجيال يعيشون معا ويتشاركون الأفراح والأحزان والمسؤولية جماعية لا تخرج عن نطاق الأسرة الواحدة.

6. الأسرة ذات الزوجان متوسطا أو متقدما العمر (Midele Aged or Elderly Couple): الرجل في هذه الأسرة هو العائل والزوجة تعمل بالمنزل والأطفال في هذه الأسرة قد تركوا الأسرة، إما للالتحاق بالجامعات أو ليشقوا طريقهم في الحياة أو تزوجوا وكونوا بدورهم أسرة منفصلة.

هذا الشكل من الأسرة نجده أكثر لإنتشارا في العالم حيث يكون الأب هو العائل لجميع أفراد الأسرة حتى يكبروا ويتزوجا ويستقلوا بذاتهم

7. الأسرة التي خرجت فيها الأم لتتطرق باب العمل (Second Carcer Family): تنظم الزوجة إلى القوى العاملة عند التحاق الأطفال بالمدارس أو عند تركهم منزل الأبوين.

حيث يضم هذا الشكل من الأسرة جميع أرجاء العالم حيث خرجت الأم للعمل لتقل المسؤولية على الأب ومتطلبات العصر الحديث، وهذا ما ينجر عنه ترك الأبناء في الحضانات أو في منزل الأبوين الذي يعتبر أكثر أمنا.

8. الأسرة متشابكة الأقارب (Kirent- Work): وهي أساسا تضم بيوتًا الأسر نووية أو لأفراد متزوجين وتضمهم حدود جغرافية متلاحقة، وبضمهم نظام اقتصادي واجتماعي واحد يتبادلون فيه السلع والخدمات أو أنها تتألف من مجموعات مختلفة من الأشكال الثمانية المذكورة سابقا.

حيث نجد هذا الشكل من الأسرة في الدول العربية ويفضل هذا الشكل من الأسر العيش بجانب بعضهم كأسرة واحدة حيث يتبادلون العلاقات الاجتماعية والاقتصادية كمالهم حدود جغرافية محددة.

9. أسرة الزواج المتكرر (Remarried Family): كلا الزوجين فيها يكون قد سبق له الزواج والطلاق مرة أو أكثر كما أنها تضم أطفالا من زواجها السابق وأحيانا من الزواج الحالي ويعيشون معًا. هذا الشكل من الأسرة متواجد في جميع المجتمعات، فقد يسبق للزوج بالزواج أو الطلاق كذلك الزوجة ويكون لهم أطفال يعيشون معهم بالرغم من عدم وجود قرابة تجمعهم.

2- خصائص الأسرة الحضرية:

تمتاز الأسرة الحديثة بخصائص كثيرة أهمها: (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2012،

الصفحات 32-33)

أ. تمتع أفراد الأسرة بالحرية الفردية العامة، كل فرد كيانه الذاتي وشخصيته القانونية، لاسيما إذا بلغ السن الذي يضفي عليه هذه الأهلية، لأن الأسرة الإنسانية في تطورها فقدت صفتها كوحدة قانونية جماعية، فأصبح لكل فرد حق للتملك في حدود النظام الاقتصادي للدولة لأن الملكية لم تعد ملكية جماعية، كما كان الحال في النظام الأسري القديم، ولكل فرد حق التصرف بحرية وهو المسؤول الأول عن تصرفاته، ولل فرد الحق أن يعمل وأن يختار ما يناسبه من الأعمال يؤجر أجراً مناسباً على عمله، فلم يعد خاضعاً لرب الأسرة أو مفيداً بتوجيه المهني.

لم تعد تلك العلاقات الاجتماعية المتينة خاصة علاقات القرابة التي أصبحت مجرد إسم والمضمون والمحتوى فارغ، بعد أن كانت علاقات أولية تخضع للجماعة، حيث إستقلت الأسرة الحضرية بالملكية الفردية والاستقلالية الشخصية في كل المجالات والميادين.

أصبحت الحرية الفردية سمة هذا العصر فالكل مسؤول عن نفسه فقد خرج عن نطاق الأسرة الممتدة التي يعيش فيها تحت حكم الجماعة، فالفردية من خصائص الأسرة الحضرية من حيث الاستقلال الشخصي والاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي.

ب. تعتبر المركز الاجتماعي لعناصر الأسرة، وكان وضع المرأة في الحياة الاجتماعية أشد المراكز تغييراً، لاسيما في نصف القرن الأخير، فقد نزلت المرأة إلى ميدان العمل وذاتت حلاوة الكسب، وشعرت

بقيمتها الاقتصادية وبأنها أصبحت سيدة موقف وتستطيع أن تكفي نفسها بنفسها، ومن ثم فلا داعي لتحمل القيود التي كان يفرضها عليها الرجل، وليس ما يبرر استمرار سياسة الخضوع والاستكانة التي عاشت في ظلها المرأة القديمة، وكان نتيجة هذا الوضع الجديد أن ظهرت شخصيتها وأصبحت عنصرًا إيجابيًا تتدخل بحرية في اختيار شريك حياتها وترسم خطوط الحياة الزوجية.

من خصائص الأسرة الحضرية خروج المرأة للعمل بجانب الرجل الذي كان يفرض عليها قيود من داخل الأسرة وخارجها، فأصبحت تكسب المال وتحس بشخصيتها وتكفي نفسها وتساهم في متطلبات الأسرة، إلى جانب مساهمتها في تطور المجتمع، فكانت لها الحرية التامة في العمل وإختيار شريك الحياة وإنجاب الأطفال والمشاركة في نهضة البلاد حتى وصلت إلى تقلد مناصب عليا في البلاد والسماع لرأيها في القضايا السياسية.

ج. سيادة الاتجاهات الديمقراطية، ذلك نتيجة انتشار النظرية الديمقراطية تحقيق قدر من المساواة وتكافؤ الفرص، وانتشار التعليم العام وخاصة التعليم الإلزامي التي انعكست كل هذه الأضواء في حياة الأسرة الحديثة.

بالإضافة إنتشرت الديمقراطية التي حققت المساواة في الحقوق والواجبات، فأصبح التعليم مجاني وإلزامي، وتكافؤ الفرص ومشاركة المرأة في جميع الميادين كل هذا ميز الأسرة الحضرية.

د. العناية بمظاهر الحضارة والكماليات وإغفال مسائل ضرورية وتبدو هذه النزعة حتى في أبسط الأسر وأرقاها حالا، فالاهتمام بالملبس وتنسيق المنزل على بساطته، والاهتمام بشؤون الزينة والتظاهر بما يخرج عن حدود الإمكانيات كل هذه الأمور وما إليها أصبحت سمة الأسرة المعاصرة والحضرية.

حيث أصبحت الكماليات تميز الأسرة الحضرية من ملابس وتفاخر بأثاث المنزل والديكورات الحديثة وإكتساب كل جديد والتغيير المستمر في الكماليات دون النظر للأشياء الضرورية كتربية الأطفال وصلاحتهم، الأهم تلبية لهم كل جديد متطور وإغفال الجانب النفسي والتربوي والاجتماعي لهم.

هـ. العناية بتنظيم الناحية الروحية والمعنوية في محيط الأسرة، مثل تنظيم أوقات الفراغ واستغلال نشاط الأفراد، فيما يعود على الأسرة والمجتمع.

كما تتميز الأسرة الحضرية بكونها وحدة بسيطة تتكون من الأب والأم والأبناء وحدهم وتبعاً لذلك ضعفت العلاقات بين أفرادها المباشرين وبين الأقارب البعيدين نتيجة المطالب المادية والضغوط الثقافية المعقدة التي تستنفذ جهود الأفراد وتملاً وقتهم وتشغل تفكيرهم (محمود حسن، 1981، صفحة 13).

الأسرة الحضرية تتسم بأنها وحدة بسيطة نتيجة الظروف المادية وحيات المدينة وأسلوبها الحضري، بحيث تضعف العلاقات القرابية تحت الضغوط وكيفية وأسلوب الحياة الحضرية، وتزيد أهمية العلاقات الأسرية بالنسبة للأسرة الصغيرة (أحمد عبد الحكيم بن بعطوش، 2007-2008، صفحة 84).

الأسرة الحضرية ليست وحدة تامة تقوم بجميع الوظائف التي تقوم بها الأسرة الريفية، فتنقلص وظائفها والأدوار التي كانت تقوم بها أصبحت أكثر تخصيصاً، ولقد كشفت الدراسات أن هناك تغييراً ملحوظاً في الوظائف الأسرية بعد تأثيرات الحضرية والصناعية، حيث فقدت الأسرة الكثير من وظائفها التقليدية مثل التعليم والوظيفة الدينية والوظيفة الاقتصادية والترفيهية وانتقلت معظم هذه الوظائف إلى مؤسسات أخرى (السيد عبد العاطي، 1988، صفحة 279).

▪ تتميز الأسرة الحضرية بأنها تسكن المدينة وهذا ما جعلها تتصف بصفات وخصائصها ومميزات المدينة، بأنها أكثر تعقداً وانفتاحاً على العالم.

▪ الأسرة الحضرية بأن الشكل السائد فيها هو الأسرة النووية التي تتكون من الأب والأم والأولاد حيث تستقل اقتصادياً وفي السكن وفي القرار وفي الحرية.

من المحتمل أن يكون المجتمع الحضري من العوامل التي أدت إلى زيادة الرومانتيكية نتيجة الفردية المتزايدة للأسرة في المجتمع الحضري، وكما لاحظ البعض بأن الأسرة الحضرية ليست منعزلة بالضرورة إذا كان الأعضاء يقدمون كثيراً من الصلات مع جماعات وأسر خارج وحدة الأسرة القرابية، كما تتمتع الأسرة الحضرية غالباً بحرية أكبر (محمود حسن، 1981، صفحة 232).

اتسمت الأسرة الحضرية بمجموعة من الخصائص جعلتها تختلف عن الأسرة الريفية فهي أكثر انفتاحاً وتطوراً وأكثر تعقيداً، تختلف الأدوار الاجتماعية فيها ويشارك كل من الزوجين المسؤولية في شؤون الأطفال والمنزل والمتطلبات الاقتصادية، وتشارك أيضاً مؤسسات أخرى للضبط الاجتماعي كالأمن والمدرسة والمسجد وتتمتع بالحرية في اتخاذ قراراتها.

رابعاً: مقومات الأسرة الحضرية:

تقوم الأسرة في حياتها على عدد من المقومات الأساسية حتى تتمكن من القيام بوظيفتها كمؤسسة اجتماعية، ونجاح الأسرة وتوافقها الاجتماعي يعتمد على تكامل هذه المقومات التي تساهم في تحقيق الأسرة لوظائفها سعياً لاستقرارها وترابطها حيث تقوم الأسرة على عدة مقومات أهمها:

1- المقومات الاقتصادية (Economic Constituents):

تعتبر الأسرة وحدة اقتصادية وتبدو هذه الخاصية واحدة إذا رجعنا إلى تاريخ الأسرة، فقد كانت تقوم في العصور القديمة بكل متطلبات الحياة واحتياجاتها، وكانت تقوم بكل مظاهر النشاط الاقتصادي وهو الاقتصاد المعلق أي الإنتاج لهدف الاستهلاك، فالتداول لم يكن قد ظهر بعد أو اتسع نطاقه، وكان كل إنتاج لتأمين المستقبل القريب لمجموعة الأفراد المرتبطين برابط قرابة أسرية، وبالرغم من التطورات التي طرأت على نظام الأسرة، فإنها لا تزال تؤدي وظائفها الاقتصادية بصورة تتلاءم مع التغيرات المجتمعية (عبد الخالق محمد عفيفي، 2011، صفحة 90).

يتضمن هذا توفير الدخل الاقتصادي الملائم الذي يسمح للأسرة بإشباع حاجاتها الأساسية من المسكن والمأكل والملبس، ذلك أن الدخل الملائم هو المتحكم في توفر كل احتياجاتها ومتطلبات أبنائها سواء كانت الضرورية أم الكمالية، فمعظم المشكلات الاجتماعية ترتبط بعجز الأسرة المادي وإمكانية توفير احتياجات أفرادها، حيث يذهب " وليام بونجر " إلى التأكيد على الارتباط الموجود بين المشكلات الاجتماعية والفقر، وعلى هذا الأساس نجد أن الفقر أو الافتقار المادي كعامل وليس كسبب مستقل يلعب دوراً خطيراً في حياة الأسرة ويشعر أفرادها بالحرمان والوقوع في الرذائل تعرض أبنائها للانحراف والوقوع في المحظورات.

وفي المجتمع الحضري تعتمد الأسرة على دخلها في الحصول على ما يلزمها من سلع وخدمات، كان البعض منها على الأقل من اختصاص الزوجة فتقوم عادة بصنعه وتوفيره لأعضاء الأسرة، وفي بعض الحالات قد لا يكفي فعل الزوج بإشباع حاجات الأسرة المتزايدة بدون مساعدة مادية من جانب الزوجة، ولذلك تضطر الزوجة للخروج إلى الحياة العامة والعمل بأجر خارج الأسرة (محمود حسن، 1981، صفحة 62).

في الأسرة الحضرية يفيد كل فرد تقريباً يقوم بدور اقتصادي محدد، فالأب يعمل لتوفير الدخل والأم قد تشاركه العمل بالإضافة إلى واجباتها المنزلية والأفراد في الأسرة الريفية يعملون أعمالاً بسيطة تدر دخلاً بسيطاً يساعد الأبوين وكلما كانت مطالب الأسرة واحتياجاتها متاحة في حدود دخلها، كما توفر

لأفراد الأسرة الاستقرار حيث أن احتياجاتها من مأكّل وملبس تؤدي إلى التوتر والقلق، وقد أثبتت الدراسات أن الأسباب الرئيسية للانحرافات الاجتماعية تتبع في الغالب عن الفقر والحاجة ويعتبر التوفير أساس مادي من الأمور الحيوية في حياة (عبد الخالق محمد عفيفي، 2011، صفحة 90).

هناك علاقة بين المسكن والانحراف، يعتقد بعض الدارسين أن السكن السيئ في حد ذاته يعد سببا في الانحراف ولهذا أغلب حالات الانحراف راجعة له، قد أكدت الحقائق العلمية أن المسكن غير الملائم يلعب دورًا أساسيا في السلوك المنحرف، وقد تبين أن المساكن الرديئة عامل هام في كافة مظاهر الانحراف الاجتماعية على وجه التقريب والعلاقة بين حالة المسكن والجناح تظهر فيمايلي: (محمود حسن، 1981، الصفحات 60-61)

1. تزداد نسبة الانحراف في المناطق المتخلفة التي تنقصها المرافق المادية وحيث يكثر التجمع وترتفع درجة التزاحم إلى جانب انتشار حلقات القمار والحانات وبيوت الدعارة.

فمعظم الدراسات تشير أن الانحراف يزداد في المناطق المتخلفة لكثرة الازدحام وانتشار الآفات الاجتماعية كالسرقة والمخدرات وبيوت الدعارة مما تجعله الجو المناسب لإخراج منحرفين وإرتكاب الجريمة.

2. نتيجة الازدحام الشديد في الأسرة يشترك صغار الأولاد والبنات في نفس المكان مع الكبار، وأحيانا مع غير أعضاء الأسرة، وكذلك يشترك المراهقون مع الجنسين في نفس الحجرة وقد يرقد خمسة أفراد أو أكثر في حجرة واحدة.

نجد أن كثرة الازدحام في الأسرة ينتج عنه آفات إجتماعية منها الانحراف كالمبيت في غرفة واحدة كلا الجنسين مما يخلق زنى المحارم والاعتصاب وغير ذلك مما يجعله جو مناسب للجريمة والانحراف.

3. تتميز هذه المناطق من المدينة بالكثافة العالية في عدد السكان ونقل فيها أماكن الترويج وتتقارب المساكن لدرجة جعلها محرومة من النور الطبيعي والتهوية، وتحمل عادة نصيبا من حالات الانحراف.

نظرا للكثافة السكانية العالية التي تميز المدينة وقرب المنازل ومعرفة أخبار الغير بكل سهولة جعلت منها عرضة للسرقة وإنتهاك حرمة البيت، وبالتالي عرضة للجريمة والانحراف.

4. السكن المشترك أو الضيق يجعل الطفل يهرب من المنزل والتجمع في الشارع نتيجة ما يشعر به من توترات وضغوط، وهذا يدفعه إلى الالتقاء مع غيره من الأحداث وتكوين العصابات التي تشجع على الانحراف.

تشير معظم الدراسات أن المنزل الضيق يجعل الفرد يفر منه وهنا تزيد احتمالية تكوين عصابات في الحي أو ارتكاب الجرائم سواء لتلبية الاحتياجات أو للبحث عن حياة أفضل بكل الطرق حتى ولو كانت غير شرعية.

2- المقومات الاجتماعية (Social Constituents):

لا يمكن أن تنجح الحياة الأسرية إلا إذا كان الزوجان قد شعرا بأهمية العلاقات الاجتماعية التي تبنى في بداية الحياة الزوجية والتي ينسجان خيوطها معاً والرغبة في استمرار هذه العلاقات والروابط الاجتماعية، التي تهياً الجو المناسب للاستقرار والاطمئنان في الجو الأسري حيث يمر الزوجان في بداية الحياة الزوجية بسلسلة متصلة من عمليات التكيف الحياة الجديدة، فالزوج كانت له روابط مع أسرته السابقة وبناء علاقات جديدة لا تعتبر عملية آلية تتم بمجرد وجود الزوجين تحت سقف واحد، بل تنشأ هذه العلاقات على أساس التقبل المتبادل وتعير كل طرف عن رغبته في مساعدة الطرف الآخر والوقوف إلى جانبه، فتنشأ المحبة والألفة والمودة بين الزوجين وبذلك تتعزز العلاقات الأسرية وتصبح متينة.

تكمّن فكرة النجاح في تقبل الشخص الآخر بعيوبه ومحاسنه والانصراف عن بذل الجهود الضائعة في محاولات مستمرة للإصلاح والتغيير، كما تقوم الحياة الأسرية على التكيف المتبادل بين الأدوار الزوجية من ناحية الإشباعات الجنسية والعواطف الودية والصدقة والديمقراطية أو المشاركة في السلطة، وتقسيم العمل، وعندما يتحول الزوجان نحو الأبوة تبدأ المسؤوليات المشتركة نحو الأبناء وتسمو على كل العلاقات التي كانت قائمة من قبل في علاقات الزوجين (محمود حسن، 1981، صفحة 80).

الأسرة أول خلية يتكون منها البنيان الاجتماعي وهي أول الظواهر العمومية انتشاراً، وأساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية، وهي التي توفر للمجتمع حيز مقوماته وأساسه المتين وهو الفرد الصالح الذي يمكن أن ينهض بأعبائه بشكل سليم وقويم.

لا يمكن أن ينجح الحياة الأسرية إلا إذا شعر الزوجان بأهمية الدور الذي تلعبه العلاقات الاجتماعية التي يتبادلانها معاً والتي يجب أن تقوم على أساس من الود المتبادل واستمرار كل منها في الوقوف إلى جانب الطرف الآخر ومساعدته بكل إخلاص وتجاوز الاختلافات العادية حتى يتسنى للأسرة

الاستقرار الذي يتطلب: (عبد الخالق محمد عفيفي، 2011، الصفحات 88-89)

- مرونة الجانبين وذلك بمحاولة التغلب على المواقف المختلفة والوصول إلى حلول المشكلات عن طريق التوفيق بين وجهات النظر المختلفة.
- حق الزوجين في اتخاذ قراراتهم بدون تدخل الوالدين أو الكبار عمومًا.
- اعتبار الزوجين وحدة مستقلة لا يجوز لحد أن يتدخل بينهما خصوصًا الوالدين، وذلك يقصد عدم إثارة المتاعب مع وجوب استخدام منتهي اللباقة عند تقديم أية مقترحات.
- وجوب مشاركة الزوج في بعض الأعمال والواجبات.

3- المقومات النفسية (Psychological Constituents):

ترتبط الناحية النفسية لمسيرة الأسرة والمحافظة على استقرارها، وذلك في ظل عوامل التماسك والتفاعل التي تبدأ عادة بالتفكير بالزواج واختيار الزوج بهدف بناء أسرة ناجحة وسعيدة، لذلك يشترط بين الزوجين تكوين أساليب مشتركة للحياة الأسرية (سنا الخولي، 1995، صفحة 49).

الحياة الزوجية فن دقيق يتطلب الإعداد والتوجيه السليم ويتطلب الزواج الموفق الصمود لأزمات وضغوطات الحياة، وهذا يعتمد على مدى استعداد كل من الزوجين للتضحية في سبيل الاستمرار، والزواج يقوم على الأخذ والعطاء والتصرفات وأساليب العمل المتبادلة، ولتوفير الاستقرار النفسي للأسرة يجب مراعاة الآتي: (عبد الخالق محمد عفيفي، 2011، صفحة 89)

1. انتماء الزوجين إلى ثقافة اجتماعية متماثلة.
 2. الخبرات النفسية للزوجين والجو النفسي للأسرة التي عاش فيها كل منهما، فالشخص الذي يمر في طفولته بخبرات سارة وتوفير الحب والأمن غالبًا ينجح في علاقاته الزوجية بخلاف ما يمر بخبرات سيئة.
 3. النضج الانفعالي ما يوفر للزوجين درجة من النضج تجعلهما يحتكمان إلى العقل والمنطق وتقبل ما تأتي به الحياة من مواقف.
 4. وجود أهداف عامة مشتركة يعمل الزوجان معًا على تحقيقها والتعاون العميق يوفر النجاح للزوج.
- عمومًا هنالك الكثير من الأزواج يمارسون حياة زوجية ناجحة وقد بينت الدراسات أن التوافق بين الزوجين أكثر نجاحًا في الحالات التالية: (محمود حسن، 1981، صفحة 117)

- * انتماء الزوجين إلى ثقافة اجتماعية متماثلة.
- * الخبرات النفسية للزوجين.
- * النضج الانفعالي.

* اشترك الزوجين في أهداف عامة.

* التعاون العميق.

4- المقومات الصحية (Healthy Constituents):

الأسرة هي الأداة البيولوجية التي تحقق إنجاب النسل واستمرار حياة المجتمع وهي الوسيلة التي تنتقل من خلالها الخصائص الوراثية من جيل إلى آخر، ولا جدال في أن سلامة الأبوية الصحية تؤدي إلى نسل سليم، فالخصائص الوراثية تنتقل من الأبوين إلى الأبناء عن طريق الصفات التي تحملها الجينات (Cenes) ويبدأ الجنين بالتقاء خلية واحدة يسهم بها الأب بخلية واحدة تسهم بها الأم وهي ما يطلق عليه الزيجوت (Zygote) وهذه الجينات هي التي تحدد الصفات الموروثة، وقد كان جالتون (F. Galton) أول من دعا إلى حركة تحسين النسل في نهاية القرن التاسع عشر، وهو أول من أطلق على الدراسة العلمية التي تهدف إلى تطبيق برنامج يضمن لكل طفل تكوين وراثي سليم اسم علم تحسين النسل (محمود حسن، 1981، صفحة 70).

بذلك نضمن إنجاب أطفال أصحاء بسلامة الوالدين وراثيا، حيث ثبت علميا أن الوراثة لها دور كبير في تكوين شخصية الطفل، من الناحية الصحية والنفسية والعقلية، فمعظم الدراسات تؤكد أن للوراثة دور في سلامة الطفل، فمثلا ديننا الحنيف يوصى بتباعد زواج الأقارب، تباعدوا تصحوا، فالدراسات العلمية الحديثة أثبتت نبوة النبي محمد صلى الله عليه وسلم بتباعد زواج الأقارب، حيث أن الزواج بالأقارب قد يؤدي إلى عاهات جسمية وعقلية.

كما يعتبر تنظيم الأسرة معيارا صحيا في المقام الأول، فهو إجراء يدخل في اعتبار صحة الأم ويسعى إلى توفير الولادة المأمونة والنمو الصحي للأطفال الأسوياء من ناحيتين: الأول بتعليم الأبوية طريقة تنظيم إنجاب الأطفال على فترات متباعدة بحيث يولدون عندما تكون الأم في حالة صحية ونفسية ملائمة لاستقبال الطفل الجديد وعندما تسمح ظروف الأسرة بتوفير الرعاية المناسبة للأطفال وإشباع حاجاتهم المختلفة. وبالتالي: مساعدة الزوجين في علاج العقم حتى يتمتعوا بعواطف الأبوة وتكتمل بناء الأسرة (محمود حسن، 1981، صفحة 72).

تحتاج الأسرة إلى صحة نفسية ذلك أنها تسمح لها وتساعد على مواجهة كل الأزمات والمشاكل الاجتماعية والنفسية التي قد تمسها هي وأبنائها، ومن المسلم به أن المرض سواء كان جسدي أو خلقي يؤثر على حياة الأسرة ويعيقها في القيام ببعض الوظائف والنشاطات، كما تؤثر أيضا على الناحية الاجتماعية والاقتصادية (فيروز زرارقة، 2004-2005، صفحة 203).

5- المقومات الدينية (Religious Constituents):

عندما يولد الفرد يجد نفسه محاطا بأسرة ثم مجتمع ويعتبر الدين أحد العناصر الأساسية فيه واحد المؤثرات القوية التي تفرض نفسها كي يستجيب لها، فالدين من أهم النظم الاجتماعية التي تلاحظها في كل المجتمعات التي يخضع لها الفرد في تصرفاته وسلوكه طوعاً أو كرهاً وإلا تستحق الجزاءات المختلفة التي يفرضها المجتمع، ويعرفها (Emile Darkeim) الدين بأنه نسق متكامل من المعتقدات والممارسات التي ترتبط بموضوعات مقدسة توجد بين معتنقيها في مجتمع أخلاقي معين (عبد الخالق محمد عفيفي، 2011، صفحة 92).

الدين في مجتمع معين يؤلف بين حقوق الأفراد وواجباتهم ويربط هذه الالتزامات بالقوة العليا المهيمنة على البشر والتي تستطيع أن توقع العقاب على كل من يتجاوز حقوقه أو يعتدي على حقوق الآخرين، كما يمكننا أن تثبت المحسن الذي يكبح جماح شهواته ونزواته ومحترم حقوق غيره من الناس، فالفرد لا يمكنه أن يعتبر منعزلاً عن المجتمع ولا تستقيم الحياة الاجتماعية إلا إذا خضعت العلاقات بين الناس المجموعة من القواعد والتنظيمات، وهناك عدد من النظريات التي تفسر سبب ظهور الدين ودوافع وجوده في المجتمع (محمود حسن، 1981، الصفحات 137-138).

* التغلب على الخوف والقلق.

* البحث عن تحرير الوجود والتوحد الأخلاقي.

* تمجيد القوى الإنسانية وأعمالها.

* محاولة تفسير الظواهر الكونية.

* تأييد المعايير والقيم الاجتماعية.

فالدين له دور كبير في تنظيم الحياة الإنسانية فهو يعطي الحقوق والواجبات لكل فرد ويكبح الشهوات بطريقة صحيحة وسليمة، وينظم الوقت بإتباع الدين بالعبودية الألهية وعمل الخير والابتعاد عن المحرمات، وكل ما ينهى عنه الدين، فهو صالح للفرد والمجتمع.

يعتبر الدين ضرورة أخلاقية تحتمها حاجة الفرد إلى الضبط فهو يساعد في كبح جماح غرائزه والسيطرة على أنانيته، وتعتبر القيم التي يتضمنها الدين كالخير والعمل والسلام، مما يعين الفرد على تقبل ما يتعرض له من حرمان أو ما يفرض عليه من تضحية، ولهذا فإن الصلاة وغيرها من ضروب النشاط الديني تكون توسلاً إلى الله أن يساعد الفرد على معالجة النفس والتماس التأييد والرضى (محمود حسن، 1981، صفحة 127).

تغيرت في الأسرة الحضرية وظائف الأسرة التي كانت مسندة إليها سابقا، فقدت الأسرة الحضرية تماسكها وقوتها ولكي تبقى الأسرة متماسكة ومحافظه على العلاقات الأسرية الناجحة ينبغي لها توفير القيم الروحية داخل الأسرة، وكلما كان ارتباط الفرد بالدين كلما كانت السيطرة على النفس وتوجيهها تبعاً لطبيعته وقدراته بإتباع القيم الأخلاقية السليمة التي يتضمنها الدين في أسرة صحية واجتماعية ونفسية في حياة فاصلة.

الدين ذو أهمية بالغة في المجتمع الإنساني، ففي العصور القديمة كانت الأسرة وحدة دينية تعتمد في حياتها كلية على الدين، وعن طريقها اكتسبت وحدتها، واستقرارها وقداسيتها، ويتطور البشرية اكتسب الدين صفته الأخلاقية وأصبح الخير الأسمى أوامر من عند الله يقوم بها الفرد في تصرفاته وأصبحت القيم الدينية اسما من القيم الأسرية.

كذلك أصبحت أخلاقية الأسرة تابعة لأخلاقية الدين، وإذا كان الطفل في مراحل نموه الأولى تخضع للمعايير الأخلاقية، لأن الأسرة تفرض عليه ذلك فإنه في مرحلة لاحقة يلتزم بالقيم الأخلاقية لأن الدين يتطلب منه ذلك، وهذا المظهر للتطور يمثل تحولا من مستوى التكيف الاجتماعي للأوامر والنواهي التي تفرضها الأسرة إلى مستوى التكيف الاجتماعي للأوامر الدينية (محمود حسن، 1981، صفحة 131).

خامسا: وظائف الأسرة الحضرية:

الأسرة اللبنة الأساسية في أي مجتمع، حيث تقوم في بدايتها على أساس سوسولوجي واجتماعي فهي تتواجد في كل المجتمعات دون استثناء ووظائفها تختلف من مجتمع لآخر وفي المجتمع الواحد، وقد اختلف علماء الاجتماع في تصنيف وظائف الأسرة بين القديم والحديث وذلك نتيجة التغيرات التي طرأت على الأسرة، فالأسرة في القدم كانت تؤدي كل الوظائف سواء الاجتماعية والتربوية والاقتصادية والحماية وغير ذلك، إلا في الوقت الحالي تقلصت وظائف الأسرة وحلت محلها مؤسسات أخرى، حيث فقدت الأسرة الكثير من وظائفها نتيجة عوامل كظهور مؤسسات تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية نتيجة خروج المرأة للعمل كدور الحضانة والمسجد والمدرسة ووسائل الإعلام والاتصال.

بالرغم من اختلاف الأسرة بين القديم والحديث إلا أن العلماء يتفقون على وظائف الأسرة الحضرية والمتمثلة فيما يلي:

1- الوظيفة البيولوجية (Piological Function):

الوظيفة البيولوجية من أهم وظائف الأسرة وهي عبارة عن تنظيم السلوك الجنسي والإنجاب- ويلاحظ هنا أن التزاوج ظاهرة فزيولوجية تخضع لمجموعة من الضوابط الثقافية يجعل العلاقات الجنسية إجبارية لبعض الأشخاص ومسموحًا بها للبعض الآخر، وممنوعة للباقيين ولا يجب أن نخلط التزاوج بالزواج، لأن التزاوج يتكون من القواعد والتعليمات التي تحدد حقوق الزوج والزوجة، وواجباتها وامتيازاتها كل إزاء الآخر وإزاء أقاربهم وإزاء المجتمع ككل.

لهذا يعتبر الزواج اتفاقا تعاقديا يعطي العلاقات الاجتماعية التي تكون الأسرة طابعا رسميا وثابتا، وعلى الرغم من أن هناك مبدأ من المجتمعات تسمح بالخبرة الجنسية قبل الزواج، إلا أن مجتمعات أخرى تضع عقبات متعددة إزاء هذا النوع من العلاقات الجنسية قبل الزواج ووظيفة الأم الأساسية في التربية والتنشئة الاجتماعية الأطفال ورعاية شؤون المنزل والزوج وتأمين مستقل الأسرة (عبد الخالق محمد عفيفي، 2011، صفحة 96).

الأسرة تقوم بحفظ النوع البشري من خلال إشباع الحاجات الجنسية على أسس منطقية وقانونية وشرعية إلى جانب تقديم الإشباع العاطفي للأفراد، أي تنظيم الأنشطة الجنسية والإنجاب، والمحافظة على استمرار المجتمع وتربية وتنشئة الطفل على عادات وتقاليد المجتمع، كما تقوم بتوفير الحاجات الأساسية للأفراد من مأكّل ومأمن ولباس وحب ورعاية، فهو إذا التفاعل المتعمق بين جميع أفراد الأسرة في المشاعر العاطفية (فيروز زرارقة، 2004-2005، الصفحات 201-202).

2- الوظيفة النفسية (Psychological Function):

يتأثر الأطفال في الأسرة بالجو النفسي السائد والعلاقات القائمة بين الأب والأم والأبناء والعائلة ككل، وقد يقلد الأبناء آباءهم في تصرفاتهم وأفعالهم وحركاتهم، فالشخص السوي هو الذي ينشأ على الحب والثقة والعطف والحنان، والاحترام في الأسرة يخلق احترام الطفل لنفسه ولوالديه والناس أجمعين وتخلق الأسرة المستقرة والهادئة وأشخاص أسوياء.

إن الأهمية الخاصة للأسرة كوحدة نفسية يمكن أن تتصورها عند تقييم ما يعبر عنه كل من الزوج أو الزوجة أو الأبناء من مقاومة واعتراض عند إثارة موضوع الانفصال أو الطلاق، فالعوامل العصبية تؤدي إلى استمرار كثير من الزوجات وهناك الكثير من الحالات التي يسود فيها القلق ويغمر الجو العام للأسرة، ويجعله غير صحي ومع ذلك يعتبر عاملاً إضافياً للتماسك واستمرار الأسرة، فانهيار الأسرة قد يؤدي إلى تدمير روابط الذات عند الفرد ويُطرح بوحدة الأسرة وتكاملها (محمود حسن، 1981، صفحة 24).

3- الوظيفة الاقتصادية (Economical Function):

تتميز الأسرة الحضرية بأنها وحدة بسيطة تتكون من الأب والأم والأبناء وبالتالي تضعف العلاقات الاجتماعية سواء داخل الأسرة وخارجها. وتغيرت وظيفة الأسرة الحضرية التي أصبحت تعتمد على مؤسسات أخرى بعدما كانت تقوم بجميع الوظائف المسندة إليها.

إنفردت الأسرة الحضرية بالاستقلالية الاقتصادية، بعدما كانت تقوم بجميع الوظائف في وقت مضى، فأصبحت الأسرة الحضرية أسرة إستهلاكية من الدرجة الأولى، أكثر مما تنتج، كما فرض عليها العالم الخروج للعمل خارج نطاق الأسرة لتلبية الاحتياجات الضرورية لها، وبذلك إسقلت الأسرة الحضرية في المصاريف والاعتماد عن نفسها. وبذلك أضحت الأسرة تقوم بوظائف معينة، وحددت الأدوار ووكلت الوظيفة الاقتصادية للمؤسسات الإنتاجية من ضروريات الحياة كالملبس والمشرب والغذاء، إلى جانب الكماليات، في حين كانت تقوم بجميع الوظائف من حيث توفير المال والاعتماد على الحياة الجماعية، فأصبحت الفردية والاستقلالية الاقتصادية والاعتماد على مؤسسات أخرى لاستمرار الحياة.

قضى الإنتاج الصناعي على وظيفة الأسرة الاقتصادية في المجتمعات الحضرية، وتحولت الأسرة فيها إلى وحدات استهلاكية خالصة بدرجة كبيرة، بعد أن هيا المجتمع منظمات جديدة تقوم بعمليات الإنتاج وتوفير السلع والخدمات بأسعار أقل نسبياً، وهكذا أجبرت الحياة الصناعية الحديثة أفراد الأسرة

على السعي للعمل خارج محيط الأسرة، وقد أدى ذلك إلى نشأة روابط وعلاقات اقتصادية خارجية وبعد أن كان جميع أفراد الأسرة يعملون تحت سقف واحد (محمود حسن، 1981، صفحة 13).

الحياة الحضرية فرضت على الأسرة مجموعة من المعايير والمقاييس كنوعية إستهلاك المنتجات الصناعية، وإنقاء السلع والخدمات التي تواكب قدراته الاقتصادية، فالعيش في المدينة وكل متطلبات الأسرة الحضرية فيها إقتصاديا.

كان من نتيجة الحياة الحضرية كذلك ظهور كثير من السلع والخدمات وأصبحت من الحاجات الضرورية في حياة الأسرة، ولما كانت هذه السلع والخدمات في تطور مستمر فإن دخل الأسرة مهما نال من تحسين أو زيادة لا يمكن أن يبقى بهذه المطالب المتجددة، وهكذا جنحت الأسرة الحضرية نحو الاستهلاك المتزايد وأصبحت ظاهرة الاستهلاك من الظواهر التي تهدد الأسرة دائما بالاستدانة أو استنفاد مدخراتها أولا بأول (محمود حسن، 1981، صفحة 14).

لكي تتحقق الوظيفة الاقتصادية في الأسرة يجب مراعات مايلي: (عبد الخالق محمد عفيفي،

2011، صفحة 97)

✓ أن يساهم الأب والبالغين في الأسرة حسب الإمكانيات والخبرات فيعمل الجميع على زيادة مصادر الدخل.

✓ يجب أن تعمل الأم أي عمل منتج، وليس ضروريا أن يكون ذلك خارج المنزل فمن الممكن لها أن تقضي وقت فراغها بالمنزل بما يعود بالنفع على الأسرة فتساعد زوجها أو بالعمل خارج الأسرة.

د- الوظيفة الاجتماعية (Social Function):

الأسرة هي النظام الأساسي في المجتمع الذي يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية أو التطبيع الاجتماعي (Socialization) وفي الأسرة يحاول الآباء تشكيل الأنماط في الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع، أضف إلى ذلك تلك المؤثرات التي تنشأ عن نمط العلاقات المتبادلة بين أعضاء الأسرة، وعن نوع العواطف وشدتها التي يعبر عنها أثناء التفاعل الاجتماعي في الأسرة، وأخيرا فإن عملية التطبيع الاجتماعي تستمر طوال الحياة ولذلك يظل تأثيرها في الأعضاء الراشدين عن طريق الأسرة (محمود حسن، 1981، صفحة 30).

الأسرة كانت ولازالت تلعب دورا محوريا في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث تتشكل من خلالها شخصية الفرد من معايير ومهارات ودوافع وقيم وسلوكيات التي تتوافق مع المجتمع.

4- الوظيفة التعليمية:

تعد الأسرة المصدر الأول للمعرفة، إذ يعتمد الطفل عليها اعتمادًا كبيرًا في تزويده بمختلف المعارف البيئية والاجتماعية والعلمية، كما يلعب الآباء دورًا هامًا في نمو قدرات الطفل الفكرية والنفسية، قد كانت الأسرة في الماضي تقوم بجميع الوظائف التعليمية والتربوية ولكن مع انتشار التعليم أصبحت الحضانات والمدارس والجامعات هي مصادر التعليم الرسمي في المجتمع، أخذت المدارس الكثير من المهارات الأسرية والتعليمية وأضافت إليها الكثير من المهارات والخبرات والمعارف.

لكن على الرغم من فقدان الأسرة الكثير من وظائفها التعليمية والتربوية مازالت الأسرة تلعب دورًا هامًا في اختيار نوعية المدارس التي يلتحق بها أبنائهم وفي متابعتهم دراسيًا، وقد أكدت الكثير من الدراسات الاجتماعية أن تعليم الآباء والأمهات واهتمامهم بتعليم أبنائهم ومتابعتهم دراسيًا ينعكس إيجابًا على تحصيل أبنائهم وتفوقهم الدراسي (ساسة قارة، 2011-2012، صفحة 51).

5- الوظيفة الدينية والأخلاقية:

الوظيفة الأخلاقية حسب أوجيست كونت هي الدعامة الأساسية في تكوين الأسرة وهي العاطفة التلقائية والميل الطبيعي بين الجنسين، ولذلك تراه يرد معظم العلاقات الاجتماعية في محيط الأسرة إلى الوظيفة الأخلاقية والميل المتبادل بين الزوجين والعطف والمشاركات الوجدانية المتبادلة من ناحية، والأولاد من ناحية أخرى والألفة والنزعة الدينية التي يغرسها الأبوين في أولادهم، كل هذه الأمور ترجع في طبيعتها إلى وظيفة الأسرة الأخلاقية، ولكي تقوم الأسرة بوظيفتها إلى الأحسن لابد لها أن تتجه إلى المثل الأخلاقية.

هذا ما أسماه الحياة الأسرية وذلك بفضل وظيفة الأم لأنها الرباط الحي الذي يربط الفرد بالمجتمع، وهي مركز العواطف والوجدانية ولذلك فهي الأمانة على تلقينه مبادئ الدين الوضعي الجديد بالرغم إن كونت قرر خضوع المرأة للرجل، غير أنه أشار بفضلها في تدعيم الحياة الأسرية وتقوية الروابط الاجتماعية واعتبرها دعامة الدين ووسيطا بين الإنسانية والأسرة (مصطفى الخشاب، 1996، صفحة 32).

مازلت الأسرة تلعب دورًا مهمًا في غرس القيم الدينية والأخلاقية في نفوس الأبناء، فعادة ما يكتسب الطفل الأسس والمبادئ الدينية من الأسرة التي ينتمي إليها، فهي التي تحدد له الدين الذي سيعتقه في حياته والمذهب الذي سيتبعه.

الأسرة هي التي تعلّم الطفل الواجبات الدينية كالصلاة والصوم وغيرها من الممارسات والشعائر الدينية، فنظرة الفرد إلى الدين والعبادات وكيفية تعامله مع الناس تعتمد على الأسرة التي ينشأ فيها، وحسب الفكر الإسلامي وظيفة الأسرة الأساسية هي حماية وتربية وتعليم الطفل على أسس صحيحة دون التقصير في هذه المسؤولية، ويأتي دور الأسرة كذلك في إعداد الطفل والرحمة به وتوجيهه وتأديبه على مناهج القرآن وفرض على الوالدين حماية الأبناء ووقاية الآباء أنفسهم من خطورة التقصير في أداء هذه المسؤولية، كي ينشأ الطفل على مكارم الأخلاق والصدق (ساسية قارة، 2011-2012، صفحة 52).

6- الوظيفة الترفيهية والترفيهية:

انقسمت المجتمعات اثر القلق من نماذج الترويح الأسري الجماعي الذي يتسق مع طبيعة الحياة الاجتماعية، ومع نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة بين أعضاء المجتمع، ومن الأنشطة الترويحية التي يمكن للأسرة ممارستها داخل محيطها أو خارجها مايلي: (عبد القادر القصير، 1999، الصفحات 76-

(77

- * تزيين المنزل وتجميله وتنظيمه والاهتمام بتنظيم الأثاث والديكور.
- * استقبال الأقارب والأصدقاء والجيران لقضاء وقت يتميز بالجو الأسري.
- * مشاهدة البرامج والحصص التعليمية والثقافية والترفيهية.
- * ممارسة بعض الألعاب المفيدة والمسلية.
- * إحياء المناسبات لخلق جو من المرح.
- * إتاحة الفرصة للأطفال باللعب مع إخوانهم أو أصدقائهم بمختلف الألعاب التي تتماشى وأعمارهم وتشعرهم بالسعادة والسرور.

سادسا: الأسرة الحضرية في الجزائر وعواملها:

1- التطور التاريخي للأسرة الحضرية في الجزائر:

المجتمع الجزائري عرف تحولات عديدة وتغيرات مست جميع الأنظمة بما فيها النظام الأسري الذي يعتبر الأساس الذي يقوم عليه المجتمع، ذلك أن المجتمع ما هو في الحقيقة إلا مجموعة من الأسرة والأسرة هي نتاج لهذا المنتج، ولذلك تعتبر الأسرة الحضرية التي تتأثر بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وبالرغم من تطور وتغير الأسرة إلا أن الأسرة الجزائرية مازلت محافظة على العلاقات القرابية وبسلطة الزوج الاقتصادية والاجتماعية والتوجيهية داخل الأسرة، ومع تغير الأسرة الجزائرية تغير نظام الأدوار داخل الأسرة.

تحول الأسرة من النمط الممتد إلى النمط النووي الحديث لم يكن نتيجة نتاج معين، وإنما هو قالب نموذجي له ظروفه واستعداده الثقافي الخاص لأفراد المجتمع، والذي يعكس درجة الوعي بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع.

حدث هذا خلال مراحل تاريخية عاشتها الأسرة الجزائرية، وذلك قبل الفترة الاستعمارية وبعد فترة الاستقلال الوطني، فقد كان المجتمع الجزائري في مرحلة ما قبل الاستعمار عبارة عن مجموعة من القبائل والعشائر وعلى رأس كل قبيلة أو عشيرة شيخا له مرتبة خاصة في هذه القبيلة فهو القائد الروحي والمسؤول على توزيع الأدوار والوظائف وحماية القبيلة ورعايتها وفك النزاعات التي تحدث داخل القبيلة (وهيبة صباحي، 2016-2017، صفحة 202).

بالإضافة إلى كون التجمع المنزلي لم يعد مبنيا على العائلة بل أصبح عبارة عن جماعة اجتماعية قائمة على القرابة الأبوية كرابطة طبيعية، أي إنعدام القيم الأسرية، فقد كانت على أساس العشيرة أو القبيلة التي يحكمها رئيس القبيلة وهو الذي يعطي الأوامر ويضع القوانين التي تناسب وضعية القبيلة، ويحميها من كل المخاطر، ويحل جميع النزاعات داخل القبيلة وخارجها.

أما السلطة العشائرية، فقد كانت في يد شيخ القبيلة الذي كان مسؤول عن توزيع الأدوار والوظائف وفك النزاعات التي تحدث داخل القبيلة، إضافة إلى أن المجتمع الجزائري تأثر بالإسلام الذي ترك آثاره القوية على الأسرة الجزائرية من خلال السلوكات والعلاقات القرابية لأفرادها.

دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر أدى إلى تغيرات سيوثقافية وسياسية للنسق الاجتماعي العام والأنساق الفرعية، فقد عمدت السياسة الاستعمارية إلى تفكيك النظام القبلي بتجريد القبائل من أراضيها كونها المصدر الاقتصادي ووحدة النظام الاجتماعي، وذلك من أجل تحطيم الروح الجماعية

والعلاقات العائلية القائمة على الملكية الجماعية، وهكذا حلت الملكية الفردية محل الملكية الجماعية وانتقلت السلطة من الشيخ إلى سلطة الأب، وبالتالي توسعت السلطة الأبوية داخل المجتمع الجزائري.

وانتقل بذلك النظام من العشائري إلى العائلي بشكل ممتد، الذي يتكون من عدة أسر يجمعها مسكن مشترك يسمى الدار الكبيرة بالنسبة للريف والحضر والخيمة بالنسبة للبدو وتجمع بين 20 و60 شخص أي بين ثلاث أو أربعة أجيال تقوم بدور التضامن الأسري بالتعاون والتجمع معاً، وبرزت مكانة المرأة وأصبحت لها أهمية وذلك كلما كان لها عدد كبير من الأولاد الذكور فهم مركز الاهتمام في العائلة، وهذا ما يفسر شدة التباعد بين الأخ والأخت، أما بالنسبة للعلاقة بين الأب والابن فقد كان يسودها الاحترام التام للأب وعلى مبدأ أن الحقيقة ملك الكبار ولا مجال للمناقشة فيها، كما أن الحياء والخجل وعدم الكلام بصون مرتفع يجب أمامه (وهيبة صباحي، 2016-2017، صفحة 203).

ما إن ظهرت الثورة التي تميزت بالالتحام حول أهداف الحركة الوطنية إلى أن تغيرت العائلة الجزائرية، حيث جردت السياسة الاستعمارية المجتمع الريفي من أراضيه، وبالتالي أدى إلى النزوح الريفي نحو المدن والمراكز الحضرية، كما تغيرت وضعية المرأة في الأسرة الجزائرية حين مشاركتها في الثورة التحريرية، حيث تجندت وشاركت في الثورة كثورية وممرضة وطبيبة حيث تحملت المسؤولية إلى جانب الرجل.

أما بعد الاستقلال اتبعت الدولة الجزائرية سياسة تنمية من أجل النهوض فشملت مختلف المجالات وأحدثت تغير عميق في البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، أما الناحية السوسيوثقافية فتمثلت في مجانية وإجبارية التعليم، مما سمح للمرأة في حق التعليم وأصبحت المدرسة تشارك في الوظيفة التربوية للأسرة، وهذا ما انعكس على البناء الأسري الذي شهد على إثر هذه العوامل تغيرات وعرفت بذلك الأسرة الجزائرية ثلاث أشكال هي: (فيروز زرارقة، 2004-2005، صفحة 206)

- **الأسرة المحافظة:** هي الأسرة التي توجد بإعداد كبيرة في المناطق الريفية وتقل في المدن والمناطق الحضرية وتتميز بتمسكها بالقيم والمحافظة على العادات والتقاليد والالتزام بالعرف والقوانين الاجتماعية.

- **الأسرة الوسطية أو الانتقالية:** هي التي تجمع بين الأفكار المحافظة والعصرية والحدثة وتوجد في المدن بكثرة في المناطق شبه الحضرية ويمثل هذا النوع من الأسر الأسرة التي هاجرت في المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والشبه حضرية بحثاً عن العمل.

- **الأسرة المتطورة:** هذا النوع شبه منعدم في القرى والأرياف ويكاد ينعدم في المدن فهو بنسبة قليلة، حيث تتميز لأسرة في هذا النوع بالفتح على الثقافة الأوروبية العربية والعالم الخارجي بصفة عامة مع عدم تمسكها بعادات وتقاليد المجتمع.

بذلك شهدت الأسرة الجزائرية ظاهرة النزوح الريفي إلى المدينة والتي فقدت على إثرها شكلها الممتد نحو الأسرة الزوجية أو النووية، وبدأت المدن الجزائرية تسير على هذا الشكل الجديد، وهذا يعني أن تحول بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النووي لم يكن ليبرز بشكل واضح، إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري أو من نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة، ويعتمد على النتاج الزراعي والحيواني إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري ويحكمه العمل المأجور في الزمان والمكان (محمد السويدي، 1990، صفحة 89).

من هنا يمكن القول أن الأسرة الحضرية في المجتمع الجزائري ليست حديثة العهد بل هي نتيجة أنماط ونظم أسرية قديمة، ومع توجه الأسرة الجزائرية نحو الأسرة النووية أو الحضرية إلا أنها مازالت تحتفظ بمظاهر الأسرة الممتدة فجمعت بين الخصائص الحضرية والريفية وذلك حرصا منها للمحافظة على القيم والعادات والتقاليد والأعراف.

2- عوامل الأسرة الحضرية في المجتمع الجزائري:

تعددت العوامل وأسباب ظهور الأسرة الحضرية في المجتمع الجزائري حيث انتشر هذا النموذج النووي الحديث داخل المجتمع الجزائري وسنتطرق إلى أهم العوامل التي أدت إلى ظهور الأسرة الحضرية في المجتمع الجزائري.

أ- التطور الاقتصادي:

إن التطور الاقتصادي يعتبر عامل مؤثر في بناء الأسرة ووظائفها وعلاقاتها حيث أصبحت الأسرة تتكون من الزوج والزوجة والأطفال، وفرض عليها العمل الاقتصادي الإقامة في المدينة وهنا تظهر حركة الهجرة كإحدى نتائج التطور الاقتصادي من خلال هجرة الأسر الريفية نحو المدن بحثا عن العمل والكسب المادي.

وترتب على هذا تحولها من أسرة متسعة إلى أسرة ضيقة قائمة على الفردية والاستقلال الاقتصادي، وبهذا فقدت الأسرة حياتها الجماعية ونظامها المبني على التعاون والتضامن، ومن جهة نجد الجمعية الجزائرية للأبحاث الديمقراطية والاجتماعية (CAARDES) توصلت في حول العائلة إلى أن

يقيسان العائلة المركبة معرضة للاضمحلال بمجرد احتكاكها بالعالم الصناعي أي أنها ستتحول إلى أسرة زواجية (وهيبة صباحي، 2016-2017، صفحة 205).

يعتبر التطور الاقتصادي أو التصنيع عاملا مؤثرا في انقسام الأسر التقليدية إلى أسر نووية حيث أدى إلى تغيير نظام العائلة المتسعة، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ " بوتفنوشت " لقد نجحت عملية إدخال التقنيات الجديدة في الاقتصاد الكلي وفي الاقتصاد الجزئي أو المنزلي بالأسراع والتعجيل بعملية تطور المواقف والتصرفات داخل المجتمع، وكذلك داخل العائلة الجزائرية (فيروز زرارقة، 2004-2005، صفحة 205).

التطور الاقتصادي أدى إلى التغيير في القيم وتوزيع الأدوار والوظائف داخل المجتمع الجزائري، حيث أصبح الشباب الجزائري بفضل العيش في مسكن مستقل عن العائلة الكبيرة.

كما أحدث التصنيع تغييرات جذرية على المجتمع الجزائري حيث ساهم في توفير اليد العاملة، حيث انعكس على تفكير الشباب الجزائري وذلك بالاستقلال بالعمل والاعتماد على النفس أي الاستقلال المادي الذي أثر على تفكيرهم واختيار الزوجة والرغبة في تكوين أسرة نووية أي حضرية.

كان للتطور الاقتصادي أثر واضح في تحول الأسرة من نمط الأسرة التقليدية إلى أسرة حديثة تتمتع بالاستقلالية المادية والاجتماعية، ومنه أيضا تقلصت شبكة العلاقات الاجتماعية، ولم يعد أقرب الناس يشاركون في تربية أحفادهم أو يشرفون عليهم ماديا مما أحدث نوعا من البعد الاجتماعي في الروابط الأسرية (فيروز زرارقة، 2004-2005، صفحة 206).

ب- الهجرة إلى المدينة:

تعتبر الهجرة علامة بارزة من علامات التغيير الاجتماعي طالما كانت عملية التصنيع تصاحبها حركات سكانية من الريف إلى الحضر ومن مدينة إلى أخرى في نفس البلد ومن مجتمع إلى آخر، ومن أبرز أشكال الهجرة الريفية الحضرية أو الهجرة نحو المدن حيث شهدت الجزائر هذا الشكل بعد الاستقلال وإلى يومنا الحالي.

هناك عدة محفزات نحو الهجرة وعلى رأسها التطور الاقتصادي في المدن والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية.

ترجع أسباب الهجرة إلى عوامل مادية ومعنوية شجعت الكثير من الجزائرية للهجرة خاصة بعد الاستقلال وشغل المساكن التي تركها الأوروبيون، وكان هذا أيضا من العوامل التي ساهمت في تقليص الأسرة التقليدية الجزائرية بمعنى أن المسكن الأوروبي فرض نوعا معينا من التشكيلة الأسرية.

انقسمت الأسر الكبيرة المهاجرة بحكم ضيق المسكن المشغول وأصبحت خاضعة لمتطلبات الحياة الجديدة، وذلك على اعتبار أن المدينة مركزا للجذب وللتقدم التكنولوجي والتطور الاجتماعي مما جعلها قطبا للنزوح الريفي لتحسين المستوى المعيشة إلى مستوى معيشي أرقى وأفضل (وهيبة صباحي، 2016-2017، صفحة 207).

ج- خروج المرأة لميدان العمل:

إن خروج المرأة لميدان العمل يعد من أهم الأسباب التي أحدثت تغييرات في نطاق الأسرة المعاصرة وأثرت كثيرا على وظائفها التقليدية، ومن خلال العمل حققت المرأة استقلالاً مادياً نتيجة حصولها على دخل ثابت ساعدها على احتلال مركز اجتماعي واقتصادي يفوق بكثير ذلك الذي تحصلت عليه سابقا في الأسرة التقليدية، وبالتالي هذا التحرر للمرأة العاملة ألقى على عاتقها ادوار كبيرة باعتبارها أصبحت عاملة ومسؤولة كزوجة وكأم، وغير هذا فإن عملها ساعدها على اتخاذ القرارات الخاصة بحياتها بما في ذلك القرارات المتعلقة بشكل الأسرة التي ترغب في تكوينها، ومن هنا ظهرت الرغبة لدى المرأة العاملة خاصة في تكوين أسرة زواجية مستقلة تجمع الزوج والزوجة والأطفال معاً في مسكن مستقل بعيداً عن العائلة الكبيرة.

ومنه نصل إلى أن خروج المرأة للعمل نتج عنه تغير في تركيب الأسرة التقليدية، حيث يلاحظ في وقتنا الحالي كثرة نسب الطلاق في المجتمع الجزائري بسبب رغبة الزوجة في حياة مستقلة دون تدخل أهل الزوج في القرارات الخاصة بأسرتها، وبذلك انكشمت معظم الوظائف التي كانت تؤديها وأصبحت مؤسسات أخرى تنافسها في ذلك كما تغيرت صورة المرأة بخروجها إلى ميدان العمل للبحث عن المساواة بينها وبين الرجل خاصة أثناء نيلها قسطاً كبيراً من التعليم (وهيبة صباحي، 2016-2017، صفحة 208).

مما سبق يمكننا القول أن الشكل السائد في المجتمع الجزائري وخاصة في الوسط الحضري الجزائري هو الانتقالي أي بين النموذج التقليدي والنموذج الحضري، وذلك على اعتبار الأسرة الحضرية في المجتمع الجزائري لازالت مرتبطة بالأسرة الممتدة من حيث الانتماء والعادات والتقاليد والأعراف ومنت العلاقات الاجتماعية.

خلاصة الفصل:

الأسرة هي الخلية الأولى في المجتمع والدعامة الأساسية له، خاصة كونها مرتكز النمو الفكري الذي تستند إليه كل الأعضاء والوظائف، فمع تطور وتغير المجتمع تغيرت الأسرة عبر التاريخ من أسرة في مرحلة بدائية تمتاز بالبساطة وتقوم بجميع الوظائف إلى أسرة الحضارات القديمة التي عرفت نوعاً من التنظيم والتجديد وظهرت مناشير تقديس الأسرة، وصولاً إلى الأسرة في عصر الشرائع السماوية حيث عرفت نوعاً من التقديس وتحريم زواج الأرحام وذلك بالرجوع إلى التوراة والإنجيل والزيور، إلى أن ظهر الإسلام الذي انتشر في أنحاء العالم وأعطى الأسرة مكانتها وذلك بالرجوع إلى القرآن وسنة محمد صلى الله عليه وسلم؛ حيث أعطى الأسرة أهمية بالغة في بناء المجتمع وتولى المشرع الحكيم رعايته بتفصيل قواعده وتحديدي أحكام الزواج وبناء الأسرة منذ التفكير فيه إلى إتمامه وبناء أسرة صالحة حتى الموت وما له من حقوق وواجبات، إلى أن ظهرت الأسرة الحضرية في الوسط الحضري التي تغيرت وظائفها وأصبحت تستند لمؤسسات أخرى وبذلك ظهرت النظريات المفسرة للأسرة كل حسب اختصاصه وميوله، وتنوعت وظائف الأسرة الحضرية وتنوعت مقوماتها وعرفت أشكالاً مختلفة على مر العصور إلى حد ظهور الأسرة الحضرية المعاصرة، والجزائر إحدى دول العالم التي عرفت تطور وتغير في الأسرة من الأسرة التقليدية إلى الأسرة المعاصرة، وذلك بفضل عدة عوامل ساعدت في ظهور الأسرة الحضرية في الجزائر.

الفصل الرابع:

الجريمة والعلاقات الأسرية والجوارية والجانب

المادي والاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية

أولاً: مفهوم العلاقات الأسرية

ثانياً: الجريمة والعلاقات الأسرية

ثالثاً: العلاقات الجوارية

رابعاً: الجريمة والعلاقات الجوارية

خامساً: الجريمة والجانب المادي للأسرة الحضرية

سادساً: الجريمة والجانب الاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية

تمهيد:

الجريمة ظاهرة اجتماعية عانت منها المجتمعات عبر العصور ومع مرور الزمن تنوعت الجرائم واختلفت أشكالها، ولم يقتصر الإجرام على القتل الذي يعاقب صاحبه إما بالقتل أو بالسجن كما كان في الماضي، لكن مع ظهور الإسلام تحدد لكل جريمة العقوبة المناسبة لها ومع تطور المجتمعات تغيرت الجريمة ولم يقف عند حد القتل والسرقة، بل تطورت إلى المتاجرة بالمخدرات والاختطاف الأشخاص والأطفال وبيع الحبوب المهلوسة لقتل شبابنا وتحطيمه وسلوكه لعالم الإجرام والمجرمين، وأول من تأثر من الجريمة الأسرة الدعامة الأساسية لبناء أي مجتمع، وإذا صلحت الأسرة صلح المجتمع وإذا فسدت الأسرة فسد المجتمع، والجرائم الأكثر انتشاراً نجدها في المدن أي الوسط الحضري لتعقد الحياة وكثرة انشغالات الدنيا وقلة الروابط الاجتماعية، واتجاه الأسرة الحضرية إلى الاستقلالية والاعتماد على النفس وضمحل رابطة القرابة والدم، فانتشرت الفردانية والروابط الثانوية ومع انتشار الجريمة في الوسط الحضري عرفت العلاقات الأسرية نوعاً من الاضطراب إلى جانب العلاقات الجوارية التي تكاد تنعدم للخوف من أي شيء حتى من الأقارب والجوار.

عرفت العلاقات الأسرية نوعاً من التوتر والخوف والاضطراب بين الزوجين وبين الأبناء بما تعرفه المدينة من اقتربات مست الأنفس والممتلكات أصبح الأب يخاف على ابنه وابنته وزوجته من المجهول بمجرد الخروج من الحرم المنزلي، كما تلاشت العلاقات الجوارية نظراً لسماع ما يحدث في المجتمع الجزائري من قتل وسرقة وخطف من الجيران والأقارب.

أولاً: مفهوم العلاقات الأسرية:

يقصد بها تلك العلاقات التي تقوم بين أدوار الزوج والزوجة والأبناء ويقصد بها أيضاً طبيعة الاتصالات والتفاعلات التي تقع بين أعضاء الأسرة الذين يقيمون في منزل واحد، ومن ذلك العلاقة التي تقع بين الزوج والزوجة وبين الأبناء أنفسهم، وتعتبر الأسرة الحضرية في المجتمع الجزائري أسرة ممتدة وأبوية وتتميز بهيمنة الرجل على المرأة، لذلك يكون هناك توزيع هرمي للسلطة وتكون السلطة في يد الرجل (إسماعيل داحي، 2014، صفحة 54).

كما تعد العلاقات الأسرية المحدد الرئيسي لأسباب التنشئة الأسرية، فمن خلال هذه العلاقات يكون التفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة، وبواسطتها يتم نقل القيم والمعايير للأبناء وتتمثل هذه العلاقات في علاقة الوالدين فيما بينهما، علاقة الأب بأبنائه وعلاقة الأم بأبنائها ثم علاقة الإخوة فيما بينهم (كريمة شعبان، 2017، صفحة 04).

العلاقات الأسرية تلعب دوراً كبيراً في تكيف الأبناء والاستقرار النفسي والجماعي والتربوي والدراسي للأبناء حيث تتأثر شخصية الأبناء بمدى تكيف شخصية الوالدين وتكيفهما الاجتماعي. العلاقات الأسرية هي العلاقة الاجتماعية وليدة اجتماع الأفراد وتبادل أفكارهم واتحاد مصالحهم بصفة تلقائية، هذه العلاقة تحقق دوافعهم الاجتماعية وحاجاتهم الضرورية وأهدافهم المشترك. كما أن مفهوم العلاقات الأسرية يشير للتفاعل الذي يتم بين أفراد المجتمع وأساليب التكيف الاجتماعي التي تحدث بين الجماعة الواحدة أو بين جماعات اجتماعية ما برزت داخل إطار الوحدة المجتمعية (بلقاسم ديب، 2009، صفحة 451).

كما عرفت العلاقات الأسرية بأنها العلاقات الاجتماعية التي هي الروابط والآثار المتبادلة بين الأفراد والمجتمع وهي تنشأ من طبيعة اجتماعهم وتبادل مشاعرهم واحتكاكهم ببعضهم (مريم أحمد مصطفى، 2001، صفحة 33).

العلاقات الأسرية تغيرت بتغير الأسرة التي اتجهت للأسرة النووية أي الحضرية التي تتميز بالاستقلالية والحرية والفردية والعلاقات الثانوية، وقد اتخذت العلاقات الأسرية ثلاث أشكال متأثرة بالجريمة في مدينة الجزائرية، حيث اتسمت الأسرة الجزائرية بنفس سمات الأسر في العالم هذا ما جعلها تتحني نحو الأسرة الحضرية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بصفة آلية غير معتمدة لمتطلبات العيش في المدينة وأسلوب الحياة فيها.

ثانياً: الجريمة والعلاقات الأسرية:

1- الجريمة والعلاقة بين الزوجين:

الجريمة في الوسط الحضري أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر عن العلاقات بين الزوجين التي نسجت خيوطها الأسرة، ولا يمكن أن تنجح الحياة الأسرية إلا إذا شعر الزوجين بالأمان والطمأنينة ونتيجة الظروف اللأمنية في المدينة، يكون الزوجين دائماً في حالة تأهب لما يحدث داخل الأسرة وخاصة العلاقة بين الزوجين حيث جعلت الجريمة العلاقة بين الزوجين علاقة ترابط وتماسك أي علاقات جيدة نتيجة انشغال الزوجين ببعضهما، إذا كانت الزوجة في البيت فالزوج دائم الاتصال للطمأنينة عليها ولذلك الزوجة توصي زوجها من أي خطر يهدده خارج المنزل لما تسمعه من جرائم وانتهاكات للأنفس والممتلكات، فالجريمة من جهة نتجت نتيجة الخوف والتوتر الدائم لما قد يحدث للزوجين داخل المنزل أو خارجه والحياة في المدينة تجعل الزوجين في حالة تأهب لما قد يحدث من جرائم قتل وخطف وسرقة والضرب، فالجريمة أدت إلى التماسك الأسري والتعاون بين الزوجين وتقسيم الأدوار والوظائف وزيادة المسؤولية اتجاه كل طرف، وبالتالي الرجوع إلى حنين الأسرة كما في السابق من جهة ومن جهة أخرى أدت الجريمة إلى الصراعات والشجارات اليومية بين الزوجين نتيجة الخوف والتوتر والضغط النفسي والاجتماعي وحتى الاقتصادي فزاد الإنفاق الأسري لتوفير الحماية والأزمات الاقتصادية كتحصين المنزل خوفاً من أي اعتداء.

الجريمة أدت إلى نشوء علاقات خلاف ونزاع تجعل من الصعب على الزوجين بناء علاقات سوية تؤدي إلى القلق والتوتر ينعكس على علاقتهما مستقبلاً، على العكس من ذلك الجريمة زادت من اهتمام الزوجين ببعضهما وشعورهما بالحب والسعادة واتزان شخصيتهما من شأنها إيجاد التماسك وخلق جو التوافق الاجتماعي وينعكس على الجو السائد في الأسرة، والجريمة أثرت على العلاقات الأسرية بين الزوجين التي تتضمن مظاهر متعددة فالبعض يتضمن روابط حميمة والبعض الآخر يؤثر على نمو مثل هذه الروابط ويعوقها، وتستطيع العلاقات الودية والصداقة أن تمنح العلاقات الزوجية قوة كبيرة، وتتضمن بعض هذه العلاقات الودية نمو العواطف والتعبير عنها كالحب والتعلق والاتصال، وعموماً تفترض أن السعادة الزوجية والاستقرار أكثر توتراً في العلاقات الزوجية التي تتميز بالحب والاعتماد المتبادل والاتفاق والإشباع المشتركة، ومن ناحية الأخرى من المعتقد أن التعاسة الزوجية والقلق أكثر تواتراً عندما يسود التباين والكراهية والتطور والاستقلال المتبادل وعدم الاتفاق.

قد تكون العلاقات بين الأدوار التي يقوم بها الزوجان متداخلة أو متصلة بمعنى أنها قد تشمل كثير من أوجه النشاط المشتركة أو المتماثلة التي يقوم بها كلا من الزوجين، بيد أن استقرار الحياة الزوجية وتوفير السعادة بين الزوجين يمكن أن تتحقق وفي كلا الحالتين، سواءً في العلاقات التي تتداخل فيها الأدوار الزوجية أو تتفصل يبدوان السعادة والاستقرار أكثر تأثيراً بالنسق الاجتماعي العام الذي تعتبر العلاقات بين الزوج والزوجة جزءاً منه أكثر من تأثيرهما بالعلاقة بين الزوجين وحدهما (محمود حسن، 1981، صفحة 191).

هكذا أثرت الجريمة بكل أشكالها في الوسط الحضري خاصة العلاقات الزوجية إما بالإيجاب أو بالسلب.

حدثت في هذه العلاقة بعض التغيرات ترجع أساساً إلى جملة من عوامل التغير الاجتماعي منها متطلبات الحياة الحضرية وارتفاع المستوى التعليمي وارتفاع الوعي الديني والتخلي التدريجي عن قيم العائلة الممتدة المتميزة بمستوى عال من الضبط الاجتماعي إلى قيم الأسرة النووية المتميزة بدعم قيم الفردية والديمقراطية زيادة على الدور الجوهري الذي تقوم به المدرسة ووسائل الإعلام المختلفة، بحيث نلاحظ الدخول من قيم التسلط والقهر إلى قيم التعاون والتعايش والتفاهم (ناصر قاسمي، 2013، صفحة 59).

أدى الخوف من الجريمة إلى تغير في القيم السائدة كسيطرة الرجل على المرأة، حيث كانت الكثير من هذه القيم مستمرة إلى أيامنا هذه إلا أن حدثها ونطاق انتشارها يتراجع شيئاً فشيئاً، فأصبحت الزوجة تتحمل مسؤولية الأبناء داخل المنزل وخارجه وإن كان سابقاً لا يسمح للمرأة بالخروج إلا للضرورة، وإذا كان آباء أجدادنا أكثر تشدداً مع زوجاتهم وأبنائهم وزوجات أبنائهم ومع أحفادهم فإن أجدادنا المباشرين أقل تشدداً من آباءهم، ويستمر تراجع هذا التشدد جيلاً بعد جيل فربما أجدادنا تحكّموا في العلاقات العائلية وفي الضبط الاجتماعي لكن تراجع لديهم بعض القيم التي كانت في آباءهم ولكن ليس بطريقة جذرية، فربما تراجع طلاق الأب لزوجته ابنه، ثم أن آباءنا أقل تشدداً من أجدادنا فقد أصبحوا مثلاً يسمحون لبناتهم بالدراسة ويسمحون لأبنائهم باختيار شريك الحياة، ويسمحون للفتاة بالعمل خارج البيت، أما آباء هذه الأيام فقد أصبحوا شركاء في الحياة، لكن دون أن تمس قيم الحياة والحشمة التي عهدتها العائلة الجزائرية فهي الثابت أشكاله المختلفة.

وتتأثر العلاقة بين الزوجين بهذه القيم في مجتمع محافظ ومتعلق يخفي أي مظهر من مظاهر الانسجام والتفاهم بين الزوجين، وبدأت الأجيال الحالية تتخلى عن بعض تلك القيم وتكتسب قيماً أخرى فأصبحت العلاقة تميل إلى الجوانب العاطفية وتميل إلى أن يعيش كل طرف العالم الداخلي للطرف الآخر نفسياً وعقلياً وشعورياً، وأصبح الزوجان يناديان بعضهما البعض بأسمائهما الشخصية وربما تمت المصافحة أما العائلة ويأخذها للتنزه أمام مرأى عائلته وربما استشارها واستشارته وتحدث إليها أمام والديه (ناصر قاسمي، 2013، صفحة 61).

إلى جانب ذلك أدى الخوف من الجريمة إلى فهم كل من الزوجين لذاته وأبعادها وحجمها مع وضوح الرؤية لديه حول واجباته التي يجب أن يؤديها نحو الطرف الآخر، وحقوقه التي يجب أن يحصل عليها منه، وهذا كفيل بأبعادهما عن جو الخلافات المشحون بكثير من المشكلات التي تعترض حياتهما الزوجية.

كذلك يجب كل من الزوجين مساعده الطرف الآخر على فهم نفسه وتبصيره بذاته لمعرفة أبعادها وإمكاناتها وقدراتها بدون سخرية وتجريح وبلا لوم وتحضير في جو من التقبل والاحترام والتسامح المتبادل بينهما حتى يتمكن كل منهما من ممارسة أدواره العامة داخل بيت الزوجة وخارجه بما لا يدع مجالاً للنقد واللوم والعتاب والعقاب من أي فرد سواء أكان في نطاق الأسرة، وذلك باختيار أنسب الطرق التي تسهم في تحقيق التصحيح المطلوب من أجل تدعيم تفاعلاتهما الثنائية الإيجابية وتعزيز تواصلهما الجيد يهدف استمرارية الحياة الزوجية بينهما بلا مشكلات ولا اضطرابات تواجههم وتورقهم (عبد الخالق محمد عفيفي، 2011، الصفحات 295-296).

قد يوصل الخوف من الجريمة إلى الصراع والعنف بين الزوجين الذي يعتبر ظاهرة طبيعية في السلوك الإنساني نتيجة لحالة التفاعل المستمر بين الطرفين، بداية من الأسرة إلى كل أشكال التجمعات الإنسانية والتنظيمات المختلفة.

ويمكن أن يبدأ في الأسابيع الأولى من الزواج بسبب صعوبات التكيف مع الوضع الجديد والبحث عن مهبط آمن تستمر عليه هذه العلاقة الجديدة، ومن الخطأ أن تتطور إلى العنف والصراع بين الزوجين على أنهما ظاهرتان سلبيتان بل يمكن أن يكون لهما وظائف إيجابية أيضاً، ثم أن هذه الظاهرة لها أسبابها ونتائجها، وقد تكون الأسباب حقيقية أو مفتعلة ظاهرة خصبة وأحياناً لا تصل إلى الأسباب الخفية مهما اجتهدنا (ناصر قاسمي، 2013، الصفحات 66-67).

قد يتحول الصراع أحيانا إلى كراهية وعداء وضغوطات نفسية جراء الخوف من الجريمة ويزيد الصراع نتيجة تعارض المصالح والأهداف التي كانت تهدد الزوجين مستخدمين كل الأساليب سواء مشروعة أو غير مشروعة في القضاء على الطرف الآخر.

من نتائج الخوف من جريمة العنف الأسري؛ ويقصد بالعنف الأسري سوء معاملة شخص لشخص آخر تربطه به علاقة وثيقة مثل العلاقة بين الزوج والزوجة وبين الآباء والأبناء وبين الإخوة، ويتداخل مفهوم العنف الأسري مع مفهوم كثيرة قريبة منه مثل العنف المنزلي أو سوء معاملة أحد الزوجين للآخر، أو سوء معاملة الأطفال ويتخذ العنف الأسري صورًا متعددة منها: (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2012، صفحة 149)

أ. الإيذاء البدني:

هو أكثر صور أعمال العنف خطورة خاصة إذا صاحبه جروح أو كسور تصيب المعتدي عليه، وقد يأخذ الإيذاء البدني شكل الاعتداء بالضرب دون إحداث أضرار جسيمة بجسم المعتدي عليه كالصفع على الوجه والركل بالقدم والحرمان من الطعام أو من الشراب لفترة طويلة.

هذا ما يؤدي إلى خلافات حادة تصل إلى الطلاق أو البعد عن الأسرة وعدم اللامبالاة. وقد يوصل إلى مشاكل صحية كالكسور والتشويه، يدخل المعتدى عليه في حالات نفسية حادة كالانطواء والاكنتاب، تجعل أحد الزوجين لا يقوم بمسؤولياته وبذلك تتصدع الأسرة تصل إلى حد التفكك الأسري والطلاق أو الهجر الطويل والمتعمد.

ب. الاعتداء الجنسي:

هذه الصورة من أعمال العنف تتمثل في إكراه المعتدى عليه سواء كان ذكرا أم أنثى على ممارسة الجنس أو القيام بأعمال جنسية فاضحة مع المعتدي، ويعد الاغتصاب أخطر صور الاعتداء الجنسي في نطاق الأسرة وغالباً ما يمارس الاعتداء الجنسي تحت تهديد المعتدى عليه بإيذائه إذا لم يرضخ لرغبات المعتدي.

أحيانا أخرى يصل العنف الأسري إلى حد الإعتداء الجنسي وذلك من خلال ممارسة الجنس تحت تهديد المعتدى عليه بالضرب والشتم وممارسة الجنس بالقوة قد تؤدي إلى حد القتل، وبذلك تتهدم قوام العلاقة بين الزوجين تصل إلى حد الجريمة أو الانحراف.

ج. الإيذاء المعنوي بالسب:

في هذه الحالة يوجه المعتدي إلى المعتدى عليه ألفاظ بذيئة تحط من قدره أو تنال من شرفه أو من شرف أهله كسب الزوج لزوجته وأهلها أو العكس، وقد يتخذ الإيذاء المعنوي صورة من صور الإكراه حيث يهدد الشخص شخصا آخر يكشف سره أو بإيذاء أحد يحبه أو بإتلاف ممتلكات يعتز بحياتها. الإيذاء المعنوي من أخطر مظاهر العنف على أحد الزوجين خاصة لما يلحقه من ضرر نفسي على المصاب وله ذلك مخلفات على العلاقة بين الزوجين تجعل كل منهما لا يطيق الآخر وتغرس الحقد والكراهية، مما تكون سببا في إنحراف أحد الزوجين التي تحطم كيان الأسرة، كما أن إنتشار الجريمة في المدينة جعل الزوجين في حالة خوف وإرتكاب وضغوطات نفسية حيث يفرغ هذا الكبت في السب والشتم وماله من مخلفات علة العلاقة بين الزوجين.

د. سوء المعاملة الاقتصادية:

يتخذ العنف الأسري شكلا ماديا فيحرم الزوج زوجته من مصروف المنزل وقد يستولي على راتبها لينفقه على ملذاته أو يستحوذ على مدخراتها فيعطيها لأهله. قد يصل العنف الأسري إلى حد حرمان الزوجة من المصروف اليومي، والاستيلاء على مجوهراتها وكل ما تملكه من أجل تلبية رغباته، أو الاستيلاء على دخلها إن كانت تعمل.

هـ. سوء المعاملة الاجتماعية:

يكون في صورة فرض العزلة الاجتماعية على أحد أفراد الأسرة ومن ذلك على سبيل المثال خطر خروج الزوجة من المنزل لزيارة أهلها أو صديقاتها أو تقييد حرية الأبناء في حيز مكاني معين يمنعهم من الاختلاط بأبناء الجيران أو بأقرانهم من الأقارب.

هي من أخطر مظاهر العنف الأسري حيث تجعل الزوجة في إنعزال عن المجتمع من خلال أوامر الزوج من عدم الخروج من البيت حتى في المرض بإستعمال الأعشاب الطبية وعدم الذهاب للطبيب، خوفا من المصاريف وبذلك يساهم في العزلة الاجتماعية التي تكون لها مخلفات جسيمة على العلاقة بين الزوجين.

تتجسد الرابطة بين الجريمة والعلاقة الزوجية من خلال مايلي:

• الخوف:

يلعب الخوف دورًا في التوافق الزوجي، كالخوف من انغماس شخصيته أحد الزوجين في شخصية الأفراد أو الخوف من فقدان الحرية والأمان، وكذلك الخوف من فقدان العاطفة والإخلاص من الشخص الآخر، وهذا ما يطلق عليه مصطلح الغيرة والغيرة ورد فعل الخوف.

الخوف من انتشار الجريمة في المدينة يخلق فقدان الحرية وعدم الأمان ويجعل الزوجين في حالة توتر وخوف دائم من أي مكروه سيصيبهما، مما يجعل عاطفة كل الزوجين في اضطراب إتجاه الآخر، ومن ثمة تتأثر العلاقة بين الزوجين إما إيجابا أو سلبا، حيث يزيد إهتمام كل منهما، أو العكس اللامبالاة وعدم الاكتراث لما يحدث، إلا بعض الجرائم تزيد من إهتمام الزوج بزوجه كالاغتصاب والتحرش بالجنس اللطيف، تزيد من غيرة الرجل، وكذلك تحرش النساء بالرجال وما يظهر من مفاثن هذا العصر تزيد من غيرة المرأة، سواء من المجال الداخلي للأسرة أو خارجها.

هناك معنيان للغيرة ويمكن تطوير النوع الأول من الغيرة بمجهودات الزوجين للاحتفاظ بمنزلهم ضد الهجوم الغادر لأحد الأقارب الذي يريد تحطيم سعادتهما إذا استطاع، والنوع الثاني هو الذي يظهر عندما يرى الزوج رجلا آخر يبيد إهتمامًا لزوجه ويخشى أن يكون غير قادر على الاحتفاظ بعاطفتها وإخلاصها عن ظهور شخص آخر له جاذبية أكبر، وقد لا يعلل الزوج خوفه إلى هذا الحد ولكن يكون الخوف موجودًا رغم ذلك، ويد يكون رد الفعل عنده هو الغضب والكرهية وذلك حسب مقدار وعيه بالخوف ولكن هذا الشعور يرجع في الأصل إلى عدم الأمان (سناء الخولي، 2011، صفحة 223).

يمكن اعتبار الغيرة سببا من أسباب الخوف من التعرض للجريمة وذلك راجع لما يلي:

1. الحب والإخلاص لا يمكن الحصول عليهما بالإرغام عن طريق الشك والمراقبة فالحب الجدير بالحصول عليه هو الذي يعطى بحرية وإرادة واعية مع الحرص عليه من عدم التعرض لأي مكروه كالجرائم التي باتت تهدد أزواجنا.

فالحب لا يأتي عن طريق القوة، بل هو ناتج عن الاحترام المتبادل والمودة كي يشعر الزوجين بالأمان وعدم الخوف لما يجري في المجتمع كالخوف من إنتشار الجريمة في الوسط الحضري.

2. نقص الثقة يؤدي إلى استياء الشخص الآخر، وعدم الأمان والخوف الدائم، وحتى وإن كان الطرف الآخر موجود في نفس المكان.

فالجريمة خلقت نوع من عدم الثقة في أي شخص، كما يبث في وسائل الإعلام، لذلك يتولد لدى الزوجين نوع من عدم الثقة للجرائم المنتشرة في المدينة كالخيانة الزوجية، ومساعدة على ذلك وسائل الوسائل التكنولوجية الحديثة.

3. حتى عندما تكون الغيرة قابلة للتبرير فهي لا توجه للأسباب الحقيقية لعدم الإخلاص، وإما وجدت ليحس الطرف الآخر بوجوده وأهميته فهو يغير عليه، وفي نفس الوقت يحس به، ويحميه من أي مكروه ومن بينها الجريمة التي تهدد أي فرد في المدينة.

كما أدى إنتشار الجريمة إلى الغيرة على الزوجة خوفا لتعرضها للتحرش، وإلى أي جريمة مهما كان نوعها، إلى جانب غيرة الزوجة على زوجها من المجال الخارجي، وحتى من داخل الأسرة كوسائل التواصل الاجتماعي التي أوقعت الكثير في الخيانة والشذوذ الجنسي.

4. من الصعب جدا الحياة مع الشخص الغيور ولهذا من المحتمل أن يصبح غير جذاب وهنا قد يؤدي بالقرين إلى أن يفقد الاهتمام وإن يقوم فعلا يعمل ما كان يخشى منه أن يفعله أو هكذا يصل إلى نهاية ما كانت تهدف الغيرة إلى منعه، إلا أنه في بعض الأحيان تجعل الزوج الغيور يفقد مكانته نظرا للغيرة الزائدة والتي لا مبرر لها، فتجعل الطرف الآخر يتصرف عكس ما يملئ له الغيور، فيقع في مشاكل لا نهاية لها قد توقعه في شباك الجريمة.

5. تدل الغيرة على عدم النضج وهي في الغالب جزء من السلوك غير الناضج الذي لا يؤدي إلى زواج سعيد، إلا أنه قد تجعل الغيرة لا محل لها، مما تجعل الزوجين غير سعيدين إن زاد الشيء عن حده إنقلب إلى ضده، مما تجعل الزوجين غير قادرين على حل أبسط المشاكل وعدم مواجهة الصعوبات من داخل الأسرة أو خارجها، كإنتشار الجريمة في الوسط الحضري، وكيفية حرصهما لعدم التعرض لها.

6. تتضمن الغيرة غالبًا إسقاط اللوم على الشخص الآخر، فالشخص الغيور لا يقول أنا غيور لأنني خائف وغير آمن ولكن يقول أنا غيور لما تفعله، فإذا كانت الغيرة هي اللوم على الطرف الآخر فقط، وعدم محاولة فهم لتصرفاته تجعل الحياة الزوجية في المحك، فالغيرة الايجابية هو أن يخاف كل منهما على بعضهما، ومحاولة حماية الطرف الآخر في ظل أصبحت الجريمة منتشرة في كل مكان وفي كل لحظة.

ولخوف وعدم الأمان من الجريمة لا يتعلق فقط بالغيرة على أحد الزوجين أو كلاهما ولكن أيضا بأسلوب التعبير عنها، فالتعبير عن الغيرة يستلزم النقد والشك والاستجواب والمضايقة وطلبات تفسير وعرض للزوج والنكد وفقدان الاحترام، وتقييد الحرية إلى آخر هذا من الصفات أو الخيرات المضايقة والمضجرة، وكثيراً ما يرفض القرين الغيور أن يؤمن بالحقيقة وكلما حاول الشخص الآخر أن يفسر عدم وجود أي سبب للغيرة كلما زاد الطرف الأول في غيرته مصراً على أن هذا التفسير ما هو إلا محاولة لتغطية الموقف وهكذا يهبط الزوجان إلى أعماق بعيدة في الرمال المتحركة للشعور، ويفقدان الراحة النفسية والاجتماعية والأمان الذي يجب أن يلم الأسرة، وبالتالي تكون الغيرة سبباً من أسباب عدم الأمان والخوف الدائم وهذا ما تجعل الزوجين في خطر التعرض للجريمة بكل سهولة.

رغم هذا فقد تكون الغيرة صفة ملطفة تعوض إلى حد ما صفتها الضارة وقد تجعل من هذه المحبة المرة حبة سهلة لابتلاع فحقيقة أن الفرد الذي يبدي الغيرة قد تكون إشارة إلى أنه لا يرغب في فقدان الشخص الآخر وأنه يريد الاحتفاظ بعلاقتهم، وأنه يفعل ذلك لأنه يحبه حباً شديداً، وهذه الأفكار تستحق الاهتمام من أي شخص يكون قرينه غيوراً (سناء الخولي، 2011، الصفحات 224-228).

• السيطرة:

إن نتائج السيطرة الفعلية أو ادعائها نسبية وتتوقف على الشخصيات التي تتضمنها هذه السيطرة وعموماً فإن السيطرة تعتبر ظاهرة غير صحية إلى حد كبير فبعض الزيجات تتحول إلى ما يمكن أن تطلق عليه (معارك الهيبة) والسؤال الذي يبحث الزوجان عن إجابته هنا ليس كيف نستطيع أن نعمل معا على أحسن ما تكون ؟ بل من الذي سوف يستسلم ؟

كل من الزواج الذي يصر على ممارسة سلطة الذكر أو شخصية الزوجة التي تحتاج إلى سيطرة، يحاولان أن يجدا طريقتهم الخاص والملائم لهما بصفة شخصية أكثر من حرصهما على نجاح الزواج، فيحاول الزوج السيطرة على أمور أسرته، لكي لا تكون عرضة للجريمة، فيبدأ بالسيطرة على الزوجة في خروجها ودخولها للمنزل وزيارتها لأقاربها، وإعلامه عند الخروج فجأة للتأكد من عدم تعرضها لأي مكروه وخاصة من الجرائم التي أصبحت منتشرة إلى حد كبير في المدينة.

يتحدث ألفرد أدلر عن المنزل الذي يدار بقوة الماء وهو يعني بذلك المنزل الذي تحكمه دموع المرأة وقد يلجأ الفرد إلى ادعاء المرض كي يسيطر على قرينه، وقد تصبح الزوجة فجأة مهتمة بقواعد الاينكيت أو قد تستعمل مراعاة المواعيد كسلاح، كما أنها قد تزيد التأكيد على ضعفها وهكذا تعجب بما يفعله زوجها لدرجة أنه يصبح محملاً بتوقعات أكبر للنجاح، وإذا لم ينجح الزوج فإن الزوجة تلوم الآخرين

لأنهم وقفوا عقبة في طريقه، وهكذا يربط الاثنان معاً أكثر وأكثر ويعطي الزوجة نفوذاً على الزوج وبعض النساء يتزوجن رجالاً عاجزين جسمانياً خلف تظاهرهن بالعطف والشفقة وهن راغبات في السيطرة (سنة الخولي، 2011، صفحة 225).

هكذا أدى الخوف من الجريمة وانتشارها إلى سيطرة الزوج على زوجته نتيجة الخوف من الجريمة التي انعكست على العلاقات الأسرية، إما سيطرة الزوج أو العكس الزوجة فالجريمة خلقت انشغالات على علاقة الزوجين بمحاولة حماية طرف على الطرف الآخر وتوفير الأمن والاستقرار. كما قد تلعب الزوجة دور المسيطر في البيت نظراً للوقت الطويل لمكوئها فيه فهي تسيطر على الأبناء والزوج في دخولهم وخروجهم من المنزل، حيث نجدها أكثر تأثراً لما يحدث في المدينة من إنتشار الجريمة وحرصها الكبير لعدم تعرض أسرتها لشباك الجريمة، وبذلك تصبح الأمر والناهي في البيت.

من نماذج السيطرة الشائعة طلب العرفان بالجميل، حين يقول أحد الزوجين لولاي لما كنت اليوم في مركزك هذا أو لقد ضحيت بالكثير من أجلك أو تفكر فيما كنت عليه قبل أن أتزوجك وعندما يكون العرفان بالجميل اختيارياً وتلقائياً فإنه يكون مفيداً للطرفين، كما أن هذا النوع من السيطرة شيء طبيعي بين الزوجين، لتبادل العرفان الجميل من كلاهما، وقد تكون في بعض الأحيان مقيدة تجعل الزوجين في حالة مد وجزر، قد تكون فريسة سهلة للجريمة.

عندما يطلب فإنه قد يؤدي إلى الاستياء فهو يلقي ضوءاً جديداً على العمل الذي تم وعلى الشخص الذي يطلب، وعندما يأخذ طلب الاعتراف بالجميل صيغة الاستشهاد ويلعب دور التضحيات والزهو بها في وجه الشخص الآخر فإنه يفقد قيمته نهائياً فالتضحية بهذا الاسم تشبه الهدية التي تقم وعليها طابع السعر متروك عمداً وفي هذه الحالة تكون إهانة أكثر منها هدية (سنة الخولي، 2011، صفحة 226).

• الاعتماد المفرط:

يؤدي الخوف من الجريمة إلى الاعتماد المفرط الذي يكون عرضة لعدم النضج وتكون نتيجته حب الذات والأنانية، وقد تخضع الزوجة لزوجها وتتحنى له بطاعة عمياء فيما مر وينهي كما يشاء والخوف من الجريمة تجعله غير قادر على جميع المسؤوليات فتحتملاً مثلاً الزوجة الإتيان بمستلزمات المنزل وذهاب وإياب الأبناء إلى المدارس.

يكون ذلك الاعتماد نهائياً على الزوجة في كل شيء ويتذمر إذا كلف بمسؤولية معينة حيث لا يتقاسم الأعباء مع الزوجة، كما أن الاعتماد المفرط قد يكون سيطرة فعلية، فقد يسيطر شخص على

سلوك الآخر بالخضوع والاستسلام وإظهار الحاجة إلى المساعدة والإرشاد وتوقع أن يأخذ القرار وأن يفهم بمسؤولياته حيث يتحمل الفرد ضبط سلوك الآخر (سنا الخولي، 2011، صفحة 226).

• التوتر:

يعتبر التوتر من أحد الآثار السلبية التي خلفتها الجريمة على العلاقة بين الزوجين فضغوطات الناتجة عن الخوف من الوقوع في شباك الجريمة أو تعرض أحد الزوجين لها، أدى إلى التوتر وعدم الإحساس بالأمان، مما ولد حالات إنفعالية بين الزوجين تصل إلى حد الخلافات وكثرة المشاكل مما تجعل العلاقة بين الزوجين في حالات هستيرية من التوتر والاضطراب.

يمكن تعريف التوتر بأنه حالة فسيولوجية انفعالية أو عقلية تميل إلى إظهار النشاط وليس معنى النشاط في هذه الحالة أن يكون موجها بالضرورة إلى إزالة أسباب التوتر، فالتوتر يميل إلى الانتشار من منطقة في الحياة إلى مناطق أخرى فيها وأن يتراكم ثم ينفجر عند أقل منبه قد لا يكون له أي علاقة أو له علاقة طفيفة بسبب التوتر الفعلي (سنا الخولي، 2011، صفحة 227).

التوتر لا يأتي من عدم فهو حالة نفسية ينتج عن الضغوطات التي يمر بها أحد الزوجين أو كلاهما، فالخوف من الجريمة يخلق حالة التوتر والاضطراب بين الزوجين خوفا مما يحدث في الوسط الحضري أي المدينة ويتخذ بذلك شجار غير متوقع من التوتر، ويثير أحد الزوجين في توتره الشخصي وزيادة حساسيته.

بالرغم من كل الجهود التي تبذل من أجل منع هذا التوتر فإنه يسبب الشجار ومن الخطورة مكان أن توحى بالشجار أو تتعمد التخطيط له كوسيلة للتقليل من حدة التوتر، قلا توجد وسيلة لضمان أن الشخصين سوف يكون لهما نفس رد الفعل، ولذلك وهناك احتمال كبير جدًا لحدوث توتر أكبر مما كان مقصودًا التخلص منه أو تهدئته، وعمومًا فإنه عندما يتشاجر الزوجان فهناك عدة أشياء يجب أن تعيها ومن خلالها تستطيع أن تضع هذه القواعد للشجار (سنا الخولي، 2011، صفحة 228).

1. لابد أن يفهم كل من الزوجين أن ما يقوله الآخر أو يفعله أثناء الشجار هو نتاج التوتر القائم وليس انعكاسا حقيقيا لشخصيته إذا لم توحى الخيرة التراكمية بالعكس.

لهذا لابد أن لا يحكم الزوجين على بعضهما أثناء الشجار فكل ما يصدر عنه أثناء التوتر قد لا يكون هو الحقيقة، ويحكم عليه بأنه يقصد ذلك، فهو في حالة إنفعالية لا تعطي الصورة الحقيقية لشخصيته.

2. لابد أن يفهم كل من الزوجين أنه مهما كانت الأحكام التي يصدرها أثناء الشجار فهي أحكام باطلة، فالأحكام التي تقوم عليها الفعل تتشكل بطريقة أحسن من ذلك في وقت يكون فيه الفرد هادئاً نسبياً ومستعيداً لمنظوره.

لهذا لا نحكم على الشخص أثناء الشجار فكل ما يصدر عنه باطل خاصة إذا وجد ما يثير غضبه وتوتره.

3. من الملائم أن يحاول كل منهما الاحتفاظ بالشجار في حدود معينة، فلا حاجة إلى أن تنتشر مظاهر علاقتهما وموقفهما وشخصيتهما مما لا علاقة له يأمل موضوع الشجار ولا حاجة للزوجين للانتقال من مهاجمة المشاكل إلى مهاجمة بعضهما البعض.

أثناء الشجار يحاول الزوجين التحكم في حدود الشجار وعدم التطرق إلى مواضيع أخرى قد تزيد من حدة الشجار وتوسع نطاق الشجار وتكبر المشاكل والنزاعات وتزيد من التوتر قد تؤدي إلى مشاكل لا يمكن حلها.

4. من الأفضل أن يكون الشجار سراً بينهما فلا داعي لأن يكون أمام الآخرين وخاصة الأطفال. من الأفضل الحفاظ على سرية الشجار خاصة أمام الأطفال التي يتأثر بالشجار ويؤدي به إلى مشاكل وخيمة على أفراد الأسرة، وأحيانا يتدخل أطراف أخرى في الشجار، تتعكس على العلاقة بين الزوجين.

5. قد يتسبب الشجار في زعزعة توافق الزوجين مما ينتج عنه إرادة عليلة وعدم أمان لذلك من الأفضل أن ينسأه عندما ينتهي، فدع ما انتهى ينتهي ولا تحمل ضغائن وقد حظرت إلى الإمام إلى جو رائق بعيداً عن العاصفة.

وجب عند إنهاء الشجار أن يتسامح الزوجين ويبتعد كل طرف عن أي ضغينة تسبب في فتح شجارات لا حل لها وكل مرة تفتح مجال للشجار.

6. بما أن الزواج أكثر أهمية من مشاعر الزوجين، وفي أغلب الأحوال أهم من الاختلاف الذي أثار الشجار فإنه من المهم أن يكون كل من الزوجين راغباً في السير إلى منتصف الطريق من أجل تحقيق المصالحة، وأحيانا تكون الخطوة الأولى في هذا الاتجاه أسهل بالنسبة للشخص المخطئ، لأن كرامته لن تكون في هذه الحالة عقبة من أجل الاعتذار.

قدسية الزواج أهم من المشاكل العابرة، قد تكون المشاكل أحد أسباب ما يمكن أن يتجنبه الزوجين في المستقبل وحلها من أجل أن لا تكون عائق لاستمرار العلاقة الزوجية.

7. كلما عاد الزوجان إلى حالة العاطفة والتخاطب اشرع بعد المشاجرة كلما كان أسهل عليهما تأخير شجار آخر من الصعب أن يجيء فمن الأفضل ألا ينام الزوجان وهما متخاصمان لأنهما بذلك يعتادان على الضغينة والتباعد.

الأجدر بالزوجين عدم ترك مسافة كبيرة للشجار كي لا يحصل التباعد والضغينة الكره، والأفضل لهما المسامحة وترك الخلافات لاستمرار العلاقة المتينة بين الزوجين وبناء أسرة سليمة خالية من الخلافات التي تؤدي إلى التفكك الأسري.

بالرغم من أننا نتفاخر بأننا نعيش عصر العلم والتكنولوجيا، فإن أغلبنا لا يفهم الحياة بطريقة علمية، فنحن فعلا نعيش في عصر يحظى العالم فيه بقدر كبير من الاهتمام فيه يساهم العلم والعلماء في تكنولوجيا تتمتع بها في نطاق واسع، ولكن عالم الإنسان العادي وميله اتجاه العالم وعلاقته به وبالناس تتأثر إلى حد كبير بافتراضات وانطباعات وتقاليد وانفعالات التفكير المرغوب فيه. وبذلك تكون الخوف من الجريمة ولانتشارها أحد أسباب الشجار وما يخلفه من آثار نفسية وخيمة على الزوجين والأسرة ككل، قد تثير في بعض الأحيان مشاكل كبيرة لم تكن موجودة في الأسرة مما تجعلها عرضة للجريمة بكل سهولة.

هذه كلها تكون تربة خصبة ينمو فيها التوتر والمناقشة والشجار لأنها أكثر احتمالا في أن تغلفه بضباب الحاجة إلى الحقائق أمثر من أن تؤدي إلى إلغائها، فعندما يتناقش شخصان فكل منهما يكون مقتنعا أنه يدافع عن الحقيقة، وإذا استطاع أحدهما أن يرى أنه من المحتمل أنه يعتمد على وجهة نظر لا أساس من الصحة فإن التوتر يتراجع، وهناك ظاهرة عامة على أنه يوجد من الأنساء من هم أنانيون ومولعون بتدبير المكائد ومن هم قصار النظر (سناء الخولي، 2011، صفحة 229).

إلى جانب ذلك أدى الخوف من الجريمة وانتشارها إلى تماسك العلاقات بين الزوجين حيث أن سعادتهما تتوقف على نوعية العلاقات التي تربط بينهما، كما تتوقف إلى حد كبير إلى إشباع الحاجات الشخصية لكل من الزوجين، وهذا ما يجعل تماسك الأسرة والمحافظة على سعادتها واستمرارها، ولقد وجد ليفين ويوكرو أن هناك نوعين من الحاجات النفسية للزوجين يمكن إشباعها من خلال الأسرة وهما:

- الحاجة إلى الحب والإعجاب والحماية.

- الحاجة إلى الاستقلال والمركز وإشباع الذات.

يحتم ليفين ويوكرو أن تكون هناك حماية للزوجين حتى تستمر الحياة الزوجية، وبإنعدام الحماية والأمان يعيش الزوجين في حالة خوف دائم وإرتكاب تكون أحد أسباب الوقوع في شبك الجريمة.

يعد الحب والتعاطف والاستقرار من العوامل المهمة في تكوين الشخصية المتزنة، كما أشارت إلى ذلك دراسات تيرمان، حيث يقول أن أحسن وصفة للزواج السعيد هي الاتزان الانفعالي لكل من الزوجين وأن العامل الأساسي في اتزان كل من الزوجين انفعالياً، هو مدى سعادة والدي كل منهما، وتؤكد بحوث كل من يرجس وكوتزل أهمية العلاقة بين الوالدين في إشباع حاجة الطفل للأمن النفسي (نخبة من المختصين، 2010، صفحة 208).

هذا ما يجعل الخوف من الجريمة وانتشارها لها جوانب إيجابية للعلاقة بين الزوجين من اتزان العلاقة والتماسك والسعادة حرصاً على بعضهما البعض من أي مكروه قد يصيب كل طرف. وبذلك ترجع العلاقة كما في السابق حيث يرجع كل من الزوجين إلى أحضان الأسرة واهتمام كل طرف بالطرف الآخر والخوف عليه لما قد تسمعه من جرائم بشعة في المدينة وغيرها حتى من أقرب الأقارب والجيران، ونتيجة حرص كل الزوجين والاهتمام والحماية انعكست على العلاقة بين الزوجين بالإيجاب من محبة وسعادة واهتمام والحماية، وانعكست على العلاقة بين الزوجين بالإيجاب من محبة وسعادة واهتمام وتبادل العواطف وبذلك تدعم الاتصال بينهما والشعور بالرضا بينهما والمودة هذا ما يحدث داخل الأسرة، أما خارج الأسرة فيظهر في كيفية تعاملهما مع المشكلات وضغوط الحياة والمشكلات الاقتصادية والأمنية.

ومن أهم الجوانب الإيجابية الناتجة عن الخوف من الجريمة وانتشارها نجد:

أ. الاطمئنان النفسي أو الأمن النفسي:

الشعور بالأمن والطمأنينة في ظل الحياة الزوجية يجعل الفرد يشعر بالاستقرار واللازم لتنمية ثقة الفرد بنفسه، وليصبح أكثر قدرة على مواجهة المشكلات والتمكن من حلها. الزوج مسؤول عن توفير الجو العائلي الذي يبعث الثقة بنفس زوجه، كما أن الزوج المسؤول عن توفير جو عائلي يبعث الأمن في نفس زوجها ويرتبط بالحاجة إلى الشعور بالأمن الحاجة إلى سلطة ضابطة موجهة.

لذلك نجد أن الأسرة التي تنقر إلى قيادة رشيدة تشبع فيها الفوضى، فالأسرة الناجحة هي الأسرة التي يشبع فيها الأمن النفسي بين الزوجين، إن الشعور بالحب والقبول من عوامل الشعور بالأمن النفسي، هذا الحب المبني على النضج العاطفي، الحب الإيجابي الذي يدفع إلى مساعدة الآخرين، الحب المتبادل كعلاقة متنامية بين الزوجين، إن التعبير اللفظي عن الحب عملية مهمة أي أن إظهار المشاعر عملية أساسية في نمو العلاقة بين الزوجين، فنرى الكثير من الزوجات تعمد إلى إظهار عاطفة الحب والبغض

مما يضيف فتورا على هذه العاطفة فتبدأ المشكلات تظهر بين الزوجين (نخبة من المختصين، 2010، صفحة 210).

ب. الإشباع العاطفي:

الجريمة أدت إلى قرب الزوجين من بعضهما أكثر والاستماع إلى انشغالات الطرفين والمشاكل التي تواجههما، وبذلك أدت إلى الدفاء الأسري للزوجين والاهتمام الزائد عما كان من قبل انتشار الجرائم وقربها من الأسر في المدينة أي في الوسط الحضري وهذه كلها من الدعائم الأساسية للإشباع العاطفي لكلا من الزوجين وذلك بقدرة كل من الزوجين على منح الحب والحنان للآخر.

ج. التكيف والتوافق بين الزوجين:

التكيف عملية ملائمة بين الفرد ومثيرات جديدة، كما أنه مجموعة ردود الفعل التي يعدل بها الفرد بناءه النفسي، أو سلوكه ليستجيب لخبرة جديدة، أو شروط محددة لكن يختلف هذا التعريف النفسي للتكيف عن تعريف التكيف في علم الاجتماع الذي يرى أن التكيف عبارة عن إقامة الأفراد علاقات مع أفراد آخرين، أو مع جماعة يلقون القبول والرضى، ومن خلال تحليل التعريف النفسي للتكيف نرى ضرورة ملائمة الزوجين مع الظروف الجديدة وهي ظروف العيش تحت سقف واحد في أسرة جديدة، كما أن التعريف الاجتماعي كذلك يدل على ضرورة إقامة الزوج علاقة تتفاعل مع زوجة وضرورة شعور كل منهما بالقبول والرضا من الآخر.

كثير من الدراسات حاولت دراسة الارتباط بين ما ألف الزوجان في بينهما حين كانا ناشئين وبين حياتهما الأسرية بعد الزواج، أشارت سناء الخولي إلى أن الزوجين الذين استطاعوا أن يتكيفوا مع الحياة الأسرية الجديدة يغلب أن يكونا متكيفين من خلال أسرهما قبل الزواج وأن يكونا قد عاشا في بيوت ذات رفاه ووافق بين والديهما، ويرى أن الزوج المتكيف ينزع إلى أن يرى الأم والزوج معا في امرأته خاصة إذا ما عاش خبرة مترابطة قائمة على الحب حيث كان طفلا في بيت والديه.

لهذا نجد أن التكيف يقاس أكثر في الظروف الصعبة وفي الخوف والاضطراب مما يحدث في الوسط الحضري كإنتشار الجريمة التي مكنت من تكيف الزوجين والأسرة ككل لحل الأزمات ومحاولة التصدي لمثل هذه الظواهر الخطيرة، حيث تحاول الأسرة الحضرية التكيف مع كل الظروف مهما كانت في حلوها ومرها.

في بعض الأحيان يفشل الزوجان في عملية التكيف والتنازل كل عن بعض رأيه، هذا الرأي المختلف نتيجة اختلاف البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي جاء منها الزوجان وفي بعض الأحيان نتيجة اختلاف مقومات الشخصية والقدرة العقلية العامة لدى كل منهما، ويظهر التكيف في واحد أو أكثر من الجوانب التالية:

- التكيف في العادات والمبادئ الخلفية.
- التكيف في العلاقات العائلية
- التكيف والتوافق في إدارة المنزل (نخبة من المختصين، 2010، صفحة 213).

د. أهداف ومثاليات الأسرة:

تضع الأسرة نصب عينها هذه الأهداف التي تقرر علاقات الأسرة الداخلية والخارجية كالعلاقة مع الأقارب ونوع العلاقات الاجتماعية ومستواها وحدودها، يحدد هذه الأهداف الزوجان بناء على مقومات تتوفر في هذه الأسرة كالمقومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومستوى طموح هذه الأسرة وتوقعاتها.

هـ. اقتصاديات الأسرة وإدارة شؤونها:

جعلت الخوف من الجريمة في هذا المجال مسؤولية الوالدين معاً في التخطيط لموارد الأسرة وكيفية صرفها، كما أن المحافظة على شؤون الأسرة واستمراريتها للأحداث هي مسؤولية كلا الزوجين المؤثرة في نوعية العلاقات الأسرية واستمرارها (نخبة من المختصين، 2010، صفحة 209).

بالرغم من وجود إيجابيات للخوف من الجريمة وإنتشارها الذي يظهر في العلاقة بين الزوجين وتفاعلها، كذلك لا يخلو الخوف من الجريمة من السلبيات تتمثل في عدم التوافق بين الزوجين والتفكك الأسري والطلاق فيها مسيراً بالخوف من الجريمة جعلت الأسرة في عدم الاستقرار ولا أمن والشجار الدائم الذي انعكس على علاقتهما تبعه الحوار البناء والتواصل الفعال وعندما يفقد الأزواج القدرة على مناقشة شؤونهم بمرونة وعندما تغيب عن الزوجين سبل حل المشاكل والتغيرات بينهما سوف تبدأ علامات عدم التوافق بينهما بالظهور، حيث تصبح العلاقة الزوجية مليئة بالمشاحنات والمشاكل التي قد تؤدي لاستحالة إكمال الزواج.

و. عدم التوافق بين الزوجين:

الحب والانسجام هما أساس نجاح العلاقات الزوجية، وعندما تفترق العلاقة الزوجية لهما سوف ينعكس هذا سلباً على حياة جميع أفراد الأسرة وليس فقط على الزوجين، كما يسفر عدم التوافق إلى فشل العلاقة الزوجية وانهياره، وهنا أبرز علامات عدم الانسجام بين الزوجين (بلال سامي، 2021).

أ. انعدام التواصل بين الزوجين:

يتمثل انعدام التواصل بين الزوجين بطريقة إيجابية وانعدام الحوار لحل مشاكلهم أو عدم مرونة أحد الطرفين أو كلاهما للوصول لحل مشاكلهم، مما ينعكس سلباً على حياتهم ويسبب حدوث مشاحنات ومشاكل وانقطاع حسي وجسدي بينهم مما يؤثر على علاقتهم ببعضهم وبأطفالهم.

هذا ما يظهر عند خوف الأسرة الحضرية من التعرض للزوجين وأبنائهم للجريمة مما يولد بعض المشاحنات وإنعدام التواصل والحوار البناء للخروج بحلول لهذه الظاهرة الخطيرة ومحاولة التصدي لها، وإنعدام التواصل بين الزوجين يؤدي إلى مشاكل كبيرة ليس لها حل، حيث تصبح الأسرة الحضرية من زوجين وأفرادها فرائس سهلة للجريمة

ب. عدم وجود أهداف مشتركة:

بمعنى أن يكون لكل من الزوجين أهدافه الخاصة في الحياة التي قد لا تتفق مع الطرف الآخر وربما تتناقض معه، وهذا يؤدي لعدم الانسجام فينشأ بينهما مشاحنات على أشياء لا تستحق وتتحول لمشاكل كبيرة يصعب حلها بسبب اختلاف في وجهات نظرهم.

عدم وجود أهداف مشتركة يجعل الحياة لا معنى لها، خاصة إذا أصبحت الأسرة الحضرية عرضة للجريمة فليس هناك ميكانزمات وآليات يحاول الزوجين إستخدامها لمحاولة التصدي للجريمة التي باتت تهدد كل فرد وفي كل لحظة، وذلك لانتشارها بشكل ملفت للانتباه، حيث إنعدام أهداف مشتركة بين الزوجين يكونان عرضة للجريمة بكل سهولة.

ج. فقدان الاحترام والتسامح بين الزوجين:

فمن أسباب عدم التواصل بين الزوجين غياب الاحترام المتبادل بينهم أو تسلط أحد الطرفين على الآخر أو فقدان التسامح والمغفرة على المشاكل البسيطة بينهم، هذا ما ينعكس سلباً على حياتهم فتصبح مليئة بالمشاكل التي تفشل كل السبل في حلها.

كما أن فقدان الاحترام والتسامح بين الزوجين قد يهدد كيان الأسرة ويصبح الزوجين عرضة للجريمة، حيث يحاول كل واحد منهما السيطرة على الآخر، وعدم إحترامه عند التطرق للمسائل التي تهدد كلا من الزوجين كإنتشار الجريمة التي حصدت الكبير لا تفرق بين الكبير والصغير كخطف الأطفال والسرقة التي باتت يومية ولا يخلو منها أي مجتمع قد تؤدي للقتل والاغتصاب وغيرها.

د. التسلط وتقييد الحرية:

يعود تسلط أحد الزوجين على الآخر غالباً للبيئة التي نشأ فيها وطبيعته الشخصية، فإذا قام أحد الأزواج بفرض رأيه على الطرف الآخر وقيد حريته دون الوصول لطريقة منطقية لإقناع الطرف الآخر، سوف يعود عليهم هذا بالعديد من المشاكل التي يصعب حلها.

كما قد يكون التسلط وتقييد الحرية إحدى مظاهر الخوف من الجريمة، حيث يحاول كلا الزوجين من السيطرة على الآخر وتقييد حريته خوفاً عليه من الوقوع في شباك الجريمة، فقد يكون التسلط وتقييد الحرية أحياناً مفيد للزوجين حرصاً على كل طرف من عدم التعرض للجريمة مهما كان نوعها.

هـ. الاختلاف على تربية الأطفال:

تعتبر هذه المسألة من مظاهر أو علامات عدم التوافق بين الزوجين، حيث نجد كل منهما يرغب بتربية الأطفال وفق معايير الخاصة وقناعاته، ما يسفر عن خلل في العملية التربوية تعود بآثار سلبية على الأطفال.

حيث يساهم عدم التوافق الأسري في الاختلاف في تربية الأبناء مما يشتم الأطفال البعض يستجيب للأب والبعض الآخر للأم وهنا يصبح الأبناء في حيرة واختلاف في أسلوب التربية، وهذا ما يجعل جميع أفراد الأسرة الحضرية عرضة سهلة للجريمة لعدم التوافق والانسجام بين الزوجين وتأثيرها السلبي على الأبناء، مما يجعلهم فريسة سهلة للجريمة بكل أشكالها من تعاطي المخدرات والسرقة.

و. عدم الرضا الجنسي:

بسبب عدم التوافق بين الزوجين يصبح بينهما فجوة عاطفية تجعل كل منهما ينفر من الآخر أو ولا يرغب به على الأقل، وأول مجال تتوضح فيها هذه المشكلة هو العلاقة الجنسية التي تصبح أكثر روتينية وأقل عاطفية وربما تتوقف نهائياً بعد فترة من الزواج.

عدم التوافق الأسري يخلق عدم الرضا الجنسي بين الزوجين الذي يخلق فجوة كبيرة بينهما فيحاول كل منهما البحث عن ما يرضي شهواته وبالتالي تثير المشاكل بين الزوجين قد تؤدي إلى هجر بعضهما مما يؤثر على نفسية بعضهما فتصبح الأسرة يسودها القلق والتوتر والخوف من المجهول يجعلها عرضة للجريمة، لا يجدان الحلول لمشاكلهما ولا المشاكل المحيطة بهما كإنتشار الجريمة التي تحاول الصيد في المياه العكرة.

ز. أسباب عدم التوافق بين الزوجين:

لا تخلو أي علاقة زوجية من الخلافات والمشاكل حتى لو كانت بسيطة، فالخلافات في وجهات النظر أمر روتيني لكن يصبح الموضوع خطيراً عندما تصبح الخلافات جوهرية أو في حال لم يتقبل أحد الطرفين الآخر أو لم يجد الزوجان طريقة للتواصل الفعال وحل هذه المشاكل، وتعود هذه الخلافات إلى جملة من الأسباب وهي: (بلال سامي، 2021)

▪ **عدم التكافؤ الاجتماعي بين الزوجين:** من المعروف أن البيئة المحيطة بالفرد تعمل على تشكيل آراءه وتأثر على شخصيته وأفكاره فيكتسب الفرد معظم شخصيته منها ومن الطبيعي أن اختلاف البيئات التي عاش بها كل من الزوجين قبل الزواج أن تؤثر على شخصيتهم، فإذا لم يحاول أحد الأزواج تفهم الطرف الآخر فحتماً سوف تكون سبب لعدم توافقهما.

يساهم عدم التكافؤ الاجتماعي بين الزوجين إلى نشوء خلافات داخل الأسرة لعدم فهم بعضهما البعض، فيحاول كل طرف صعوبة التواصل مع الآخر، مما يؤدي إلى عدم التوافق الأسري، وتنشأ مشاكل وخلافات داخل الأسرة الأمر الذي يجعل سهولة التعرض للجريمة، لانعدام الحوار البناء والتوافق علي أمور كثيرة منها طريقة وأسلوب التربية، وللجو المشحون في الأسرة تجعل الزوجين غير مهتمين لما يجري في الخارج كإنتشار الجريمة التي أصبحت تهدد كل فرد في الأسرة التي تفنق الأمان والخوف على أفراد الأسرة من أي تهديد.

▪ **الحالة المادية للزوجين:** قد ينشأ الزوجين في بيئة مختلفة مادياً، كأن تكون الزوجة من عائلة حالتها المادية أفضل من حالة الزوج أو العكس وهذه يسبب العديد من الخلافات ما يعتبر شكل من أشكال عدم التوافق.

الاختلاف في الناحية المادية يجعل الزوجين في حالة من الخلافات بسبب إختلاف المستوى المادي لكل منهما، فمثلا الزوجة تنتمي لمستوى مادي مرتفع يجعل من الصعب العيش مع زوج ذو مستوى مادي منخفض، الأمر الذي يخلق خلافات ومشاكل لكل منهما يتأثر بها الأولاد، هذا الجو المليء بالخلافات تبعد الأسرة على ما يجري في الخارج وإصابة عدة أسر من جرائم خطيرة في الوسط الحضري، المر الذي يجعل الزوجين وأبنائهم عرضة للجريمة لوجود تصدع داخل الأسرة، فمعظم الدراسات تؤكد أن الأسر المتصدعة أكثر عرضة للجريمة.

▪ **اختلاف العادات والتقاليد:** يخضع كل أفراد المجتمع للعادات والتقاليد البيئية التي يعيش فيها، ويمكن أن تختلف العادات والتقاليد بين الزوجين مما يخلق المشاكل بينهما مثل المشاكل المتعلقة باللباس والخروج من المنزل والزيارات العائلية، وهذا يعتبر من أشكال عدم التوافق.

إختلاف العادات والتقاليد يجعل الزوجين في حالة مد وجزر من مشاكل وخلافات، خاصة إن كانا من بيئتين مختلفين خاصة إذ لم يحاول كل منهما التأقلم في البيئة الجديدة ومحاولة ممارسة عادات وتقاليد كل منهما مع شرط أنها لا تتنافى مع دينه، هذا الإخلاف غي العادات والتقاليد تجعل الزوجين والأسرة ككل عرضة للجريمة لمحاولة كل منهما وأفراد الأسرة للخروج من نطاق الأسرة المليئة بالخلافات والمشاكل وعدم محاولة التأقلم.

▪ **اختلاف وتباين البيئات:** يرجع عدم توافق الزوجين إلى سوء فهم بينهما ناتج عن اختلاف البيئات التي عاش بها الزوجين، كأن يكون الزوج من بيئة ريفية والزوجة من المدينة.

الاختلاف في الانتماء أي بيئتين مختلفتين يجعل الزوجين في حالة عدم تفاهم وصعوبة فهم ما يجب فعله في البيئة الجديدة ويحاول التصرف كما هو في بيئته تجعل الناس ينظرون إليه بإستغراب واستهزاء، مما يؤثر على الزوجين تجعلهما في خلاف دائم ومحاولة التأقلم مع البيئة المخالفة حيث يجد صعوبة في ذلك، هذا الأمر من الأسباب التي تجعل الأسرة عرضة للجريمة من خلال محاولة الخروج من المنزل لتجنب المشاكل في المنزل لكن الشارع لا يرحم تجعله فريسة سهلة للجريمة.

▪ **الاختلاف الديني:** يعتبر من العوامل المهمة فكل دين يفرض شعائر وطقوس وعادات خاصة قد لا تتناسب مع الطرف الآخر إذا كان من دين مختلف، وربما تتناقض معه أيضاً، وبهذه الحالة سوف يظهر نوع من عدم التوافق بين الزوجين.

فالاختلاف في الدين تجعل صعوبة في ممارسة الشعائر والطقوس الدينية الأمر الذي يجعل عدم التوافق، خاصة إذا كان أحد الطرفين لا يعترف بديانة الآخر، مما يجد نفسه في دين يخالف معتقداته وشعائره مما يجعله غير مرتاح في البيت لأداء عبادته، مما يضطره لمحاولة إدخال الطرف الآخر لنفس الدين والشعائر، وإن وجد الامتناع والتطرف، مما يخلق شقاق في الأسرة التي تكون مهددة للجريمة لوجود التصدع وعدم التوافق بين الزوجين الذي يؤثر سلبا على الأولاد بدورهم يكونون عرضة للجريمة لاختلاف دين كل من الوالدين أيهما يختار.

▪ **التحصيل العلمي للزوجين:** بوجود فرق في التحصيل العلمي بين الزوجين (كزواج امرأة متعلمة من رجل غير متعلم أو العكس) قد يكون سبب مهم جداً في نشوء المشاكل بينهما، لأن طريقة فهم الأمور وحل المشاكل غالباً لن تكون متفقة.

إختلاف المستوى التعليمي لكل من الزوجين يؤدي إلى عدم التوافق الأسري، ويكون هذا الاختلاف على مستوى التفكير وحل المشاكل والخلافات، والاطلاع على ما يجري داخل الأسرة وخارجها بداية من التربية والتعليم الأبناء وكيفية النظر للمستقبل فالمستوى التعليمي يخلق فجوة كبيرة بين الزوجين في كل الأمور التي تتعلق بهما وبالأسرة هذه الخلافات من شأنها أن تهدد الأسرة بالتصدع وعدم التوافق جعلها عرضة للجريمة لعدم التوافق بينهما والتصدي للمشكلات خارج الأسرة أو داخلها.

▪ **الفارق في العمر بين الزوجين:** العمر بين الزوجين من المسائل الهامة التي تؤثر على التوافق والتفاهم بينهما، كون موضوع العمر ينعكس على درجة وعي أحدهما أو كليهما أو يؤثر على احترام أحدهما للآخر.

فارق بين العمر بين الزوجين يخلق فجوة كبيرة في التفكير والنظر للحياة خاصة إذا كان الفارق كبير يجد صعوبة في تربية الأولاد والنظر إلى المستقبل فكل جيل ينظر للتربية على خلاف جيل آخر، مما يجعل الزوج مثلاً معظم وقته خارج البيت مع أقرانه، والأم تقوم بجميع المسؤوليات مما يجعلها عرضة للاضطرابات النفسية والاجتماعية التي تؤثر بدورها على الأبناء مما يخلق جو مشحون بالمشاكل والخلافات اليومية، المر الذي يجعلهم عرضة للجريمة، وعدم الاكتراث لما يحدث في المجتمع لأخذ الحيطة والحذر، ولكن هم مغمسون في المشاكل والخلافات التي لأحد لها.

ح. الأثر النفسي لعدم التوافق بين الزوجين نتيجة الخوف من الجريمة:

عندما تحدث مشاكل بين الزوجين ينعكس هذا على حالتهم النفسية وعلى أطفالهم فيؤدي لنفورهم من المنزل وابتعادهم عن بعضهم، كما أنه يؤدي إلى التعاسة المنزلية التي تنعكس عليهم وعلى أطفالهم، كما ينشئ عدم التوافق بين الزوجين آثار نفسية وخيمة، تجعلهما عرضة للجريمة، وهنا أهم الآثار النفسية التي تظهر على الزوجين نتيجة عدم اتفاهما والمشاكل التي تنشأ بينهما: (بلال سامي، 2021)

• **العزلة:** قد ينشأ لدى الزوجين شعور نفسي بالانعزال التام عن أسرهم نتيجة لمشاكلهم التي تنعكس على نفسيتهم بحيث يصبح الزوجين أو أحدهم متوتر ومنفعل ومحب للعزلة.

قد تؤدي العزلة إلى عدم التواصل والحوار بين أفراد الأسرة الحضرية مما يخلق مشاكل نفسية وخيمة يصعب التفاهم والانسجام في حل تلك الخلافات، مما تجعله منعزلاً عن الأسرة والواقع وما يجري فيه من إنتشار الجرائم التي قد يكون عرضة لها بكل سهولة.

• **الاكتئاب والإحساس بالتعاسة:** ينعكس عدم توافق الزوجين على نفسياتهم فيصاب أحد الزوجين أو كلاهما بحالة اكتئاب وتعاسة وتوتر عصبي نتيجة لمشاكلهم المستمرة وعدم اتفاهم.

المشاكل النفسية والتوتر والقلق والاكتئاب الحاد يجعل من السهل الوقوع في شبك الجرائم المنتشرة في الوسط الحضري، فالتعاسة والاكتئاب يجعل الشخص غير مبالي لما يقع في المدينة فهو في حالة مرضية من إكتئاب وتوتر تجعله بعيداً عن الواقع وغير مهتم بأفراد الأسرة الحضرية، هذا ما يجعل أحد أفراد الأسرة معرضاً للجريمة أو الأسرة ككل.

• **الانفعال:** يؤثر عدم توافق الزوجين على حالتهم النفسية فيصبحون منفعلين وسريعي الغضب، فممكن مثلاً أن يغضب أحد الزوجين لمشكلة ويثور ثوران عارم مع أن المشكلة لا تستحق نتيجة المشاكل المستمرة بينهم وعدم توافقهم.

الانفعال لأتفه المشاكل والغضب الحاد يؤدي إلى عدم التفاهم، تجعل الأسرة الحضرية دائمة المشاكل، والاضطرابات الأمر الذي يجعل الأسرة الحضرية سهلة الوقوع في الجريمة.

• **عدم الإحساس بالأمان:** يؤدي عدم التوافق بين الزوجين إلى الخوف من المستقبل وعدم إحساسهم بالأمان، فالشعور بالأمان يبدأ أولاً من الأسرة، وإذا لم يشعر الزوجين بالأمان في أسرتهن لن يشعروا بالأمان في مجتمعهم.

الأمر الذي يجعل الخوف والتوتر مسيطر على الأسرة من الداخل، كفاك ما يحدث خارج الأسرة من إنتشار فظيع للجريمة الكل مهدد ومعرض للجريمة في أي وقت، مما يشعر بعدم الأمان والخوف والارتباك مما يحدث في الوسط الحضري.

• **الشعور بالخوف والعجز:** يشعر الزوجين بالخوف والعجز لعدم وصولهم لحل لمشكلاتهم، سواء أكانت صغيرة أو كبيرة، ولعدم وصولهم لاتفاق وممكن أن يكون عدم الاتفاق ناتج عن سوء فهم، ولو فكر أحدهما أو كلاهما بطريقة منطقية فلن تحدث معهم كل هذه المشاكل.

الشعور بالخوف والعجز يجعل أفراد الأسرة الحضرية عرضة للجريمة، بداية من عدم التوافق بين الزوجين وأفراد الأسرة ككل والمشاكل المستمرة التي لا حل لها مما تكون عرضة للجريمة نتيجة الخوف من الواقع وما يحدث في المستقبل، والتزايد المستمر واليومي للجريمة.

ط. التفكك الأسري:

قد يوصل الخوف الدائم من الجريمة إلى التفكك الأسري الذي يمس الأسرة والعلاقة بين الزوجين أولاً ثم الأبناء، وهناك عدة مفاهيم متداخلة وتستخدم بمعاني واحدة، مثل التفكك الأسري والانحلال الأسري، المشكلات الأسرية وكلها معنى واحد أسرة غير قادرة لوظائفها المتوقعة منها.

1. مفهوم التفكك الأسري:

يعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية التفكك (الانحلال) الأسري بأنه اتجاه التفاعل بين الوحدات التي تتكون منها الأسرة ضد مستويات الاجتماعية المقبولة، بحيث يحول ذلك بين الأسرة وبين تحقيق وظائفها والتي لا بد لها لتوفير الاستقرار والتكامل بين أفرادها.

يمكن أن نعرف التفكك الأسري، بأنه بُعد أفراد الأسرة الواحدة عن بعضهم بعضاً، وعدم ارتباطهم بالأحاسيس والمشاعر والأفعال، ويؤثر التفكك الأسري على أفراد الأسرة جميعهم خاصة الأبناء وكذلك على المجتمع (فريق حلوها، 2017).

كما يعرف التفكك الأسري بأنه انهيار الوحدة الأسرية وتحلل أو تمزق نسيج الأدوار الاجتماعية، عندما يخفق فرد أو أكثر من أفرادها في القيام بالدور المناط به على نحو سليم، وبمعنى آخر هو رفض التعاون بين أفراد الأسرة وسيادة عمليات التنافس والصراع بين أفرادها.

يتفق الكثير من الباحثين والمفكرين على أن للأسرة المفككة أو المتصدعة أشكالاً وأنماطاً مختلفة، يشير لها أحد المفكرين في قوله بأن التفكك الأسري هو مفهوم توصف به الأسرة التي يتناقض أطرافها الثلاثة بعد تكامل وتماسك بصورة إرادية أو غير إرادية، أما الصور الإرادية فقد تكون هجر الزوج وتركه زوجته وأولاده وبذلك يفقدون رعايته وحمايته وتوجيهه ومودته.

تكون بخروج الزوجة غاضبة من بيت الزوجية واصطحابها للأولاد أو تركهم لأبيهم يشقى بتدبير شؤونهم وحده، ويضاف لهذه الصور الإرادية صورة أخرى، وهي العمالة الطويلة خارج البلاد لما تنتجه من عائد مادي كبير، أما عن الصور الأخرى الغير إرادية التي لا سيطرة لأحد عليها والتي ينتج عنها تفكك الأسرة فهي أربعة، فقد تكون وفاة أحد الأبوين أو كلاهما أو تكون السجن الطويل المدة (ليلي أيدو، 2013، صفحة 45).

* كما يشير التفكك الأسري إلى انهيار الوحدة الأسرية وانحلال الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها عندما يفشل عضو في القيام بالتزامات دوره بصورة مرضية (سنا الخولي، 2011، صفحة 214).

* كما يطلق مصطلح العائلية المتصدعة (The Broken Family) ليشير إلى الأسرة التي تفككت بالموت أو الانفصال بسبب نزاع عائلي.

* كما استخدم مصطلح (Family Disorganization) بمعنى الانفصال أو الطلاق أو الهجر أو الموت أو الغياب الطويل لأحد الزوجين.

من هنا نجد أن التفكك الأسري هو اختلال السلوك في الأسرة وانهيار الوحدة الأسرية وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية لأفراد الأسرة، وذلك بسبب توفر عدة عوامل قد تنفرد تلك العوامل أو تتشابك فيما بينها، كالمشكلات الأسرية والابتعاد عن الشرع والدين والتشنئة الاجتماعية غير السليمة من طرف الوالدين، الفقر والبطالة والخيانة الزوجية والطلاق... الخ.

استنادا إلى التعاريف السابقة يمكننا القول أن التفكك الأسري يعبر عن الحالات التالية:

- أسرة مكتملة ولكن تنعدم فيها الأهداف المشتركة بين الزوجين ويسودها النزعة الفردية والأنانية لكل فرد فيها، ويسودها ضعف الاتصالات والتفاعل بين أفرادها.
- عدم قدرة بعض أو كل أفراد الأسرة على التفاعل الإيجابي السوي.
- أسرة يسودها التناقض والاختلاف في الميول والاهتمامات بصورة تؤدي إلى وجود نزاع وشجار مستمر قد يصل إلى الاعتداء الجسدي ويتعدى حدود الأسرة.
- انهيار النسق الأسري داخليا أو خارجيا أو كليهما نتيجة لاختلال السلوك في الأسرة.
- أسرة مفككة تتعارض الاتجاهات العاطفية بين أفرادها ويسود العدوان بين أفرادها والنفور العاطفي في العلاقات.

- عجز الأسرة على أداء أدوارها المفروضة.

- التفكك الأسري يؤدي إلى عدم تحقيق التماسك والاستقرار والأمن بين أفراد الأسرة.

2. مراحل التفكك الأسري:

أشار (Beck) إلى أن التفكك الأسري يمر في العادة بعدة مراحل يمكن تلخيصها على النحو

التالي: (عبد الخالق محمد عفيفي، 2011، الصفحات 264-265)

- **مرحلة الكمون (Latency Stage):** هي فترة محددة وربما تكون قصيرة جدا بشكل يجعلها غير ملحوظة والخلافات فيها سواء كانت صغيرة أو كبيرة لا يتم مناقشتها أو التعامل معها بواقعية.

فهي مشاكل بسيطة قد تكون عابرة وأحياناً تكبر ولكن لا تؤخذ بعين الاعتبار، وبالتالي تكون الأسرة مستوعبة لما يحدث داخل الأسرة وخارجها مما يجعلها أكثر حيطة لما يحدث في المدينة من إنتشار الجريمة فيها تكون على وعي تام، تأخذ الحيطة والحذر من الجريمة.

• **مرحلة الاستثارة (Stirring up Stage):** يشعر فيها أحد الزوجين أو كلاهما بنوع من الارتباك وبأنه مهدد وغير قانع بالإشباع الذي يحصل عليه.

كما أن مرحلة الاستشارة مهمة للزوجين والنظر للأوضاع الداخلية والخارجية للأسرة، مما تجعلها أكثر تنبها لما يحدث في الوسط الحضري خاصة للانتشار الكبير للجريمة.

• **مرحلة الاصطدام (Grashing Stage):** يحدث فيها اصطدام أو انفجار نتيجة الانفعالات المترسبة، وتظهر الانفعالات المكبوتة لمدة طويلة، فيتضمنه إحساسا متبادلا بالتهديد ويكون التفكك غير واضح بالنسبة للطرف الذي ليس له دراية بالموقف.

كما أنها نتيجة الضغوطات الكبيرة التي يعيشها أحد الزوجين أو كلاهما وللصبر حدود حيث يحدث التصادم بين الزوجين وإخراج المكبوتات إتجاه بعضهما، قد تؤدي إلى التفكك الأسري الذي بدوره تكون الأسرة معرضة للجريمة بكل سهولة نتيجة الخلافات بين الزوجين وأفراد الأسرة الحضرية، فالاصطدام يكشف حقيقة الحياة الزوجية.

• **مرحلة انتشار النزاع (Conflict Stretching Stage):** إذا زاد التحدي والصراع والرغبة في الانتقام فإن الأمور تزداد حدة، ويؤدي ذلك لزيادة العداء والخصومة بين الزوجين والنقد المتبادل بينهما، ويكون هدف كل طرف هو الانتصار على الطرف الآخر دون محاولة الوصول إلى التسوية، وينظر كل منهما إلى نفسه على أنه الإنسان المتكامل على حساب الطرف الآخر، ويزداد السلوك السلبي، وإذا كان النزاع في البداية يتعلق بناحية معينة فإنه سرعان ما ينتشر ليغطي النواحي الأخرى المتعددة. يخرج الخلاف خارج الحرم الأسري فيتدخل أفراد خارج الأسرة لتهدئة الوضع وإصلاح ما تم هدمه، ومع تمادي الزوجين وعدم محاولة حل الخلافات تكون الأسرة معرضة للجريمة لما يسمع عنها من تصدع وتفكك يكون أحد أفراد الأسرة الحضرية عرضة للجريمة هروبا من الواقع المر والخلافات التي ليس لها حل، وقد يكون أحد الزوجين عرضة للجريمة هروبا من الأسرة والوقوع في شباك الجرائم المنتشرة للجريمة.

• **مرحلة البحث عن الحلفاء (The Stage of Searching for Allied):** إذا لم يستطع الزوجان حل المشكلة بمفردهما فإنهما يبحثان عن يساعدهما في تحقيق ذلك من الأهل والأقارب والأصدقاء، وإذا استمر النزاع لفترة طويلة فإن القيم والمعايير التي تحكم بناء الأسرة تصبح مهددة، وهنا قد يلجأ أحد الطرفين أو كلاهما للحصول على الإشباع من خلال المصادر الأخرى البديلة مثل التركيز على الاهتمام بالأطفال، أو المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والتركيز على النجاح في العمل على حساب الإشباع الذي يتحقق داخل الأسرة.

عند الفشل في حل الخلافات بين الزوجين وصعوبة إيجاد الحلول يلجأ الزوجين إلى الأطراف الخارجية لإيجاد حلول لهما وللأسرة ككل، ولكن عند فشل الأطراف الخارجية، تتصعد الأسرة، وبالتالي تكون عرضة للجريمة.

• **مرحلة إنهاء الزواج (Finishing Marriage Stage):** عندما يكون لدى الزوجين الرغبة لتحمل مسؤولية القرار المتعلق بالانفصال فإنه تبدأ إجراءات الانفصال، والتي تعني عدم التفكير في العودة مرة أخرى للحياة الزوجية، وهنا قد يوكل أحد الطرفين أو كليهما محامياً لذلك ويلجأ للقضاء ويجب أن نلاحظ أن هذه المراحل تنطبق على المجتمع الأمريكي وليس في المجتمعات الإسلامية والشرقية، حيث نجد الأهل والأقارب كوسطاء لحل النزاعات الأسرية ومحاولة مواجهة التفكك الأسري.

هذا ما يجعل الزوجين في خلاف دائم وعدم وجود حلول لمشاكلهم وإستمرار المشاكل والخلافات وعدم محاولة الطرفين التسامح ونسيان الخلافات والبدء من جديد، ينهي الزوجين الزواج والانفصال. إلا أن المراحل التفكك الأسري التي أشارت إليها (Beck) لا تنطبق على المجتمعات العربية والإسلامية خاصة الإسلامية، فقد تنفرد على إحدى المراحل أو تتشابك فيما بينها وقد تكون في البداية وهي الصدمة بإعلان الانفصال بدون سبب سابق الإنذار، وقد تمر بإحدى المراحل أو بعضها إلا أننا في الشريعة الإسلامية يبدأ بالإصلاح وأن نعذر يكون التفكك الأسري وذلك بالطلاق حيث يبغضه ويتقاضي الوقوع فيه، مع ذلك سمح بالطلاق وذلك بإعلان كل من الزوجين عدم استمرارية وصعوبة العيش معا.

ي. الطلاق:

الطلاق ظاهرة طبيعية جدا في سلوك البشر، وهو حل فعال لكثير من الوضعيات التي لا يمكن أن تستمر من خلالها المعاشرة الزوجية، فأيهما أفضل أن تستمر علاقة فاشلة يجني طرفاها المعاناة اليومية أو أن يبحث كل طرف عن خطة مرة أخرى (ناصر قاسمي، 2013، صفحة 83).

الطلاق هو الإعلان عن الانفصال وعدم الاستطاعة على مواصلة الحياة الزوجية إما من أحد الطرفين أو كلاهما، والطلاق ليس حديث العهد بل هو سلوك البشر بانفصال الزوجين منذ القدم والطلاق يكون إما بمرضاة أحد الزوجين أو كلاهما بدون المساس بمشاعرهما وإما بالتجريح ومس المشاعر لإعلان الطلاق بعدم الرغبة في مواصلة العيش معه، فتنهار الحياة الزوجية والقيم القرابية وتتعرض على الأبناء نفسيا واجتماعيا وتربويا، وقد سجلت الدراسات أن الطلاق يكون في الأسرة الحضرية أكثر منها في الأسرة الريفية بانتشار النزعة الفردية والأنانية والعلاقة الثانوية واضمحلال علاقات القرابة.

يعتبر علماء الاجتماع الطلاق ظاهرة ناتجة عن بعض الظروف الاجتماعية يترتب عليها في بعض الأحيان العديد من المشكلات الاجتماعية (عبد الخالق محمد عفيفي، 2011، صفحة 198).

الطلاق يتسبب في الكثير من المشكلات بين الزوجين والأبناء وتصل إلى الأقارب التي تتجر عنها إهانة أحد الزوجين ووصول المشاكل إلى أقارب الزوجين وتتشابك الخلافات بين العائلتين وتستمر مع طول الحياة خاصة إذا كان هناك أبناء فتستمر العلاقات والنزاعات التي تصل إلى الأبناء فيتأثرون بتلك الخلافات والنزاعات والصراع الدائم بينهما.

الجريمة المنتشرة في الوسط الحضري لها آثار سلبية على العلاقة بين الزوجين التي تتسبب في الطلاق نتيجة الضغوطات النفسية والاجتماعية والاقتصادية من جراء الخوف من الجريمة، فالكل متأهب في الوقوع في شباكها التي أصبحت لا تفرق بين الكبير والصغير، أصبح كل فرد مهدد إما شخصا أو الممتلكات.

الجريمة انعكست سلبيا على الحياة بين الزوجين حتى أدت إلى الطلاق نتيجة الشجارات والصراعات اليومية للضغوطات التي يعيشها الزوجين في المدنية، بالخوف على حياتهما وعلى أبنائهما أصبح كل طرف مستعد لما سيجري لانتشار الجريمة في كل طرف من أطراف المدينة حتى في البيت، افتقد لاستقرار والأمان مالك في خارج البيت التي يهدد كل فرد وفي كل لحظة وفي كل مكان من أجزاء المدينة.

2- الجريمة وعلاقة الآباء بالأبناء :

نتيجة انتشار الجريمة في المدينة تمسك الآباء بأبنائهم خوفا عليهم وحرصا منهم عليهم أن يقعوا عرضة للجريمة التي باتت تهدد كل فرد من الأسرة، اتخذ الآباء مجموعة من الآليات والاستراتيجيات لحماية أبنائهم كالتوجيه اليومي والتوعية والنصح وتقديم كل من شأنه أن يحمي الأبناء من الوقوع فريسة للجرائم، وهذا الضغط المتزايد على الأبناء قد يؤدي إلى نشوب صراعات بين الآباء والأبناء نتيجة الخوف

من الجريمة، وقد زادت هذه الصراعات نتيجة فرض القوة والسيطرة وزيادة الضبط الاجتماعي في المجتمعات الحضرية الحديثة التي بات الأبناء يفعلون ما يريدون ويتهربون من الضغوطات الأسرية نتيجة الخوف المفرط على الأبناء، ينعكس سلبيًا على العلاقة بين الآباء والأبناء فتصبح مشحونة بالصراعات والنزاعات والمشاجرات.

غالبًا ما تصطم توقعات الآباء مع تصرفات أبنائهم كما تتعارض معتقداتهم وأفكارهم مع رغبات الأبناء، وفي المجتمع الحضري يختلط الأبناء مع جماعات من أصدقائهم وزملائهم، وغالبًا يتبنون قيم الجماعة والأصدقاء الذين يرتبطون بهم ونتيجة لذلك قد يكتسب الشباب اتجاهات تتعارض مع اتجاهات الآباء، فالشباب يرتبط عن قرب بالأنماط الجديدة وهو أكثر مرونة على التعبير وتقبل القيم الجديدة والتوافق معها (محمود حسن، 1981، صفحة 214).

كما أدى الخوف من الجريمة إلى زيادة سيطرة الآباء على أبنائهم، حيث أوضح هوفمان (Hoffman, 1970) سالتزستين (Saltastion, 1967) الطرق التنظيمية المختلفة بأن لاحظ أن هناك ثلاثة أشكال على الأقل من العقاب يستخدمها الوالدان: (حسن مصطفى عبد المعطي، 2004، الصفحات 48-49)

أ. التأكيد على القوة (Powr Assertion)؛ ويشير إلى استخدام العقاب البدني، الحرمان من الأشياء المرغوبة أو الامتيازات أو التهديد بذلك، وباستخدام هذا الشكل من العقاب يسيطر الوالد على الطفل من خلال ضعف الطفل وليس من خلال الذنب الذي ينجم عن تعرف الطفل على ذاته في والديه. حيث ينظر الأطفال في قوة الوالدين من خلال السيطرة عليهم خوفاً من تعرضهم للجريمة وعدم إعطائه الحرية الكاملة خوفاً عليه بسيطرة الوالدين على الأبناء وعدم تلبية كل رغباتهم.

ب. هناك شكلان من وسائل السيطرة ذات طبيعة سيكولوجية هما التأكيد على انعدام القوة والسيطرة من خلال سحب الحب والانسحاب يتضمن التعبير غير البدني للغضب الوالدي أو عدم الموافقة، مثل التجاهل والعزل والتعبير عن عدم الرضا للطفل، وهذه الوسائل قد تكون أكثر عقابية من العقاب التقليدي بسبب تهديدها الواضح بالتباعد، والذنب بدوره يمكن أن ينشأ ويبدأ في السيطرة على سلوك الطفل وبالعكس تأكيد السيطرة فإن سحب الحب، لقد يستمر لفترة طويلة بدلاً من أن ينتهي بسرعة نسبياً كما يحدث في حالة العقاب البدني.

في النوع يخفي الوالدين لماذا يسيطر عليه لكي لا يخفيه لما يحدث في الوسط الحضري لكي يحس بالأمان مع والديه فهي سيطرة مقبولة لا تجعل الطفل في خوف دائم.

ج. أما الوسيلة الثالثة التي لا تلجأ إلى القوة هي الاستقراء، فعندما يفسر الوالد لماذا يجب ألا يقبل الطفل على سلوك ما مثل تحذير الطفل من النتائج الخطرة للمس موقد ساخن أو اللعب بالكبريت، فإن الوالد إنما يستخدم السيطرة ليحاول إقناع الطفل بتغيير هذا السلوك من خلال قدرة الطفل على فهم أن بعض المواقف تتطلب ألوانا معينة من السلوك (Hoffman,1970)، وثمة مظهر آخر للسيطرة يتضمن إيضاح تأثير سلوك الطفل على الآخرين، وهذا ما ينمي فهم الطفل لمدارك الآخرين ويساعده على إدراك تأثير أفعاله على الآخرين.

في النوع من السيطرة يعلم الوالدين لماذا يسيطران عليه خوفاً عليه من الوقوع في أي مكروه ويأخذ الحيطة والحذر لكي لا يكون فريسة سهلة للجريمة.

وقد شكل الخوف من الجريمة وإنتشارها عدة أساليب للمعاملة الوالدية للأبناء وهي تتخذ الأنماط

الكلية لعل أهمها:

أ. نمط التقبل الرفض:

إن الجريمة أدت إلى تقبل الأبناء وذلك بالخوف عليهم من خلال دفع العائلة ومشاركة الطفل في كل نشاطاته وممارساته اليومية، وذلك بإظهار الخوف وتقديره والأخذ برأيه والحديث معه والسماع له ومدحه وتقديره والافتخار به وتشجيعه وتقديم الهدايا له واللعب معه ومداعبته والحوار وشرح له ما هو صعب عليه وإقناعه والأجوبة على أسئلته بكل هدوء ومحبة، على العكس من تقبله قد يؤدي الخوف من الجريمة إلى رفضه وذلك بالغضب من تصرفاته والصراخ في وجهه والضيق من أفعاله، وتقديم دائما الانتقادات وتقييد قدرات وإشعاره بعدم الرغبة فيه وعدم السعادة لوجوده والسيطرة عليه وتقييد تصرفاته وعدم الإجابة عن أسئلته، لماذا الخوف علي هكذا ؟ لا يجد أجوبة مقنعة لذلك تكون متمردًا ويتصرف عكس نصائح الوالدين وبالتالي يكون عرضة للجريمة ويكون فريسة سهلة للمجرمين.

ب. نمط التسلط الوالدي:

يكون قاسيا على الابن أو الطفل وذلك بالقسوة والعنف والصرامة والضرب على الطفل وذلك بعقاب المستمر والدائم الذي يؤدي إلى انعزال الطفل وانطوائه، حيث يشعر الطفل بالخوف والنقص وعدم الوثوق في نفسه فتكون شخصيته غير سوية ومتزعزعة، الأمر الذي يدفعه بالشعور بالذنب وقد يقلد الطفل السلطة الوالدية في المستقبل ويكون أبناءه عرضة لما عاناه الأب من سلطة وتعسف وقوة.

يجد الطفل نفسه مضطراً لمخالفة أوامر الأب المتسلط وبالتالي يكون عرضة سهلة للجريمة حيث يبحث خارج البيت من يسمعه ويصدقه الأمر الذي يجعل منه فريسة سهلة لأي جريمة من إغتصاب وإختطاف وتناول المخدرات إنتقاماً لنفسه ولوالديه المسيطرين.

قد يؤدي التسلط إلى نمو ضمير تعسفي يجعل الطفل يشعر بالذنب بسبب أفكار وتصرفات قد لا تكون خاطئة ويصبح متردداً في اتخاذ قراراته، خوفاً من أن يرتكب خطأ يلام عليه وبذلك قد يفقد تلقائياً الفطرية لحب الاطلاع والاكتشاف من أجل الاحتفاظ لنفسه بحدود يشعر فيها بالأمان (فيصل محمود الغرابية، 2012، صفحة 71).

ج. نمط الإهمال:

حيث لا يتفاعل الآباء مع أبنائهم وتجنبون التعامل معهم، بالإضافة إلى كون الأب دائم المحاسبة على تصرفات وأفعال أبنائه دون تشجيع ومدح منه، كما يقوم دائماً بتوبيخه، فالإهمال قد يؤدي إلى الاضطراب العاطفي والعقلي والاجتماعي وحتى الانفعالي فالوالدين موجودين في البيت أو المنزل جسدياً لكن انفعالياً أو عالمياً غير موجودين نتيجة الإهمال الشديد للأبناء، فالجريمة أو الخوف من الجريمة قد تؤدي إلى إهمال الأبناء نتيجة الانغماس في المشاكل الخارجية والخلافات الزوجية ونتيجة الإهمال قد يقع الأطفال في صدمات نفسية تؤثر على صحته النفسية يكون عرضة للجريمة.

قد اعتبر جودن الإهمال حالة عجز الوالدين أو فشلها في توفير أساسيات الصحة والإشراف والتغذية والتعليم والصحة النفسية والمأوى السليم ومثل ذلك لما يدل على نقص الاهتمام والرعاية (فيصل محمود الغرابية، 2012، صفحة 72).

ونتيجة التنشئة الاجتماعية غير السليمة والإهمال الشديد للأطفال ينشأ لدى الأطفال المفقودات نفسية وعقلية واجتماعية نتيجة عدم توفير الرعاية السليمة من عطف وحنان وتغذية سليمة وتعليم، وبذلك يخبط الأطفال وينعزلون على الوالدين والمجتمع ويكون بذلك عرضة للمجرمين من سرقة وقتل واغتصاب والمتاجرة بأعضائهم تصل إلى حد انحراف الأطفال من سرقة والمتاجرة بالمخدرات انتقاماً لأنفسهم وللوالدين والمجتمع ككل.

د. نمط الحماية الزائدة:

تؤدي التنشئة الاجتماعية للوالدين غير السليمة إلى اتخاذ أحد الأساليب غير السلمية ومن بين هذه الأساليب الحماية الزائدة أو المسؤولية المفرطة والزائدة للأطفال حيث أن الوالدين دائم الانشغال والقلق والخوف على الأطفال من أي مكروه قد يتعرض له من خلال تلبية مطالب الأطفال مهما كانت صغيرة

أو كبيرة ودائم الإرضاء وطلباته مستجابة مهما كانت غير معقولة وغير متوفرة، ونتيجة الحماية الزائدة للخوف من الجريمة لا يسمحان للطفل بالخروج واللعب من أقرانه خشية أن يتعرض للأذى، هذه التصرفات من شأنها أن تجعل الطفل سلبيا غير إيجابي حيث يتذمر على تصرفات والديه غير مطيع غير مبالي لكلام الوالدين كثير المطالب عصبي، يميل إلى الاستبداد في المنزل، لا يتحمل المسؤولية لا مسؤولية نفسية ولا إخوانه حتى في أبسط المسؤوليات كتنظيف حجرته والإهمال بنفسه.

غالبا ما يتصف هؤلاء الأطفال بعدم الثقة في النفس وغير قادرين على تحمل المسؤولية، لذا يجدهم يتصفون بالخوف والانطواء وعدم الكلام مع الآخرين. تؤدي الحماية الزائدة إلى اختلال التوازن في نمط العلاقات الشخصية نتيجة حصول الطفل على حد كبير من الاهتمام والرعاية والحب والخدمات فالعلاقات الشخصية توجه كلها لصالحه، وعندما يبدأ في مرحلة مبكرة وتستمر لمدة طويلة تؤدي إلى تكوين الطفل الذي يهتم بذاته فقط وينسحب عن الحياة الخارجية (محمود حسن، 1981، صفحة 281).

يشكل هذا النمط فرض حماية زائدة على الطفل تتمثل في الالتصاق به والإشباع الفوري لرغباته وحمايته من مواقف المناقشة أو التحدي أو الصراع مع الأطفال الآخرين (فيصل محمود الغريبة، 2012، صفحة 73).

من مظاهر هذا الأسلوب الخوف من الجريمة وإنتشارها حيث يراقب الطفل باستمرار ومتابعة الطفل أثناء اللعب والخروج من المنزل والقلق الشديد على الطفل حيث لا يجد الطفل متنفسا له داخل المنزل وخارجه فالوالدين دائمين والحذر نتيجة الحماية الزائدة للطفل خوفا من يصيبه أي مكروه كالتعرض للجريمة.

هـ. نمط التدليل:

حيث يقوم الوالدين بالاستجابة لكل متطلبات الطفل سواء كانت متاحة أو غير متاحة وتدليله على كل شيء بحيث لا يعتمد على نفسه ويتمادي، كما لا يستطيع مواجهة المشكلات التي تواجهه فتظهر عليه في أي مشكلة الاضطراب في الكلام والتبول اللاإرادي والغضب الشديد وضرب نفسه والبكاء الشديد، حيث يلجأ الوالدين إلى تدليله وعدم معاقبته وعدم إشعار الطفل بأخطائه وعدم محاسبته وينتج عن هذا الأسلوب شخصية متسلطة غير مبالي بأي شيء وعدم تحمل المسؤولية وتتميز بالاستهتار وعدم المبالاة. قد يؤدي التدليل والاستجابة لكل رغباته، مما يجعله عرضة سهلة للمجرمين بإستجابتهم لمتطلبات الطفل وإستدراجه، وبالتالي يكون أحد ضحايا الجريمة.

و. نمط التسامح المفرط:

يقصد بالتسامح المفرط التجاوز المقصود من جانب أي من الوالدين من التفرعات والسلوك وأشكال التعبير التي تصدر عن الطفل وهي تصرفات غير مسموح بها من وجهة النظر الاجتماعية، ومن مظاهر هذا الأسلوب قلة الحزم من جانب الوالدين، وينتج عنه شخصية لا مبالية غير منضبطة لا تستطيع تحمل المسؤولية (فيصل محمود الغرابية، 2012، صفحة 74).

يقوم الوالدين في هذا الأسلوب بالتسامح وتجنب معاقبة الطفل عند تصرفات غير سوية وكلام بذيء حيث يلجأ الوالدين إلى مسامحته وعدم ضربه وعقابه في أي تصرف مهما كان صغير أو كبير، وفي هذه الحالة يؤدي هذا الأسلوب إلى تمادي الطفل وفعل ما يريد دون عقاب لتسامح المفرط الوالدين يقولان هو صغير، ومع مرور الوقت تنشأ شخصية غير سوية وغير متحملة للمسؤولية وعدم المبالاة في الوالدين لاسيما العالم الخارجي الذي يصطدم به، هذا الأمر يؤدي إلى الارتباط الشديد بالآباء نتيجة التساهل في المعاملة يجعلهم متكلين على الآباء في كل شيء لأبسط الأشياء، وهذا ما يؤدي إلى فشل الأبناء في تكوين شخصية مستقلة وناضجة ومسؤولة واتخاذ القرار المناسب لحل المشكلات في الوقت المناسب غير قادرين على تكوين صداقات والاختلاط بالناس والمجتمع ككل.

يؤدي هذا السلوك إلى إخراج طفل غير قادر على مواجهة الواقع ويخاف من أي شيء، الأمر الذي يجعله عرضة للصدمات وغير متحمل للمسؤولية نتيجة الاعتماد الكبير على والديه، وهذا ما يجعله معرض للجريمة ولا يعرف كيف يتصرف عند مواجهة وتفادي الوقوع في الجريمة. يكون الوالدان متسامحان في العقاب عند ارتكاب خطأ ما أو تخفيف العقاب عند ارتكاب خطأ لا يفتر له وهذا التسامح المفرط قد يكون نتيجة:

- تعرض الوالدين لنفس الأسلوب في الصغر وترسيخه في الأبناء.
- عدم اللامبالاة بالطفل قد تدفع الوالدين إلى تخفيف العقاب والتغاضي عنه.
- قد يتعرض الوالدين أو إحداهما في الصغر إلى المعاملة القاسية مما تدفعهما لعدم الوقوع كما في الصغر.
- يتعرض الطفل للتسامح المفرط عند وفاة أحد الوالدين حيث يشعر أحد الوالدين بالاشتياق عليه والشعور بالذنب اتجاه ما يتيح أسلوب التخفيف والتسامح المفرط وعدم التشدد عليه.

ز. نمط التذبذب في المعاملة:

هو التآرجح بين اللين والشدّة والقسوة الذي يمنع الطفل من أن يكون فكرة ثابتة عن الأمور أو الأشياء المحيطة فهو يعاقب على أمر كان قد أثبت عليه أو سكت عنه سابقاً أو العكس (فيصل محمود الغرابية، 2012، صفحة 75).

هذا ما يجعل هذا النمط أخطر الأساليب في المعاملة فهو متذبذب في اللين والقسوة لجعل الطفل حائراً في أمره أحيانا يعاقب على فعل ما ونفس الفعل لا يعاقب عليه فهو خطير على الطفل من الناحية النفسية والاجتماعية من حيث الصحة النفسية فهو أسلوب متقلب لا يعرف الطفل السبب الذي يجعله يعاقب ويتقاضى على فعله ويحرم من شيء ما ويلبي حاجته مره أخرى، وهذا التذبذب في المعاملة بين العقاب والثواب والقسوة واللين يجعل الطفل غير مستقر ودائم الحيرة والقلق والتوتر مما ينتج عنه شخصية متذبذبة بين هذا وذلك مزدوجة الأسلوب وهذا راجع لعدم قدرة الوالدين في تربية أبنائهم تربية وتنشئة سليمة نتيجة اختلاف وتناقص الوالدين في توجيه أبنائهما ما هو صحيح وما هو خطأ ومن يعاقب ومن يثاب يجعل الطفل غير قادر على التمييز بين الصواب والخطأ وما هو الأسلوب السليم والصحيح وما هو الأسلوب الخاطئ، نجعله دائم الحيرة والقلق والخوف والتوتر بين شخصيته غير مستقرة متقلبة ومزدوجة.

نجد هذه الشخصية متذبذبة بين هذا وذاك غير قادرة على إتخاذ القرار الصحيح، ولا يفرق بين الصحيح والخطأ، الأمر الذي يجعله عرضة سهلة للجريمة من تعاطي المخدرات والسرقة...

ل. نمط الثواب والعقاب:

العقاب هو أسلوب يستخدمه الوالدين إما بالحرمان أو الضرب البدني أو التهديد قد يلحق الأذى بالطفل إما جسمياً أو نفسياً وهذا الأسلوب ناتج عن عملية التنشئة الأسرية للوالدين وذلك بتفريع المكبوتات الداخلية للوالدين وممارستها على الطفل كأن يفرغ غضبه ومشكلاته على الطفل الضعيف مما يجعل الطفل دائم الخوف والتوتر والاضطراب من المعاملة السيئة للوالدين مما ينتج طفل متمرّد على تصرفات الوالدين قد يستخدم نفس الأسلوب عند الكبر على أبنائه أو والديه، كما أن الثواب لا يجوز أن يكون على عمل واجب عليه، هذا الأسلوب يجعل الطفل دائم الانتظار الثواب عند فعل أي شيء وحتى واجباته المفروضة عليه، فلا يعمل إلا إذا امتدح أو حصل على مكافأة مما تجعل الطفل غير راغب في العمل تفقد روح العطاء.

هذا النوع من الأسلوب تجعل الطفل متذبذب، غير قادر على إستيعاب الأمور، في بعض الأحيان يعاقب وفي نفس الموقف يثاب، مما ينتج شخصية غير سوية مما تجعلها عرضة للجريمة وترتكب بدورها الجرائم.

إن أكثر الوسائل إيذاء من الوجة التربوية هو ذلك الأسلوب المتذبذب بين اللين والقسوة لنفس الأسلوب، وبين الرفض والقبول لنفس الأسر وكأن تقبل بأمر ما في إحدى المرات وترفض الأمر دون تبرير مرة أخرى، فبذلك تفقد مصداقية الثواب والعقاب ثم أنه على الأهل ألا ينظروا إلى الطاعة ترفض بعد ذاتها، فنحن لا تزيد من أولادنا الخضوع لأجل الخضوع لأن ذلك يميت فيهم روح الحرية (فيصل محمود الغرايبة، 2012، صفحة 77).

غالبًا ما تصطدم توقعات الآباء مع تصرفات أبنائهم كما تتعارض معتقداتهم وأفكارهم مع رغبات الأبناء، وفي المجتمع الحضري يختلط الأبناء مع جماعات من أصدقائهم وزملائهم، وغالبًا ما يتبنون فيهم الجماعة والأصدقاء الذين يرتبطون لهم، ونتيجة لذلك يكتسب الشباب اتجاهات تتعارض مع اتجاهات الآباء، فالشباب يرتبط عن قرب بالأنماط الجديدة وهو أكثر مرونة على التغير وتقبل القيم الجديدة والتوافق معها (محمود حسن، 1981، صفحة 214).

هذا جانب مع جوانب الثواب والعقاب والتذبذب في المعاملة إلى جانب أساليب أخرى الناتج عن تلك الأساليب مما ينتج شخصية لا تقبل الوالدين ولا النفس ولا المجتمع الذي يعيش فيه يكون عرضة للانحرافات والصراعات وتكوين شخصية غير مستقرة وضعيفة دائمة القلق والخوف من أي شيء كالخوف من الجريمة مهما كان نوعها تجعله دائم القلق والتوتر والاضطراب مع الوالدين وأي فرد في المجتمع خائف من المجهول ومن المستقبل.

3- الجريمة والعلاقة بين الإخوة:

أثرت الجريمة على العلاقة بين الإخوة في البيت الواحد، حيث سادها القلق والتوتر والخوف من أي مكروه قد يصيب أحد أفراد الأسرة، فكثر الشجارات والصراعات والضرب والشتم بين الإخوة نتيجة الاضطرابات النفسية التي أصبحت يعانها الإخوة فالخوف من الجريمة أصبح مسيطر على الأطفال والكبار من داخل البيت وخارجه من جراء ما تسمعه في وسائل الإعلام وفي الشارع من انتشار الجريمة في كل مكان وفي أية لحظة فالكل مهدد.

تكون العلاقة في أثناء الطفولة عفوية إلى حد كبير وطبيعية وفي الغالب هي علاقة لعب ومنافسة وغيره بريئة هدفها الحصول على امتيازات أكبر ومنع الآخر منها واستمالة الكبار نحوهم والحصول على مكانة أحسن (ناصر قاسمي، 2013، صفحة 94).

العلاقة بين الإخوة هي علاقة طبيعية و عفوية لا تحمل أية ضغينة اتجاه أي أحد يتميز في أغلبها باللعب وتفرغ المكبوتات الداخلية باللعب والمنافسة همها الوحيد هو اللعب والمنافسة بين الإخوة بطريقة بريئة.

تتميز العلاقات بين الإخوة بالاتساع والشمول، أما الشمول حيث يقضي الإخوة أغلبية الوقت مع بعضهم لفترات طويلة في كل يوم وذلك من خلل اللعب معا أو المشاركة في اعمل معينة خلال هذه الوقت الطويل يتحرر الأطفال من مسؤولية الآباء، فتظهر الشخصية الحقيقية الطفل فيلعبون أحيانا ويتشاجرون حيانا أخرى.

إلى جانب شمول العلاقات بين الإخوة يبدو في مدى الاتصالات فيما بينهم، ونتيجة الظروف المعيشية يأكل الأطفال في نفس الأسرة مع بعضهم البعض ويستحمون معًا، ويشتركون في ذات الحجرة، ويلعبون بنفس اللعب ويرتدون ملابس بعضهم، ويتصلون في كثير من المواقف الأخرى (محمود حسن، 1981، صفحة 246).

هذا الشمول في العلاقات يجعل الإخوة يد واحدة ومتحدون إذا شعر أحد الإخوة بالخوف من الجريمة يتأثر أغلبية الإخوة فنجدهم متحدون مع بعضهم لا يتركون أي أحد في البيت وحده دون مراقبة، ويعيشون مع بعضهم في الخارج في الشارع أو الذهاب إلى المدرسة بالرغم من المخاطر التي تهددهم، فكل يسأل عن أخيه وينصحه ومراقبته إلى جانب الوالدين، فمسؤولية الإخوة لم تعد تنحصر داخل البيت، بل تعدت إلى خارج البيت حماية لأنفسهم من أي مكرره قد يصيبهم وتخطي الحيطة والحذر. وبذلك تنشأ علاقات وثيقة بين الإخوة يسودها الصراحة والوضوح وهذا نتيجة شمول الاتصالات بين الإخوة، فالصراحة تكون بالجوانب الإيجابية والسلبية بين الإخوة كأنك أمام مرآة ترى فيها نفسك، فالجريمة جعلت الإخوة من جانب الخوف والقلق والتوتر والصراعات والمشاجرات نتيجة الضغوط النفسية التي يعانيتها يوميا لانتشار الجرائم في كل مكان وفي أية لحظة ومن جانب آخر متنت العلاقات بين الإخوة بالاتصالات أكثر والوضوح والصراحة خوفا من فقدان أحد الإخوة أو وقوعه في الجريمة.

وبذلك يعرف الأخ حقوقه وواجباته نحو الآخرين ونحو إخوته، حيث يتعلم كيفية التعامل وتنمو اتجاهات التعاون والصداقة لديه من خلال علاقاته مع إخوته في الأسرة.

ثالثاً: العلاقات الجوارية:

1- مفهوم العلاقات الجوارية:

أ. لغة: الجوار يكسر الجيم مصدر جاور، يقال جاور الرجل جواراً ومجاورة أي ساكنه تجاوزاً أو اجتوروا بمعنى جاوز بعضهم بعضاً وجارك الذي يجاورك والجمع أجوار وجيرة وجيران.
ويطلق الجار على عدة معاني منها المجاور في المسكن والشريك في العقار أو التجارة والزوج والزوجة (فؤاد بن غضبان، 2014، الصفحات 70-71).

الجار من يقرب مسكنه منك وهو من الأسماء المتطابقة، فإن الجار لا يكون جاراً لغيره إلا وذلك الغير جار له كالأخ والصديق (زكي حسين زيدان، 2009، صفحة 40).

ب. اصطلاحاً: مصطلح الجوار والمجاورة يشير إلى حماية أولية غير رسمية توجد داخل منطقة أو وحدة إقليمية تمثل جزءاً فرعياً من المجتمع المحلي أكبر منه ويسوده الإحساس بالوحدة والكيان المحلي إلى جانب ما تتميز به من علاقات اجتماعية مباشرة وأولية وثيقة ومستمرة نسبياً (السيد عبد العاطي، 1997، صفحة 260).

علاقات الجيرة هي العلاقات المكانية والتي تتكون بين من يسكنون في وحدة مكانية واحدة، فالعائلة النواة ترتبط بروابط دموية إضافة إلى ارتباطها بعلاقات وروابط جوار تربطها من يسكنون في نفس الوحدة المكانية التي يعيشون فيها، وهذه الروابط المكانية والعلاقات التي تقوم على الجوار تأتي في الأهمية بعد الروابط الدموية والتي تسهم في تنظيم العلاقات القرابية بين أفراد الأسرة (عدنان أبو مصلح، 2015، صفحة 347).

كما يشير مصطلح الجيرة والمجاورة (Meighborhood) في العادة إلى جماعة أولية غير رسمية توجد داخل منطقة أو وحدة إقليمية صغيرة والميزة لعلاقات الجوار تلك العلاقات التي تجعل الجيران يشكلون جماعة أولية قد تغيرت بدرجة ملحوظة بفعل عوامل التحضر، تلك العوامل التي جعلت من المجتمع الحضري مجرد تكديس لمشاكل متجاوزة الأفراد قد لا يعرف الواحد منهم اسم الآخر، حيث يرى بآرك أن جماعات الجوار فقدت في البيئة الحضرية ما كان لها من مغزى في الأشكال البسيطة والتقليدية للمجتمع (صباح لکنوش، 2018، صفحة 185).

يعرف الأستاذ الفرنسي ريمون لدريت (Raymond ledret) التجاور السكني بأنه إقامة السكان بعضهم قرب بعض، وهؤلاء السكان غالبًا ما يتعاشرون ويتزاورون ويتعاونون فيما بينهم (Yves Grafmeyer et Jean-Yves Authier,2019, P40) إن ساكن الحضر يعامل حشدًا كبيرًا من الغرباء يقابلهم ويتفاعل معهم في حياته اليومية (عبد القادر القصير، 1999، صفحة 80).

الجيرة يكون بالقرب من المسكن بل تتجاوز السكن فهم يتبادلون الأفراح والأحزان وزيارة بعضهم البعض والتعاون في مختلف المجالات والمناسبات، وإذا احتاج الجار إلى مساعدة أو غياب رب البيت يتكفل جاره مطالبهم ورعاية أبنائه حتى رجوعه، فالجار وصى به النبي محمد صلى الله عليه وسلم، « ما زال جبريل يوصيني بالجار، حتى ظننت أنه سيورثه »، فالجار أقرب من الأخ والأقربين في بعض الحالات كالجيرة والمساعدة وحرص الجار على جاره.

العائلة النواة ترتبط بروابط دموية إضافة إلى ارتباطها بعلاقات جوار بمن يسكنون في نفس الوحدة المكانية التي يعيشون فيها، وهذه العلاقات والروابط المكانية التي تقوم على الجوار تأتي في الأهمية بعد الروابط الدموية، والتي تسهم في تنظيم العلاقات القربانية بين أفراد الأسرة، فالجماعات القربانية هي أكبر من الأسرة بينما علاقات الجوار تسهم في خلق علاقات التعاون في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية بين من يسكنون الوحدة المكانية الواحدة (إسماعيل داحي، 2014، صفحة 54).

في الشعوب العربية والإسلامية يعتبر الجار مقدسًا وأوصى به حبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم، لكن في الوقت الحالي أصبحت علاقات الجوار قليلة وتكاد تضمحل لانشغالات الحياة والالتزامات الاجتماعية والاقتصادية، وبذلك تلاشت علاقات الجار فأصبح لا يعرف من يسكن بقربه وكيف أحواله.

لفهم جماعة الجيرة فهما دقيقا نعود إلى بتلر (Butler. E) الذي شرحها في نقاط ثلاث: (نورية

سوالمية، 2013، صفحة 177)

- التجاور المكاني لمجموعة من الناس.
- التمايز الفيزيقي أو الثقافي لهذه المنطقة عن غيرها.
- المشاركة الفعلية بين المقيمين في هذه المنطقة.

2- علاقات الجيرة من المنظور السوسيولوجي:

تعتبر الجيرة وحدة اجتماعية في المجتمع المحلي الحضري يسودها نمط العلاقات الأولية من صداقة وتماسك وتعاون وتآزر وتتميز بتجانس ويتحكم فيها الضبط الاجتماعي الغير رسمي.

علاقات الجوار يتميز أفرادها بالقرب المكاني لذلك نجد الجيران يتميزون بعلاقات الوجه للوجه مما تجعلهم يشكلون جماعة أولية.

في نظر بارك أن الحياة الحضرية أضعفت العلاقات الوطيدة بين الأفراد التي كانت سائدة بين الجماعات الأولية وقضت على النظام الأخلاقي الذي كان يدعمها، ويظهر ذلك خلال الإطاحة بالروابط المحلية والتأكيد على علاقات الاستقلالية بين الجيران (طارق تواتي وفايزة التونسي، 2015، صفحة 297).

يضع فيشر مجموعة من الشروط التي تجعل جماعة الجيرة تأخذ شكلا أوليا وشخصيا للعلاقات السائدة بين أفرادها هي الضرورة الوظيفية، التي حسب فيشر هي أن المشاكل والحاجات المحلية المشتركة بين سكان الحي أو المنطقة في مواجهتها من شأنها أن تقوى بينهم روابط الجوار والاعتماد الوظيفي المتبادل (محمد عاطف غيث، 2005، صفحة 335).

مما سبق ذكره يمكن تعريف علاقات الجيرة بأنها جماعة من الناس تسكن مكانا واحدا ويتقاسمون مجموعة من الأنشطة الاجتماعية تقوم على أساس التعاون والإخلاص والتآزر وخدمة بعضهم في السراء والضراء حيث تربطهم علاقات اجتماعية أولية مباشرة ووثيقة نسبيا والعلاقة الأولية التي تتسم بروح الجماعة والتعاون والتماسك والإحساس بالآخر، وهذه الخاصية تكاد تضمحل في الحياة الحضرية ففي وفرت علاقات مغايرة لروح الجماعة وهي العلاقات الثانوية تتميز بأنها علاقات عابرة ومؤقتة وعرضية وغير وثيقة الصلة بين أعضاء أفراد الجيرة ولا تستمر طويلا وذلك يرجع إلى تعقد الحياة في الوسط الحضري.

3- علاقات الجيرة في الوسط الحضري:

يتميز المجتمع الحضري بالحجم الكبير والاتساع والتمايز والاختلاف، لهذا يعده لا يمثل خصائص الجماعة الأولية التي تتميز بالتجانس والتماسك والتعاون على عكس المجتمع الحضري تكون العلاقات فيه ثانوية وفردية وشخصية، وفي الوسط الحضري يتعامل الشخص مع أشخاص غرباء ويتفاعل معهم في حياته اليومية خدمة لمصالحه وإشباع حاجاته، لهذا يكون الارتباط محدودًا حسب ما تقتضيه الحاجة والمصلحة.

علاقات الجيرة في المجتمع الحضري تشكل وحدة أساسية في الحياة الحضرية، ومجتمع الجيرة فضلا عن كونه وحدة فيزيقية فهو إطار اجتماعي فعال في تشكيل العلاقات الاجتماعية الحضرية في المدى الزمني الطويل، ولقد ذهبت الكثير من الدراسات إلى أن هناك علاقة عكسية بين زيادة التحضر

وأهمية مجتمع الجيرة بمعنى أنه كلما كانت نسبة التحضر مرتفعة كان الدور الذي تؤديه وحدة الجوار قليل (صباح لکنوش، 2018، صفحة 186).

أصبحت الجيرة في نفس المكان كأن يحدها الجدران أو الطريق، ولم تقتصر على ذلك بل تجاوزت العلاقات الاجتماعية بين الجيران وممارسة المناسبات الثقافية للمكان وتحمل مسؤولية الجار إن غاب، وحماية حدود الجيران من أي مكروه.

هذا دل أن علاقات الجيرة إلى جانب الفيزيقي الذي يرتبط بالمكان الذي تتميز العلاقات فيه بالعزلة النسبية سواء كان الجدران أو الطريق أو المكان هناك علاقات اجتماعية وشخصية تتشكل بين الجيران خاصة إذا طالت به الإقامة حيث وصف لويس ويرث العلاقات الاجتماعية في المجتمع الحضري بقوله إنه كلما كبر حجم المدينة قل احتمال معرفة الفرد ببقية سكان المدينة معرفة شخصية، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير طابع الحياة الاجتماعية (صباح لکنوش، 2018، صفحة 187).

نجد علاقات الجيرة في المدينة علاقات سطحية غير شخصية تغلب عليها المصلحة والمنفعة ومؤقتة حسب ما تقتضيه الحاجة والاتساع لرغباته واحتياجاته وتحقيق أهدافه الخاصة فهم مجرد وسائل لتحقيق ذلك، كما تتميز علاقات الجيرة في الوسط الحضري بالاستقلالية، حيث نجد رب الأسرة عندما يعود من العمل يبدو على وجهه ملامح التعب فيرغب في الاستقلالية والهدوء في منزله ولا يريد تجميع الجيران في بيته، فهو يريد دائماً أن ينعزل عن جيرانه ليحس بالطمأنينة وهذا ما يشكل حاجزاً أمام المشاركة وعدم التكيف مع الحياة الاجتماعية... ويصبح كل واحد يهتم بتدبير شؤون بيته بنفسه (Chambar de lauwe, 1959, p. 242).

كما أدت الحضرية بالفرد إلى البحث نحو ربط ذاته بالآخرين وذلك من خلال تحقيق المصلح والمنفعة في مجتمع يتكون من جماعات على درجة عالية من التنظيم، لا تتوفر في الجماعات الأولية بحيث تكون العلاقات فيها عفوية وتحقيق المصلحة العامة.

وفي المجتمع الحضري تنتشر روح الفردية وتؤكد على أهمية المصلحة وذلك باعتبارها الأساس في قيام العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وبذلك أصبح المجتمع الحضري ينطوي على مساكن متجاورة وتفقد فيها روح الجماعة والتعاون والتماسك والتآزر، وفي بعض الأحيان لا يعرف الجار جاره وكيف تجري أحواله ولا حتى اسمه.

إن الحضرية في نظر بارك وأتباعه، قد أضعفت من العلاقات الوثيقة التي كانت تتسم بها هذه الجماعات الأولية، وذلك من خلال الإضافة بالروابط المحلية والتأكيد على علاقات الاستقلال والغفلة بين الجيران (السيد عبد العاطي، 1997، صفحة 332).

بذلك قررت الحياة الحضرية العزلة الاجتماعية فهو متجاورون سكنيا ولكن كل فرد يعيش حياته الخاصة والاستقلالية، ولذلك تصنعت الاتصالات بين الجيران فهم مرتبطون فيزيقيا ولكن متباعدون اجتماعيا.

ولهذا يمكن القول أن الجيرة ظاهرة طبيعية وحتمية على كل فرد يجاور جماعة أو أفراد ودافع أساسي للبقاء واستمرار التفاعل وبناء علاقات اجتماعية، إلا أن هذه العلاقات في الوسط الحضري تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على المجتمع الحضري، وتتميز بخصائصه التي تتمثل في انتشار روح الفردية والاستقلالية والعلاقات الثانوية والمصلحة والمنفعة، فهي علاقات مؤقتة لما تقتضيه المصلحة ولا تدوم لفترة طويلة كما في العلاقات الأولية.

لذلك استلزمت الحضرية كطريقة في الحياة تغييراً في الأسس التقليدية للتماسك الاجتماعي بين الأفراد، أدت إلى فقدان المغزى الاجتماعي للجماعات الأولية والتحول النظامي لأنماط المشاركة الاجتماعية للجيران (فاطمة بوضياف، 2004، صفحة 65).

لهذا رأت مدرسة شيكاغو أنّ الحياة الحضرية أصبحت تتميز باللامعيارية والعزلة، وقد اختفت معها الجيرة، وبدأ المجتمع الحضري عبارة عن تكديس مساكن أفرادها لا يعرف بعضهم بعضاً، فالحضرية كما أكد بارك (Park. R) أحد رواد هذه المدرسة تؤدي بالضرورة إلى اختفاء الجماعات الأولية بما فيها جماعة الجيرة، وقد رأى ويرث (Wirth. L) أنه من بين نتائج الحياة الحضرية عزل الجماعات السكنية، فيعيش الأفراد مرتبطين ارتباطاً سطحياً، مؤقتاً تحكمه المصلحة المتبادلة (نورية سوامية، 2013، صفحة 176).

رابعاً: الجريمة وعلاقات الجيرة:

تعتبر جماعة الجيرة مجموعة من الأفراد تنشأ بينهم علاقات اجتماعية واقتصادية ومينافزيقية، تتمثل في الاعتماد المتبادل من خلال مساعدة بعضهم البعض، وذلك عن طريق إشباع حاجياتهم وتنشأ عن هذه العلاقات اتصالات الأفراد الذين يسكنون نفس الحي أو العمارة، إلا أن هذه العلاقات بين الجيران تأثرت بانتشار الجريمة في المجتمع الحضري الذي تجاوز الخوف حدود الأسرة، ليطغى حدود الجيرة فلم تسلم العلاقات بين الجيران من خوف من الجريمة، حيث أصبح الفرد يخاف من جاره، وحتى وإن كانت علاقته قوية ومتينة، بالانتشار القطيع للجريمة في المدينة جعلت الأسر تخاف من إقامة علاقات بجيرانها وأحياناً تقطع تلك العلاقات ولا تعطيها أية أهمية، لانشغالها بذاتها وعدم تجاوز حدود البيت ويظهر تأثير الخوف من الجريمة على العلاقات الجوارية من خلال مايلي:

1- الفضاء المجاور:

يعتبر الفضاء المجاور أول فضاء لتكوين علاقات جوارية تلعب النوافذ والأبواب دوراً لا يستهان به في خلق فوضى للتفاعل بين نساء الحي فضلاً عن مداخل العمارات، وقد تطرق ديبول إلى ذلك بقوله إن عتبات المسكن نوافذه، أبوابه، موقعه، كلها نقاط مهمة بواسطتها تتكون خلاقات الساكن بالآخرين (Jean-Charles Depaule, 1987, p. 181).

الفضاء المجاور في الجيرة بمثابة مجتمع صغير بمساحة محدودة ويعيش أفراد الجوار بالقرب من بعضهم البعض وتربط بينهم علاقات شخصية مباشرة ووثيقة (رابح درواش، 2012، صفحة 213). الجيرة من جاورة بالقرب من المنزل كالتلاصق بالجدران عن اليمين أو اليسار أو مقابلة المنزل، حيث تتكون علاقات شخصية المحاكاة وسد حاجات جاره والقيام بمتطلبات جاره عند الغياب وبذلك تتكون علاقات إجتماعية حميمة تصل إلى حد الأفضل من الأقارب في بعض الأحيان. المسافة الفاصلة بين الجار وجاره وعدد هؤلاء الجيران وكذا نوعية العلاقات القائمة بينهم هي ركائز أساسية لهذا النسق الاجتماعي المترابط، فقرب المسافة يزيد من الاحتكاك والاتصال في أي وقت، كما أن العدد القليل يسمح بالتعارف الآن الفرد في هذه الحالة يكون مرتبط بعدد معين (رابح درواش، 2012، صفحة 213).

يتميز الفضاء المجاور بقرب المسافة وتجاور السكنات بقرب بعضها البعض مما يجعل الاتصال بشكل مباشر وأفضل مع الجار أو أحد أفراد الحي، فهم يشتركون في السراء والضراء وعند الحاجة إلى جار في بقاء الابن عنده للخروج للضرورة أو استعارة أي شيء من الجار عند الحاجة أو غياب الزوج،

فالجار يكاد يكون أقرب من الأقارب في بعض الحالات، فالتقارب المجالي يؤثر في وجود التقاربات الاجتماعية بين سكان الحي، ولكن في المجتمع الحضري تغيرت المعادلة فأصبح الجار لا يعرف جاره ويتفادى إقامة علاقات معه لميزات الحياة الحضرية التي تنتشر فيها الفردية والعلاقات الثانوية والمصلحة المنفعة ومع مميزات الحياة الحضرية وانتشار الجريمة في المجتمع الحضري زادت تلك الخصائص تأكيداً في المدينة حيث أصبح الجار يخاف من جاره لما ينشر في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي من قتل وسرقة من أقرب شخص إليه وبالقرب منه وهو جاره، حيث نجد الجيران في الوسط الحضري يتفادون إقامة علاقات وثيقة ومتينة لتعقد الحياة الحضرية من جهة ومن جهة أخرى للخوف من الجريمة التي قد تأتي من أقرب فضاء المجاور حيث نشر في وسائل الإعلام لعمليات الاختطاف والقتل من أقرب مكان يلعب فيه الطفل وهو الحي، إما من الجار أو أبناء الحي حيث كسرت العلاقات الجوارية سرقة المسكن وأصبح الدخول الدائم للبيت وغير المأذون والمسموح له والمفاجئ أحيانا أدى إلى التعدي على الخصوصيات في إيذاء أصحاب البيت قد يؤدي إلى ارتكاب جريمة في حقهم كالقتل والتعدي على النفس والممتلكات والاختطاف.

من هنا نجد أن التقارب المجالي لا يستدعي بالضرورة إلى التقارب الاجتماعي وهذا ما أكدته دراسة شوميردون ولومار حيث يرى الباحثان أو التقارب المجالي لا يحقق دائما بوتقة اجتماعية تظهر داخلها الجماعة بل بالعكس إن قرب المكان غالباً ما يتسبب في التباعد بين الجيران (Chamboredon, J. C. & Lemaire. Y. M, 1970, p. 33)

حيث يؤكد ويرث إذا رجعنا إلى المدينة نجد أن مصطلح الجوار يكاد يحمل معنى واحد وهو التقارب الفيزيقي في معظم الأحيان لأن طبيعة العلاقات الحضرية التي تكتسي صبغة الشخصية والسطحية في الأحياء المأهولة راجع أساساً في خصوصية الحياة الحضرية والتي تفترض هذا النوع من العلاقات (Yves Grafmeyer. Joseph Isaac, 1979, p. 36).

مما يجعل هذا التقارب الفيزيقي محل للجريمة نتيجة معرفة خصوصيات كل أسرة وبالتالي التدخل في شؤونها الداخلية والخارجية تكون معرفة أكثر للجريمة من أسرة أخرى، لا يعرف عنها أي شيء لتقارب الفيزيقي يكون أحيانا فضاء خطر وخوف من انتشار الجريمة فيه، حيث تؤكد بعض الدراسات أن الجريمة تكون أكثر انتشاراً في السكنات المتجاورة ودخول وخروج الأسر لبعضها البعض، فالتقارب الفيزيقي والقضاء المجاور الذي يحمل في طياته التعاون والتماسك والتآلف والتآزر في السراء والضراء خاصة إذا طالت مدة الإقامة يكون الجار أقرب من الأقارب، إلا أنه في المجتمع الحضري اعتبر قضاء قلق وخوف

وتوتر من إقامة علاقات مع الجيران، لما انتشر في المدينة من جرائم بشعة تشمئز لها الأنف من الأقرب وهم الجيران لذلك نجد الأسرة الحضرية في المدينة تتحاشى إقامة علاقات مع الجيران للخوف الذي سيطر عليها والقلق والتوتر من جراء انتشار الجريمة في المجتمع الحضري وخاصة من الجيران.

2- العوامل الثقافية:

تساهم العوامل الثقافية في تشكيل جماعات الجيرة ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى قسمين قسم يتعلق بالأصل الجغرافي وهي المكتسبات التي تندرج عليها فئة من الناس في منطقة ما، فتتميز بها اللهجة الواحدة والعادات والقيم والمعتقدات المشتركة، فالانتماء إلى ثقافة واحدة يسهل عملية التلاقي وتكوين علاقة الجيرة (نورية سوامية، 2013، صفحة 184).

علاقات الجوار عادة ما تنشأ بين العائلات التي تتقارب في نمط المعيشة أو الأصل الجغرافي وتقارب العادات والتقاليد (رابح درواش، 2012، صفحة 215).

إن اللغة الواحدة أو اللهجة والعادات والقيم والتقاليد قد تقرب علاقات الجيرة مما يسمح باتساع العلاقات خاصة إذا انتموا إلى ثقافة واحدة حيث تساهم في متن العلاقات بين الجيران ويستمر التعاون والإحساس بالجار والتماسك والتضامن في جميع المجالات وفي السراء والضراء، حيث نجد مثلا اللهجة الواحدة تزيد من احتكاك الجيران والتفاهم، إلا أنه من جهة أخرى قد يؤدي هذا الاحتكاك إلى نفور العلاقات بين الجيران لتعقد الحياة في المدينة والاستقلالية والفردية والخوف من الآخر.

أما القسم الآخر يتعلق بالمستوى الثقافي- التعليمي- إذ يلعب هذا العامل دورا مهما في تكوين علاقة الجيرة متينة لأن التقارب في المستوى الثقافي يقرب وجهات النظر ويوحد طريقة التفكير ورؤية الأشياء، مما يسهل عملية التواصل ويقويها (نورية سوامية، 2013، صفحة 184).

المستوى الثقافي الواحد يقرب الأفكار ويسهل الاتصالات بين الجيران فنجد الجيران التي تنتمي إلى نفس المستوى الثقافي نجدهم متقاربين في كل شيء ونجد نسبة التفاهم تكاد تكون السمة الواضحة لديهم، وإذا اختلف المستوى الثقافي لدى الجيران نجد نوع من النفور في العلاقات والصدام والشجار وعدم التفاهم في أبسط الأمور كل تفكر حسب ثقافته والاختلاف في المستوى الثقافي يزيد من الخوف من الجيران كوقوع الجرائم مثل السرقة والقتل والاعتصاب وغيرها من الجرائم التي تنشب بين الجيران.

3- العامل الاجتماعي:

قد تؤدي الخوف من الجريمة وإنتشارها حيث" تأخذ علاقات الجيرة الطابع الاجتماعي قد خلق بينهم المودة والتضامن والتماسك ومع ذلك إن العلاقات الجوارية لا تتصف دائما بالمودة والتآلف، فالتواجد في منطقة مشتركة يؤدي إلى علاقات اجتماعية يمكن أن تكون قوية ومبنية على التضامن والتعاون والتآلف، كما يمكن أن تكون مبنية على التنافر وعلى علاقة سطحية " (رابح درواش، 2012، صفحة 215).

الخوف من الجريمة وإنتشارها قد يؤدي إلى النفور في العلاقة الاجتماعية يؤدي إلى العداوة والبغضاء حيث تفتت العداوة بين الجيران وهذا النفور يؤدي إلى التفكك الاجتماعي، فحسن العلاقة بين الجيران هي من بين الركائز التي أوصانا بها ديننا الإسلامي الحنيف والسنة النبوية الشريفة، كما نصت القوانين الوضعية على ضرورة احترام حقوق الجار وحقوقه علينا، إلا أن هذه العلاقة في الأونة الأخيرة وفي المجتمع الحضري وتسير من السيئ إلى الأسوأ حتى وصل الأمر إلى ارتكاب جرائم من قتل وضرب حيث بات القتل العمدي سمة المجتمع الحضري بين الجيران.

ذلك بسبب مناوشات بسيطة لا ترقى إلى الاعتداء على الآخرين وارتكاب تلك الجرائم الفظيعة التي لم نعهدها بين الجيران بالأمس أين كانت العلاقة بينهم تحكمها الطيبة والأخوة، لكن اليوم ما يميزها هو الفتور والعدوانية مما يؤثر على البناء المجتمعي ككل خصوصا وأن حسن العلاقة بين الأسر يزيد من التلاحم الاجتماعي والعكس صحيح (أخبار اليوم، 2019).

بالمقابل يؤدي الخوف من الجريمة وإنتشارها، إلى قوة علاقات الجيرة وإلى التماسك الاجتماعي فيما بينهم عكس ضعفها وفتورها الذي يؤدي إلى التفكك الاجتماعي، وعليه فإن قوة وتآزر وتماسك ووحدة الجيران من قوة هذه العلاقات الاجتماعية، وذلك من خلال معرفة حقوق الجار وواجباتنا اتجاهه وتطبيقها في واقع وعدم المبالاة وعدم الاكتراث للجار وهو في أمس الحاجة إليك، فالتعاون والألفة والتماسك والتآزر يؤدي إلى نشوء ضمان الأمان للحفاظ على استقرار الأسر وبالتالي استقرار وأمن المجاورة السكنية الذي بدوره يؤدي إلى عدم الخوف والقلق والأمان، ويصبح الجيران كأنهم في بيت واحد كل واحد يحافظ على أمن واستقرار الآخر وبالتالي تلك أبعاد الخوف من الجريمة التي تنتشر في المجتمع الحضري في الأونة الأخيرة.

4- العامل الاقتصادي:

يزيد الإنتماء إلى نفس المستوى الاقتصادي قوة العلاقات الجوارية، حيث لا يحس أي طرف بالنقص من جراء النظر إلى جاره، المستوى الاقتصادي الواحد يساهم في تقريب الأفكار وأسلوب التفكير ويقوي العلاقة ويزيد مكانته وهذا يؤثر إيجاباً على نوعية العلاقة بين الجيران فينشأ التعاون والتماسك والألفة وتفهم الآخر ما يفكر به وما يريده وبذلك ينتشر الاستقرار والأمن في أوساط الوحدة السكنية والجيرة.

قد يلعب المستوى الاقتصادي دوراً معاكساً عندما يكون مختلفاً بين الجيران فيزيد من العداوة والبغضاء والمقارنة والمنافسة بين الجيران، وبذلك تنتشر العداوة والمناوشات والشجارات خاصة بين الأطفال والنساء تصل إلى حد الآباء الذي يتعدى على جاره لأنفه الأسباب والمستوى الاقتصادي العالي للجار يجعله متكبراً على جاره تصل إلى حد عدم الكلام معه، بقوله ليس من مستواي وهذا ما يخلق جو الكراهية والبغضاء على بعضهم مما يتسبب في ارتكاب الجرائم من القتل أو السرقة أو الضرب العمدي، وهذا ما نلاحظه في المجتمع الحضري التي وصلت العقاب إلى حد التنافر وقطعها وعدم الاكتراث لما يجري للجار فكل يفكر في نفسه أي الفردية وانتشار العلاقات الثانوية فهو يبني إلا العلاقات السطحية ذات المنفعة الشخصية، كما أن واقعنا الحالي يحتم على الأسرة الحضرية عدم مخاطبة الجار لما نسمعه من ارتكاب الجرائم ومن الأقرب وهم الجيران.

- **البعد عن الأهل:** إنَّ الخروج من المنطقة الأصلية، والابتعاد عن الأهل والأقارب بسبب ظروف العمل وصعوبة الاتصال بهم لبعد المسافات والتكاليف الباهظة، وفقدان من يباح لهم بالأسرار، ومن يستشارون في الأمور... تولد لدى الساكن الشعور بالاغتراب والوحدة والخوف، وللتخلص من ذلك يلجأ هذا الساكن إلى البحث عن علاقة بديلة، ومعطي هذه العلاقة هم الجيران (نورية سوامية، 2013، صفحة 185).

البعد عن الأهل تجعل الأسرة الحضرية تبني علاقات مع الجيران، لسد الفراغ البعد عن الأهل فيتعرف على جار أو أكثر وبناء علاقات وثيقة بينهم، حيث يصبح الجار مثل الأهل صبوراً في كل الأوقات وفي المناسبات وفي السراء والضراء، قد يحل مكان الأهل في بعض الحالات وأحياناً أكثر إذا كانت الجيرة طيبة وتحتفظ بالأسرار ووجودها في المحن والأفراح.

إلا أننا في الوقت الحالي أصبحت الأسرة الحضرية وحتى وإن ابتعدت عن الأهل وسكنت في أحياء سكنية بعيدة تتقادم الاختلاط بالجار كل في حده تصل في بعض الأحيان لا يعرف حتى اسمه

وكيف أحواله، فالأبواب مغلقة والنوافذ كذلك ليتقادي الاختلاط بالجار وعدم الاحتكاك به نظراً لما يحدث في المجتمع الحضري من انتشار للجرائم فأصبح الجار محل خوف وقلق وتوتر، حيث يتبادر في الأذهان ما يمكن أن يحدث عند اختلاط الجيران وإدخالهم وإخراجهم في أي وقت لما نسمعه في المدن وفي وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي من ارتكاب الجرائم التي قد تأتي من اقرب شخص وهو جاره.

- غياب الزوج: يضطر بعض الأزواج إلى الغياب عن أسرهم بسبب التغير المستمر لمكان عملهم فينتقلون إلى العمل الجديد، ويخطفونها وراءهم وتتشأ عن هذا الغياب:
- الحالة الأولى: فيها يوكل الرجل مهام أسرته وأمرها إلى صاحبه الجار ليقوم بدله بخدمتها وتلبية حاجاتها، فتضطر زوجة الغائب إلى التعرف على زوجة صاحب، مما يؤسس العلاقة بين الأسرتين (نورية سوامية، 2013، صفحة 185).

بهذا تصبح العلاقة بين الأسرتين على أساس الحاجة إلى الجار في جميع الأمور لتدريس الأطفال وقضاء الحاجات من مشتريات وصحة وغير ذلك، وبذلك تكون العلاقة متينة بين الأسرتين مع ذلك قد نشب خصومات بين الأسرتين لمعرفة خصوصية كل أسرة تصل إلى حد معرفة الأمر والجهر بها عند المناقشات حتى في أبسط العلاقات.

- أما الحالة الثانية: حيث نجد الزوجة تعتمد على نفسها، فتحل محل الأب في كل الحالات المعنوية والمادية، حيث لا تفضل الاختلاط بالجيران وقضاء حاجاتها بنفسها في الداخل والخارج، وهذا ما نلاحظه في المدينة حيث أصبحت الزوجة تقوم بجميع الوظائف خاصة في حالة غياب الزوج.
- وفي هذه الحالة تقطع العلاقة بين الجيران خوفاً منها من أي مكروه سيصيبها وعائلتها نتيجة الاختلاط بالجيران، فكل مسؤول عن نفسه حيث تفضل الاستقلالية والبقاء على العلاقات السطحية لعدم معرفة ما يجري داخل بيتها وماذا تفعله هروباً من أي مكروه قد يصبها وأفراد عائلتها وذلك للانتشار الفظيع للجرائم في الوسط الحضري، مما جعل قطع العلاقات بالجيران أفضل من مخالطتهم، إلا أن في بعض الأحيان قد يكون الجار مقيداً إذا كان طيباً وكرماً ونو أخلاق حميدة، لكن في الوقت الحالي أصبحت الفردية والاستقلالية سمة المجتمع الحضري.

هذا ما يؤكد دوركايم في دراسته حول الأسرة الحضرية أو الزوجية يعلن إميل دوركايم (Émile Durkheim) عن تناقض الأسرة المعاصرة، فهي في نظره تتميز في الوقت نفسه بالاتجاه أكثر فأكثر الحياة الخاصة (Prvée) والحياة العامة (Publique) فكل شيء يحدث كما لو كانت حركة التمركز حول الأشخاص والاستقلالية للأسرة بالنسبة لقربانها وجيرانها (رابح درواش، 2012، صفحة 218).

- **مدة الإقامة:** إن مدة الإقامة في الوحدة السكنية أو الحي تنشأ علاقات اجتماعية إيجابية كما قد تنشأ علاقات اجتماعية سلبية.

إن العلاقات الاجتماعية الإيجابية تدعى بالعلاقات المجمعة وهي تؤدي إلى الاتفاق والاجتماع، وهي تماسك ووحدة وتكامل المجتمع ومن أمثالها العلاقات الاجتماعية الجوارية التعاونية التي تعتبر سعي مشترك للوصول إلى هدف مشترك وكذا علاقات الصداقة القائمة على الإخلاص والاتحاد والتوافق (سعاد بن سعيد، 2007، صفحة 28).

طوال هذه الإقامة تنشئ علاقات قوية ومتينة بين الجيران ويكون الاتصال الدائم بينهم فيخلق التماسك والمحبة والاحترام والتعاون والألفة والتآزر وغيرها من العلاقات الإيجابية التي تزيد من صلاتها ومتانتها، وبذلك يحس الجيران بالاستقرار والأمان وعدم الخوف ومعرفة الغريب الذي يدخل الحي أو الوحدة السكنية بكل سهولة فالكل يد واحدة، وبذلك يقل الخوف من الجريمة التي أضحت منتشرة في المجتمع الحضري.

أما العلاقات الاجتماعية السلبية، كما تسمى أيضا المفارقة تؤدي إلى عدم الاتفاق وعدم الإدماج وهي تساهم في عدم التماسك، تدعو للتفكك كما أنها تسمى بالعلاقات التنافسية التي أساسها الحصول على شيء لا يوجد بكمية تكفي للوفاء بالمطلوب منه، وقد يكون هذا التنافس هداما أو بناءا. هذا التنافس يقود إلى الصراع بين الأفراد (سعاد بن سعيد، 2007، صفحة 28).

بذلك إذا نشأت بين الجيران العلاقات السلبية تؤدي إلى نتائج وخيمة وهي كثيرة الشجارات والصراع والتنافس والخصومات لأنفه الأسباب، وبذلك تنتشر الجريمة في وسط الحي كالضرب العمدي والقتل المتعمد والاختطاف والاعتصاب وغيرها من الجرائم ويكون إضافة إلى ذلك الحي أو الوحدة السكنية مهددة للجريمة من خارج الحي، كعدم تماسك أبناء الحي والتفكك الاجتماعي في جميع الأصعدة فينتشر الخوف من الجريمة من داخل الحي أو خارجه لعدم الاستقرار والأمان.

أما إذا كانت مدة الإقامة في الحي أو الوحدة السكنية قصيرة فتكون العلاقات سطحية تغلب عليها علاقات المنفعة والمصلحة وبذلك تكون علاقات ثانوية غير أولية، لأن في نظره المدة لن تطول في الحي حتى يبني علاقات قوية بين الجيران، وفي هذه الحالة تكون الأسرة الحضرية مهددة للجريمة ويغلب عليها الخوف والتوتر والقلق من أي مكروه قد يصيبها في الحي أو الوحدة السكنية فليس هناك أحد تثق به والاتصال به وإقامة علاقات وثيقة معه وتكون العلاقات سطحية يفسدون مصالحهم الأنية فقط دون النظر إلى ما بعد ذلك.

خامسا: الجريمة والجانب المادي للأسرة الحضرية:

أثرت الجريمة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية، حيث زادت من أعبائها ومسؤولياتها اتجاه الزوجين والأبناء وزاد الخوف من الجريمة وارتفعت مصاريف الأسرة الحضرية، وظهر ذلك في تغيير شكل المنازل للحماية أكثر والأمان، حيث يبرز هذا التأثير من خلال مايلي:

1- الجانب المادي:**- الظروف المكانية والسكنية:**

يعتقد بعض الباحثين أن الظروف المكانية ونوعية السكن لها دور كبير في انتشار الجريمة، كما أثبتت الحقائق العلمية أن المسكن غير الملائم يلعب دوراً أساسياً في بعث السلوك المنحرف، فهناك علاقة تأثير وتأثر من الجانبين، فالجريمة تصدر من المساكن الغير ملائمة من جهة ومن جهة أخرى تكون المساكن غير الملائمة مصدر جذب للجريمة.

نصت اتفاقية حقوق الطفل على ضرورة أن تقوم الحكومات وأهل الطفل، على حد سواء بإيجاد البيئة التي توفر الحماية المطلوبة لضمان أن يعيش جميع الأطفال طفولتهم بسلامة وكرامة (رندة الفخري عون، 2013، صفحة 30).

قد تبين أن المساكن الرديئة عامل هام في كافة مظاهر الانحرافات الاجتماعية على وجه التقريب وخاصة بالنسبة لانحراف المراهق والعلاقة بين حالة المسكن والانحراف تظهر فيمايلي:

1. تزداد نسبة الانحراف في المناطق المتخلفة التي تنقصها المرافق المادية، وحيث يكثر التجمع وترتفع درجة التزاحم إلى جانب انتشار حلقات القمار، والحانات...

2. نتيجة الازدحام الشديد في الأسرة يشترك صغار الأولاد والبنات في نفس المكان مع الكبار وأحياناً مع غير أعضاء الأسرة في نفس الحجرة (ساسية قارة، 2011-2012، صفحة 111).

كما أن المساكن الرديئة تكون عرضة للجريمة من خلال سهولة الدخول إليها وذلك من أجل السرقة أو الاعتداء الجسدي والجنسي والاختطاف وأحياناً تصل إلى حد القتل، فالمسكن الرديء غير المحصن تحصيناً جيداً يكون أهله عرضة للجرائم، ومثلاً نجد أن بعض المساكن لها فناء في داخل البيت أو وراءه يقومون بغلق كل الفتحات من شأنها أن تجلب المجرمين إلى تلك المنازل تكون عرضة لشتى أنواع الجرائم.

هكذا يعتبر السكن الرديء ويخلو من الحماية من العوامل المشجعة لارتكاب الجريمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والأمر الذي يجعل الأسرة الحضرية تسكن في سكنات رديئة في الوسط الحضري أو مساكن غير آمنة هي الوضع الاقتصادي المتدني لتلك الأسر.

- الظروف المادية للأسرة الحضرية:

كما يبدو أن الجريمة قد أثرت على الحالة المادية للأسرة الحضرية، حيث أصبحت تنفق مما كان في السابق، حيث يلجأ الوالدين إلى إنفاق مصاريف إضافية لحماية أبنائهم كدور الحضانة وتكليف شخص بالمرافقة أو المراقبة أو وصية الجار وأحياناً مقابل مبالغ مالية، كما أدت الجريمة إلى البحث عن عمل إضافي لتحسين مستوى المعيشي وتوفير مسكن لائق وأمن.

كما أن سوء الحالة المادية للأسرة من العوامل التي تدفع إلى الانحراف، ولو أن العلماء والباحثين الذين درسوا علاقة الظروف الاقتصادية المادية بالانحراف لم يصلوا إلى نتائج حاسمة من حيث إظهار نوع الارتباط ودرجته بين ظاهرتي الفقر والانحراف إلا أن الملاحظات تؤكد أن جانبا كبيرا من المنحرفين يجدون مجالا لتفريغ في المناطق المختلفة التي يعيش سكانها في ظروف سيئة (محمد سلامة محمد غباري، 2006، صفحة 116).

هناك علاقة تأثير وتأثر حيث الجانب المادي للأسرة الحضرية يكون سببا في تحاشي للوقوع في الجريمة أو التصدي لها، لهذا كان الدخل الضعيف الأسرة الحضرية عاملا من عوامل الوقوع في الجريمة من خلال مساهمة الأبناء في الدخل اليومي والاضطرار للخروج من البيت وترك الدراسة والانشغال في كيفية سد الحاجات الأساسية، وفي نفس الوقت تكون الأسرة الحضرية ذات الدخل الضعيف معرفة للجريمة نتيجة التفكك الأسري والمعاملة السيئة للأبناء والحرمان العاطفي والمادي، كلها أسباب تجعل الأسر فريسة للجريمة على عكس الأسر ذات الدخل المرتفع، حيث توفر للأبناء جميع الحاجات الضرورية والكمالية وتوفير الاستقرار والأمان.

فدخل الأسرة يتمثل في حرص الأسرة بتقدير الدخل الذي تحصل عليه ومحاولة توزيعه بين أوجه الإنفاق أو بين السلع والخدمات التي يتضمنها الاستهلاك بصورة تحقق أقصى منفعة ممكنة وبأقل نفقة ممكنة، وفشل الأسرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يؤدي بها إلى نوع من الصراع بين أعضائها ويولد أنواع من التصرفات تساهم في عدم الاستقرار وازدياد الخلافات (الطاهر العربي سرگز، 2020، الصفحات 314-315).

بذلك دخل الأسرة الحضرية مهم للاستقرار الأسري وإذا كان الدخل ثابت فتعرف الأسرة كيف تنفق على الأسرة وخارج البيت، أما إذا كان الدخل غير ثابت فيحصل أن هناك تذبذب في الإنفاق كل مرة تختلف عن الآخر مما يجعلها غير مستقرة، وتحدث شجارات وصراعات والخوف من المستقبل وكيفية تسديد النفقات والمصاريف قد تؤدي إلى الانحراف والوقوف في الجريمة أو أن تكون عرضة للجريمة فهي فريسة سهلة نتيجة عدم الاستقرار الأسري.

- خروج المرأة للعمل وسد حاجات الأسرة الحضرية:

يعد خروج المرأة للعمل من العوامل الاقتصادية التي أدت بالمرأة بالخروج من البيت والبحث عن العمل لسد حاجات ومتطلبات الأسرة نظرا لصعوبة العيش في المجتمع الحضري هذا دافع إلى جانب حب المرأة للاستقلالية في المصروف ومساعدة الرجل، وبالتالي اخذ الحرية في ميدان العمل واستقلالها الاقتصادي عن الرجل وحريتها في اتخاذ القرارات الذي أدى بها إلى جانب الرجل التصدي للمشكلات التي تعاني منها المدينة كالانحرافات والجريمة التي حتمت على المرأة أخذ الحيطة والحذر لسلامتها وسلامة أسرتها من الوقوع في شباك الجرائم.

حتى المرأة الماكثة في البيت زادت مسؤوليتها إلى جانب الرجل فخرجت لحماية أبنائها وجلب متطلبات الأسرة عند غياب الرجل أو عند عمله، فهي لم تعد تربي وتغسل وتطبخ فقط بل الظروف السيئة كانتشار الجريمة فرض عليها مرافقة أبنائها ومراقبتهم، واختيار الصديق لأبنائها واستمرارية الذهاب والإياب به إلى المدرسة خوفا من الجرائم المنتشرة في المدينة كالسرقة والاعتصاب والاختطاف وتناول المخدرات عند الأطفال وغير ذلك.

أدت الجريمة إلى الاستقرار الأسري وذلك من خلال تحسين المستوى المادي للأسرة الحضرية وتلبية الاحتياجات الأساسية والضرورية لها والرجوع إلى حضن الأسرة، كما في السابق نتيجة الخوف عليها من الانحرافات والجرائم المنتشرة في الوسط الحضري وذلك بتوفير الاستقرار لكل أفراد الأسر الذي يخلق الراحة والطمأنينة وعدم الخوف والتوتر والقلق مما يحدث في المدينة.

سادسا: الجريمة والجانب الاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية:

1- الجانب الاجتماعي:

مست الجريمة الجانب الاجتماعي للأسرة الحضرية فهي من جهة تمتد العلاقات الأسرية وأرجعت الأسرة إلى الحالة الطبيعية من تفاهم وتشارك الأدوار والوظائف من أجل سلامة الأبناء والأسرة ككل ومن جهة أخرى أثرت سلبا على الأسرة الحضرية من خلال مايلي:

أ- الخلافات بين الأقارب:

خلق الخوف من الجريمة خلافات بين الأقارب لأنقه الأسباب ولذلك تنمو مشاعر اليأس والإحباط بين أفراد الأسر، وعلى الرغم من محاولة إخفاء ذلك على الأبناء لكن الأبناء يشعرون بذلك الصراع وعدم التفاهم الذي ينعكس سلبا على الأبناء والأقارب.

تزيد من مسؤولية الآباء اتجاه أبنائهم وبذلك يحاول كل طرف حماية الطرف الآخر والأبناء من الوقوع في الجريمة من خلال الصراخ والضرب والتوبيخ، ونتيجة الضغوطات التي يعاني منها الزوجين لما يحدث في المجتمع الحضري للانتشار الفظيع للجريمة التي قد يكون أحد أفراد الأسر من الأقارب معرضا لها.

في الغالب وإن إنجاب الأطفال تدفع كلا من الزوجين إلى الشعور بالمسؤولية اتجاه أسرته، إلا أن ذلك غير مطلق ويكون بذلك آثار سلبية وهي اللامبالاة وعدم تحمل المسؤولية، خاصة إذا كانت المرأة تعمل خارج البيت، وترك الابن في إحدى الأقارب، فهي لا تستطيع الموافقة بين العمل ومطلب أطفالها، وهذا ما يؤدي إلى الإهمال التي يكون نتائجها وخيمة على الأسرة ككل والأطفال بصفة خاصة حيث يكون الأطفال عرضة للجرائم التي لا نكاد تستفيق يوما إلا ونسمع جريمة في أسرة أو في حي.

أدت الجريمة إلى خلافات بين الأقارب نتيجة مشاكل في العمل وقت دخوله للعمل وخروجه ومن يوصل الأبناء إلى المدرسة خوفا عليهم، ومما يزيد الطين بلة هو عمل المرأة التي لا تجد الوقت لحماية أبنائها فهي ملتزمة بالعمل إلى جانب الرجل وبذلك تخلق صراعات داخل الأسرة وبين الأقارب وخلافات ونقاشات عادة سببها الجريمة التي نشب الهلع في النفوس من شأنها أن يكون أحد أفراد الأسرة فريسة سهلة لهذه الجرائم.

ب- مشكلات نفسية:

الخوف من الجريمة أدى إلى مشكلات نفسية كالأضطرابات النفسية والخوف والقلق وعدم الأمان. كما أن المشكلات النفسية التي تحدث نتيجة لإصابة أحد الأفراد مرض أو مشكلة نفسية، ومع تكرار الخلافات وكثرة النزاعات يتصاعد الشعور بالتوتر والقلق، مما يؤدي إلى ظهور اضطرابات سلوكية ونفسية عديدة ترجع بعض أسبابها إلى الضغوط النفسية في الخلافات الزوجية عند الزوجين (طارق كمال رضا، 2005، صفحة 69).

إن الشعور بعدم الراحة النفسية كالتعرض لحالة الاكتئاب أو القلق أو تسلط بعض الوسواس إلى الذهن تجعل الفرد في حالة ضيق وتوتر، وتتمثل أيضا في نقص معدل الذكاء أو ضعف القدرات العقلية والمهارات النفسية الحركية أو خلا في نمو الشخصية التي قد تحول بين الفرد والأهداف التي يريد تحقيقها ويعيق قدرته على التوافق (سميرة بنت سالم بن عياد الجهني، 2008، صفحة 70).

هذه المشكلات النفسية قد تؤثر في علاقة أفراد الأسرة الحضرية فينتابها الخوف والقلق والصراعات والشجارات، وبذلك تثار قوام الأسرة الحضرية فيؤدي إلى تفكيكها وإلى الانحرافات، فالأسرة السوية هي التي تتجاوز المشاكل مهما كانت ومهما كان حجمها، هي تعرف كيف تسير الأمر وتخرج من الأزمات بأقل الأضرار.

يعرف العالمان الأمريكيان شيلدون والينور جلوك (Glueck) البيت السوي غير المتصدع بأنه البيت الذي يتواجد فيه أحد الأبوين على الأقل بصورة واقعية وفي إطار علاقات عاطفية حميمة مع الأطفال، كما يؤكد هذان العالمان أن غياب الوالدين عن البيت يحدث شرخا كبيرا في جدران التماسك العائلي، حيث يفقد الطفل الشعور بالأمن والحماية والاستقرار (Sheldon Glueck and Eleanor Glueck, 1968, p. 12).

ج- مشكلات صحية:

تنجم عن المشكلات النفسية أمراض عضوية بسبب إصابة بيئة لما انجر عنها من مخاوف وقلق وتوتر واضطرابات نفسية نتيجة الخوف من الجريمة والهلع الذي أحدثته، وذلك من جراء وجود بعض العاهات التي تفوق التواصل الحسي والحسدي أو الأمراض التي تقلل من فرض التوافق السوي.

لذلك نجد الزواج يرتبط بصحة الزوج والزوجة وعلاقة الزوجين تؤدي إلى تحقيق السعادة يكون قادرين على تلبية ضروريات الحياة وتربية الأولاد تربية سليمة، إلا أن انتشار الجريمة في الوسط الحضري أدى إلى ظهور أمراض مزمنة سببها القلق والتوتر والخوف والصراع بين الزوجين والأبناء الأمر الذي يؤدي إلى مشكلات، وإصابة أحد الزوجين أو كلاهما أو الأبناء ينعكس على الحياة الأسرية يؤدي إلى اضطرابها وتفككها.

د- التفكك الأسري:

التفكك الأسري يعني سوء التفاهم بين الزوجين وتفكك الرابطة الزوجية التي تنمى بالطلاق أو غياب أحد الوالدين إما بالموت أو العمل خارج البلد أو العمل لمدة طويلة لا مجال للوقت للجلوس مع العائلة.

الخوف من الجريمة والاضطرابات النفسية يؤدي إلى التفكك الأسري من سوء المعاملة وعدم التفاهم والحوار والمناقشة بين الزوجين، قد يبدأ في بدايتها حالة طبيعية لوجود مناقشات بين الزوجين حتى تتسع الخلافات ليس في البيت بل خارج البيت وفي الأوساط العامة وعند الأهل، فنجد قصور الزوج في ممارسة حقوقه الزوجية وإهماله لأسرته والهروب من البيت أو تعاطي المخدرات وتبذير الأموال قد يأخذ مصروف المنزل والأولاد ليسد حاجاته من الخمر والمخدرات، وقد تصل أيضا إلى تقصير الزوجة لحقوقها الزوجية أو القيام بواجباتها وإهمال بيتها وأبنائها، وقد يؤدي سوء التفاهم إلى تحطيم كيان الأسرة وينعكس بذلك على تربية الأولاد ويكون من الأسباب المباشرة أو غير المباشرة لانحراف الأبناء أو تكون الأبناء فريسة سهلة لدى جريمة كانت.

قد يعني بالنسبة للزوجة تقصيرها في القيام بواجباتها الزوجية أو إهمال شؤون بيتها أو رفضها لمصاحبة زوجها والسكن معه في مكان توظيفه... الخ، إن سوء التفاهم إذا بلغ هذا الحد فهو يهدد الأسرة في كتابها وذلك ينعكس على تربية أولادها وقد يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في انحرافهم في حداثتهم أو عند بلوغهم (مكي دردوس، 2009، صفحة 193).

ومن ذلك التصدع الأسري والتفكك الأسري يعني اختلال وعدم استقرار وتوازن السلوك داخل الأسرة، والتربية الغير صحيحة والغير سليمة للأبناء، وحالات عدم التفاهم والخصام بين الوالدين وحالة وفاة أحد الأبوين أو كلاهما وما تنجر عنه من زواج أحدهما وحالات الانفصال بالطلاق أو الهجر (إلهام بلعيد، 2019-2020، صفحة 203).

كلها أسباب تجعل الأبناء والأسرة ككل فريسة كذلك وتعرضها للجريمة بشتى أشكالها في الوسط الحضري.

هـ - الخوف من انتشار الجريمة:

يشير الخوف من الجريمة إلى الخوف من الوقوع ضحية لجريمة بدلاً من الاحتمال الفعلي للوقوع ضحية لجريمة. كما تشمل العوامل المؤثرة في الخوف من الجريمة نفسية إدراك المخاطر، تداول تمثيلات خطرة الإيذاء، والتصورات العامة لاستقرار الحي وانهياره إلى عوامل أوسع حيث تعبر المخاوف بشأن الجريمة عن مخاوف بشأن الجريمة عن مخاوف بشأن وتيرة واتجاه التغيير الاجتماعي.

تشمل العوامل المؤثرة في الخوف من الجريمة نفسية إدراك المخاطر، تداول تمثيلات خطر الإيذاء، والتصورات العامة لاستقرار الحي وانهياره، وعوامل أوسع حيث تعبر المخاوف بشأن الجريمة عن مخاوف بشأن وتيرة واتجاه التغيير الاجتماعي، هناك بعض التأثيرات الثقافية الأوسع على سبيل المثال جادل البعض بأن العصر الحديث ترك الناس حساسين بشكل خاص لقضايا السلامة وانعدام الأمن (الخوف من الجريمة، <https://stringfixer.com>).

تتمثل جوانب الخوف من الجريمة فيما يلي:

* **الجوانب العاطفية للخوف من الجريمة:** يتمثل الجانب الأساسي للخوف في مجموعة العواطف والمشاعر التي يعبر عنها المواطنين ويثيرها لإمكانية التعرض للإيذاء، وبذلك يشعر الناس بالغضب والقلق بشأن مدى انتشار الجريمة حدوثها، حيث يشعر الناس بالخوف من الجريمة عندما يشعر المرء بالتهديد الشخصي نتيجة القلق على سلامتهم على أساس يومي.

* **الجوانب المعرفية للخوف من الجريمة:** يمكن التمييز بين القلق بشأن الجريمة وتصورات خطر الإيذاء الشخصي، لذلك وإن الجانب المعرفي للخوف من الجريمة يشمل التصورات العامة لاحتمال الوقوع ضحية، والشعور العام بالسيطرة على الاحتمالية، والتقدير العام لخطورة عواقب الجريمة.

* **الجوانب السلوكية للخوف من الجريمة:** الطريقة الثالثة لقياس الخوف من الجريمة هي سؤال الناس عما إذا كانوا قد تجنبوا مناطق معينة أو قاموا بحماية أشياء معينة أو اتخاذ تدابير وقائية، هذه الأسئلة تتمثل في السلوك الفعلي والحقائق الموضوعية.

و - اضطراب العلاقات العائلية:

مع الانتشار الواسع للجريمة في الوسط الحضري أصبحت العلاقات بين العائلات محدودة وتكاد تنعدم نتيجة هاجس الخوف من الجريمة التي انعكست سلباً على العلاقات بين العائلات فالأب أصبح

يخاف من ترك ابنه عند قريب أو جار حتى كان قريب، وعند ذهاب الأبناء إلى الأقارب يكون معه الأب أو الأم لما يُسمع من جرائم في المدينة أو وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وبذلك أبعدت الجريمة من عملية التفاعل والتواصل مع الأقارب وقللت من الزيارات إلا للضرورة في الأفراح والأحزان ومع انتشار وباء كورونا في العالم وفي المجتمع الجزائري بالأخص حدثت من زيارة الأقارب، وأصبح التواصل والتفاعل عن طريق الهاتف وشبكات التواصل الاجتماعي.

2- الجانب الثقافي:

للجريمة مخلفات على الأسرة الحضرية من الناحية الثقافية فهي من جهة قربت الأفكار والآراء بين الزوجين والأبناء في أمور كثيرة لكيفية التصدي ومواجهة التعرض للجريمة، ومن جهة أخرى باعدت بين الأفكار والآراء نتيجة الضغوطات التي تعيشها الأسرة الحضرية في الوسط الحضري، فالحياة الأسرية مملوءة بالمواقف التي تحتاج إلى تبادل الرأي واتخاذ القرارات في أمور عديدة.

يساعد التقارب بين المستوى التعليمي والثقافي والبيئي إلى تقليل الاحتكاكات بين الزوجين بينما يزيد التباعد بينهما من حدة المناقشات حول بعض الأمور الحياتية، فتنشأ الخلافات بين الزوجين نتيجة اختلاف خلفياتهما الثقافية أو لكونهما من طبقتين مختلفتين ثقافياً (سميرة بنت سالم بن عياد الجهني، 2008، صفحة 69).

تصادم المواقف داخل الأسرة الحضرية وتعارض الاتجاهات ينتج عنها بعض المشاكل كبقية التعرض لمشكلة انتشار الجريمة في المدينة لاختلاف وتصادم المواقف فينقلب سعادة الأسرة الحضرية إلى شقاء ويضطرب نظامها وتنفقت وحدتها، وبذلك يكون من الصعوبة إرجاع الأسرة الحضرية على طبيعتها كما في السابق من تماسك ووحدة واستقرار وتضامن.

يلعب التدين دوراً مهماً في كيفية مواجهة المشاكل التي تحاك بالأسرة، وقد يلعب التدين دوراً مهماً في نشأة هذه الخلافات، ففي بعض الأحيان يكون الزوج متديناً بينما الزوجة غير متدينة والعكس صحيح، وأيضاً قد يكون الزوج واسع المعرفة بحكم تعليمه أو ذكائه بينما الزوجة ليست كذلك، وأشياء مثل هذا قد تؤدي إلى حدوث مشكلات (سميرة بنت سالم بن عياد الجهني، 2008، صفحة 69).

تنشأ الخلافات بين الزوجة والأبناء نتيجة الاختلاف الثقافي والعادات والتقاليد وكل عامل معنوي من شأنه أن يؤثر على الأسرة الحضرية، كما تختلف وجهات النظر حول الجريمة وخطورتها من خلال وسائل الإعلام من صحافة والانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي واختلاف درجة الثقافة في الأسرة بين الزوجين وطريقة استخدامها لباقي الوسائل من إعلام وانترنت وغيرها، تؤدي إلى خلل في شكل العلاقة

بينهما ويؤثر في معاونهما في شتى المجالات، مما يؤدي إلى نشوء ادوار مختلفة داخل الأسرة، وقد يزداد بينهما في المستوى التعليمي، ويؤدي غالبا إلى اختلاف في وجهات النظر والاتجاهات وطريقة التفكير، وأسلوب التنشئة والتربية وهذا راجع لاختلافها في الثقافة المكتسبة (إلهام بلعيد، 2019-2020، صفحة 216).

لعبت وسائل الإعلام دورًا مهمًا في نشر الهلع في نفوس الأسرة الحضرية من خلال الخوف المفرط جراء انتشار الجريمة في الوسط الحضري فلا يكاد يخلو يوم من ارتكاب جريمة وما حدث في وسائل الإعلام من حيثيات الجريمة، ولأخذ الحذر والحيلة لأن الجريمة تترصدنا من كل جانب، فوسائل الإعلام أصبحت تؤثر بشكل مباشر في آراء الناس وتصوراتهم وأسلوب حياتهم.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الجريمة والأسرة الحضرية وذلك من خلال تبيان العلاقات الأسرية وكيف تؤثر الجريمة على العلاقات الأسرية، من خلال التطرق إلى أثر الجريمة على العلاقة بين الزوجين ومن ثم الجريمة والعلاقة بين الوالدين والأبناء وأخيرا الجريمة وعلاقة الأخوة مع بعضهم البعض، إلى جانب تأثير الجريمة على العلاقات الجوارية من خلال معرفة تأثيراتها على علاقات الجيرة.

كما تطرقنا إلى معرفة تأثير الجريمة على الجانب المادي وذلك من خلال معرفة كيفية تأثير الجريمة على الجانب المادي للأسرة الحضرية من الناحية المادية والسكنية ومستوى الدخل والحاجة الملحة للعمل مما يضطر الظروف لخروج المرأة للعمل وكذلك كيفية تأثير الجريمة على الجانب الاجتماعي للأسرة الحضرية من خلال التماسك والتفاهم والتعاون من جهة، ومن جهة أخرى نشبت الخلافات والصراعات بين الزوجين والأبناء التي أدت إلى مشكلات نفسية وصحية وإلى عدم الاستقرار الأسري الذي بدوره أدى إلى نتيجة التفكك الأسري والطلاق والهجر... فانتشر الخوف من الجريمة شكل ملفت للانتباه وأدت إلى اضمحلال العلاقات العائلية.

إضافة إلى أثر الجريمة على الجانب الثقافي للأسرة الحضرية فقد غيرت الأفكار والآراء والاتجاهات وحسنت من المستوى التعليمي للزوجين والأبناء، ومن جهة أخرى بعدت بين المواقف والأفكار والآراء والاتجاهات التي بدورها أدت إلى نشوب خلافات وصراعات أدت إلى تصدع الأسرة وتفككها، كما لعبت وسائل الإعلام دورًا مهمًا في نشر الخوف والقلق والهلع من جراء انتشار الجريمة في الوسط الحضري.

الفصل الخامس:

الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة

أولاً: الإطار التاريخي والجغرافي والمناخي والسكاني والعمراني لمدينة بسكرة

ثانياً: مجالات الدراسة

ثالثاً: المنهج المتبع في الدراسة

رابعاً: الأدوات المنهجية

تمهيد:

إن البحث العلمي في العلوم الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع يتطلب دراسة نظرية تدعمها دراسة ميدانية لكي نتحصل على دراسة منطقية منتظمة، حيث يرتبط موضوع الدراسة بالواقع والميدان المعاش، حيث تكون لهذه الدراسة أهمية تستفيد منها في الواقع وتنبؤ لها في المستقبل. وبعد تطرقنا للدراسة النظرية لموضوع الدراسة كان لابد لنا من النزول إلى الميدان والإجابة عن تساؤلات الدراسة، والتحقيق من فرضيات البحث، من خلال إتباع إجراءات منهجية معينة بطريقة علمية حسب طبيعة الموضوع، حتى نتحصل على نتائج دقيقة وقريبة من الواقع وملموسة بدءًا من اختيار مكان الدراسة والعينة، والمنهج المناسب للموضوع واختيار أساليب وأدوات مناسبة تقدم موضوع الدراسة لجميع المعلومات والبيانات للوصول إلى نتائج دقيقة وواقعية.

أولاً: الإطار التاريخي والجغرافي والمناخي والسكاني والعمراني لمدينة بسكرة:

تمت الدراسة في مدينة بسكرة باعتبارها منطقة حضرية حيث كثرت فيها المصانع والمحلات التجارية وتوسعت شبكة المواصلات ولم تعد أي منطقة منها معزولة عن مدينة بسكرة، وكثر عدد السكان فيها إضعاف في فترة وجيزة وتوسعت مدينة بسكرة في كل النواحي من الشمال إلى الجنوب والشرق والغرب.

1- الإطار التاريخي والجغرافي والمناخي:**1-1- الإطار التاريخي:**

التسمية الحقيقية لمدينة بسكرة محل خلاف بين المؤرخين سواء منهم العرب أو الأجانب، فيرى المؤرخ الجغرافي المؤرخ " شارل تيسو" أن اسمها " فيسيرا" وهي كلمة رومانية، تعني المحطة التجارية أو **بيسينام (Pisicinam)** نسبة إلى المنبع المعدني حمام الصالحين، وهو اسم مدينة بسكرة حالياً، أما المؤرخ زهير الزاهري فيرى بأن اسم مدينة بسكرة نسبة إلى حلاوة تمرها، وهي مدينة كثيرة النخيل والزيتون وأصناف الثمار (ميدني شايب ذراع، 2013-2014، صفحة 159).

وتعتبر مدينة بسكرة من أقدم الحضارات، حيث وجد فيها حفريات على الضفاف الشرقية لوادي بسكرة وآثار الجدران في الأرض جنوب الواحة الحالية بالمسيد، إذ يمتد تاريخ المنطقة إلى أكثر من 3000 سنة قبل الميلاد.

كما سميت مدينة بسكرة بـ " فسيرة " (Vascera) ونشير إلى همزة الوصل بين الشمال والجنوب كمنطقة تجارية ومركز للعبور بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، وبعد الفتح الإسلامي أصبحت تسمى العربة وثم بسكرة والتي تعرف المدينة بواحة الزيبان، والزاب يعني واحة بالأمازيغية.

كما وصفها بعض المؤرخين نذكر منهم ياقوت الحموي وهو أديب وخطاط رومي الأصل نكرها في كتابه " معجم البلدان " حيث قال " الزاب يشمل مناطق بسكرة وبادس وقسنطينة، طولقة بالجزائر".

كما ذكر الأديب والمؤرخ القلقشندي أبو العباس شهاب الدين أحمد المصري صاحب كتاب " صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ونهاية الأرب في معرفة قبائل العرب "، حيث قال: " بلاد الزاب، مدينة من بلاد الجريد في إفريقيا"، وبلاد الجريد سلسلة جبال الأطلس شمالاً والصحراء الكبرى جنوباً وتعني بلاد النخيل (مدينة بسكرة، <http://mc-biskra.dz>).

1-2- بسكرة عبر التاريخ:

• العصور الحجرية:

بعد احتلال بسكرة من طرف الاستعمار الفرنسي في 04 مارس 1844، نشطت عمليات التنقيب والحفريات التي أشرف عليها باحثون وجغرافيون فرنسيون، وقد تمكنوا من العثور على مجموعة كبيرة من الأجزاء والأدوات الحجرية التي كان يستعملها الإنسان الحجري الذي استوطن بسكرة منذ عشرات الآلاف من السنين، وهذا ما يوحي بأن مدينة بسكرة كانت آهلة بالسكان في العصر الحجري.

• بسكرة في ظل الاحتلال الثلاثي:

قبل الاحتلال الروماني لها سكنت بسكرة قبائل بربرية لم يذكر التاريخ عنها سوى نتف قليلة، وقد اعتمدوا في معيشتهم على صيد الحيوانات المفترسة للمتاجرة بها مع الرومان الذين يستعملونها في حياتهم، كما أنهم لم يعرفوا الزراعة إلا في حدود عام 200 سنة قبل الميلاد (الهادي فاتح، 26 ماي 1998، صفحة 22). ولأهميتها الاقتصادية وموقعها الإستراتيجي اعتمد عليها القرطاجيون في جلب منتوجاتها الفلاحية التي كانت تشتهر بها في تلك الحقبة.

قد تمكن الرومان من احتلال بسكرة أثناء سيطرتهم على كامل بلاد المغرب (149 ق.م-439م) وعاثوا فيها فسادا بعد أن واجهوا مقاومة عنيفة من طرف أهالي مدينة بسكرة، خاصة الملك الأمازيغي يوغرطة والقائد تاكفاريناس الذي امتدت مقاومته من سنة (17م إلى 24م)، وقد ساعدهما سكان المنطقة وقدموا لهما كل العون.

يؤكد الرحالة والمؤرخ الفرنسي " جزيل ستيفان ": أن موقع المدينة الرومانية القديمة بفييسيرا أي بسكرة كان في الضفة اليسرى لوادي بسكرة المعروف حاليا بوادي سيدي زرور. هذا بعد انضمامها إلى حكم الإمبراطور أغسطس على يد القائد كورنيليوس (19-20 ق.م) (محمد صغير غانم، د.ت، الصفحات 23-24).

وبعد اعتناق الرومان للمسيحية شيّدوا بها أسقفية تابعة للكنيسة، وكانت بسكرة في العهد الروماني تعرف بها.

نظراً لأهميتها الدينية كانت مدينة بسكرة موقعاً تجارياً هاماً ومعبراً مميّزاً لشمال بسكرة وجنوبها وشرقها وغربها، وما زالت الآثار الرومانية لحد الآن في كل مناطق مدينة بسكرة خاصة فلياش والعالية ببسكرة وجامعة محمد خيضر.

بعد قضاء الأهالي على الرومان دخلت مدينة بسكرة ضمن مستعمرات الوندال (439-533م) ولكن الوندال لم يستطيعوا مقاومة ثورة السكان أو أهالي منطقة بسكرة، كما حُتم على الوندال احتلال المدن الشمالية فقط بكل شراسة لكن بلاد المغرب عاشت في سيطرة الاحتلال البيزنطي، ولم يكفي بالتكامل بالوندال فقط بل ذاق السكان المغاربة (البربر) ويلات الاحتلال الوندالي والبيزنطي وعاشوا في اضطرابات دموية دامت سنين، إلا أنهم قاوموا هذا الاحتلال حتى مجيء الفاتحون المسلمين.

• الفتح الإسلامي لبسكرة:

في القرن السابع الميلادي عام (27هـ/647م) اتجه المسلمون من مصر إلى بلاد المغرب للفتح الإسلامي، حيث اصطدم الفاتحون بأهالي السكان الأمازيغ لاعتبارهم أنهم غزاة كما حدث مع الرومان والوندال والبيزنطيين. حيث دخل أهالي بلاد المغرب للإسلام لأنهم وجدوه مختلف عن الاحتلال السابق، حيث تمكن الفاتحون لفتح بلاد المغرب بعده حملات قادها عبد الله بن أبي سرح ومعاوية بن حديج وعقبة بن نافع وأبي المهاجر دينار، وتمكن الفاتحون من فتح مدينة بسكرة وطرد البيزنطيين والرومية منها. إلا أن الفاتح عقبة بن نافع الفهري استشهد في مدينة بسكرة في مدينة تهودا حاليا، حيث استشهد حوالي 800 فاتح عام (64هـ/683م) بعدما نصب لهم الملك الأمازيغي كسيلة كميناً مع مساعديه بقايا من البيزنطيين، وهم مدفونون في مدينة سيدي عقبة التي سميت على اسم الفاتح عقبة ابن نافع الفهري رحمه الله على مسافة 18 كلم² شرق مدينة بسكرة.

فاندمج سكان بسكرة بالفاتحين وخاصة في عهد حسان بن النعمان؛ دخلت مدينة بسكرة تحت حكم الولاة التابعين للدولة الأموية وبعدها الدولة العباسية، فانتشر الإسلام في مدينة بسكرة وأصبحت مصدر إشعاع حضاري وثقافي وتجاري، حيث تكون مركز التجارة وطلب العلم، وفي القرن العاشر للميلاد احتلت من قبل ملوك بني هاد وقبائل الاشينج الهلالية التي نهبت خيرات مدينة بسكرة وافسدوا في البلاد. وفي القرن الرابع عشر للميلاد دخل الحفصيون وفي عام 1542 بنى الأتراك برج الترك عند منبع المياه، حيث شهدت مدينة بسكرة تحولات عديدة تعاقب عليها كل من الحماديين والهلاليين والحفصيين والميرانيين إلى أن دخل الأتراك في عهد السلطان عبد العزيز.

وبعد دخول الأتراك إلى مدينة بسكرة توالى عدة ثورات ضد الأتراك، وفي هذه الفترة دخلت المدينة في حالات وباء عديدة كوباء الطاعون، حيث تكونت سبع تجمعات سكنية بمدينة بسكرة كره، قداشة، باب الضرب، باب الفتح، لمسيد، راس القرية، مجنيش، ولم تتطور مدينة بسكرة

(<http://www.apcbiskra.dz>).

كما جعل حسن أغا التركي مدينة بسكرة حامية تركية سنة 1541 إلى حين رئاسة صالح رايس الجزائر خضعت المدينة لنظام الجزائر سنة 1552، وبنى فيها الأتراك منبع المياه لذلك الموقع الاستراتيجي لمدينة بسكرة بقيت محافظة على الأهمية الاقتصادية والتجارية وممر عبور بين الشمال والجنوب والشرق والغرب ومركز جذب للسكان وازدهار الزراعة والتجارة فيها.

• مدينة بسكرة بعد الاحتلال الفرنسي:

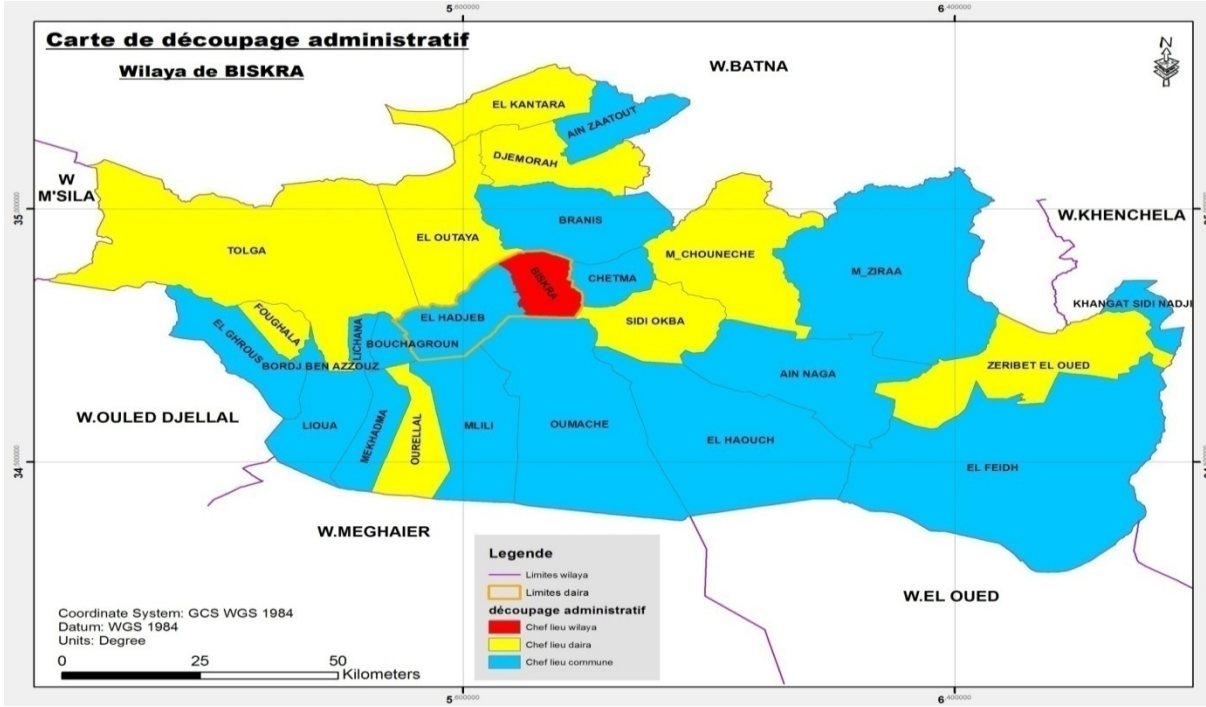
أدرك الفرنسيون أهمية مدينة بسكرة حيث تم احتلالها سنة 1844 بعد ثورات شعبية قام بها سكان مدينة بسكرة وأسس الفرنسيون حصناً للجيش بقيادة " سان جرمان " في شمال المدينة وسرعان ما قضى عليها السكان بقيادة الحاج محمد الصغير العقبي، إلى جانب ثورة الزعاطشة سنة 1848 بقيادة الشيخ بوزيان واستمرت الثورات الشعبية منها ثورة العامري سنة 1876 قرب مدينة طولقة واستمرت مقاومة المواطنين البسكريين ضد الاحتلال الفرنسي الغاصب الذي استعمل مختلف الوسائل الإبادية ضد الشعب الجزائري ككل ومنهم مدينة بسكرة التي عانت مرارة الاحتلال والتهميش والقتل والتشريد والإبادة الجماعية، فخرج من صلب مدينة بسكرة عدة ثوار ضمن جبهة التحرير الوطني من بينهم سعدان، العربي بن مهدي، العقيد سي الحواس وكانت مدينة بسكرة الحصن الذي لجأ إليه الثوار مع مساعدة الشعب والتفافهم حولهم، وفي هذه الفترة شيد الاحتلال الفرنسي النمط العمراني الأوروبي في وسط المدينة وحولها منازل العبيد من إفريقيا لحصن لهم من وقوع أي هجوم على المستعمرين الفرنسيين تحيط بالأخير، أحياء شعبية للمواطنين المدنيين وأقيمت في المدينة بعض المدارس والمنشآت الصناعية كسكك الحديدية لنقل البضائع إلى الجزائر ثم إلى فرنسا لاستنزاف خيرات المنطقة من التمور والمنتجات الزراعية.

• مدينة بسكرة بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال عرفت المنطقة توسعاً فوضوياً من الشمال والجنوب وامتداد السكنات من جهة الغربية للوادي، حيث تميزت بالاحتفاظ لخروج المعمرين منها وسكنها المواطنين، فعرفت بذلك المدينة بعض السكنات المنفردة هنا وهناك خروجاً من ضيق واحتفاظ المدينة بعيداً من مركز المدينة كحي فلياش في الجهة الجنوبية الشرقية فهي منطقة فلاحية من الطراز الأول، أما في الجهة الشمالية الشرقية عرفت المدينة توسعاً آخر عرف بحي العالية الشمالية الذي عرف في وقت الاحتلال الفرنسي بحي العرب لحراسة خدم " ابن قانة "، وتميز بشوارعه الضيقة والمبنية بالمواد الأولية كالطين، كما ظهر حي سيدي غزال سنة 1969 في الجهة الغربية للمدينة حيث بنيت على ضفاف الوادي في شكل بناء فوضوي غير منظم.

1-3- التقسيم الإداري:

الشكل رقم (01): خريطة التقسيم الإداري لولاية بسكرة



المصدر: من إعداد الطالبة، 2022.

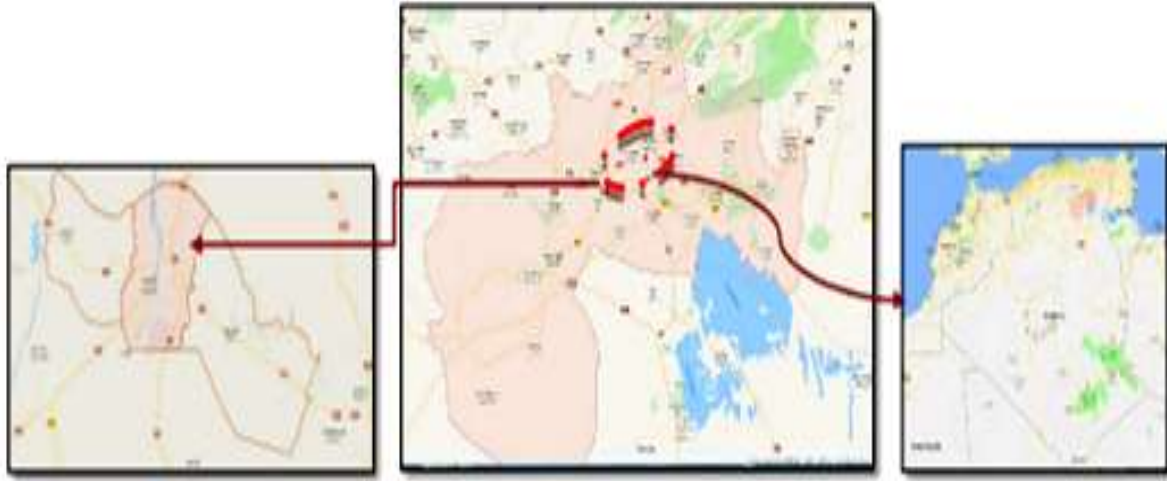
صنفت مدينة بسكرة ولاية أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974 حيث استقادت ولاية بسكرة من برامج سكنية ومنشآت صناعية على مساحة تقدر بـ 117 هكتار، وتقع في الجهة الغربية للمدينة وقامت سكانات جديدة على الطابع الحضري في الجهتين الشرقية والغربية للمدينة، علما أن المنطقة الشرقية للمدينة كانت عبارة عن واحات من النخيل حيث تم بناء سكانات جديدة حضرية على حساب مساحات النخيل الشاسعة، وبقيت المدينة في امتدادها حتى وصلت إلى مدينة شتمة ومدينة الحاجب من جهة أخرى.

وفي التقسيم الإداري سنة 1974 كانت 22 بلدية وستة (06) دوائر، وبعد التقسيم الإداري سنة 1984 انقسمت إلى شطرين ولاية بسكرة وولاية الوادي التي تشكلت بضم دائرتي الوادي والمغير، فأصبحت تضم 33 بلدية وأربعة (04) دوائر هي: أولاد جلال، سيدي عقبة، طولقة، الوطاية، أما لكون بسكرة مقر الولاية فبقيت بلدية على حدى وألحقت بالولاية بلديات جديدة على إثر هذا التقسيم هي:

- * بلدية خنقة سيدي ناجي من ولاية تبسة.
- * بلدية القنطرة وعين زعطوط من ولاية باتنة.
- * بلدية الشعبية (أولاد رحمة) من ولاية مسيلة.

وفي سنة 1991 تم تعديل إداري طفيف على الدوائر حيث أصبح عددها 12 دائرة وبقي عدد البلديات 33 بلدية أعيد توزيعها على الدوائر.

الشكل رقم (02): خريطة الموقع الإداري



المصدر: زينب معاوي، 2018، ص07.

2- المعطيات الجغرافية والطبيعية:

2-1- الموقع الجغرافي:

الشكل رقم (03): خريطة الموقع الجغرافي لولاية بسكرة



المصدر: من إعداد الطالبة، 2022.

تحتل مدينة بسكرة موقعا استراتيجيا هاماً فهي بوابة الصحراء حيث تربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب، وتعتبر معبر مرور التجار بين الشمال والجنوب، وتقع في الجنوب الشرقي لمدينة الجزائر العاصمة على ارتفاع 112م من سطح البحر الأبيض المتوسط وهي أكثر المدن انخفاضاً في الجزائر،

تحتوي على مساحة تقدر بـ 21,509,80 كلم²، وتضم 33 بلدية موزعة على 12 دائرة إدارية، وتقع تحت سفوح كتلة جبال الأوراس التي تمثل الجدار الطبيعي بينها وبين الشمال، يقطنها 633234 ألف نسمة وبكثافة سكانية بمعدل 28 ساكن لكل كلم، وتبعد عن العاصمة بت 400 كلم.

كما تقطع المدينة ثلاثة طرق وطنية؛ الطريق الوطني رقم (03) الذي يربط الشمال الشرقي بالجنوب الشرقي أي ما بين منطقة قسنطينة والوادي، والطريق الوطني رقم (46) الذي يربط المدينة بالجزائر العاصمة، والطريق الوطني رقم (83) الذي يربطها بتبسة شرقا.

الشكل رقم (04): موقع مجال الدراسة



المصدر: زينب معاوي، 2018، ص 08.

• الحدود الجغرافية:

يحد ولاية بسكرة من:

- الشمال ولاية باتنة.
- الشمال الشرقي ولاية خنشلة.
- الشمال الغربي ولاية مسيلة.
- الجنوب الغربي ولاية الجلفة.
- الجنوب ولاية الوادي.

• موضع مدينة بسكرة:

تقع مدينة بسكرة شرق خط غرينتش بين خطي الطول 5° و 6° وشمال شرق بخط ما بين خطي

العرض 34° و 35° شمالا، حيث تحدها:

- * الحاجب غربا.
- * بلدية أوماش جنوبا.
- * بلدية سيدي عقبة من الجنوب الشرقي.
- * بلدية شتمة من الشرق.
- * بلدية برانيس شمالا.

وتتربع المدينة على مساحة 446 كلم² أي بنسبة 2.07% من المساحة الإجمالية للولاية.

الشكل رقم (05): موضع مجال الدراسة



المصدر: زينب معاوي، 2018، ص52.

2-2- المميزات الطبيعية:

- التضاريس: تتميز مدينة بسكرة بمميزات طبيعية من جبال وسهول ووديان وآبار ومناخ شبه جاف وحار صيفاً وشديد البرودة شتاءً.
- الجبال: تتمثل في سلسلة الأطلس الصحراوي حيث تمتد من برانيس حتى الحدود المغربية باتجاه شمال شرقي إلى جنوبي غربي عبر مساحة كبيرة من جبال الأوراس وجبال ولاد نايل وجبال العمور وجبال القصور أي بنسبة 13% تتمركز عليها في الشمال منها:
 - جبل القايد.
 - جبل حمارة.
 - جبل قسوم (1087م).

- جبل رباع (712م).
- جبل قارة.
- جبل بورزال.
- جبل إمليلي (1496م).
- جبل حوجه (1070م).
- جبل أحمر خدو.
- جبل تاكيتوت (1942م) وقمة هذه الجبال قليلة من الغطاء النباتي.

• السهول:

- سهل لوطاية: يقع هذا السهل في الجهة الشمالية لمدينة بسكرة ونقول أنه تابع لمرتفعات الأوراس ومرتفعات بلاد الزاب وهو الفاصل بينهما وهو يمتاز بالاتساع من جهة الشرق ويبدأ في التناقص كلما اتجهنا نحو الغرب.

يبلغ طوله 56000م وعرضه حوالي 27000م أما ارتفاعه حوالي 200م نحو الجنوب و200 إلى 240 نحو الشمال (عبد الحميد زوزو، 2010، صفحة 32).

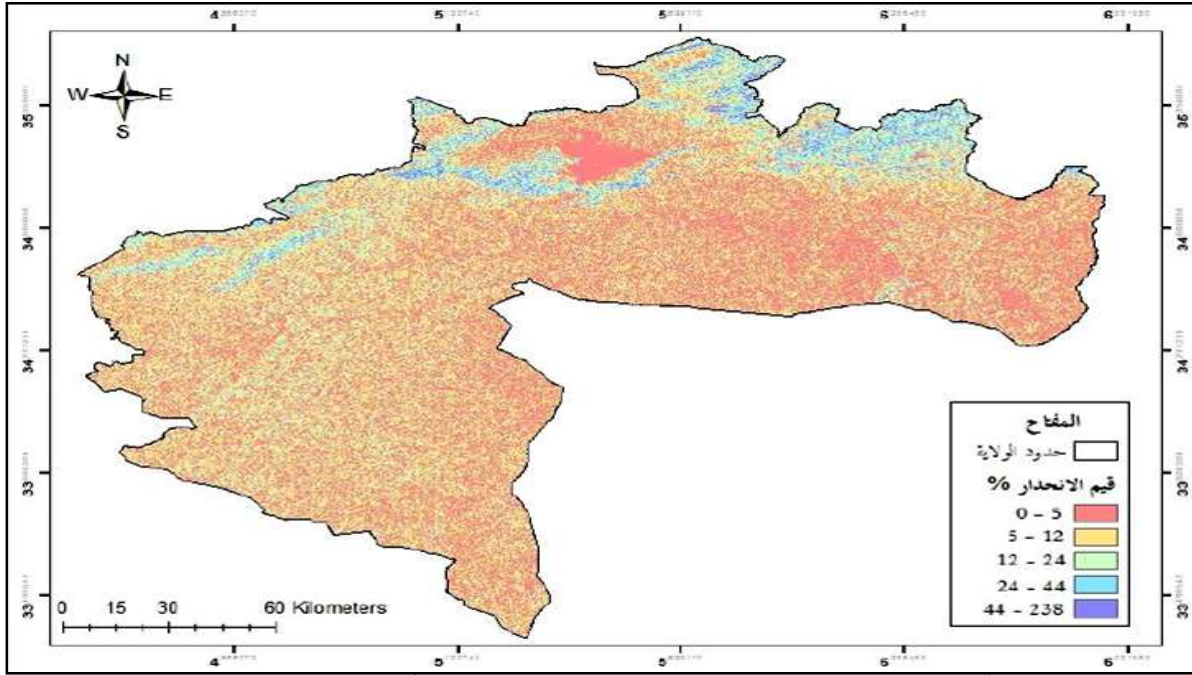
- سهل سيدي عقبة: يقع في الناحية الشرقية محاط بسلاسل جبلية في الجهة الشمالية لزاب الشرقي ونهاية الكتلة الأوراسية، يتميز بالاتساع كلما اتجهنا غربا وكذلك يزداد ارتفاعه من الجهة الشرقية نحو الغربية عند مركز شتمة تتخلله شبكة من المجاري المائية التي تصب في شط ملغيغ (سميرة سنوسي، 2006، صفحة 06).

- سهل طولقة والدوسن: من مميزات هذا السهل الاتساع والارتفاع كلما اتجهنا من الشمال نحو الجنوب ومن الشرق نحو الجنوب الغربي.

كما تتميز معظم هذه السهول بتربة عميقة وخصبة.

• المنخفضات: تقع في الناحية الجنوبية الشرقية وهي عبارة عن مسطحات ملساء من الغضار والتي تحتجز طبقات رقيقة من المياه ممثلة بذلك الشطوط والتي يبلغ متوسط انخفاضها (-33م) تحت مستوى سطح البحر، وتعتبر المجمع الطبيعي الرئيسي للمياه السطحية في المنطقة.

الشكل رقم (06): خريطة المنخفضات لولاية بسكرة



المصدر: مكتب الدراسات والانجازات، 2018

2-3- المميزات المناخية:

يعد المناخ المتحكم الرئيسي في توزيع السكان وتركز السكان في منطقة دون القرى، إذ يتميز المناخ في مدينة بسكرة بالمناخ الجاف وشبه الجاف والبرودة شتاء، ويتميز مناخها بالخصائص التالية:

- الحرارة:

تعتبر الحرارة من أهم عناصر المناخ والمصدر الرئيسي للحرارة وهو أشعة الشمس بالإضافة إلى الحرارة الباطنية للأرض، وحسب دراسات سلتزار المناخية فإن متوسط درجة حرارة مدينة بسكرة يقارب 22,6°م، في حين درجة الحرارة القصوى والدنيا التي سجلت على مستوى بسكرة سنة 2010 وذلك في شهر جويلية 35,1°م، أما درجة الحرارة الدنيا فسجلت في شهر ديسمبر 12,4°م ويبين ذلك حسب الجدول التالي:

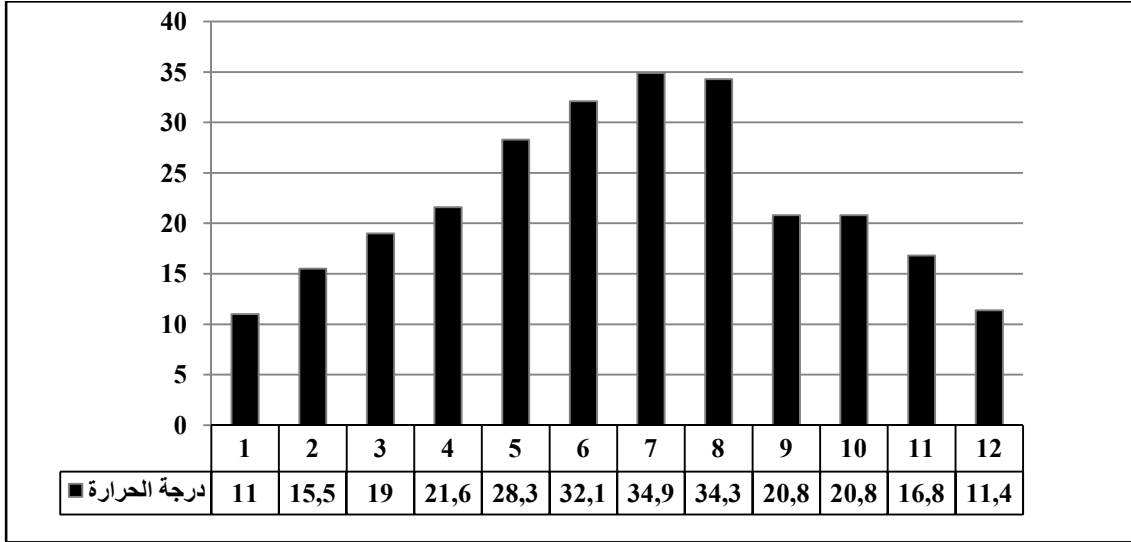
جدول رقم (01): درجة الحرارة لبلدية بسكرة خلال سنة 2010

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	يون	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل
درجة الحرارة	12,6	14,5	18,3	22,0	24,2	31	35,1	34,4	28,6	26,3	16,6	12,4	22,6

المصدر: مديرية النقل، 2010.

من خلال دراسة سلتزار المناخية متوسط درجة الحرارة بسكرة يقارب 23°م في أن درجات الحرارة القصوى على مستوى بلدية بسكرة خلال سنة 2018 فإن متوسط درجة الحرارة القصوى تصل إلى حد 34.9°م بينما الدرجة الأدنى قدرت ب 11°م.

الشكل رقم (07): درجات الحرارة لبلدية بسكرة سنة 2018



المصدر: محطة الأرصاد الجوي لولاية بسكرة، 2018.

تبين من خلال التمثيل البياني أن مدينة بسكرة معظم أشهرها تتخللها درجات حرارة مرتفعة ابتداء من شهر ماي إلى غاية شهر أكتوبر، وبقية الأشهر حرارة متوسطة نوعاً ما إلا في شهر ديسمبر وجانفي وفيفري درجات حرارة منخفضة فهو شتاء معتدل.

من خلال تعايشنا في مدينة بسكرة تصل درجات الحرارة في شهر جويلية وأوت إلى الخمسين وأكثر خاصة في المناطق غير المعمرة، وذلك يرجع إلى ندرة الغطاء النباتي في المدينة الذي بدوره يقلل من شدة درجات حرارة المنطقة ويلطف الجو ما عدا بعض غابات النخيل جنوب المدينة وبعض الحدائق العمومية التي يكاد تنعدم زيارتها لشدة حرارة المدينة.

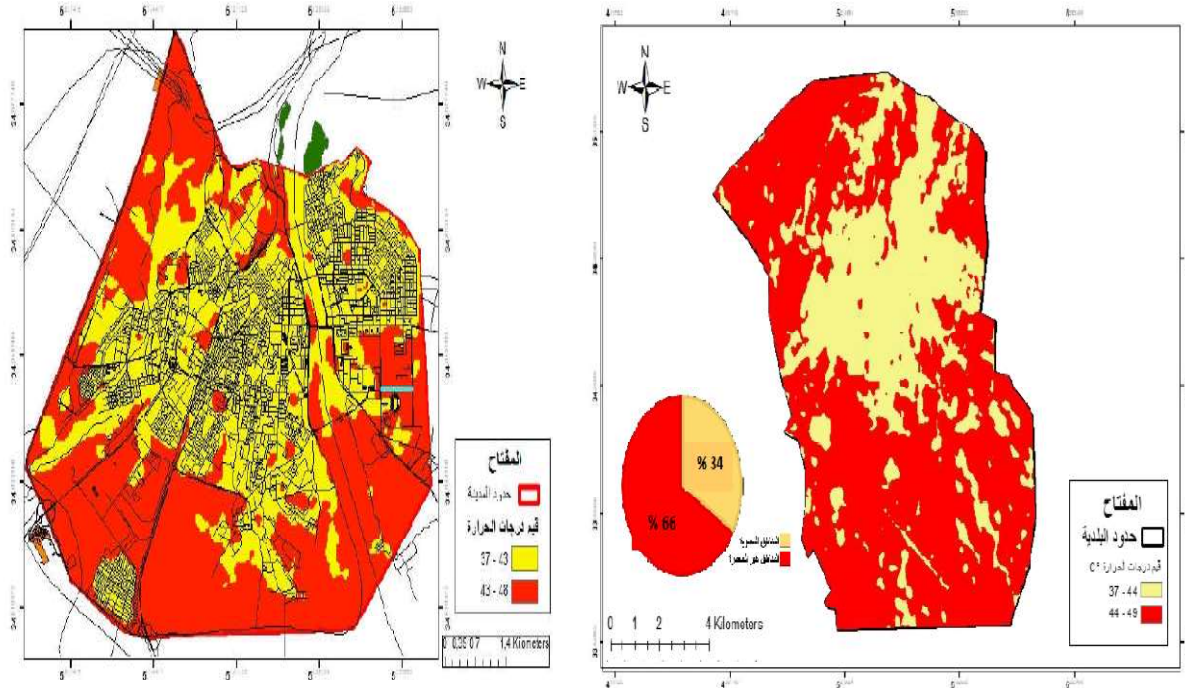
إضافة إلى عوامل أخرى قد تزيد من درجة حرارة البلدية استخدام الاسمنت والأجور في البناء لا يتلاءم مع مناخ المدينة، عكس ما كان في عهد مضي كانت المدينة أقل حرارة للبناء بالمواد الأولية التي تتوفر عليها المنطقة كالطوب.

الجدول رقم (02): درجات الحرارة لبلدية بسكرة خلال سنة 2019

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أبريل	ماي	يون	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل
درجة الحرارة	12	13,1	17,1	20,9	24,5	34,0	35,6	35,1	29,7	24,2	15,8	15,0	23,1

المصدر: مديرية الدرمة ومتابعة الميزانية 2019.

الشكل رقم (08): توزيع درجات الحرارة في بلدية بسكرة



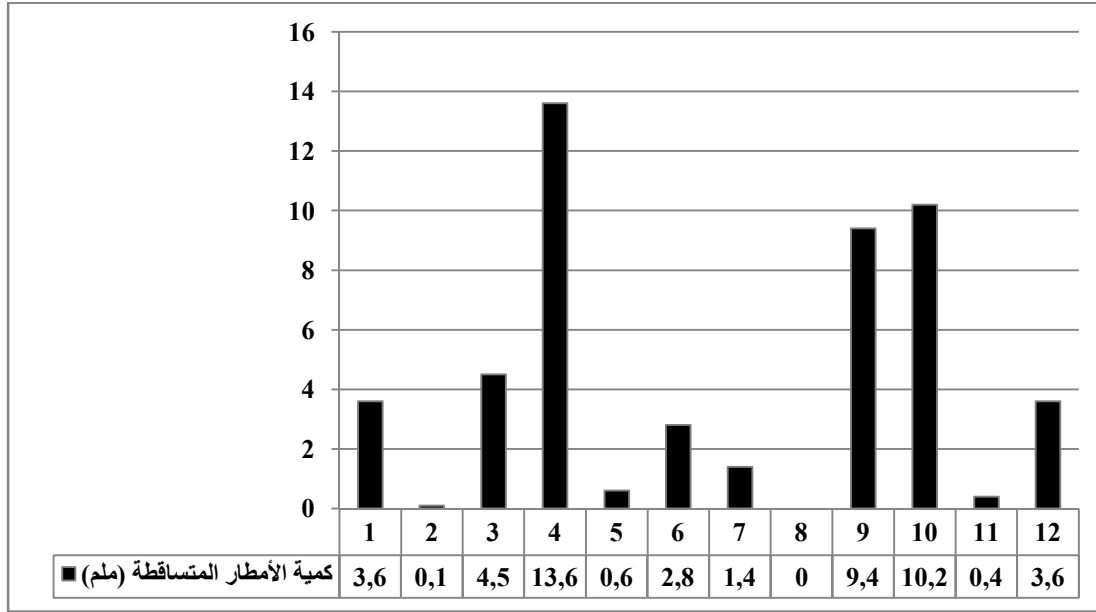
المصدر: إعداد الطالبة، 2022.

• التساقط:

يعتبر التساقط من أهم عناصر المناخ وذلك لأنه هو الأساس الذي لا يمكن أن يقوم بدونه أي نوع من أنواع الحياة في العالم، وذلك فضلا عن أهميته في تشكل سطح الأرض نفسه وما عليه من مظاهر تضاريسه المختلفة (عبد العزيز طريح شرف، 2000، صفحة 330).

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن أعلى تساقط للأمطار في شهر أبريل 13,6 مم ثم يليها شهر أكتوبر بـ 10,2 مم وسبتمبر بـ 9,4 مم وهي أقصى كميات الأمطار في المدينة سنة 2018 في حين بقيت الأشهر ضعيفة وقد تنعدم، وهذا ما يفسر أن كميات الأمطار المتساقطة في مدينة بسكرة سنة 2018 قليلة مقارنة بالسنوات الماضية.

الشكل رقم (09): كمية الأمطار المتساقطة لمدينة بسكرة سنة 2018

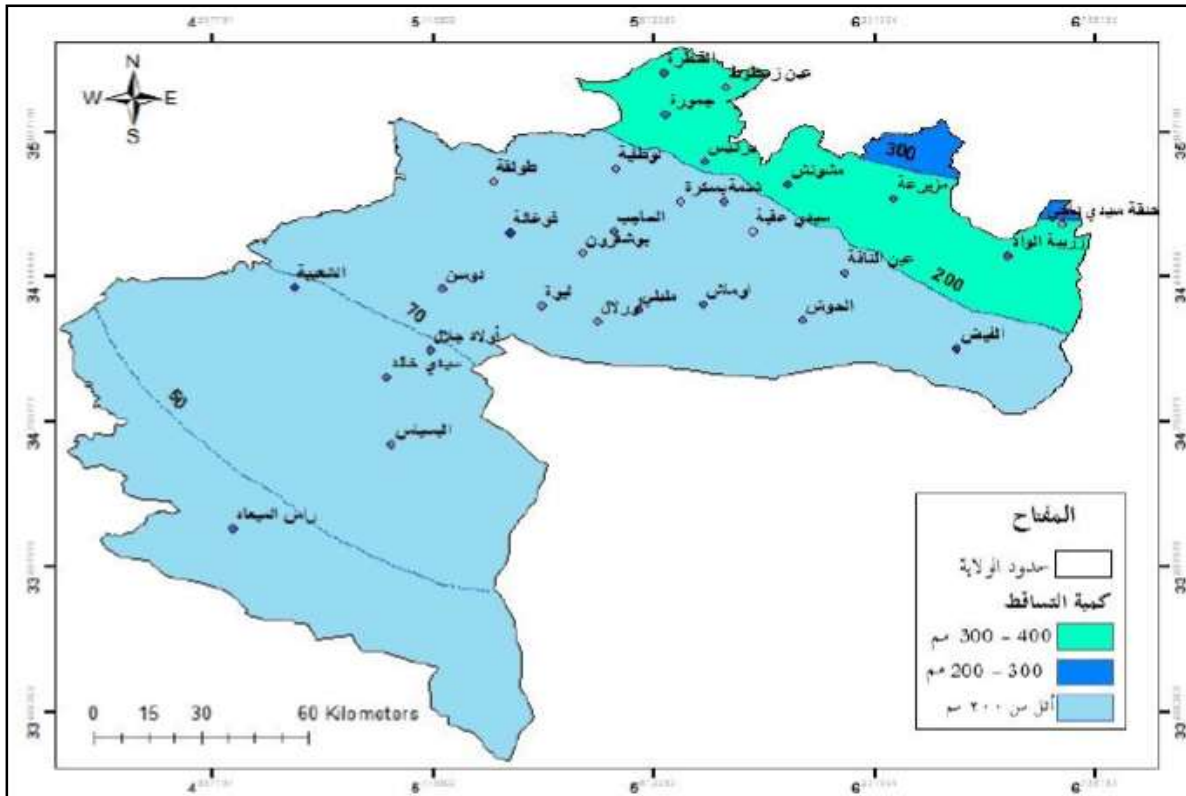


المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، 2018.

مع ملاحظة أن كمية الأمطار المتساقطة في السنوات الأخيرة تكاد تنعدم حتى في

فصل الشتاء والربيع.

الشكل رقم (10): توزيع التساقط في ولاية بسكرة



المصدر: محطة الأرصاد الجوية لولاية بسكرة، 2018.

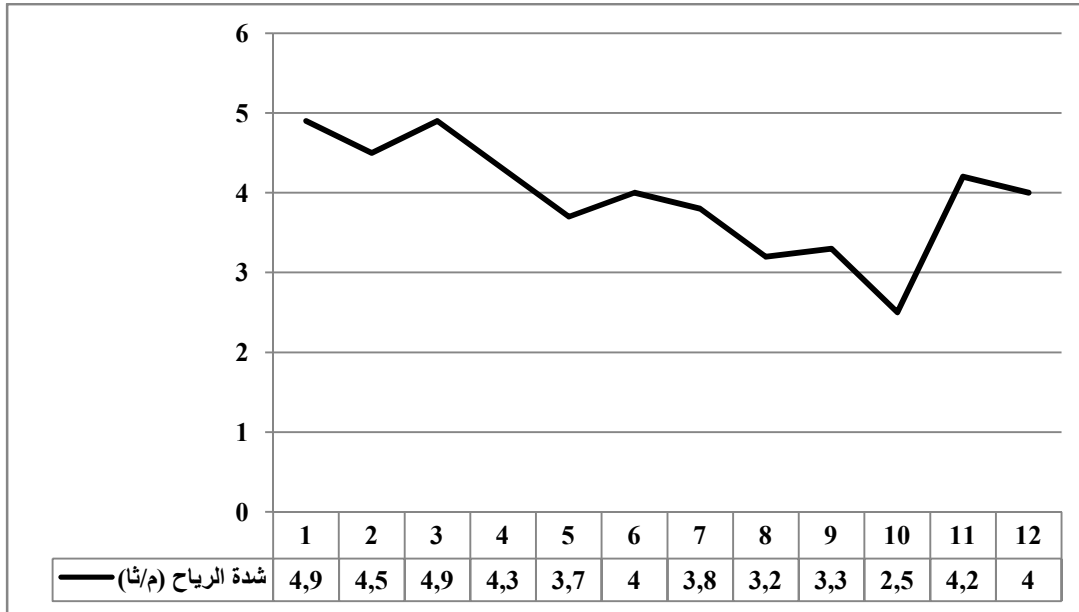
• الرياح:

الرياح عبارة عن تحرك الكتل الهوائية في الاتجاه الأفقي وتؤثر خصائص الرياح وسرعتها في الكثير من ظواهر الطقس المعروفة مثل ارتفاع درجات الحرارة وانخفاضها وتكاثف بخار الماء والأمطار (تغريد حامد علي، 2012، صفحة 145).

تهب الرياح في مدينة بسكرة ثلاثة أنواع من الرياح هي:

1. الرياح الشمالية الغربية: وهي باردة محملة بالرطوبة سجلت سرعتها القصوى في فصل الشتاء 56 كلم/سا.
2. الرياح الجنوبية الغربية: وهي رياح رملية يكون في أغلبها في فصل الربيع حيث تلعب في تنظيف الجو وكذلك تساهم في زيادة أو انخفاض درجات الحرارة.
3. الرياح الجنوبية الشرقية: وتكون غالبا في فصل الصيف إلا أنها تكون تأثير على النشاط الزراعي في المنطقة.

الشكل رقم (11): شدة الرياح في مدينة بسكرة لسنة 2018



المصدر: مكتب الدراسات والانجازات، 2018.

يبين الرسم البياني شدة الرياح في مدينة بسكرة أن قوة الرياح متفاوتة طول السنة حيث بلغت أقصاها في شهر مارس 49 م/سا في حين أدنى قيمة لشدة الرياح في شهر أكتوبر 2,5 م/سا، وهذا راجع لطبيعة المنطقة التي شبه صحراوية والتصحر الذي تعانيه مدينة بسكرة وقلة الغطاء النباتي والرياح الرملية التي تزحف باتجاه الوسط الحضري الذي يؤثر على الوضع الاقتصادي للمدينة والاستثمارات.

• الرطوبة:

الجدول رقم (03): يوضح نسبة الرطوبة لمدينة بسكرة خلال سنة 2019

المعدل	يناير	فبراير	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	الأشهر
42	53	55	44	45	30	25	23	37	46	43	46	55	55	46	نسبة الرطوبة

المصدر: مديرية النقل 2019.

من خلال الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة للرطوبة في شهر جانفي ونوفمبر وديسمبر أن في فصل الشتاء وآخر فصل الخريف بـ 55% و 55% و 53% وأقل نسبة للرطوبة 23% في شهر جوان وهذا راجع إلى درجة الحرارة المرتفعة، أما بالنسبة العالية 55% فهذا راجع لغابات النخيل والسدود في بسكرة.

2-4- المياه السطحية والجوفية:

أ- المياه السطحية:

تنقسم إلى ثلاثة مجموعات هي كالتالي:

1. الأودية ذات المنبع الأوراسي: تأخذ منبعها من قلب الأوراس تحتوي على أحواض كبيرة نذكر منها:

واد الجدي، وواد عبيد الذين يمثلان وادي بسكرة عند التقائهما، وادي العرب ووادي قطان اللذان يلتقيان عند زريبة الوادي ليشكلان وادي الزريبة.

جريان هذه الأودية قليل في فصل الشتاء ويجف في بداية شهر أفريل.

2. أودية السفوح الجنوبية للأوراس: تتميز بصغر أحواضها مما جعل جريانها قليلا وغير منتظم،

فأودية الزاب الشرقي لا تصل إلى الشط إلا في حالة فيضانها، أما أودية أولاد جلال فتصب أغلبها في وادي جدي، أودية منطقة لوطاية تساهم في تغذية المياه الجوفية عن طريق نفوذها في التربة.

3. وادي الجدي: يبلغ حوضه 26000 كلم² وطوله 500 كلم فهو المجمع الرئيسي والطبيعي لكل مياه

الأطلس الصحراوي، كبقية الأودية الصحراوي فهو في أغلب الأوقات جاف فلا يمتلئ حوضه الكبير إلا في أوقات الفيضانات.

ب- المياه الجوفية:

ونذكر منها نوعين هما:

1. طبقة المياه الجوفية السطحية (Phréatique): طبقة المياه الجوفية السطحية ونعني بها طبقات المياه المستغلة عن طريق الآبار والتي لا يزيد عمقها عن 40م، هذه الطبقة من المياه تجمعت في الطبقات الرسوبية ومصدرها يكون مياه الأودية المجاورة عن طريق النفوذ الكثير في المنطقة لكن منسوبها قليل، نذكر منها طبقة مياه وادي جدي، الدوسن، السعدة، طولقة وليشانة.

2. طبقة المياه الجوفية العميقة: نلخص أهم طبقات المياه الموجودة فيمايلي:

* الطبقة الأولية (La nappe Albienne): يبلغ متوسط عمق هذه الطبقة حوالي 1500م لتستغل حاليا في أولاد جلال، سيدي خالد والدوسن.

* طبقة المياه الجوفية الكلسية (La nappe Calcaires): متواجدة شمال طولقة حيث تدعى طبقة مياه طولقة، هذه الطبقة متوسطة العمق ونوعية مياهها تزداد ملوحة.

* طبقة المياه الجوفية الرملية (LA nappe des Sables): تتواجد هذه الطبقة في منطقة الزاب الشرقي فهي متوسطة العمق ومستغلة ولكنها تتطلب تقنيات خاصة للحفر والصيانة بسبب تواجد مخزون مياهها في طبقة من الغضار والرمل (المديرية العامة للأمن الوطني، 2021، الصفحات 17-18).

3- المعطيات الديموغرافية:

أ- التطور السكاني في مدينة بسكرة:

الجدول رقم (04): يوضح التطور السكاني لمدينة بسكرة خلال السنوات 1977-2017

السنوات	1977	1987	1998	2008	2017
عدد السكان (نسمة)					
بسكرة	87200	129611	172905	205608	256162
شتمة	3250	5713	8794	13699	17128
الحاجب		6157	8216	10126	12616
المجموع		141481	189915	27015	2859006

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، 2018.

من خلال الجدول يمكن توضيح أن التطور السكاني بمجال الدراسة عرف زيادة سكانية معتبر خلال الفترة الممتدة من 1977-1987 وهذا ما يؤكد ظهور بلدي الحاجب وشتمة بعدما كانتا عبارة عن تجمعين لكل من بلدية طولقة وسيدي عقبة على الترتيب وهذا بعد التقسيم الإداري لعام 1987، كما

نلاحظ بروز قطبية المركز الحضري لبلدية بسكرة بزيادة سكانية قدرت بـ 42411 نسمة، وهذا ما أثر بشكل مباشر على استهلاك المجال.

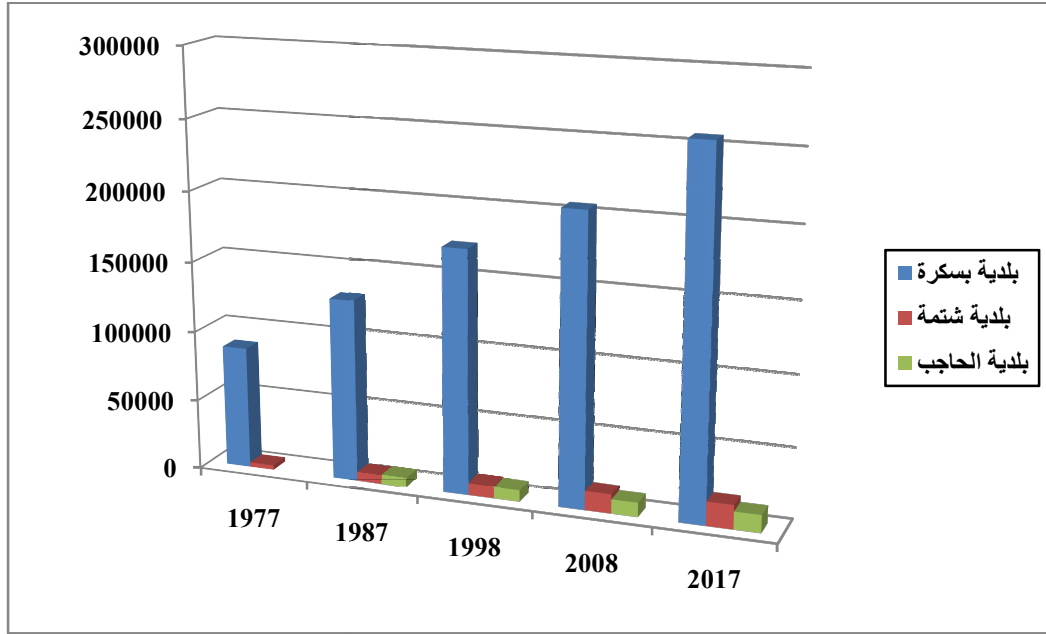
أما خلال الفترة الممتدة من 1987-1998 فهي تعتبر فترة التوازن الجهوي والاستقرار وهذا ما تعكسه الزيادة الطبيعية للبلديات الثلاث، أما خلال الفترة 1998-2008 شهدت المنطقة عمومًا ارتفاعاً لقيمة الزيادة الطبيعية لكل من بلدية بسكرة وشمسة والحاجب نظراً لتحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية واستحواذ بلدية بسكرة على المجال ككل، وهذا ما يؤكد اختلاله بنسبة 89,66% من مجموع سكان التجمع ككل.

• تقديرات السكان إلى غاية 2019/12/31:

أعطت تقديرات السكان إلى غاية 2019/12/31 النتائج النهائية التالية:

- نسبة النمو السنوي 2,30%.
 - الكثافة السكانية 44 ساكن/كلم².
 - العدد الإجمالي للسكان بلغ 951981 نسمة منهم:
 - 485502 ذكور بنسبة 50,26%.
 - 466479 إناث بنسبة 49,71%.
 - توزيع عدد سكان الولاية حسب التثبيت:
 - تجمعات مقر البلديات 734231 نسمة أي بنسبة 77,13%.
 - تجمعات ثانوية 77815 نسمة أي بنسبة 8,17%.
 - المناطق المبعثرة 128463 نسمة أي بنسبة 13,49%.
 - السكان الرحل 11493 نسمة أي بنسبة 1,21%.
 - توزيع السكان بين حضريين وريفيين:
 - 582098 حضريون أي بنسبة 61,15%.
 - 369883 متمركزون في الأرياف أي بنسبة 38,88%.
- وهذا باعتبار اثني عشر تجمع سكني مصنف (أي مفردات الدوائر) كمناطق حضرية نظراً لدورها الإداري، بالإضافة إلى توفر لبعض المرافق الإدارية، الاجتماعي والثقافية الأخرى (مديرية البرمجة ومراقبة الميزانية، 2019، ص20).

الشكل رقم (12): التطور السكاني لمجتمع مدينة بسكرة خلال السنوات 1977-2017



المصدر: مكتب الدراسات والانجازات، 2018.

ب- معدل النمو السكاني في مدينة بسكرة:

الجدول رقم (05): معدلات النمو في مدينة بسكرة ما بين 1977 إلى غاية 2017

السنوات البلديات	(1987-1977)	(1998-1987)	(2008-1998)	(2017-2008)
بسكرة	4,04	2,65	1,60	2,47
شتمة	5,80	4,0	4,82	2,51
الحاجب		2,65	2,26	2,47

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2018

من خلال معطيات الجدول لمؤشر معدل النمو في مجال الدراسة يطرح مستويين للتحليل الأول

على مستوى التجمع ككل والثاني داخل التجمع (زينب معاوي، 2018، صفحة 19).

• المستوى الأول: على مستوى التجمع ككل:

من خلال الأهمية التي اكتسبتها مدينة بسكرة باعتبارها مقر دائرة وبلدية أصبحت ذات أهمية

للتجمع؛ خلال الفترة الممتدة (1987-1977) وصل معدل نمو مجال الدراسة إلى 4,04% وهو معدل

يفوق معدل الولاية الذي يقدر بـ 3,30% وهذا يدل على خضوع مجال الدراسة لمخططات التنموية مما

أدى لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة.

أما من خلال الفترة الممتدة ما بين (1987-1998) فقد انخفض معدل النمو إلى 2,65% ليستمر في الانخفاض إلى 1,60% في الفترة ما بين (1998-2008)، وهو أكثر من المعدل الولائي خلال هذه الفترة لـ 2,05% وهذا راجع إلى الظروف التي عاشتها المنطقة خاصة في العشرية السوداء من ركوض الاقتصاد وعدم توفر الأمن.

أما في الفترة الأخيرة الممتدة من (2008-2017) فقد عرفت بلدية بسكرة ارتفاعا ملحوظا في عدد السكان حيث قدر معدل النمو بـ 2,47%، وهذا راجع إلى أن بلدية بسكرة أصبحت مركز جذب للسكان من البلديات والولايات المجاورة لتوفر مناصب العمل والاستقرار والأمن في المنطقة.

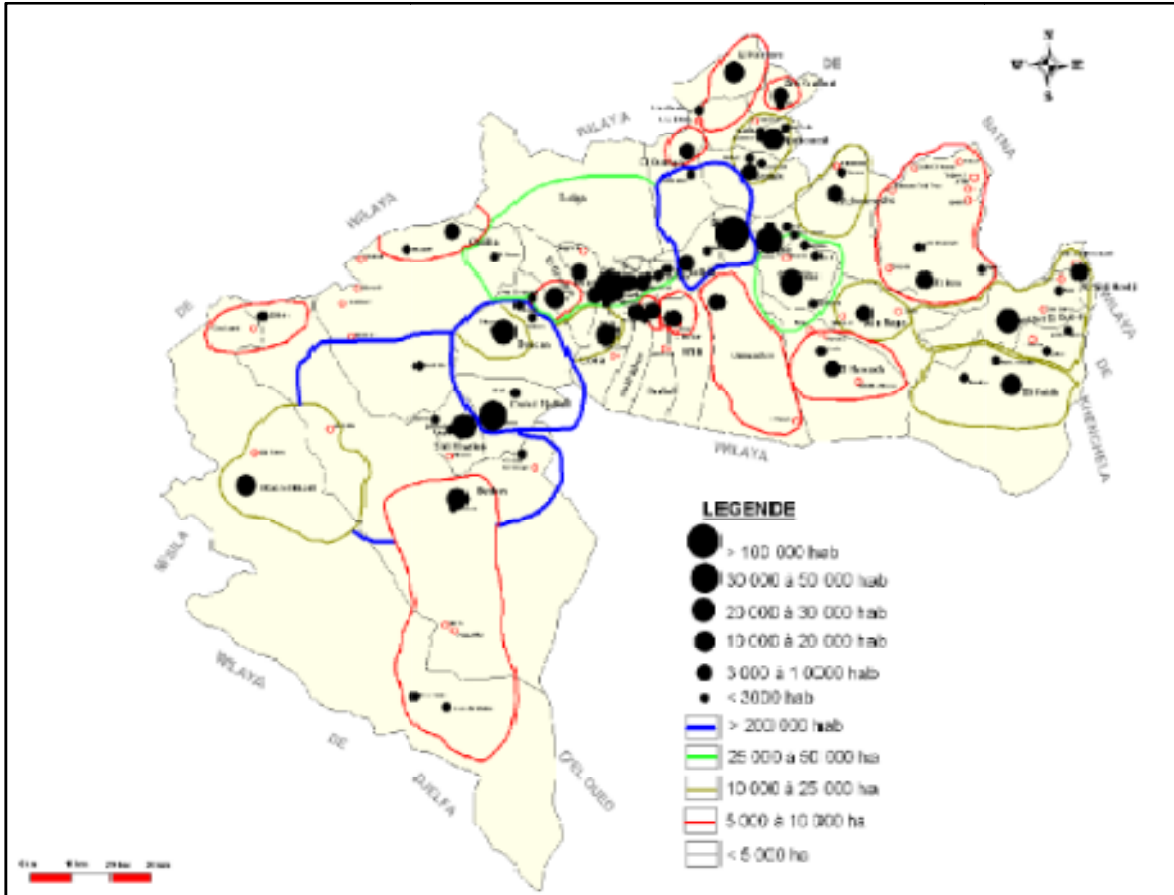
• المستوى الثاني: داخل التجمع:

إن التطور السكاني بإدخال مجال الدراسة يميزه التباين في معدلات النمو بين بلديات التجمع والتي يميزها ظاهرتين:

1. **ظاهرة الانخفاض:** من خلال متطلبات الجدول رقم (05) نلاحظ ارتفاع لمعدل النمو لبلدية شتمة والحاجب خلال الفترة (1977-1987) وهذا راجع لجذب عدد السكان وتخفيف الضغط على بلدية بسكرة خاصة عند بناء مراكز جامعية في الحاجب وشتمة ومنطقة النشاطات ببلدية شتمة مما ساعد على الاستقرار بالمنطقتين، وهذا ما تفسر ارتفاع معدل النمو الذي وصل إلى 4,82% في الفترة الممتدة (1998-2008) التي استطاعت جذب عدد كبير من السكان باعتبارها منطقة جديدة وتتوفر فيها كل الخدمات والنشاطات.

2. **ظاهرة التوزيع غير العادل للسكان:** ما نلاحظه التوزيع غير العادل للبلديات حيث يتركز السكان بنسب عالية جدا في بلدية بسكرة ثم يليها بلدية شتمة ثم الحاجب، وهذا يدل على التوزيع غير العادل واخل في المعادلة التوزيعية للسكان داخل التجمع ككل، وهذا راجع إلى تهميش معظم البلديات وتركيز الاهتمام على بلدية بسكرة باعتباره البلدية والدائرة والولاية في نفس الوقت.

الشكل رقم (13): خريطة التوزيع السكاني ببلديات بسكرة



المصدر: م. ت. إ. الولائي (PATW).

ج- تطور السكان في مدينة بسكرة:

الجدول رقم (06): تطور سكان مدينة بسكرة خلال الفترات 2017-2021

2021	2020	2019	2018	2017	السنوات
					عدد السكان (نسمة)
280,550	274,245	208,081	260,054	256,162	بسكرة

المصدر: من إعداد الطالبة، 2022.

من خلال معطيات الجدول الذي يبين تطور السكان بمدينة بسكرة خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى غاية 2021 نلاحظ تزايد عدد سكان المدينة بشكل ملفت للانتباه، وهذا راجع لمركزية مدينة بسكرة باعتبارها التجمع الأول لمجال الدراسة وتوفر الشغل فيها والخدمات والنشاطات والمراكز التربوية والجامعات، فهي مركز جذب السكان سواء من البلديات المجاورة أو الولايات إلى جانب الزيادة الطبيعية نظراً لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية وحتى الأمنية لمجال الدراسة.

د- التركيب السكاني في مدينة بسكرة:

الجدول رقم (07): يبين الفئات العمرية خلال 2017

بلدية شتمة			بلدية الحاجب			بلدية بسكرة			البلدية الفئات العمرية
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
2148	1080	1068	358	196	161	2293	1127	1166	0-4 سنوات
1972	983	989	303	154	149	2374	1165	1209	8-9 سنة
1494	748	749	459	223	236	2321	1158	1163	10-14 سنة
2371	1179	1192	640	314	326	1974	963	1011	15-19 سنة
2786	1385	1400	365	184	181	7069	3544	3525	20-59 سنة
1846	902	944	251	128	124	1098	564	534	60 سنة
12616	9274	6342	2376	1198	11782	256162	8519	8609	المجموع

المصدر: بلدية بسكرة، 2022.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن الفئات العمرية التي يتركب منها المجال الدراسي يمكن

تحديدها كالتالي:

- ◀ (0-4 سنوات) تمثل فئة الأطفال دون سن الدراسة.
- ◀ (8-9 سنوات) تمثل قيمة الأطفال في سن الدراسة بالطور الأول.
- ◀ (10-14 سنوات) تمثل قيمة الأطفال في سن الدراسة بالطور الثاني.
- ◀ (15-19 سنة) تمثل قيمة الأطفال في سن الدراسة بالطور الثانوي.
- ◀ (20-59 سنة) تمثل الفئة الأكثر نشاطاً في المجال الدراسي وهي سن العمل والاستقرار وهي أكبر فئة في المجال الدراسي.
- ◀ (60 سنة فما فوق) تقل فئة الشيوخ وهي الأقل في مجال الدراسة وتمثل الفئة المحالة.

• التركيب النوعي:

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأنه لا يوجد اختلاف كبير بين عدد الذكور وعدد الإناث في كل من بلدية بسكرة وشممة والحاجب.

هـ - التوزيع السكاني في مدينة بسكرة:

- الكثافة السكانية:

الجدول رقم (08): توضح الكثافة السكانية

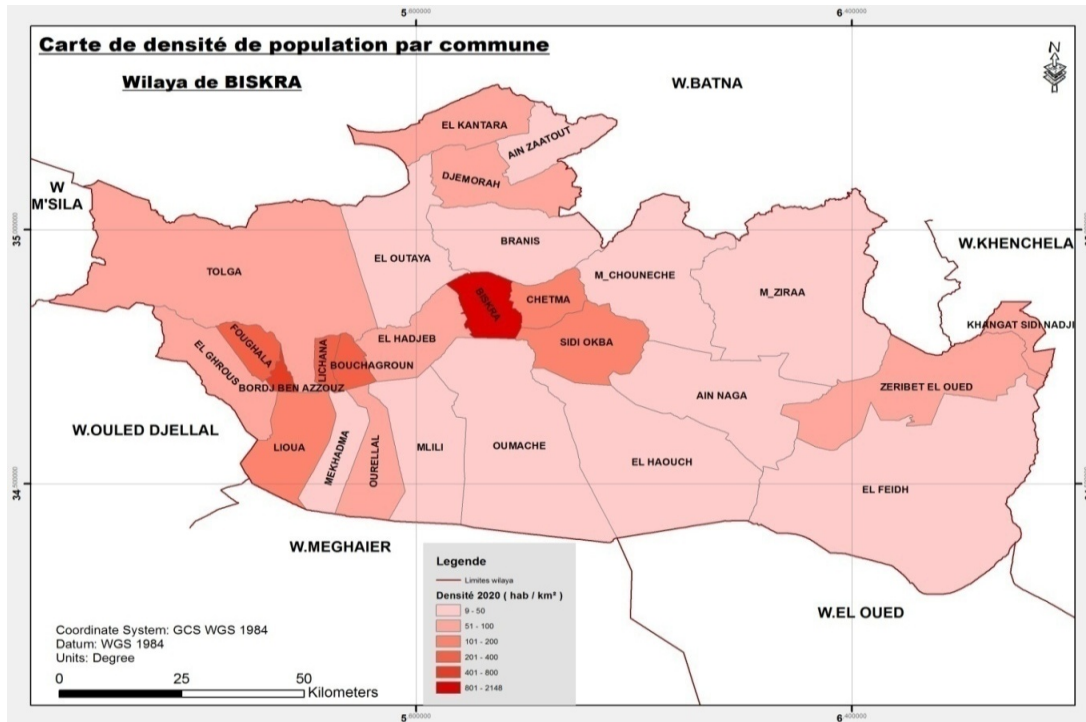
الكثافة السكانية (ن/كلم ²)	المساحة (كلم ²)	عدد السكان 2017 (نسمة)	البلدية
2006	127,7	256162	بسكرة
156	110,2	17128	شممة
61	208,1	12616	الحاجب

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، 2018.

من خلال الجدول يمكن تحديد النطاقات التالية للكثافة السكانية:

- كثافة مرتفعة (أكثر من 1500 نسمة/كلم²) وهي تميز بلدية بسكرة باعتبارها مركز الدائرة، تتوفر فيها أهم المرافق والتجهيزات الهيكلية.
- كثافة سكانية متوسطة (أكثر من 100 نسمة/كلم²) تميز بلدية شمة باعتبارها مركز جذب للسكان وتوفير القطب الجامعي بشمة الذي بدوره وفر اليد العاملة في المنطقة ومن خارجها.
- كثافة سكانية منخفضة (أقل من 80 نسمة/كلم²) ميزت بلدية الحاجب باعتبارها مركز طارد للسكان لعدم توفر المرافق والتجهيزات الهيكلية في المنطقة على الرغم من توفر مركز جامعي فيه لتخفيف الضغط على الجامعة المركزية.

الشكل رقم (14): خريطة التوزيع السكاني لولاية بسكرة



المصدر: من إعداد الطالبة، 2022.

- توزيع السكان على التجمعات العمرانية:

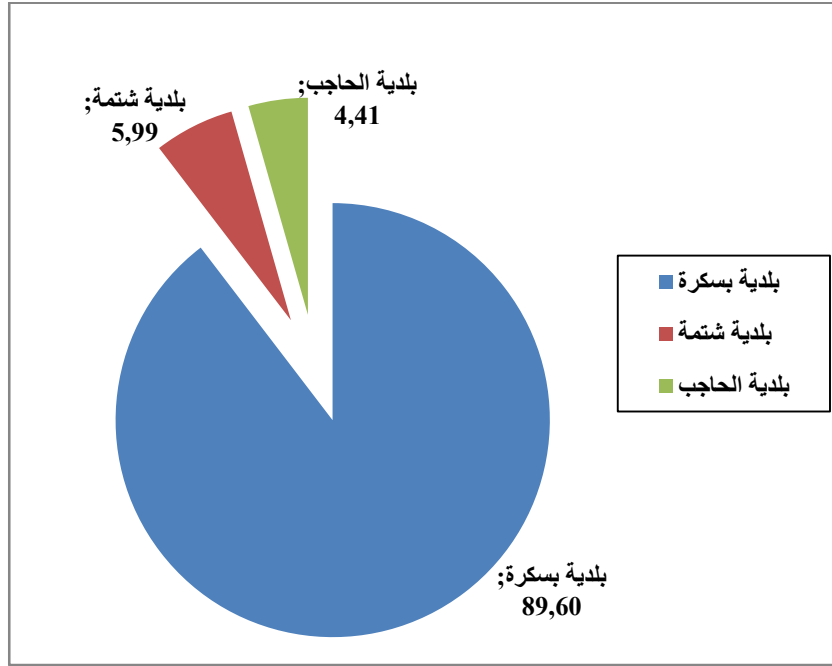
الجدول رقم (09): توزيع السكان على التجمعات العمرانية

البلدية	نوع التجمع	عدد السكان 2017	(نسمة/%)
بسكرة	التجمع الرئيسي	254903	99,51
	التجمعات الثانوية		
	المناطق المبعثرة	1259	0,49
المجموع		256162	100

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، 2018.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك اختلال في التوزيع السكاني عبر مجال الدراسة، بحيث نجد أن أكبر نسبة لتركز السكان في بلدية بسكرة بنسبة تقدر بـ 89,66% وهذا نظرا لاعتبارها أهم التجمعات وهي أكبر منطقة لجذب السكان سواء من جراء الزيادة الطبيعية لكثرة المواليد وقلة الوفيات وكبر الحضرية، ومن جهة أخرى الهجرة الداخلية أو الخارجية للمنطقة مجال الدراسة وهذا راجع لتوفر المرافق الضرورية للحياة والتجهيزات العمومية وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لبلدية بسكرة، حيث وصل امتداد مدينة بسكرة إلى شتمة والحاجب.

الشكل رقم (15): يوضح توزيع السكان على التجمعات العمرانية



المصدر: من إعداد الطالبة، 2022.

- درجة التحضر:

يعتبر مؤشر درجة التحضر من المعايير التي تستعمل في معرفة ميل السكان وتوزيعهم وكثافتهم.

الجدول رقم (10): قيمة درجة التحضر

البلديات	بسكرة	شتمة	الحاجب	التجمع
درجة التحضر	99,51	64,98	41,75	94,71

المصدر: مكتب الدراسات والانجازات، 2016.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ هناك تباين كبير في درجة التحضر في كل بلدية، حيث قدرت أعلى درجة التحضر في مدينة بسكرة بـ 99,51% وهذا راجع إلى استقرار السكان بمركز هذه

البلدية لأسباب وهي: (حمزة مسلم، 2016، صفحة 27)

- المكانة الإدارية التي تحظى بها هذه الأخيرة.
- تركيز بعض التجهيزات والمرافق على مستواها وهذا ما دعم أكثر استهلاك المجال تليها بلدية شتمة بـ 64,98%، في حين بلدية الحاجب نلاحظ تركيز السكان بالتجمع الرئيسي متوسط نوعا ما مقارنة بالبلديات الأخرى وهذا راجع إلى عامل الهجرة نحو هذه الأخيرة لغياب المرافق الضرورية وعزلتها.

4- المعطيات العمرانية:

أ- تركيب مدينة بسكرة:

في إطار برنامج تبسيط وتسهيل عمليات الإحصاء في مدينة بسكرة تم تقسيمها إلى سبعة (07) قطاعات حيث يشغل كل قطاع مجموعة من المقاطعات، حيث تحتوي كل مقاطعة على مجموعة من التجمعات السكنية؛ والتجمعات السكنية قسمت إلى أحياء مع ذلك نجد أن مدينة بسكرة قسمت إلى مناطق هي كالتالي:

1. المنطقة الصناعية (Zone Industrielle): تقع على مساحة قدرها 201 هكتار حيث تتواجد

المنطقة الصناعية في الجهة الغربية لمدينة بسكرة التي تتمثل فيمايلي:

- مركز الكوابل (Enicab).

- مركب النسيج.

- محطة سوناطراك.

- الشركة الوطنية للتبغ والكبريت.

- حظيرة الشركة الولائية للنقل.

- النسيج العمراني حي سيدي غزال حيث توجد في المنطقة بطرق غير قانونية، حيث استحوذ السكان على الأراضي بطرق غير قانونية وتم بناءه فوضويا مع العلم أن حي سيدي غزال لم يكن مخطط له من طرف بلدية بسكرة.

وبالتالي يحتوي مجال الدراسة على منطقة صناعية واحدة مسجلة وهي المنطقة الصناعية لبلدية

بسكرة تقع جنوب غرب النسيج الحضري للمدينة وحدودها كالتالي:

▪ الشمال: حي بن طالب ومركز التكوين المهني.

▪ الجنوب: حي سيدي غزال.

▪ الشرق: الطريق الوطني رقم (03).

▪ الغرب: الطريق الوطني رقم (46).

ثم جاء المخطط العمراني الموجه لمدينة بسكرة سنة 1990 ليبقى وجود إنشاء منطقة توسع للمنطقة الصناعية مما زاد من الأهمية الاقتصادية لبلدية بسكرة والذي انعكس سلبيًا على نموها الديمغرافي، والتالي على قدرتها الاستيعابية للمدينة:

الجدول رقم (11): المناطق الصناعية بلدية بسكرة

الملاحظة	المساحة (الهكتار)	معدل الأشغال	عدد الحصص المبرمجة	المنطقة
	163	%100	63	المنطقة الصناعية بسكرة
من بين 33 مستفيد هناك 06 مستفيدين في حالة نشاط الباقي دون نشاط أو الأرضية واضحة داخل ارتفاع أنبوب الغاز	20	%30	33	منطقة توسع المنطقة الصناعية

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية بسكرة، 2018.

وبذلك فإن المنطقة الصناعية ومنطقة توسعها يحتلان مساحة معتبرة من النسيج العمراني للمدينة وتعيقان توسعه من هذه الجهة (الجهة الجنوبية الغربية).

2. منطقة الحظائر (Zone Des Parcs): تتواجد هذه المنطقة في الجهة الشرقية لمدينة بسكرة، حيث تتربع على مساحة حدودها 115 هكتار مقسمة إلى 184 قطعة مساحة كل واحدة تتراوح ما بين 800م² و5760,75م³، وتتضمن مجموعة حظائر وورشات وكذلك بعض المؤسسات البلدية (صبرينة معاوية، 2016، صفحة 193).

وتضم منطقة الحظائر عدة وحدات وطنية منها (SNTRAV) والحماية المدنية... ومجموعة من الوحدات ذات نشاطات مختلفة.

الجدول رقم (12): منطقة الحظائر بلدية بسكرة

الملاحظة	المساحة (الهكتار)	معدل الأشغال	عدد الحصص المبرمجة	المنطقة
تم توسيع القطب الجامعي بموضعها	115	%50	193	منطقة الحظائر

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية بسكرة، 2018.

3. منطقة التجهيزات (Zone D'équipement): نشأت هذه المنطقة سنة 1975م وتتواجد في الجهة الشمالية الغربية لمدينة بسكرة حيث تتربع على مساحة قدرها 189 هكتار، وبالضبط من غرب الطريق الوطني رقم (03) لمحور طريق باتنة، حيث تحتوي هذه المنطقة على عدة وحدات وبنائات منها حي المجاهدين، كما عرفت هذه المنطقة توسعا هائلا شملت على محطة المسافرين ومحافظة

الغابات ومؤسسة الرياض للحبوب والعجائن ومركز للتكوين؛ كما تحتوي هذه المنطقة على حمام طبيعي معدني هو حمام الصالحين للاستحمام والعلاج الطبيعي، حيث يعتبر أكبر مركز سياحي من الطراز الأول داخليا وحتى من الخارج مما جعل المنطقة مركز استقطاب وتوسعت مؤخرا من ضواحي حمام الصالحين.

وتتضمن منطقة التجهيزات عدة وحدات منها: EDIPAL, COPSTEB, COMACBIS, SAMPAC, SONACOM, SOTRACOIL SGB, ENADITEX, SOCODHTTES, EDLES ومجموعة من الوحدات الخاصة.

الجدول رقم (13): منطقة التجهيزات ببلدية بسكرة

الملاحظة	المساحة (الهكتار)	معدل الأشغال	عدد الحصص المبرمجة	المنطقة
وجود بنايات فوضوية داخل المنطقة، إشكالية تسيير هذه المنطقة والذي يفتح مجال واسع للمضاربة والتجاوزات	46	%88	118	منطقة التجهيزات

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية بسكرة، 2018.

4. **المنطقة المخصصة للسياحة (Zone B'expansion Touristique):** تقع هذه المنطقة في الجهة الغربية لمدينة بسكرة تم إنشاؤها سنة 1975 وذلك عبر مراحل تخصيص المنطقة لزراعة بعض الأشجار وأماكن عمومية وفضاءات خضراء من أجل إيجاد أماكن لترفيه في المدينة.
- وكذلك احتواء المنطقة على مناظر طبيعية لسلاسل الجبلية من شمال المدينة وغابات التخيل في الجنوب، وعلى الرغم من وجود المساحات الخضراء في المنطقة إلا أن السلطات المعنية لم تأخذ بعين الاعتبار جمالية المنطقة فلم يتم المحافظة عليها من قبلهم وحتى من قبل السكان، حيث تم البناء والزحف العمراني على حساب المساحات الخضراء والأراضي الصالحة للزراعة ولا يخفى أن المنطقة ازدهرت في القديم بغطائها النباتي من واحات النخيل الشامخة والمياه العذبة والسلاسل الجبلية في شمال المدينة.
5. **مناطق السكن الحضري:** مدينة بسكرة وكغيرها من مدن الجزائر استغادت من سكنات جديدة تعرف بالسكن الحضري الجديد كالسكن الجماعي والترقوي وسكنات عدل في السنوات الأخيرة، وذلك من أجل تحقيق الضغط على المدينة نتيجة النمو السكاني الكبير والهجرة من ناحية أخرى، حيث عرفت المدينة هجرة داخلية من جهة وأخرى خارجية بصورة هائلة خاصة في العشرية السوداء للرجل والباحث عن الأمان والاستقرار.

6. **منطقة السكن الحضري الجديد الغربية (ZONE Ouest):** ونظراً للتوسع العمراني الهائل في المدينة أنشأت سنة 1975 المنطقة السكنية الحضرية الجديدة الغربية وفق مخططات تم إنجازها في المدينة وفق مرحلتين:
- المرحلة الأولى: شملت المنطقة الغربية وتضم حي 1000 مسكن، حي 726 مسكن، حي 244 مسكن... الخ.
 - المرحلة الثانية: حيث عرفت المدينة توسعات لانجاز سكنات بالقرب من واد زمور.
7. **منطقة السكن الحضري الجديد الشرقية (Zone Est):** في سنة 1979 بقرار 31 الصادر بتاريخ 1975/04/30 تم إنشاء منطقة السكن الحضري الجديد الشرقية، حيث تتربع على مساحة قدرها 205 هكتار وتسمى هذه منطقة بالعالية، حيث شهدت العالية في السنوات توسعاً كبيراً شملت على السكنات الفردية والسكنات الاجتماعية والسكنات الترفوية ومساحات التسلية والترفيه، وكما شملت المنطقة مستشفى بشير بن ناصر والقطب الجامعي شتمة وهذا يدل أن التوسعات وصلت إلى حد بلدية شتمة وشركة توزيع المياه، وفي الجنوب الشرقي المركب الوطني للرياضات، أما في حي العالية الشمالية خصصت للسكن الجماعي وبعض الشركات الوطنية.
8. **منطقة النشاطات:** توجه مجال منطقة نشاطات، وهي منطقة نشاطات بلدية شتمة.

الجدول رقم (14): مناطق النشاطات بلدية بسكرة

الملاحظة	المساحة (الهكتار)	معدل الأشغال	عدد الحصص المبرمجة	المنطقة
القطع الموزعة 69 قطعة الباقي استعملت في انجاز القطب الجامعي	73	30%	121	منطقة النشاطات شتمة

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية بسكرة، 2018.

بالإضافة إلى منطقة نشاطات مبرمجة بالجهة الشرقية لبلدية شتمة على محو الطريق الوطني رقم (31) بمسافة 10 هكتار.

الجدول رقم (15): مناطق النشاطات والمناطق الصناعية ببلدية بسكرة

البلدية	المساحة الإجمالية (الهكتار)	نسبة أشغال التهيئة (%)	عدد القطع		المنطقة
			الموزعة	غير الموزعة	
بسكرة	46,21	90	125	00	منطقة التجهيزات
	11,5	41	228	02	منطقة الحظائر
	163,77	100	45	05	المنطقة الصناعية
شتمة	37,45	00	67	00	منطقة النشاطات

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية بسكرة، 2018.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن المساحة الأكبر التي أعطيت لموزعي المنطقة الصناعية حيث قدرت نسبة الأشغال فيها 100% بمساحة 163,77 هكتار، في حين تحتل المرتبة الثانية منطقة التجهيزات حيث قدرت نسبة الأشغال 90% على مساحة 46,21 هكتار ثم يليها منطقة الحظائر بنسبة 41% على مساحة 11,5 هكتار، وفي الأخير على الرغم من وجود مساحة تقدر بـ 37,45 هكتار إلا أن نسبة الأشغال شكلت 0% لعدم الاهتمام بالمنطقة والاحتكار على مدينة بسكرة باعتبار مركز جذب السكان وتوفر جميع المرافق بها.

الشكل رقم (16): خريطة النشاطات والمناطق الصناعية ببلدية بسكرة



المصدر: زينب معاوي، 2018، ص33.

ب- التطورات العمرانية لمدينة بسكرة:

شهدت مدينة بسكرة تطورات عمرانية منذ نشأتها بسبب توفرها على المياه والغطاء النباتي المتمثل في واحات النخيل والسلاسل الجبلية التي تحدها من الشمال، فقد عرفت عدة تطورات للسكنات بداية من كونها عبارة عن مداشر إلى غاية تحولها إلى مدينة، وسوف نحاول استعراض النمو العمراني لمدينة بسكرة من الاحتلال الفرنسي للمدينة إلى وقتنا الحالي.

1. **مرحلة الاستعمار (1844-1962):** اعتبرت مدينة بسكرة منطقة عسكرية لموقعها المميز؛ ففي سنة 1878 بنى الاحتلال الفرنسي معسكر العامية العسكرية سان جرمان (Saint German) الذي كان معروف براس الماء لاكتمال مدينة بسكرة، وقد تم اختيار هذه المنطقة للأسباب التالية:

- التحصن في قلعة عسكرية خوفا من الأهالي.
- تواجد منابع المياه في هذه المنطقة للسيطرة على الأهالي باعتبارها مصدر تشريبهم وسقي واحات النخيل.
- باعتبارها درع وعدم الاختلاط جنود الاحتلال بالأهالي وعلى هذا الأساس تكونت في تلك الحقبة نمطين من العمران هي:

• **النمط الأول:**

النمط الأوروبي حيث يسكن المعمرون سكنات عصرية صممت على شكل شطرنجي حيث تميزت الشوارع بالتنسيق متماثلة ومتقاطعة لسهولة رؤية الأهالي إذا دخلوها، وسكنات متقاربة في الحجم وفي الشكل وبنيت بمواد لم تكن متعارف عليها في المنطقة كالاسمنت.

أول ما قام به المستعمر هو البناء شمالا خارج الواحة وذلك لأغراض عسكرية أكثر منها عمرانية، وقد كان هذا الانتقال بمثابة فكر جديد في استهلاك المجال بالنسبة للسكان المحليين، بالموازاة مع ذلك انتشر البناء الفوضوي بشكل كبير خاصة بعد اندلاع الثورة التحريرية بين الحي الأوروبي شمالا والمدينة القديمة جنوبا فتشكلت على إثره أحياء مهمة أبرزها حي سطر الملوك، حي البخاري وكذا في الجهة الشرقية لواد بسكرة (العالية) (سمير بشارة ومحمد الشريف عداد، 2020، صفحة 142).

• **النمط الثاني:**

ويتمثل في النمط القديم للسكنات حيث تتفرع عنها شوارع بمحاذاة مجاري المياه للبساتين الممتدة على مساحة واسعة التي تحولت لشوارع رئيسية تخترقها وتتفرع منها أزقة ثانوية تتصل بالمساكن

المتباعدة، حيث لم يتم التخطيط لها بل تشكلت حسب مجاري المياه المتصلة بالبساتين حيث تشكل مساكن الأهالي متواصلة وخلفها البساتين.

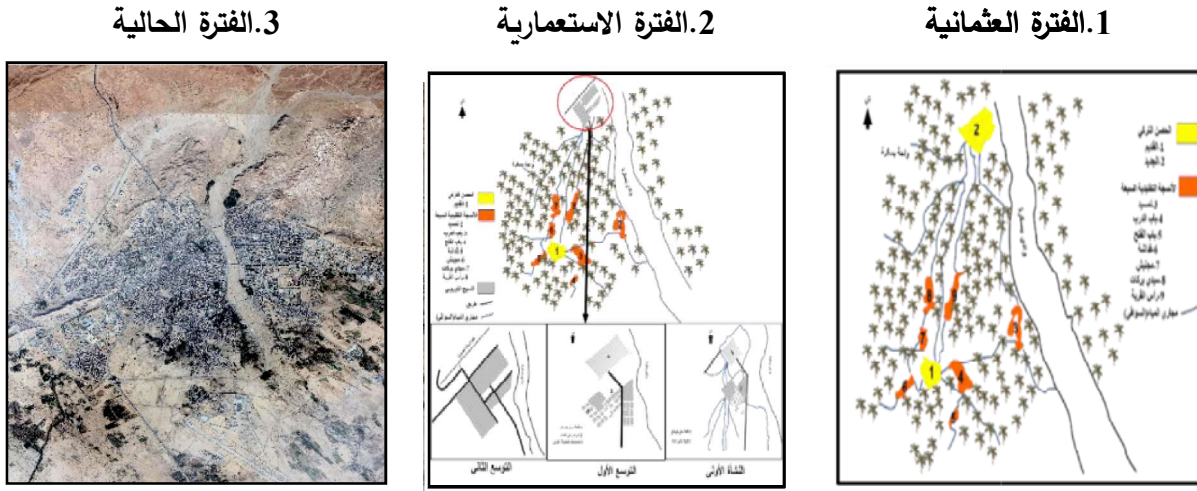
2. **مرحلة الاستقلال (1962-1974):** توسعت المدينة في هذه الفترة بشكل عشوائي بسبب غياب قوانين عمرانية لتعمير الأراضي الصالحة للبناء ومع التزايد السكاني للمدينة والهجرة نحوها وامتداد التوسع نحو الجهة الشمالية رغم وجود بنايات داخل غابات النخيل، وفي سنة 1974 استقادت المدينة التي أصبحت ولاية من سياسات عمرانية كباقي المدن الجزائرية التي تبنتها الدولة الجزائرية التي تمثلت في السكنات الفردية والجماعية واستثمارات، وذلك من أجل تنظيم عمران المدينة ومع ذلك لم يوقف البناء الفوضوي في المدينة والبناء على حساب غابات النخيل.

وفي هذه الفترة تم التركيز على الجهة الغربية لوادي بسكرة مع بؤادر التوسع نحو الجهة الشرقية وذلك من خلال بناء الجسر الأول في مدينة بسكرة وكثافة الغطاء النباتي في الجنوب.

3. **مرحلة (1975-1987):** في هذه الفترة توسعت المدينة من الشرق نحو الغرب وحتى من الشمال والجنوب حيث اتخذت شكل مروحي، كما توسعت المدينة من الجهة الجنوبية والجهة الغربية وشرق وادي بسكرة وتوسع شبكة الطرقات وكان هذا التوسع على حساب الغطاء النباتي جنوباً.

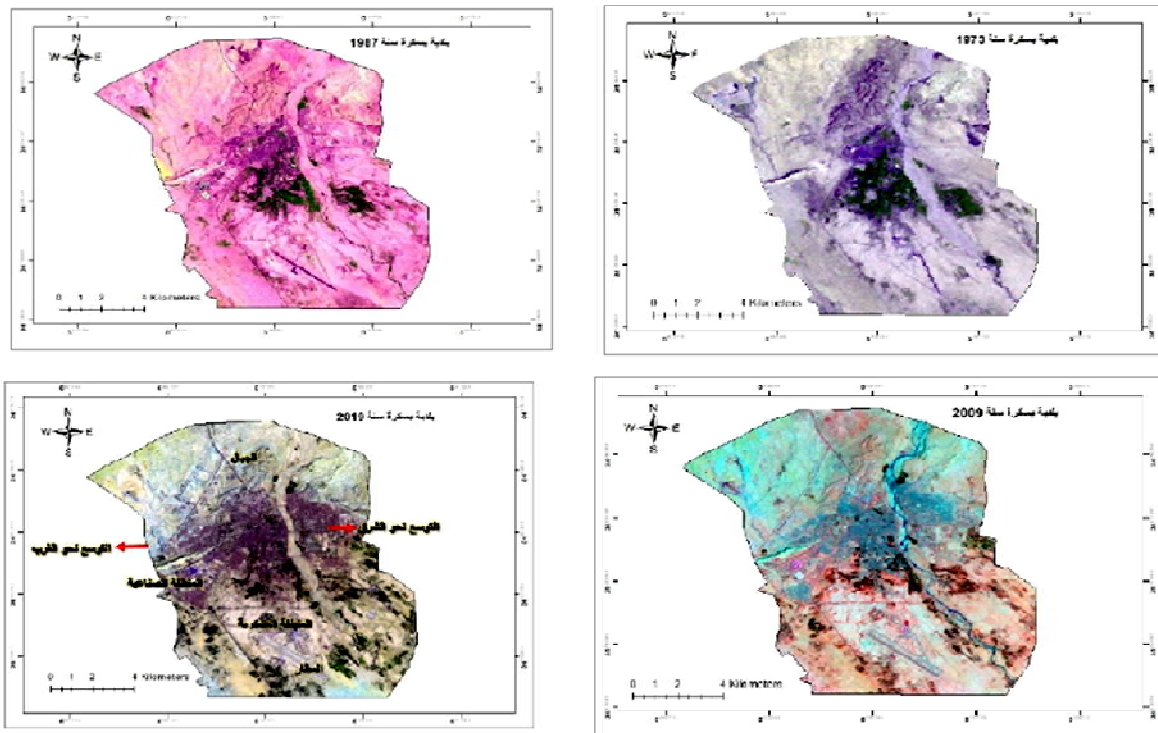
4. **مرحلة (1987-2019):** خلال هذه السنوات أخذت المدينة في التوسع في جميع الجهات حيث امتدت إلى الشمال حتى الحدود الجغرافية للجبال، كما توقف التوسع في الجهة الجنوبية لوجود الغطاء النباتي ووصوله إلى المنطقة الصناعية والمنطقة العسكرية والمطار، واستمر توسع النمو على محور الشرق- الغرب ليصل التوسع إلى بلدية شتمة شرقاً ومدينة الحاجب غرباً مما سينتهي للالتحام الحضري. في حين أخذت تنمو وتتوسع بشكل طولي على امتداد الطرق الوطنية رقم (83، 46، 31، 83) إلا أنه في الآونة الأخيرة أخذت تنمو بشكل عفوي وفوضوي غير منظم في اتجاه الجنوب الغربي، قد شكلت العوامل الطبيعية الوادي وغابات النخيل عائق في توسع المدينة وبالتالي سيكون التوسع باتجاه الجهة الشمالية الشرقية والجنوبية مستقبلاً.

الشكل رقم (17): خريطة التطور العمراني لمدينة بسكرة



المصدر: زينب معاوي، 2018، ص10.

الشكل رقم (18): خريطة التطور العمراني لمدينة بسكرة



المصدر: إعداد الطالبة، 2022.

ج- التحليل العمراني لمدينة بسكرة:

• الحظيرة السكنية:

إن السكن مسألة معقدة الفهم فهي تعبر عن احتياج جماعي وإنتاج ثقافي لذلك يجب التطرق إلى

تطور الحظيرة السكنية في مجال الدراسة.

الجدول رقم (16): تطور الحظيرة السكنية (2008-2017)

بلديات بسكرة (بسكرة، شتمة، الحاجب)

بلدية بسكرة	عدد السكان	عدد المساكن	م. س. م (TOL)
2008	205609	44097	4,66
2017	256162	57205	4,48
بلدية شتمة	عدد السكان	عدد المساكن	م. س. م (TOL)
2008	13699	3172	4,32
2017	17128	4230	4,05
بلدية الحاجب	عدد السكان	عدد المساكن	م. س. م (TOL)
2008	10127	1974	5,13
2017	12616	2560	4,93

المصدر: مديرية التخطيط ومتابعة الميزانية، 2018.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن بلدية بسكرة تضم عدد أكبر من السكان وعدد أكبر من السكنات نظراً للزيادة السكانية فيها التي تتوجب عليها زيادة عدد السكنات بقدر زيادة عدد السكان، وهذا راجع لأهمية المدينة باعتبارها الولاية والبلدية والدائرة في نفس الوقت، ثم تليها بلدية شتمة حيث قدر عدد السكنات سنة 2008 بـ 3172 مسكن وبـ 4230 مسكن سنة 2017 بزيادة سكنية تقدر بـ 1058 مسكن في ظرف 09 سنوات.

د- الشبكات القاعدية في مدينة بسكرة:

• شبكة الطرق:

تعتبر شبكة الطرق الشريان الجهوي لأي منطقة، فهي أساس التطور سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تقوم بفك العزلة عن المناطق المجاورة سواء المدن والأرياف، حيث تطورت مدينة بسكرة بتعدد شبكة الطرقات فيها سواء الداخلية في المدينة التي تربط الأحياء والخارجية التي تربط المدينة بالمدن المجاورة، وعبر بمدينة بسكرة العدي من الطرق وتتمثل في:

◀ المحاور الكبرى للتعمير (Les Couloirs d'urbanisation):

- الطريق الوطني رقم (03) باتجاه باتنة.
- الطريق الوطني رقم (46) باتجاه بوسعادة.

- الطريق الوطني رقم (31) باتجاه أريس.
 - الطريق الوطني رقم (83) باتجاه سيدي عقبة.
 - ◀ المحاور المهيكله للتجمع الرئيسي بسكرة: وتتمثل في النسيج الحضري للمدينة.
 - نهج الأمير عبد القادر.
 - نهج أول نوفمبر.
 - خط السكة الحديدية عبر جنوب التجمع الرئيسي للبلدية.
 - خط القطار الكهربائي (ترمواي) مبرمج بالتجمع الرئيسي في مدينة بسكرة.
 - المطار الدولي يربط المدينة بباقي دول العالم وهذا ما يزيد من أهمية مدينة بسكرة.
- الشكل رقم (19): أهم المحاور الكبرى ببلديات (بسكرة، شتمة، الحاجب)



المصدر: زينب معاوي، 2018، ص36.

• شبكة الكهرباء والغاز الطبيعي:

في مدينة بسكرة تغطي بالكهرباء والغاز الطبيعي حيث وصل الغاز الطبيعي والكهرباء جل المساكن، حيث قدر الربط في مدينة بسكرة بالمساكن بالكهرباء 90,47% وبالغاز الطبيعي بنسبة 94,00% حسب مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية سنة 2018، وهذا ما يدل على تغطية كبيرة بالكهرباء والغاز الطبيعي بالمدينة.

• شبكة الانترنت:

إن مدينة بسكرة غطت شبكة الانترنت بها حيث شكل عدد محلات الانترنت 58 محل وعدد المشتركين 26561، وهذا ما يدل أن مدينة بسكرة تحاول تغطية شبكة الانترنت على مستوى كل المدينة.

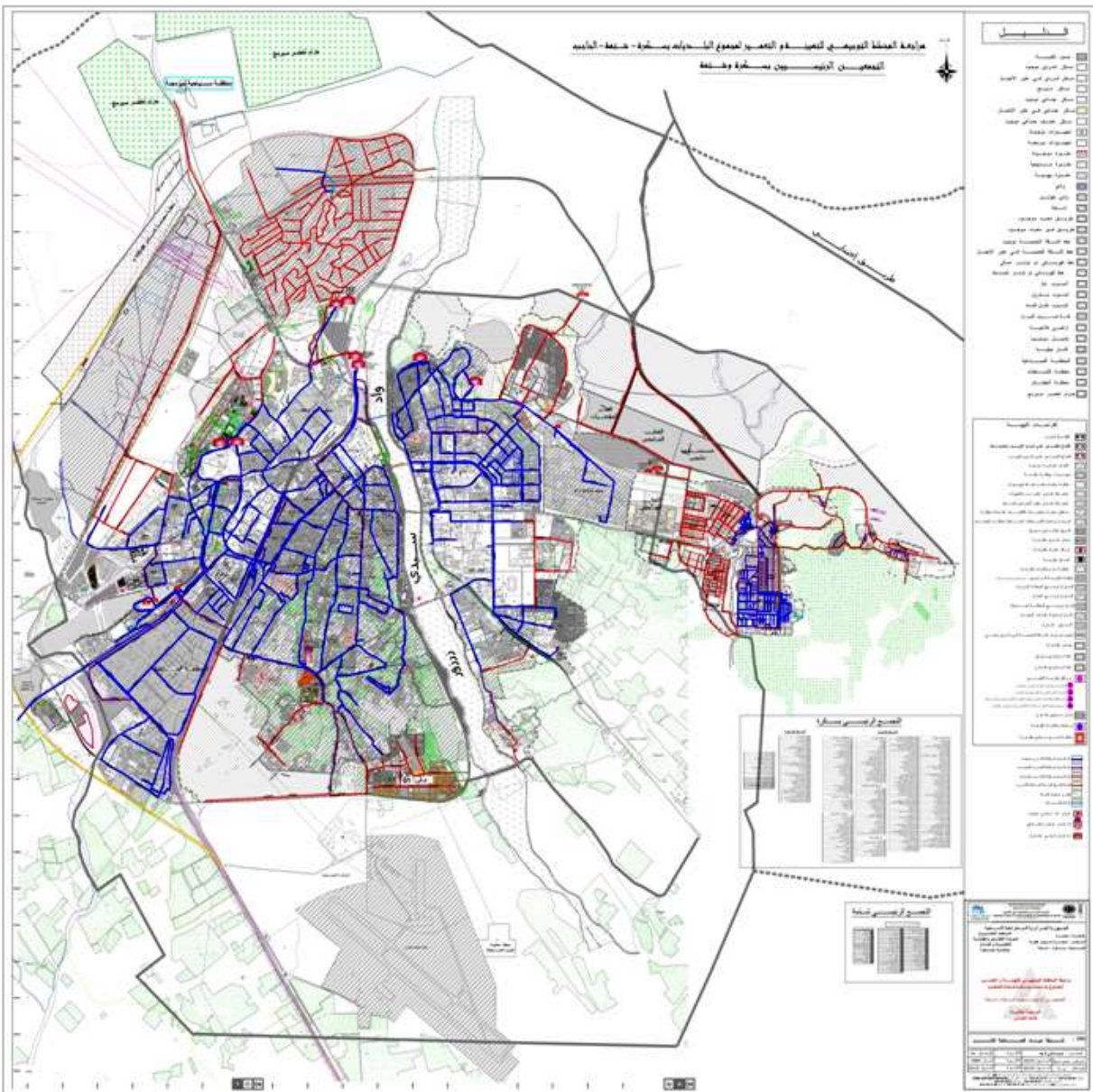
• شبكة المياه الصالحة للشرب:

تقسم شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب في مقر التجمع الرئيسي بالبلدية إلى 03 أقسام رئيسية

وهي كالتالي: (زينب معاوي، 2018، صفحة 37)

- القسم الأول: وسط بسكرة.
- القسم الثاني: المنطقة الغربية بسكرة.
- القسم الثالث: العالية.

الشكل رقم (20): خريطة التجمع العمراني لمدينة بسكرة



المصدر: بلدية مدينة بسكرة 2022.

ثانياً: مجالات الدراسة:

تتضمن مجالات الدراسة المجال المكاني أي المكان الذي تمت فيه الدراسة والمجال البشري، وتتمثل في الأفراد والأسر والمؤسسات التي تم اختيارهم لتطبيق الدراسة، والمجال الزمني والتمثل في الفترة الزمنية المستغرقة لإتمام الدراسة الميدانية.

1- المجال المكاني:

وقد تمت دراستنا في أحد أحياء مدينة بسكرة وهي العالية وبالضبط العالية الشمالية، ويعتبر حي العالية من أقدم الأحياء السكنية للمدينة، التي عرفت حركة عمرانية نشطة التي ميزها البناء الفردي العشوائي، والسكنات الاجتماعية، والسكنات الوظيفية، التي أعطاهما الطابع السكني المتنوع والكثافة السكانية العالية، حيث وصل عدد سكان هذا الحي بجزئه العلوي والسفلي إلى 14644 نسمة أي ما يمثل 08% من عدد السكان الإجمالي للمدينة المقدر بـ 184423 نسمة.

لذلك كان المجال المكاني للدراسة هو حي العالية الشمالية، ونظراً لكبر أحياء العالية الشمالية أخذنا أحد أحيائها وهو الحي الجامعي 500 مسكن الذي يعتبر أحد الأحياء الوظيفية التابعة لجامعة محمد خيضر بسكرة، حيث يسكن فيه أساتذة التعليم العالي والبحث العلمي والإداريين التابعين للجامعة. يقع الحي الجامعي 500 مسكن في العالية الشمالية بمدينة بسكرة، يحده من الشمال الحي السكني لصندوق التوفير والاحتياط (La CNEP) ومن الشرق حي 320 مسكن، ومن الجنوب الإقامة الجامعية 200 سرير وسط المدرسة الابتدائية بخوش محمد، أما غرباً يحده حديقة بشير بن ناصر. ويقدر عدد سكنات الحي 500 مسكن العالية الشمالية 500 مسكن، أما عدد العمارات 50 عمارة، ويقدر عدد السكان حوالي 2000 ساكن أو أكثر.

2- المجال البشري (العينة):

يقصد بالمجال البشري عدد المفردات أو وحدات الدراسة وكيفية اختيار المجتمع الأصلي للدراسة، وأخذ مجموعة من العناصر أو الوحدات التي يتم استخراجها من مجمع البحث، وذلك أن الباحث لا يستطيع الإلمام بجميع مفردات المجتمع الأصلي للدراسة والتحقق منه، لذلك وجب عليه اخذ عينة يجري عليها الاختبار أو التحقق من الفرضيات.

2-1- المجتمع الأصلي للدراسة:

تستهدف الدراسة جميع الأسر الحضرية الموجودة في مدينة بسكرة بحيث تتوفر فيه مجموعة من الخصائص المستوى الدراسي العالي وأن تكون أسرة نووية تستوفي مميزات الأسرة الحضرية من الفردية المطلقة، النفعية، والعلاقات الثانوية عكس العلاقات الأولية في الأسرة الممتدة التي يتميز بها المجتمع البسكري وحاولنا في دراستنا البحث عن مميزات الأسرة الحضرية في مدينة بسكرة لكي ننبي عليها موضوع بحثنا ألا وهو انعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية، وبذلك بدأنا التقصي والبحث للإلمام بموضوعنا أسر حضرية يكون أكثر حيطة من الجريمة، وبعد الذهاب إلى مسؤولي مدينة بسكرة، ارتأينا أن الحي الجامعي في منطقة العالية بمدينة بسكرة تتوفر فيه شروط ومميزات الأسرة الحضرية والأقرب من الجامعة المركزية، حيث يسكن هذا الحي إطارات من الجامعة من أساتذة وإداريين... الخ.

قد يكون من الصعب دراسة جميع المفردات أو الحالات التي يتضمنها مجمع البحث، وفي هذه الحالة يعتمد الباحث على دراسة مفردات أو حالات ممثلة لهذا المجتمع ويطلق على هذه المفردات أو الحالات التي تم اختيارها لتمثل مجتمع البحث اسم العينة (Sample) وقد تتمثل هذه العينة في مجموع من الأفراد أو الجماعات أو النظم أو المؤسسات أو المجتمعات أخرى (طلعت إبراهيم لظفي، 1995، صفحة 64).

2-2- العينة:

العينة هي ذلك الجزء من مجتمع البحث الذي ستجمع من خلاله المعطيات في ميدان العلم تتطلع أن تسمح لنا العينة المتكونة من بعض العشرات، المئات أو آلاف من العناصر وذلك حسب الحالة المأخوذة من مجمع بحث معين (موريس أنجلس، 2004، صفحة 301).

وبذلك أصبحت البحوث الميدانية في العلوم الإنسانية وخاصة علم الاجتماع تعتمد العينات (Sample) يختارها الباحث من مجتمع البحث، ومن أجل البحث والتحقق الاجتماعي فاختيار العينة من أهم التقنيات في معرفة الواقع الاجتماعي.

2-3- حجم العينة ونوعها:

حجم العينة هو كم شخص أو فرد يجب أن يجري عليه الاختيار، وبصفة عامة ما يمكن قوله من حجم العينة الذي على الرغم من نوعية النتائج المتحصل عليها، إلا أنه لا يمكن للباحث أن يضبطه بكيفية مثالية، إذ ليس هناك عدد مثالي أو عدد معيار للعينة (سعيد سبعون، 2012، صفحة 154).

لأشك أن حجم عينة البحث يعتمد على طبيعة مجتمع البحث وهدف الدراسة إلا أن هناك عدة عوامل تؤثر في حجم العينة من أهمها:

1. تباين وحدات مجتمع البحث (Population Heterogeneity).
2. درجة الدقة المرغوبة في البحث (Desired Precision).
3. أسلوب تصميم العينة (Type of Sampling Design).
4. المصادر المتاحة (Avail able Resources).
5. عدد التصنيفات المطلوبة عند تحليل البيانات.

وفي بحثنا " انعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية " اخترنا أسر حضرية تسكن الحي الجامعي بمنطقة العالية بمدينة بسكرة.

وقد تم إختيار 300 أسرة من بين 500 أسرة أو يزيد.

كما تم في دراستنا انعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية في مدينة بسكرة واختيار عينة لإجراء البحث، وبالضبط في الحي الجامعي منطقة العالية ثم اختيار العينة الغير عشوائية أو غير احتمالية. وانطلاقاً من إشكالية الدراسة ما هي انعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية ؟ وتساؤلات البحث وفرضياته والسعي إلى تحقيق أهداف البحث، وحسب طبيعة الموضوع ثم أخذ عينة من مجتمع البحث وهي الأسرة الحضرية في مدينة بسكرة وبالضبط في الحي الجامعي في منطقة العالية، حيث تم اختيار العينة الغير العشوائية وبالأساس العينة الغرضية.

العينة الغرضية يقوم الباحث بإختيار هذه العينة إختياراً حراً على أساس إنها تحقق أغراض الدراسة التي يقوم بها ولا يلزم أن تكون ممثلة للمجتمع الأصلي، فالباحث في هذه الحالة يقدر حاجاته إلى المعلومات ويختار عينة على أساس تحقيق غرضه منها.

العينة الغرضية يسمى هذا النوع من العينات بهذا الاسم لأنها تحقق غرض الباحث، حيث أنه وفق هذا النوع يحدد حجم عينة بحثه، حيث يتم إختيار أسرة معينة في منطقة معينة أو في مدينة معينة تعد عينة بحثه، لأنها من وجهة نظره تمثل مجتمع البحث تمثيلاً صحيحاً، وصحة هذه الطريقة تعتمد على موضوعية الباحث بالدرجة الأساس وعلى معرفية الدقيقة بخصائص مجتمع البحث وخصائص الوحدات المختارة.

وقد تم إختيار العينة الفرضية التي تقوم على تقدير الباحث في إختياره مفردات أو الحالات التي تكون عينة البحث تحقق الهدف من الدراسة، أي أنها تمثل مجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا (علي عبد الرزاق حلبي وآخرون، 2003، صفحة 320).

وقد تم انتقاء أفراد مجتمع البحث وهي الأسر الحضرية بشكل عرضي لأنهم توفر فيهم خصائص المجتمع الأصلي للدراسة، محاولة فهم موضوع الدراسة من خلال الإجابة عن إشكالية موضوع البحث وتحقيق أهداف البحث والتحقق من فرضيات البحث للحصول من خلال عينة البحث عن المعلومات والبيانات للوصول إلى نتائج واضحة ودقيقة.

كانت مبررات اختيار العينة الفرضية في موضوع البحث كمايلي:

1. معرفة مفردات مجتمع البحث وبالأخص العينة المختارة، حيث توفرت لدينا المعلومات الكافية حول موضوع الدراسة.
2. تسمح لنا هذه العينة بدراسة فئة محددة من مجتمع البحث.
3. العينة المختارة تتوفر فيها مجموعة من الخصائص التي تؤهلها لهذا الاختيار.
4. إمكانية تحديد مفردات العينة، تكون ممثلة لمجتمع البحث الأصلي تمكنا للوصول إلى نتائج دقيقة.
5. إختيار هذه العينة أي العينة العرضية يحقق غرض الباحث للوصول إلى نتائج معينة.
6. عدم التحيز لابد أن يكون الاختيار بدون تحيز لأسرة معينة من الأسر دون غيرها ولأي سبب من الأسباب.
7. تكافؤ الفرص في جميع أفؤاد المجتمع لابد أن يكون الاختيار بشكل عادل بحيث تتوفر الفرصة لأي أسرة من الأسر أن تكون في العينة.
8. تناسب عدد أفراد العينة مع عدد أفراد المجتمع، الذي يعتمد على البحث وأسلوب البحث وطبيعة المشكلة المدروسة.
9. اختيار العينة العرضية يمكننا من التنبؤ ويمكن تعميمها على الظواهر المتشابهة.

إلى جانب توفر خصائص أخرى.

- الأسرة النووية.
- المستوى الدراسي المتنوع.
- العلاقات الثانوية واطمئنان العلاقات الأولية التي يتميز بها المجتمع البكري سابقا خاصة في الأسر المعاصرة.
- العلاقات السطحية.
- الانفرادية وتقليص علاقات القرابة.
- الخوف من الجريمة في الأوساط المثقفة وأخذ الاحتياطات والحيلة.

3- المجال الزمني:

نظراً لعدم توفر كل المعطيات حول جوانب موضوع البحث والميدان المعتمد في تنفيذ الدراسة الميدانية ثم إجراء دراستها على فترات زمنية متعاقبة.

- **الفترة الأولى:** الدراسة الاستطلاعية في هذه الفترة (الفترة الأولى من مارس 2022 إلى غاية جويلية 2022) ثم النزول إلى الميدان والاطلاع واستكشاف مجتمع البحث والمتمثلة في الأسر الحضرية لمدينة بسكرة، حيث قمنا بزيارات ميدانية واستطلاعية من أجل تزويدنا بالمعطيات والمعلومات الأولية حول مدينة بسكرة النشأة، التطورات العمرانية والسكانية والحصول على معطيات حديثة عن المدينة، والتعرف على عينة البحث التي تمثلت في الأسرة الحضرية الموجودة في الحي الجامعي لمدينة بسكرة الموجودة في منطقة العالية والتقرب من المديرية المسؤولة لإعطائنا المعلومات الكافية عن الحي من حيث النشأة وعدد الأسر فيه وموقعه ومميزاته وخصائصه.

- **الفترة الثانية:** مرحلة المعلومات والمعطيات والتدقيق فيها (الفترة الثانية من جويلية 2022 إلى غاية أوت 2022) تم في هذه المرحلة جمع المعطيات والبيانات والمعلومات من المديرية المعنية والاستفادة مما في الدراسة الميدانية للتأكد من صدق المعلومات من خلال الوثائق والسجلات والخرائط المتحصل عليها، وذلك من أجل البناء الميداني لموضوع الدراسة.

- **الفترة الثالثة (من أوت 2022 إلى غاية فيفري 2023)** مرحلة توزيع الاستمارة على الأسر الحضرية في الحي الجامعي 500 مسكن بمنطقة العالية الشمالية في مدينة بسكرة، بعد تحكيمها من طرف مجموعة من الأساتذة في الاختصاص وغير الاختصاص، والأخذ بالتوجيهات بعين الاعتبار، ثم تم توزيع الاستمارة للحصول على الأجوبة عن أسئلة الاستمارة والتقرب من الأسر الموجودة في الحي.

والأساتذة الذين تم تحكيمهم للاستمارة هم:

1. الأستاذ عون عبد الزبير البرفسور في علم الاجتماع الحضري جامعة الأغواط.
 2. الأستاذ يعلى فاروق البرفسور في علم الاجتماع الحضري جامعة سطيف.
 3. الأستاذ قاسمي شوقي البرفسور في علم الاجتماع الحضري جامعة محمد خيضر بسكرة.
 4. الأستاذة يحيواوي نجاة البروفسورة في علم إجتماع التنمية جامعة محمد خيضر بسكرة.
 5. الأستاذ حليلو نبيل البرفسور في علم إجتماع التنمية جامعة محمد خيضر بسكرة.
 6. الأستاذة صبطي عبيدة البوفسورة في علم الاجتماع الإعلام والاتصال جامعة محمد خيضر بسكرة.
 7. الأستاذة عزيز سامية البوفسورة في علم إجتماع التنمية جامعة محمد خيضر بسكرة.
- وتم الأخذ بنصائح الأساتذة الأفاضل وتمت تشكيل إستمارة الاستبيان على الشكل النهائي، الذي يتماشى مع تساؤلات البحث وأهدافه.
- **الفترة الرابعة:** المرحلة النهائية (من فيفري 2023 إلى غاية أفريل 2023) في هذه المرحلة تم جمع المعلومات والبيانات وتفرغها بواسطة نظام SPSS وعرضها في جداول وتقديم قراءة لها وتحليلها وتفسيرها والوصول إلى نتائج تثبت فرضيات موضوع البحث " انعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية وكنموذج الأسرة الحضرية في منطقة العالية في الحي الجامعي بمدينة بسكرة ".

ثالثاً: المنهج المتبع في الدراسة:

عند قيام الباحث بدراسة ما يلجأ إليه كأول خطوة هي وصف الظاهرة التي يقوم بدراستها وجمع المعلومات والبيانات عنها، فهو بذلك يقوم على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويقوم بوصفها وصفاً دقيقاً من أجل التعرف على أسبابها وخصائصها وأبعادها.

وبما أن دراستنا عن انعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية حيث تم دراسة هذا الموضوع حسب ما هو موجود في الواقع من خلال وصفها وتحليلها وتفسيرها، لذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حسب طبيعة الموضوع الذي تعتبر إحدى الدراسات السوسولوجية وهو المنهج الأكثر استخداماً في مجالها كواحد من المشكلات المتعلقة بالإنسان وكل ما يحيط به.

فيعرف المنهج بأنه الطريق أو السبيل وهو مصطلح علمي يعني الطريقة أو الطريق الذي يهتدى به الباحث، من خلال التنظيم الصحيح والتفكير الخلاق المبدع والمنظم لسلسلة من الأفكار العديدة من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة أو البرهنة على حقيقة لا يعرفها (عبد الغني عماد، 2007، الصفحات 162-163).

بما أن المنهج هو الطريق الذي يسلكه الباحث فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي في موضوع الدراسة، وذلك لوجوده في الواقع كحقيقة مرة ومراحل انتشار الجريمة بشكل ملفت للانتباه بشتى أشكالها والخوف من الوقوع في شباكها وانعكاساتها على أفراد الأسرة الحضرية، لذلك فنحاول من خلال هذه الدراسة وصفها وصفاً دقيقاً وتحليلها وتفسيرها للتعرف على حيثياتها وأبعادها وما خلفته من تأثيرات على العلاقات الأسرية وعلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الأسرة الحضرية.

ويمكن تعريف المنهج الوصفي بأنه طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية (عمار بوحوش ومحمد محمود الذنبيات، 2014، صفحة 139).

كما يعتبر المنهج الوصفي طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميًا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة.

1- مراحل البحث الوصفي:

غالباً ما يتم إتباع مرحلتين من الدراسات الوصفية؛ المرحلة الأولى الاكتشاف والصيغة والمرحلة الثانية تتمثل في مرحلة التلخيص والوصف الدقيق والمتعمق وهما مرحلتان مرتبطتان ببعضهما ومتكاملتان لبعضهما البعض.

أ. مرحلة الاكتشاف والصياغة (Explorative and Formulative Study):

إن الدراسات وبالأخص الدراسات الاجتماعية تسعى إلى الاطلاع والاستطلاع على مجال معين من الدراسة لكثير الدراسات، وعدم التطرق إلى مجال محدد من الدراسة لإيجاد نتائج دقيقة ومحددة من أجل التمكن من جمع المعلومات عن الموضوع وإمكانية إجراء بحث دقيق، وواضح عن الحياة الفعلية أو مواقف من أجل حصر المعلومات والبيانات للوصول إلى حقائق دقيقة ذات أهمية خاصة لحياتنا وعلاقتنا الاجتماعية.

لذلك نتبع في البحوث الاستكشافية مجموعة من الإجراءات المنهجية بطريقة علمية لتحقيق أهداف معينة تخدم دراستنا، فكل نهاية هي بداية لبحث معين وهذا ما يجعل استمرارية البحث العلمي.

وتقسم إجراءات الدراسات الكشافية إلى:

- أولاً: تلخيص تراث العلوم الاجتماعية والبياديين المختلفة المتصلة بمشكلة البحث.
- ثانياً: استشارة الأفراد دون الخبرة العلمية والعملية بالمشكلة المراد دراستها.
- ثالثاً: تحليل بعض الحالات التي تزيد من استبصارنا بالمشكلة وتلقي مزيداً من الضوء عليها.

ب. مرحلة التشخيص والوصف المتعمق (Intensive Description):

يتم في هذه المرحلة تشخيص الظاهرة موضوع الدراسة ووصفها وصفاً دقيقاً متعمقاً، من خلال التعرف على موضوعنا الجريمة وتعريفها وخصائصها وأبعادها من خلال جمع المعلومات عنها ومحاولة إيجاد كيف تؤثر على الأسرة الحضرية في المجتمع الجزائري وخاصة مدينة بسكرة.

إلى جانب آخر نتعرف على الأسرة الحضرية في مدينة بسكرة وما هي انعكاسات الجريمة عنها؟ ندرس تأثيرات الجريمة على العلاقات الأسرية بداية بعلاقتها بالزوجين والآباء والأبناء مع بعضهم البعض، كما يبين كيف يؤثر الخوف من الجريمة على الوضع الاقتصادي للأسرة الحضرية؟ كل هذه المعلومات تساعدنا في التعمق في موضوع الدراسة من خلال وضع فروض معينة نحاول التحقق منها في الواقع، فالمنهج الوصفي لا ينحصر اهتمامه على استكشاف موضوع الدراسة بل تعدى إلى التشخيص والوصف المتعمق من أجل الوصول إلى حقائق دقيقة ونتائج موضوعية تخدم الإنسانية.

2- خطوات المنهج الوصفي:

المنهج الوصفي هو أحد أساليب البحث العلمي فهو يتبع مجموعة من الخطوات والإجراءات يسير من خلالها الباحث للوصول إلى نتائج دقيقة ومواتية أحد أساليب البحث العلمي التي تبدأ بتحديد المشكلة ووضع فروض، إلا أن المنهج الوصفي أكثر دقة يتطلب مزيداً من الخطوات وهي كالتالي:

- الشعور بمشكلة الدراسة من خلال جمع المعلومات والبيانات الدقيقة التي تساعدنا إلى الوصول إلى تحديدها.
- تحديد المشكلة وذلك يكون في عنوان معين وصياغتها في تساؤل معين أو تساؤلات.
- اقتراح مجموعة من الفروض ومحاولة التحقق من صحتها أو خطأها من خلال النزول إلى الميدان ومحاولة الوصول إلى نتائج دقيقة.
- اختيار عينة معينة حسب طبيعة الموضوع وتحديد حجمها وما هي أسباب اختيارها؟.
- اختيار الباحث الأدوات التي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات وفقاً لطبيعة موضوع الدراسة فليس كل الأدوات تخدم الموضوع وحسب الفروض التي بني عليها موضوعه.
- الباحث يجمع المعلومات والبيانات بطريقة علمية دقيقة ومنظمة.
- الوصول إلى النتائج وتبويبها وتنظيمها.
- تحلي النتائج وتفسيرها.
- استخلاص النتائج ومحاولة تعميمها والتنبؤ بها.

من خلال ذلك اعتمدنا في دراستنا انعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية على المنهج الوصفي التحليلي حيث بحثنا فيه عن الجريمة والأسرة الحضرية، من خلال التعرف عليهما ومحاولة الكشف عن انعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية في المجتمع الجزائري وخاصة مدينة بسكرة كمجال للدراسة الذي يختلف عن بقية المجالات الحضرية في الجزائر، من خلال تشخيص ودراسة مدينة بسكرة كمجال للدراسة ومدى تأثير الأسر وخاصة الأسرة الحضرية فيها بالجريمة، من خلال دراستنا الاستطلاعية أولاً عن المكان وإجراء الدراسة الوصفية ثانياً، وذلك بوصف الظاهرة موضوع الدراسة ومعرفة أبعادها وخصائصها ومدى ارتباطها بظواهر أخرى بتشخيصها والتعمق في الوصف الدقيق، وبذلك جمع المعلومات والبيانات حول موضوع الدراسة بإتباع أدوات معينة بطريقة علمية حسب طبيعة الموضوع والحاجة الماسة لتلك الأدوات للوصول إلى نتائج دقيقة يمكن التنبؤ بها في المستقبل، وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي للأسباب التالية:

- يعطينا معلومات وحقائق عن موضوع الدراسة.
- يكشف لنا عن العلاقة في لظاهرة نفسها وعلاقة الظواهر المختلفة كتوضيح العلاقة بين الجريمة والأسرة الحضرية إلى جانب معرفة الآثار التي خلقها الخوف من الجريمة على الأسرة الحضرية وتوضيح العلاقة بين الأساليب والنتائج.
- يقدم لنا المنهج الوصفي التحليلي وصفا دقيقا وتحليلا شاملا الذي ساعدنا على فهم الظاهرة بصورة دقيقة.
- يساعدنا على الوصول إلى نتائج دقيقة يمكن التنبؤ بها.
- يعتبر المنهج الوصفي الأكثر استخداما في العلوم الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع.

رابعاً: الأدوات المنهجية:

يتجسد المنهج الوصفي التحليلي على أرض الواقع لابد من إتباع خطوات وأدوات تتلاءم مع المنهج والعينة التي تم اختيارها، هذه الأدوات يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات من الميدان أو الواقع المعاش وذلك لإثبات فرضيات الدراسة أو نفيها حسب طبيعة الموضوع ومادام موضوعنا انعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية وبعد طرح الجانب النظري لموضوع الدراسة لابد لنا من النزول إلى الميدان وجمع المعلومات والبيانات من أدوات معينة، وقد تم استخدام الأدوات التالية للتحقق من موضوع الدراسة والوصول إلى نتائج دقيقة يمكن التنبؤ بها في المستقبل، حيث استخدمت الملاحظة والمقابلة والوثائق والسجلات كأدوات ثانوية أما الاستمارة فقد استخدمت كأداة رئيسية (الملاحظة، المقابلة، الوثائق والسجلات، الاستمارة).

قبل النظر إلى الأدوات السالفة الذكر لابد لنا من التنكير ما هي الأداة ؟ تعرف الأداة بأنها الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وجدولتها، وأن هناك الكثير من الأدوات والوسائل التي تستخدم للحصول على البيانات، ويمكن استخدام عدد من الأدوات في البحث الواحد التي تتفق مع دراسة الموضوع (علي غربي، 2006، صفحة 111).

1- الملاحظة:

الملاحظة هي الأداة الأكثر تداولاً في البحوث الاجتماعية، وهي لا تستعمل لوحدها بقدر ما تكون مساعدة أو مكملة لأدوات أخرى، أنها توجه الحواس لمشاهدة ومراقبة سلوك معين أو ظاهرة معينة. كما تعرف الملاحظة على أنها إحدى أدوات جمع البيانات وتستخدم في البحوث الميدانية لجمع البيانات التي لا يمكن الحصول عليها عن طريق الدراسة النظرية أو المكتبية، كما تستخدم في البيانات التي لا يمكن جمعها عن طريق الاستمارة أو المقابلة أو الوثائق والسجلات الإدارية أو الإحصاءات الرسمية والتقارير أو التجريب، ويمكن للباحث تبويب الملاحظة وتسجيل ما يلاحظه الباحث من المبحوث سواء كان كلاماً أم سلوكاً (رشيد زرواتي، 2008، صفحة 218).

وبما أن دراستنا دراسة اجتماعية تدرس إحدى الظواهر التي انتشرت في الآونة الأخيرة بشكل لافت للانتباه ألا وهي الجريمة دراستنا دراسة اجتماعية تدرس إحدى الظواهر التي انتشرت في الآونة الأخيرة بشكل لافت للانتباه، ألا وهي الجريمة التي أضحت مصدر قلق لكل فرد في المجتمع الجزائري وخاصة الأسرة الحضرية ومدى تأثيرها عليها، من خلال ملاحظتنا لخوف أفراد الأسرة من الوقوع في أي

جريمة كالاختطاف والقتل والاعتصاب وجريمة تعاطي المخدرات وغيرها، حيث نتج عنها سلوكيات انتشرت في الأسرة وخاصة الأسرة الحضرية لتصدي الوقوع في شباك الجرائم.

وقد استخدمنا الملاحظة البسيطة. وتعريف الملاحظة البسيطة (Simple Uncontrolled Observation) أو العادية غير الموجهة والتي تحدث تلقائيا في ظروف عادية وبدون إخضاع المتغيرات أو السلوك للضبط باستخدام أدوات قياس لدراسة الظاهرة موضوع البحث (عمار بوحوش ومحمد محمود الذنبيات، 2014، صفحة 82).

كما تعتبر الملاحظة البسيطة أهم الخطوات الأولى التي تمكن الباحث من الحصول على حقائق الظاهرة المدروسة بداية تحديد الإشكالية وصياغة الفرضيات، كما تعتبر وسيلة في اكتساب الخبرات والمعلومات والبيانات من خلال مشاهدة ومراقبة سلوك معين أو ظاهرة معينة، وقد تم استخدام الملاحظة البسيطة التي تمكننا من جمع المعلومات الدقيقة عن الجريمة وانعكاساتها على الأسرة الحضرية، وذلك بمشاهدة خلق سلوكيات جديدة لم تكن في أفراد المجتمع الجزائري وخاصة أفراد الأسرة في مدينة بسكرة من الخوف والقلق والهستيريا اليومية من الخوف في الوقوع في شباك الجرائم المختلفة.

كما لاحظنا خوف الآباء والأمهات على الأطفال عند الخروج من البيت أو الذهاب إلى المدرسة، كما أدى الخوف من الجريمة إلى نشوء علاقات بين الزوجين وبين الأبناء لم تكن موجودة من قبل، ونشوء علاقات جديدة مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي نتيجة انتشار الجريمة في المدينة الجزائرية وبسكرة كإحدى هذه المدن لم تخلو من هذه الآثار، وقد استخدمنا الملاحظة كأداة منهجية ولأسباب التالية:

1. الملاحظة كأداة مراقبة ومشاهدة تسمح لفحص السلوكيات والأفعال التي تنشأ عن هذه الظاهرة، من خلال استطعنا وصف الظاهرة كما هي في الواقع في مدينة بسكرة وبالضبط في الأسرة الحضرية، ووصف العلاقات التي تبلورت من جراء هذه الظاهرة على العلاقات الأسرية من جهة وعلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى.
2. تسمح لنا الملاحظة من جميع المعلومات والبيانات التي تدور حول إشكالية الموضوع من أجل إثبات الفرضيات أو نفيها.
3. تعتبر الملاحظة الأداة الأولى التي تثير المشكل الموجود في مدينة بسكرة وبالضبط في الأسرة الحضرية.

4. تعتبر الملاحظة البسيطة وإحدى الأدوات التي تستخدم في البحث العلمي والمنهج الوصفي من أجل التحليل والتفسير الذي تعمم الأدوات الأخرى والمقابلة والاستبيان.

وقد اعتمدنا الملاحظة البسيطة لما هو مشاهد وملاحظ في الواقع في انتشار الجريمة في مدينة بسكرة، وما خلفته آثار سلبية وإيجابية على الأسرة الحضرية باعتبارها الدعامة الأساسية في المجتمع إذ صلحت صلح المجتمع وإذا فسدت فسد المجتمع، حيث تبلورت عن الجريمة علاقات جديدة لم تكن موجودة من قبل سواء بين الزوجين وبين الآباء وأبائهم وبين الإخوة، كما أثرت الجريمة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الأسرة الحضرية.

2- المقابلة:

تعتبر المقابلة من الأدوات المهمة في جمع المعلومات والبيانات في دراسة ظاهرة ما خاصة المتعلقة بالأفراد والجماعات، ما يميز المقابلة كونها بالأساس مسعى كلامي محادثي بين الباحث والمبحوث في إطارها تفاعلي معين، حيث يجب أن يكون الباحث مع المبحوث ويتبادل معه أطراف الحديث حول مسألة ما أو مسائل ما، حيث تعطي المبحوث حرية معينة في الإدلاء برأيه والتعبير عن تمثلاته لهذه المسائل، كما تعرف المقابلة بأنها عملية تقصي علمي تقوم على مسعى اتصالي كلامي من أجل الحصول على بيانات لها علاقة بالبحث (سعيد سبعون، 2012، صفحة 173).

لذلك نجد المقابلة من الأدوات الرئيسية في الدراسات الميدانية وذلك من أجل الحصول والوصول إلى الحقائق التي يمكن للباحث الحصول عليها من خلال مقابلة المبحوثين أو المسؤولين الذي تتعلق بهم جوانب موضوع الدراسة وتحقيق أهداف البحث، حيث تعطينا المقابلة المعلومات عن المجال المكاني والمجال البشري لموضوع الدراسة، أي لا يمكن للباحث معرفتها من دون النزول إلى الميدان والواقع المعاش، وقد اعتمدنا على المقابلة كأداة ثانية بعد الملاحظة وذلك للمبررات التالية:

1. طبيعة الموضوع؛ حيث لجأت إلى المقابلة مع مسؤولين في مديريات مختلفة كمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، محطة الأرصاد الجوية ومكتب الدراسات والانجازات... للحصول على معلومات عن مدينة بسكرة كمجال مكاني للدراسة ومعلومات وبيانات عن العينة التي تم اختيارها.
2. وفرة المعلومات بصورة مباشرة وغير مباشرة عن مدينة بسكرة، وعن الحي المدروس كعينة مختارة.
3. قد مكنتنا المقابلة من طرح أسئلة معينة تخدم موضوع الدراسة.
4. الحصول على المعلومات والبيانات من خلال الوثائق والسجلات الموثقة في تلك المديريات التي ساعدتنا في الدراسة الميدانية لموضوع البحث.

5. أفادتنا المقابلة في جمع الكثير من المعطيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث من خلالها بينا موضوع الدراسة الميدانية.
- هذه التقنية مكنتنا من مقابلة المسؤولين في ولاية بسكرة ومديرية البناء والتعمير ومديرية النقل ومديرية البحث والسكان ومديرية التخطيط والتهيئة العمرانية وغيرها من المديريات، وقد تباينت المقابلات واختلفت من مديرية إلى أخرى حسب الوقت وعدم وجود بعض المسؤولين عند إجراء المقابلة مما جعل الحصول على المعطيات والمعلومات والبيانات في الوقت المحدد لها
6. ساعدنا على شرح الأسئلة بحيث يجيب المسؤول عن الأسئلة بدقة بحيث يجيب المسؤول عن الأسئلة بدقة بحيث تقلل الأخطاء مع الحصول على وثائق تثبت ذلك.
7. ساعدتنا المقابلة على فهم الموضوع بشكل جيد وتشخيصه.
8. تمكن المقابلة الباحث العودة إلى الأسئلة والمبحوث ليكمل بعض الأسئلة وتوضيحها عند عدم فهمها.
9. عند الإجابة عن الأسئلة مكنتنا المقابلة من طرح أسئلة لم تكن تتبادر في ذهن الباحث.
10. مكنتنا المقابلة من فحص الأجوبة ومراجعتها.

3- الوثائق والتسجيلات الإدارية:

وقد اعتمدنا في دراستنا من خلال الاطلاع والحصول على معلومات وبيانات على مدينة بسكرة والمجال البشري عينة الدراسة وذلك بالاطلاع على الوثائق والسجلات الإدارية من خلال الاتصال بالمسؤولين في:

- مديرية البناء والتعمير لولاية بسكرة.
- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية بسكرة.
- بلدية مدينة بسكرة.

ويمكن تعريف الوثائق والسجلات للإدارية بأنها تعتبر إحدى أدوات جمع البيانات وفيها يرجع فيها الباحث إلى جمع البيانات حول الموضوع أو بعض محاوره من الوثائق والسجلات الإدارية ويشترط عدم التكرار في البيانات، فإما أن تكون البيانات المجمعة من الوثائق والسجلات الإدارية بيانات تكميلية للاستمارة أو المقابلة أو الملاحظة أو لبعضهم فقط، ووظيفتها تكميلية في التحليل والتفسير التعليل، وإما أن تكون البيانات المجمعة تتعلق ببعض محاور البحث التي لا تمسها أدوات جمع البيانات الأخرى (رشيد زرواتي، 2008، صفحة 223)..

وتقوم الوثيقة الإدارية والسجلات بالعديد من المهام والوظائف نذكر مايلي:

- تحديد المركز الثانوي لشخص في إدارة ما.
- أداة قانونية حتى تقوم بمخاطبة الغير.
- وسيلة تحويل أو إقامة الوثائق والمستندات.
- الإعلام.
- التوجيه.

وتعني لفظة وثيقة ورقة أو مجموعة أوراق أو مجلداً أو سجلات وتمثل الوثيقة سواء كانت مطبوعة أو مخطوطة، جميع الأنشطة التي تقوم بها هيئة أو مؤسسة رسمية أو غير رسمية أثناء وجودها ومزاولة نشاطها الفعلي في زمان ومكان محددين. وتكتسي الوثائق قيمة تاريخية وأبعادا رمزية، فهي مصدر للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، سواء كان هذا المصدر كتابياً أو مجلة أو جريدة أو فيلماً أو صورة أو رخصة سياقة أو مخطوطة أو قرصاً ليزرياً أو قرصاً مغنطاً.

تعمل السجلات والوثائق الإدارية على توفير البيانات المطلوبة بهدف دعم وإدارة وظائف برامج المشروع. ولقد بدأ العمل بالوثائق الإدارية قبل إدخال الكمبيوتر بفترة طويلة من الزمن، ويوسع استخدام الكمبيوتر من سهولة استعمال المعلومات والحصول عليها والتعامل مع البيانات بكميات كبيرة (عبد المحسن آل عبد القادر، 2009، صفحة 04).

وقد تم الاستعانة في هذه الدراسة البحثية على الوثائق العادية والوثائق الالكترونية.

4- الاستثمار:

تعتبر الاستثمار الأداة الرئيسية في موضوع الدراسة، حيث تمكن الباحث من الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بموضوع البحث، من أجل تحليلها وتفسيرها للوصول إلى حقائق يمكن إثباتها أو تقييمها انطلاقاً من فرضيات البحث والأهداف المسطرة للبحث.

الاستثمار من أهم أدوات المنهجية؛ أو هي الأجزاء الأكثر تجزئة في مراحل البحث العلمي الميداني أين يصل الباحث إلى أقصى حقائقه لتبدأ بعد ذلك مرحلة التركيب، وتستعمل الاستثمار لجمع المعلومات من المبحوثين بواسطة أسئلة مكتوبة يكتبها الباحث بنفسه أو بواسطة البريد أو يطبعها مع المبحوثين (علي غربي، 2006، الصفحات 120-121).

كما يعرف الاستبيان بأنه مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين، يتم وضعها في استثمار ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجري تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة الأسئلة

الواردة فيها، وبواسطتها يمكن التوصل إلى حقائق جديدة عن الموضوع أو التأكد من معلومات متعارف عليها لكنها غير مدعمة بحقائق (عمار بوحوش ومحمد محمود الذنبيات، 2014، صفحة 67).

وقد تم استخدام الاستبيان أو الاستمارة عن طريق الطرح الشفوي للأسئلة وتسجيل الإجابات من قبل الباحث، مما يتطلب من الباحث وقتاً وتدخلًا أكثر لتبسيط السؤال وسهولة الإجابة عنه وفق لمحتوى الاستبيان على أسئلة معلقة حسب نوعية الأسئلة، وقد تم اختيار الاستبيان كأداة رئيسية في موضوع البحث وذلك للإجابة على تساؤلات البحث وفرضياته على اعتبار المبررات التالية:

1. الاستبيان يحتوي على الأسئلة تغطي البيانات التي تم البحث عنها.
2. يحتوي الاستبيان على أسئلة بسيطة وبلغه يفهمها المبحوثين والإيجاز في الجواب دون الإطالة في الإجابات.
3. يتضمن الاستبيان أسئلة تستهدف التأكد من صحة إجابات المبحوثين.
4. سهولة عملية تبويب البيانات وتحليلها.
5. مكنتنا الاستبيان من الحصول على معلومات حساسة.

وقد تم إجابة الأسر الحضرية في مدينة بسكرة وبالأخص في الحي الجامعي 500 مسكن العالية الشمالية في منطقة العالية وحرصنا على ربط الأسئلة بإشكالية البحث وتساؤلات وفرضيات البحث، وقد تم تقسيم الاستبيان إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول:** التي ضم البيانات الشخصية لكل أسرة حضرية.
- **المحور الثاني:** الجريمة والعلاقات الأسرية في مدينة بسكرة.
 - أولاً: الجريمة والعلاقة الزوجية في مدينة بسكرة.
 - ثانياً: الجريمة وعلاقة الآباء بالأبناء في مدينة بسكرة.
 - ثالثاً: الجريمة والعلاقة بين الإخوة في مدينة بسكرة.
- **المحور الثالث:** الجريمة والعلاقات الجوارية في مدينة بسكرة.
 - أولاً: الجريمة والعلاقة بين الجيران في مدينة بسكرة.
 - ثانياً: الجريمة والعلاقة بين أبناء الحي.
- **المحور الرابع:** الجريمة والجانب المادي والاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية في مدينة بسكرة.
 - أولاً: الجريمة والجانب المادي للأسرة الحضرية في مدينة بسكرة.
 - ثانياً: الجريمة والجانب الاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية في مدينة بسكرة.

الفصل السادس:

عرض البيانات وتحليلها وتفسيرها

ونائج الفرضيات

أولاً: عرض البيانات الميدانية

ثانياً: التحليل والتفسير

ثالثاً: نتائج الفرضيات ونتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة أو المشابهة

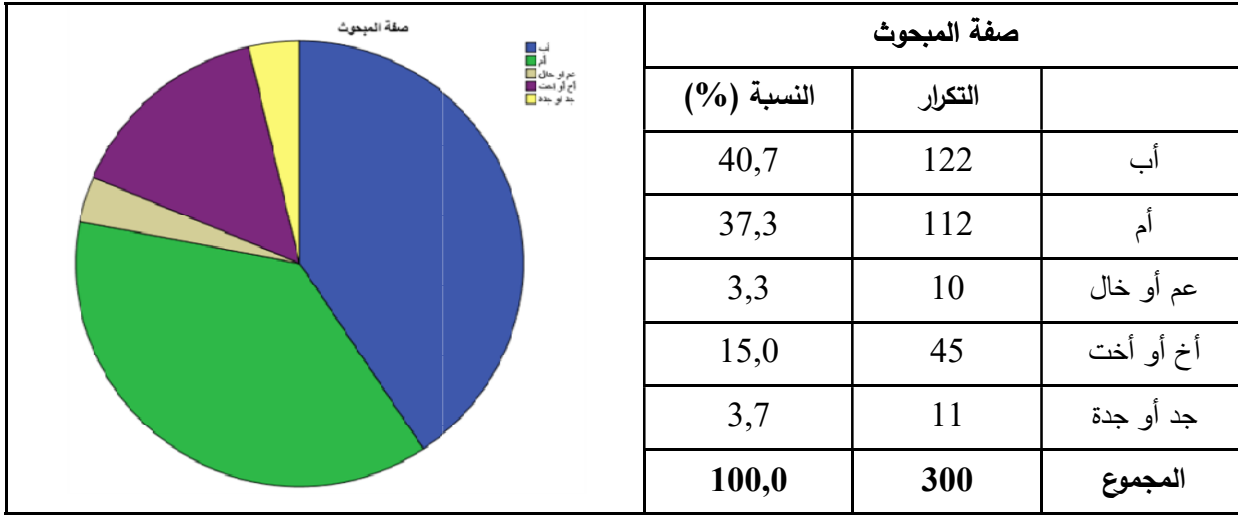
رابعاً: النتيجة العامة

خامساً: صعوبات البحث

سادساً: الاقتراحات والتوصيات

أولاً: عرض البيانات الميدانية:

الجدول رقم (17): يوضح صفة للمبحوثين



تبين بيانات الجدول رقم (17) أن المبحوثين هم من الآباء بنسبة 40,7% من مجموع أفراد العينة، أما الأمهات بنسبة 37,3% من مجموع أفراد العينة، ثم يليها الأخ أو الأخت بنسبة 15% من مجموع أفراد العينة، كما شكلت نسبة الجدة أو الجد بنسبة 3,7% من مجموع أفراد العينة، وأخيراً العم أو الخال بنسبة 3,3% من مجموع أفراد العينة.

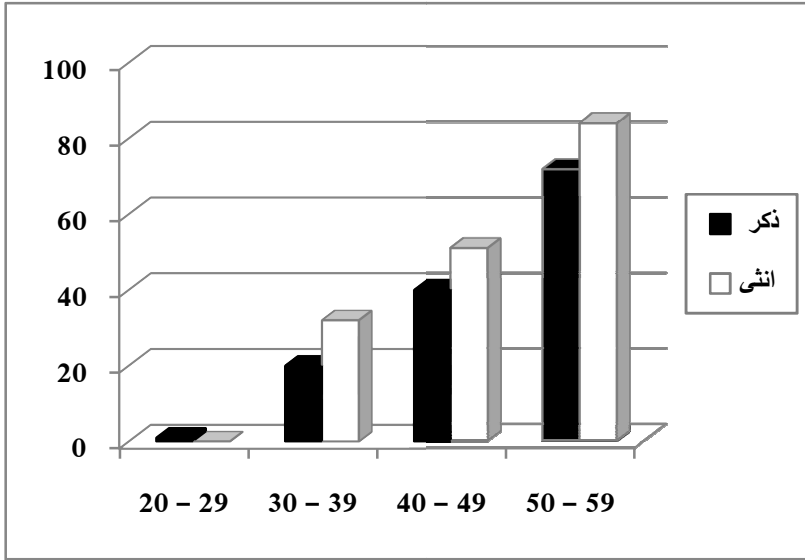
نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن غالبية المبحوثين من الآباء والأمهات من أسر العينة، وهذا ما يتطلبه الموضوع الذي يخدم موضوع انعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية التي تتشكل من الآباء والأمهات والأبناء أي الأسرة النووية وتحاول إثبات فرضيات الدراسة أو نفيها.

وهذا يدل أن جميع المبحوثين خدموا العينة من خلال الإدلاء بأرائهم حول انعكاسات الجريمة على الأسرة، وقد تنوعت صفة المبحوثين وتباينت ردودهم، وهذا راجع إلى حرص كل أفراد الأسرة الحضرية لتقادي التعرض للجريمة، إضافة إلى تركيز اهتمامهم على سلامة كل فرد من أفراد الأسرة الحضرية.

الجدول رقم (18): يوضح جنس وسن المبحوثين

الجنس / السن	ذكر	أنثى	المجموع
29 - 20	1 % 0,3	0 %0,0	1 %0,3
39 - 30	20 %6,66	32 %10,66	52 %17,3
49 - 40	40 %13,33	51 %17	91 %30,3
59 - 50	72 %24	84 %28	156 %52
المجموع	133 %44.3	167 %55,7	300 %100

تشير بيانات الجدول رقم (18) أن نصف المبحوثين أو أكثر بقليل من نسبة الإناث من مجموع

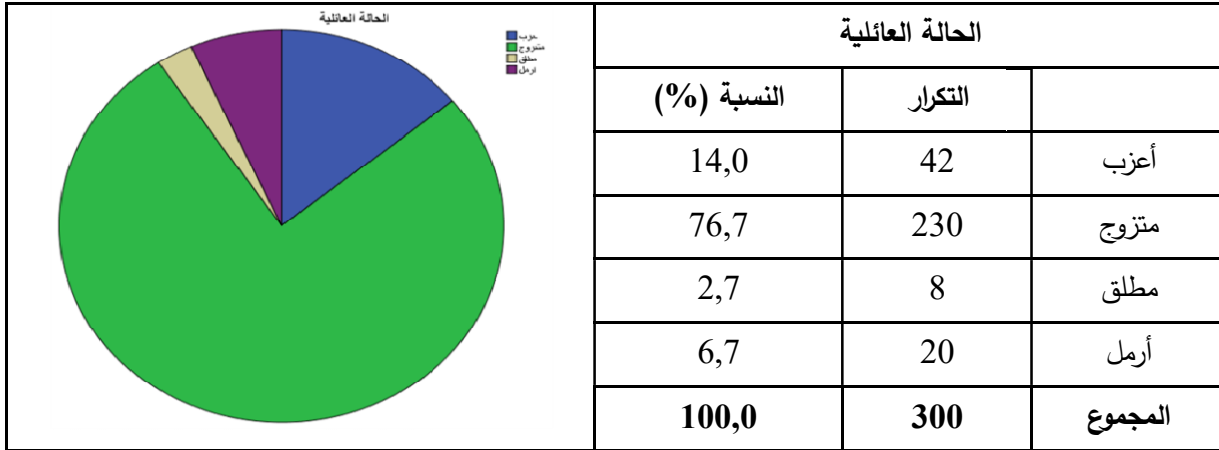


أفراد العينة، حيث شكلت نسبة الإناث 55,7% في حين شكلت نسبة الذكور 44,3% من مجموع أفراد العينة، كما احتوت جميع الأعمار إلا أن النسبة الأكبر هم الكهول والشباب حيث شكلت نسبة الكهول 52% أي نصف المبحوثين، من

مجموع أفراد العينة، في حين شكل الشباب نسبة 47,6% من مجموع أفراد العينة، فمن 30 إلى غاية 49 سنة وأدنى نسبة 0,3% من مجموع أفراد العينة، والذين تتراوح أعمارهم ما بين 20-29 سنة.

فلاحظ من خلال نتائج الجدول أن العينة احتوت كل من الذكور والإناث وفي مختلف الأعمار. وهذا يدل على وعي الفئة الشبابية والكهول لما يجري في الواقع والخوف من الجريمة التي انتشرت بشكل ملفت للانتباه وإدراكهم للواقع والوضع الراهن، وهذا ما لاحظناه عند استجوابهم بحرصهم على الإجابة والألم الذي يحيط بهم من خلال الخوف والقلق والتوتر الذي انتاب كل الفئات لمخاطر الجريمة وانعكاساتها على الأسرة بصفة عامة وعلى الأسرة الحضرية بصفة خاصة.

الجدول رقم (19): يوضح الحالة العائلية للمبحوثين



توضح بيانات الجدول رقم (19) أن غالبية المبحوثين متزوجين بنسبة 76,6% من مجموع أفراد العينة، ثم تليها العزاب بنسبة 14% من مجموع أفراد العينة، ثم نسبة الأرمال بـ 6,7% من مجموع أفراد العينة، في حين كانت نسبة المطلقين 2,7% وهي النسبة الأقل من مجموع أفراد العينة.

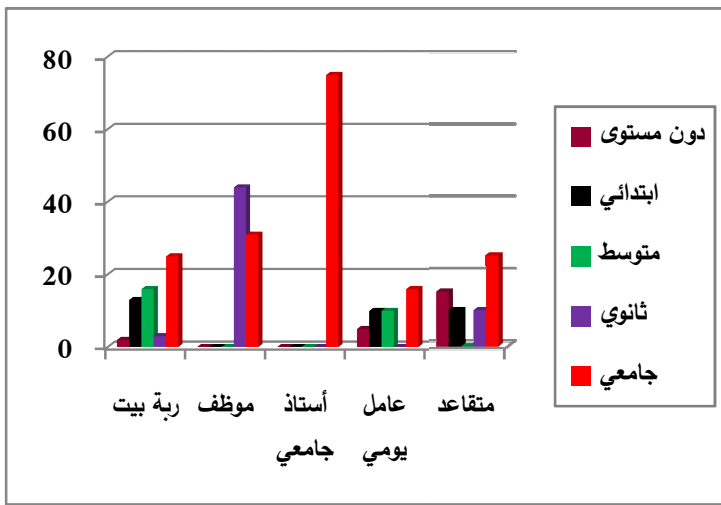
من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة الأكثر هم المتزوجين، وهذا يدل على أن الإجابات تخدم موضوع انعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية ونحاول إثبات أو خطأ فرضيات الدراسة، حيث تدور حول الأسرة، إلى جانب تنوع العينة من العزاب والأرامل والمطلقين والتي تدل على أن العينة التي شملت كل الحالات العائلية والزواوية التي تناولت منها كل فئة رؤيتها للموضوع، حيث ظهر جليا التوتر والخوف من التعرض للجريمة بقولهم ليس هناك أمان، لوقوع عدة جرائم وتعرض البعض للجريمة، يقول أغلبية المبحوثين بأنها أخطر منطقة في مدينة بسكرة وعرفت العالية بأبشع الجرائم.

الجدول رقم (20): يوضح المهنة والمستوى التعليمي للمبحوثين

المهنة	ربة بيت	موظف	أستاذ جامعي	عامل يومي	متقاعد	المجموع
دون مستوى	2	0	0	5	15	22
	0,6%	0,0%	0,0%	1,66%	5%	7,3%
ابتدائي	13	0	0	10	10	33
	4,3%	0,0%	10,66%	3,33%	3,33%	7,7%
متوسط	16	0	0	10	0	26
	5,33%	0,0%	0,0%	3,33%	0,0%	8,7%
ثانوي	03	44	0	0	10	57
	4,33%	14,66%	0,0%	0,0%	3,33%	19%
جامعي	25	31	75	16	25	172
	8,33%	10,33%	25%	5,33%	8,33%	57,3%
المجموع	59	75	75	41	60	300
	17,7%	26,3%	31,7%	13,7%	8,7%	100%

تبين بيانات الجدول رقم (20) أن العينة شملت جميع المهن على جميع المستويات إلا أن أغلبية الباحثين من ذو المستوى الجامعي من مجموع أفراد العينة، وفي رتبة أستاذ جامعي بنسبة 57,3% من مجموع أفراد العينة، ثم تليها ذو المستوى الثانوي بنسبة 19% من مجموع أفراد العينة، في حين أغليبتهم موظفين أو عامل مهني ويليهما ذو المستوى المتوسط وتشكل أغليبتهم ربة البيت بنسبة 19,7% من مجموع أفراد العينة، تم تليها ذو المستوى المتوسط والابتدائي ودون المستوى وأغلبية رباب البيوت هم دون المستوى بنسبة 7,3% من مجموع أفراد العينة.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن العينة شملت جميع المهن وعلى جميع المستويات من دون



المستوى كأدنى قيمة، بالنسبة إلى أعلى نسبة هو الأستاذ الجامعي ذو المستوى الجامعي أو أعلى كالبروفسور مثلاً. وهذا يدل أن معظم الباحثين من مجموع أفراد العينة ذو مستوى عالي وهو المستوى الجامعي، والمهنة أستاذ جامعي أو متقاعد جامعي، وهذا راجع

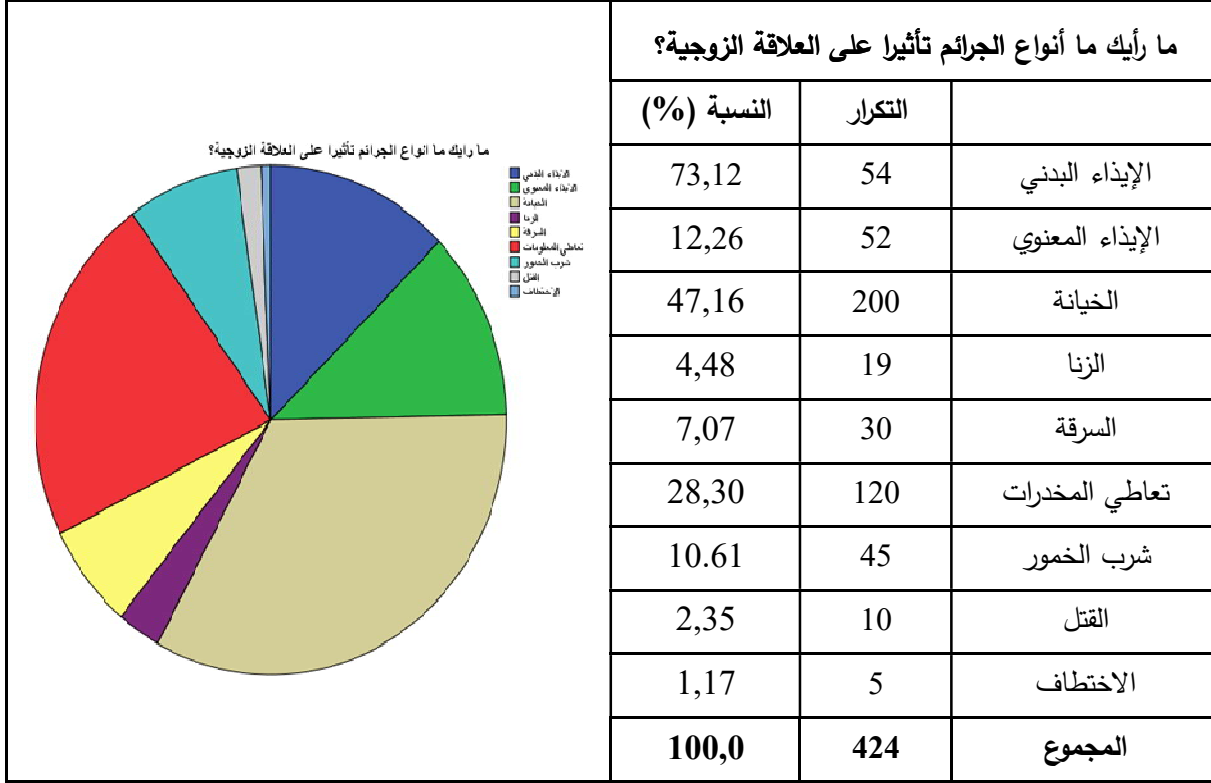
بأن حي 500 مسكن خصص للتوظيف العمومي مجسداً في فئة المستوى الجامعي على العموم، إلا أن العينة شملت جميع المستويات لتبين إدراك كل المستويات على اختلاف مناصبهم لمخاطر الجريمة التي أضحت تهدد كل فرد من أفراد الأسرة الحضرية، وتجنب مخاطر تلك الجرائم والحذر والحيلة واستخدام مجموعة من الإجراءات والآليات لحماية أنفسهم وأبنائهم.

وعموماً فهذا راجع لإدراك ووعي الفئة المثقفة في المدينة وخاصة في الحي بسبب الخوف من الجريمة إما للحيلة أو الحذر وتوعية الباحثين لمخاطر الجرائم المنتشرة وكيفية تجنبها، وهذا يدل على أن العينة أغليبتهم من فئة مثقفة في سلك التعليم والصحة، وهذا يؤكد أن العينة مدركة لتأثير الجريمة وانعكاساتها على الأسرة الحضرية، كما تحدث البعض على تعرضهم للسرقة والعنف اللفظي، إلى جانب نقشي ظاهرة تعاطي المخدرات وتناول الحبوب المهلوسة في الحي، حيث لاحظنا إدراك ذلك في معظم إجابات الباحثين من مجموع أفراد العينة، والذي بين مدى الخوف الذي يعيشونه بسبب الأحداث والجرائم التي هزت كيان المدينة بأسرها خاصة في حي العالية الشمالية التي اعتبرت أخطر المناطق في مدينة بسكرة.

المحور الثاني: الجريمة والعلاقات الأسرية في مدينة بسكرة

1- الجريمة والعلاقة الزوجية:

الجدول رقم (21): يوضح أنواع الجرائم المنتشرة الأكثر تأثيرا على العلاقة الزوجية



تبين بيانات الجدول رقم (21) أن أكثر أنواع المشاكل تأثيرا على العلاقة الزوجية هي الخيانة، حيث يؤكد ثلث الباحثين أن الخيانة الزوجية هي الأكثر تأثيرا على الأسرة بنسبة 47,16% من مجموع أفراد العينة، والتي تساهم بدورها إلى ظهور الجريمة داخل الأسرة الحضرية، سواء من طرف الأزواج أو الأبناء، تليها تعاطي المخدرات بنسبة 28,30% من مجموع أفراد العينة، بينما العنف الجسدي فيمثل 12,73% من مجموع أفراد العينة، إلى جانب العنف المعنوي الذي يؤثر على العلاقة الزوجية بنسبة 12,26% من مجموع أفراد العينة، في حين شكل شرب الخمر نسبة 10,61% من مجموع أفراد العينة، كذلك لم تخلو الأسر الحضرية من السرقة بنسبة 7,07% من مجموع أفراد العينة، كما شكل الزنا نسبة 4,48% من مجموع أفراد العينة، كما أن الجرائم الأكثر تأثيرا على العلاقة الزوجية هي القتل بنسبة 2,35% من مجموع أفراد العينة، وأخيرا الاختطاف بنسبة 1,17% من مجموع أفراد العينة.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن الجرائم تنوعت حسب رأي الباحثين، إذ شكلت الخيانة المرتبة الأولى وذلك لأن الانحراف لا يكون دائما من خارج الأسرة، فقد يكون من داخل الأسرة، حيث أكد غالبية الباحثين أن الخيانة الزوجية قد تطورت بظهور الوسائل التكنولوجية الحديثة مثلا: بواسطة

الهاتف النقال والفايسبوك من خلال التعارف ثم الوقوع في المحرمات، لذلك نجد الزوجين يكونان أكثر حيلة وحذر والمحافظة على السرية في استعمال وسائل الاتصال والإعلام خاصة الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب تعاطي المخدرات والتي كانت أكثر تأثيراً على العلاقات الأسرية منها على العلاقات الزوجية، وذلك لأن تعاطي المخدرات يظهر على مستوى الأبناء أكثر من الآباء، ولكن هذا لا ينفي الضرر الذي يلحق بالعلاقات الزوجية جراء ذلك، حيث تؤكد الدراسات العلمية التي أجريت على بعض متعاطي المخدرات أن ما يبيث في الانترنت والفايسبوك وخاصة أن هناك نوع من الموسيقى تجعل الزوجين أو أحدهما متعاطي للمخدرات والمسكرات.

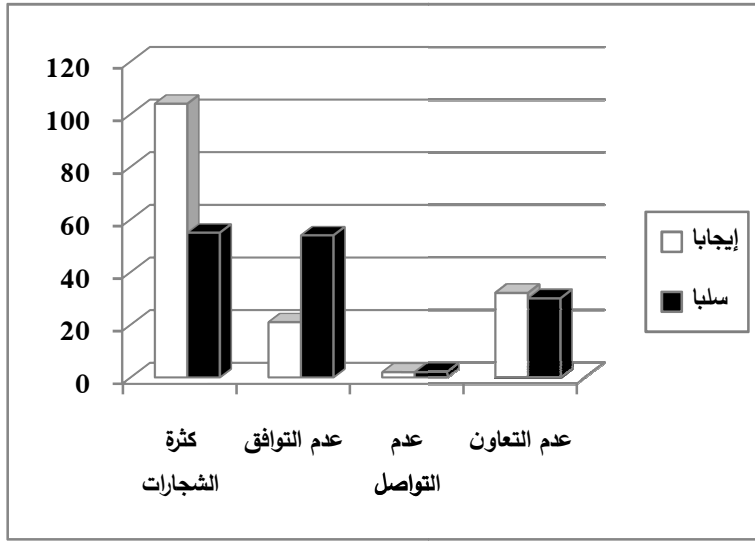
وبالتالي فإن وقوع الزوجين في المشاكل اليومية من ضرب وشم وإيذاء معنوي كان بسبب كل تلك الآفات الاجتماعية، إلى جانب الإيذاء البدني والضرب وكثرة الشجارات التي قد تصل إلى حد تفكك الأسرة وانفصال الزوجين، كما لم تخلو الأسر الحضرية من التعرض للسرقة، حيث أكد لنا المبحوثين على وجود حالات كثيرة للسرقة داخل الحي وخاصة في فترة العطلة الصيفية وبعض المناسبات مستغلين بذلك غياب الزوجين عن المنزل.

الجدول رقم (22): يوضح تأثير الجرائم على العلاقة الزوجية

المجموع	كيفية التأثير		الخيارات
	إيجابا	سلبا	
159	55	104	كثرة الشجارات
53%	18,33%	34,66%	
75	54	21	عدم التوافق
25%	18%	7%	
4	2	2	عدم التواصل
1,3%	0,66%	0,66%	
62	30	32	عدم التعاون
20,7%	10%	10,66%	
300	141	159	المجموع
100%	47%	53%	

تشير بيانات الجدول رقم (22) أن نصف المبحوثين من مجموع أفراد العينة يؤكدون على الجرائم أكثر تأثيراً بالسلب بنسبة 53%، أما النسبة الباقية فقد أثرت بالإيجاب بنسبة 47%، حيث أدت سلبا إلى كثرة الشجارات وعدم التوافق وعدم التعاون، وأدنى نسبة عدم التواصل بنسبة 1,3%.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن نصف المبحوثين من مجموع أفراد العينة صرحوا بالإيجاب



والنصف الآخر من مجموع أفراد العينة صرحوا بالسلب، حيث أن كثرة الشجارات تنعكس سلبا على العلاقة الزوجين وحتى على الأبناء مما يسبب عدم التوافق وعدم التواصل، حيث تباينت آراء المبحوثين بين الإيجاب والسلب على الرغم من أننا ركزنا في هذا الجانب على التأثير

السلبي للجريمة، إلا أن المبحوثين أكدوا لنا أن على الرغم من التأثير السلبي للجريمة إلا أنها خلقت لديهم الوعي لما يجري في الواقع.

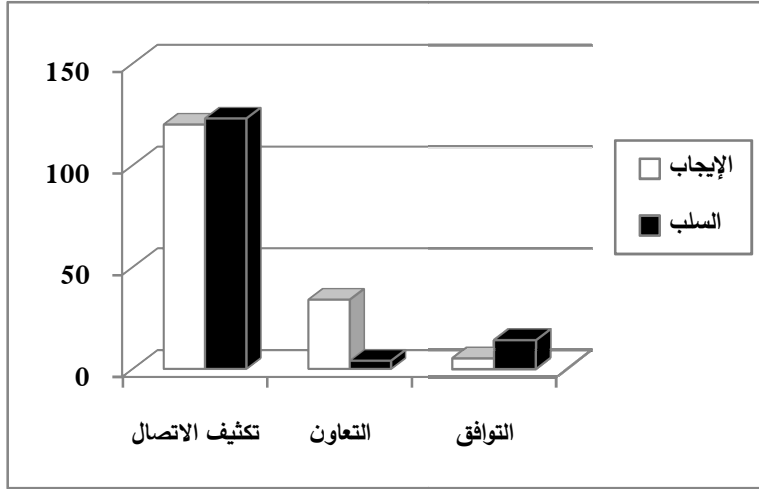
وعموما فقد انعكست هذه الأفكار على نفسية المبحوثين وخاصة الزوجين مما أدى إلى حدوث اضطرابات نفسية وقلق وتوتر وعصبية أدت إلى عدم التفاهم وعدم الأمان وعدم التواصل في أمور الحياة الطبيعية كالخروج من المنزل ومرافقة الأولاد إلى المدرسة وإقامة علاقات مع الجيران وغيرها.

الجدول رقم (23): يوضح كيفية تأثير تلك الجرائم على العلاقة الزوجية

المجموع	السلب	الإيجاب	كيفية التأثير الخيارات
243 %81	123 %41	120 %40	تكتيف الاتصال
38 %12,7	4 %1,33	34 %11,33	التعاون
19 %6,3	14 %4,66	5 %1,66	التوافق
300 %100	141 %47	159 %53	المجموع

توضح بيانات الجدول أعلاه رقم (23) أن غالبية المبحوثين من مجموع أفراد العينة، يؤكدون أن تلك الجرائم أدت إلى تكتيف الاتصال بنسبة 81%، وإلى التعاون بنسبة 12,7%، والتوافق بنسبة 6,3% وهي أدنى نسبة.

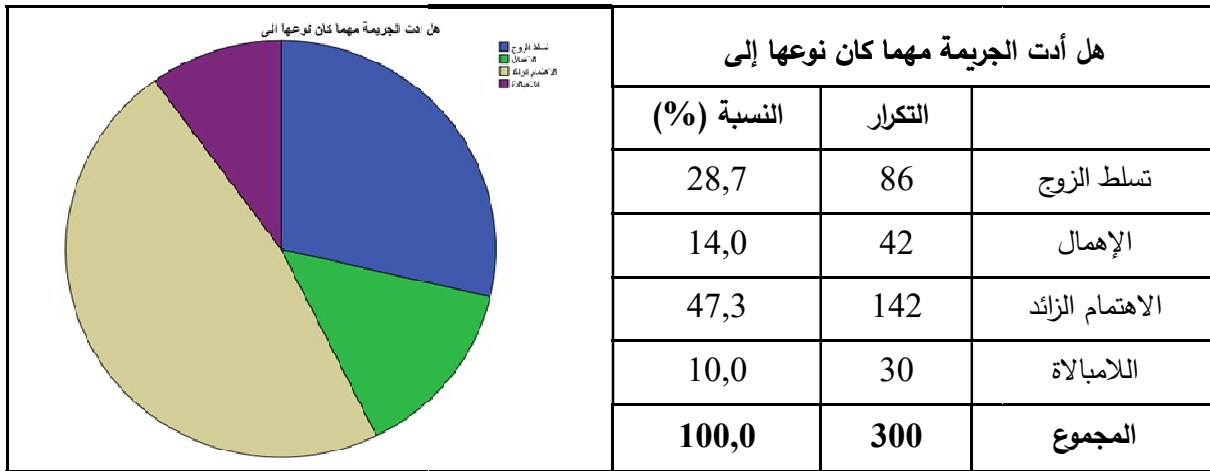
نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن الإجابات قد تباينت ولكن تكثيف الاتصال كان أغلب إجابات



المبحوثين، وهذا يدل على أن انتشار الجرائم في مدينة بسكرة أدت إلى تكثيف الاتصال وذلك للاطمئنان على الحالة العادية للأسرة، والخوف من التعرض للجريمة وهذا ما لاحظناه باتصال بعض الزوجات بأزواجهم، بالسماح لنا باستجوابهم،

وكثرة الاتصال يعكس حالة الخوف والقلق على أزواجهم هل هن في أمان أو لا، بعدم فتح الباب، وعدم دخول أي أحد للبيت لأي سبب، فمعظم تسجيل إجابات المبحوثين من أمام الباب فقط، إن سمح لنا الزوج بذلك وأحيانا الكلام من وراء الباب فقط.

الجدول رقم (24): يبين ماذا أنتجت الجرائم مهما كان نوعها؟



تشير بيانات الجدول رقم (24) أن تقريبا نصف المبحوثين من مجموع أفراد العينة يرون أن انتشار الجرائم أدى إلى الاهتمام المتزايد من طرف الزوجين بنسبة 47,3%، في حين يؤكد بعض المبحوثين من مجموع أفراد العينة أن هناك تسلط من قبل الزوج بنسبة 28,7%، أما الإهمال فكان بنسبة 14%، وأقل بنسبة اللامبالاة بنسبة 10% من مجموع أفراد العينة.

من خلال نتائج الجدول تأكد لنا حرص الزوجين والاهتمام المتزايد أكثر من قبل لأن في الماضي كان هناك أمان وطمأنينة وعدم انتشار الجرائم بتلك الطرق المبتكرة في الوقت الحالي.

وهذا يدل على حرص الزوجين وأخذ الحيطة والحذر وعدم الأمان من داخل الأسرة أو خارجها، وهذا ما لاحظناه عند استجواب المبحوثين عند السماح لنا ونحن نطرق الأبواب بعدم فتح الباب حتى أن يأتي الزوج، أو خروج الزوج بنفسه وعدم سماح لنا في بعض الأحيان باستجوابه، في حين أكد بعض المستجوبات بكثرة الاهتمام وتسلط الزوج خوفا عليهن من التعرض لمكروه أو الوقوع فيه فالمحيط الخارجي لا يرحم لقول معظم المبحوثين، ويظهر ذلك من خلال خوف المستجوبين وعدم الأمان والشك في كل غريب.

وعموما فإن الخوف من الجريمة انعكس من خلال تسلط الزوج وفرض أوامره، والشك والريبة في كل شخص من قريب أو بعيد، إلى جانب تكثيف الاتصال للاطمئنان والأخذ بالاحتياطات، للحفاظ على سلامة الزوجين وكل فرد من أفراد الأسرة الحضرية ككل.

الجدول رقم (25): يوضح أن تلك الجرائم قد تكون أحد أسباب التفكك الأسري

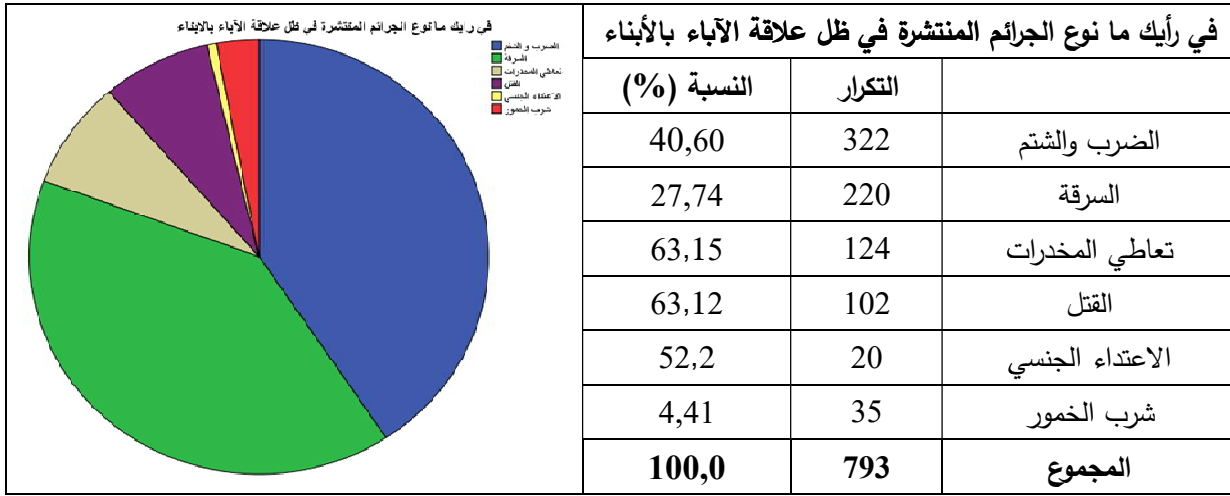
في رأيك هل قد تكون الجريمة مهما كان نوعها أحد أسباب التفكك الأسري؟		
النسبة (%)	التكرار	
49,7	149	نعم
50,3	151	لا
100,0	300	المجموع

تبين بيانات الجدول رقم (25) أن نصف المبحوثين من مجموع أفراد العينة يرون أن انتشار الجريمة في المنطقة لا يمثل أحد أسباب التفكك الأسري بنسبة 50,3%، في حين تقريبا النصف الآخر من مجموع أفراد العينة يرون أن انتشار الجريمة قد يكون أحد أسباب التفكك الأسري.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول نمو وعي الزوجين لمخاطر الجرائم المنتشرة في وقتنا الحالي، وذلك من خلال أخذ الحيطة والحذر والاهتمام ببعضهما، وعدم الانسياق لما يجري في الخارج وذلك بضبط النفس وكيفية التصرف عند الأزمات، في حين النصف الآخر يرى أن الجريمة قد تكون أحد أسباب التفكك الأسري للتأثر الكبير بهذه الجرائم والخوف والقلق والتوتر المستمر وشغله الشاغل لتقادي تلك الجرائم، مما يجعل الزوجين في حالة من المرض الهستيري من الجرائم التي تؤثر سلبا على علاقتهما الزوجية فتكثر الشجارات والمشاكل وعدم التوافق والتعاون والشك في كل شيء قد يكون أحد أسباب التفكك الأسري إلى جانب أسباب أخرى.

2- الجريمة وعلاقة الآباء بالأبناء :

الجدول رقم (26): يوضح الجرائم المنتشرة في ظل علاقة الآباء بالأبناء



تشير بيانات الجدول رقم (26) أن أغلبية المبحوثين من مجموع أفراد العينة يرون أن أكثر الجرائم المنتشرة في ظل علاقة الآباء بالأبناء هي الضرب والشتيم بنسبة 40,60% إلى جانب السرقه بنسبة 27,74%، بعدها تعاطي المخدرات بنسبة 63,15%، كما احتل القتل نسبة 63,12% ثم شرب الخمر بنسبة 4,41%، وأدنى نسبة كانت الاعتداء الجنسي بنسبة 52,2%.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن المبحوثين يرون أن تأثر العلاقة بين الآباء والأبناء بسبب الضرب والشتيم، يحتل المرتبة الأولى، لأن نسبة من الآباء لا يربوا أبنائهم وينصحونهم إلا بالشتيم والضرب وهذا ما لاحظناه عند استجوابنا في رأي المبحوثين في الجرائم الأكثر انتشارا في علاقة الآباء بالأبناء، هناك من صرخ وشم ابنه أمامنا عند محاولة التدخل في الإجابة، وهذه عقلية المجتمع الجزائري بصفة كبيرة خاصة في الشرق الجزائري، التي يكثر الشتم والعنف في أغلب الأوقات، لاسيما إذا لم يسمع أوامر الأم أو الأب، كما لاحظنا الحذر عند الإجابة.

أما بالنسبة لكثرة السرقه في المنطقة فإن معظم المبحوثين تعرضوا للسرقه خاصة في العطلة الصيفية، وكانت من أقرب المقربين، حيث وضحت لنا بعض المبحوثات أن الابن يسرق أباه ولا يترك له أي شيء رفقة مجموعة من المجرمين، كما أنه بسبب تعاطي المخدرات خاصة إذا كان أحد الوالدين يتعاطى المخدرات وبالضرورة يقلده الابن وتكون أحد ضحاياهم الأبناء لسهولة التعاطي ومخالطة أصدقاء السوء، وبذلك تتدهور العلاقة بين الآباء والأبناء، فتكثر الخلافات والمشاكل، وبالتالي تحدث الجريمة، حيث كشفت لنا أحد المبحوثات أن هناك الكثير في المنطقة من يتعاطى المخدرات هم وأبنائهم ويرج لها.

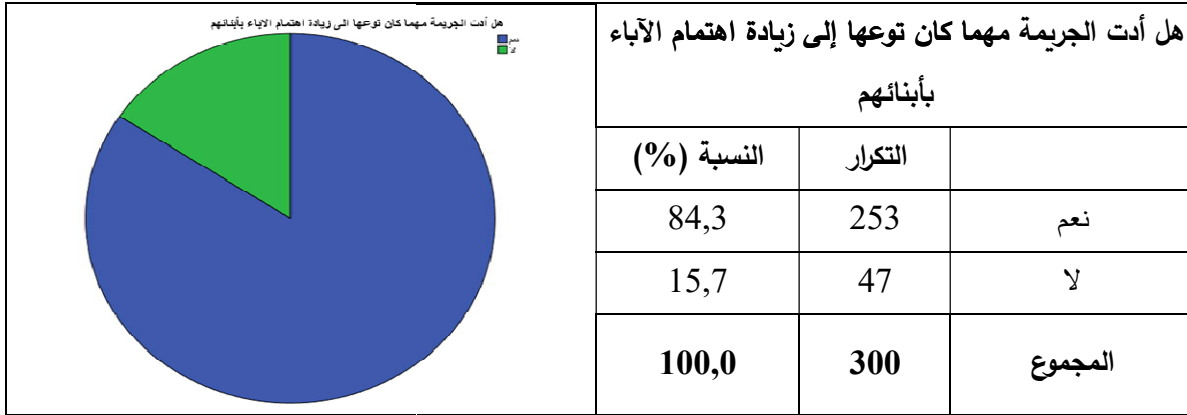
الجدول رقم (27): يوضح طبيعة علاقة الآباء بالأبناء بأنواعها

ما طبيعة علاقة الآباء بالأبناء في ظل انتشار الجريمة بكل أنواعها؟		
النسبة (%)	التكرار	
37,7	113	جيدة
52,7	158	حسنة
9,7	29	سيئة
100,0	300	المجموع

كشفت لنا بيانات الجدول رقم (27) أن أكثر من نصف المبحوثين من مجموع أفراد العينة أدلوا بأن علاقتهم بأبنائهم حسنة بنسبة 52,7%، ثم تليها علاقتهم جيدة بالأبناء بنسبة 37,7% وأدنى نسبة أن العلاقة بينهم سيئة بنسبة 9,7%.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن علاقة الآباء بالأبناء حسنة حتى في ظل انتشار الجريمة بسبب الخوف عليهم من التعرض للجريمة أو أن يكون أحد ضحاياها من خلال حسن معاملة الأبناء والعمل على توعيتهم وكشف ما هو الصحيح وما هو الخطأ، وعدم مخالطة أي كان، فحسن المعاملة تجعل الأبناء في حالة استقرار وأمان واطمئنان في حضن الآباء. في حين أن علاقة الآباء بأبنائهم تكون جيدة لإدراك الوالدين لما يجري في الواقع، وتمتين العلاقة بالأبناء لكي لا يكونوا عرضة للجريمة وفتح باب الحوار بينهم والصراحة والتذكير بكل ما يجري في خارج البيت أو داخله، فالحوار البناء بين الوالدين والأبناء يجعل الابن في حالة من الاطمئنان لوجود والدين يهتمان بشؤون أبنائهم، وأحيانا نجد عدم اكتراث الآباء بوجود أبنائهم من عدمه لذا تسوء العلاقة بينهم وحتى في ظل انتشار الجريمة لا يبالي إذا كان الابن في خطر أو لا، وبالتالي ولوج عالم الجريمة.

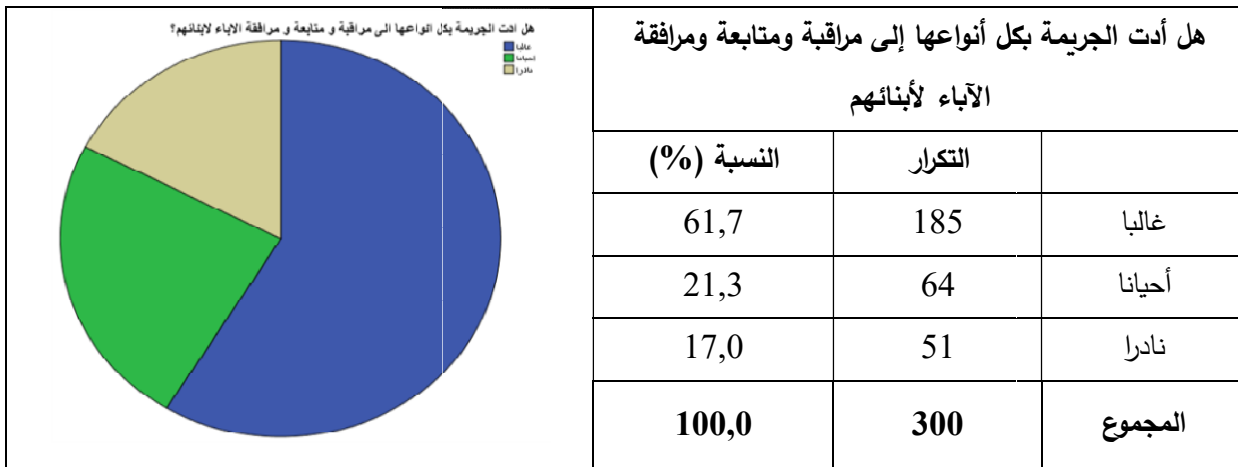
الجدول رقم (28): يوضح زيادة اهتمام الآباء بأبنائهم



توضح بيانات الجدول رقم (28) أن معظم المبحوثين من مجموع أفراد العينة يرون أن الخوف من الجريمة وانتشارها زاد من اهتمام الآباء بأبنائهم بنسبة 84,3%، في حين عدم اهتمام الآباء بأبنائهم بنسبة 15,7%.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن الخوف من الجريمة وانتشارها بشكل ملفت للانتباه زاد من اهتمام الوالدين بأبنائهم بشكل كبير، حرصا منهم لعدم وقوعهم في الجريمة أو التعرض لها، فزيادة الاهتمام كان نتيجة لوجود خطر يهدد الأبناء، كالاغتصاب أو التحرش الجنسي أو الاختطاف والقتل، كما أن زيادة اهتمام الآباء بالأبناء كان نتيجة لانتشار الجريمة بشكل كبير بكل أنواعها في مدينة بسكرة وخاصة في العالية الشمالية المنطقة الأكثر عرضة للجريمة.

الجدول رقم (29): يوضح مراقبة ومتابعة ومرافقة الآباء لأبنائهم



تشير بيانات الجدول رقم (29) بأن أغلبية المبحوثين من مجموع أفراد العينة يرون أن الخوف من الجريمة وانتشارها أدى إلى مراقبة ومرافقة ومتابعة الأبناء بنسبة 58,7%، في حين يرون أن مراقبة ومتابعة ومرافقة الأبناء يكون أحيانا بنسبة 40%، وأدنى نسبة نادرا ما يراقبون ويتابعون ويرافقون أبنائهم بنسبة 17,3% من مجموع أفراد العينة.

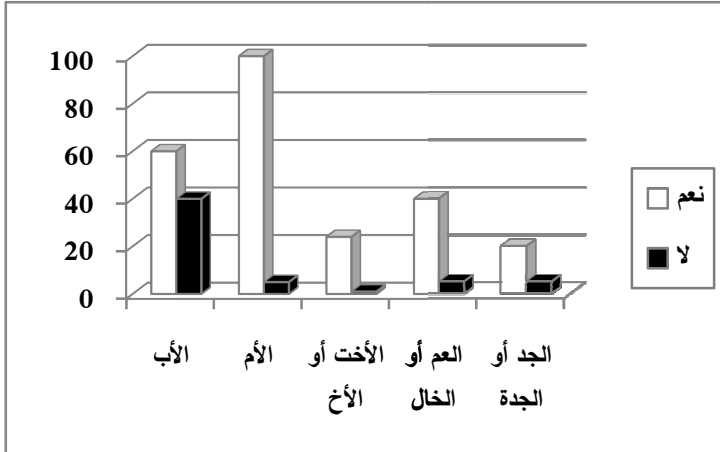
نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن أغلبية المبحوثين يراقبون ويتابعون ويرافقون أبنائهم، بهدف حمايتهم من أي خطر يحدق بهم، كالتعرض للجريمة أو الوقوع فيها، حيث اتخذت الأسرة الحضرية مجموعة من الاستراتيجيات لحماية أبنائهم من خطر الجريمة كالمراقبة الدائمة ومتابعة ومرافقة الأبناء خاصة عند الذهاب والإياب للمدرسة، حيث لاحظنا مراقبة الآباء لأبنائهم أثناء دوامهم في المدرسة ويؤكد لنا بعض المبحوثين أنهم يضحون ببعض أوقات العمل لمراقبة الابن حتى يدخل للمدرسة أو المنزل والتأخر عن العمل أحيانا، حيث أكدت لنا بعض المبحوثات بترك الأبناء في المنزل ومراقبة ومرافقة الابن حتى يدخل أو يخرج من المدرسة، في حين نجد المبحوثين الذين يراقبون ويتابعون أبنائهم أحيانا أو نادرا بسبب قربهم للمدرسة وعدم وجود وقت من طرف الآباء للعمل وعدم وجود وقت لذلك، فيكتفي بالتوجيه والإرشاد وتوعية الابن للمخاطر التي تحدق به.

الجدول رقم (30): يوضح تحديد أوقات دخول وخروج الأبناء من وإلى المنزل

المجموع	الجد أو الجدة	العم أو الخال	الأخت أو الأخ	الأم	الأب	صفة المبحوث الخيارات
244 %81,33	20 %6,66	40 %13,33	24 %8	100 %33,33	60 %20	نعم
56 %18,66	5 %1,66	5 %1,66	1 %0,33	5 %1,66	40 %13,33	لا
300 %100	25 %8,33	25 %8,33	50 %16,66	100 %33,33	150 %50	المجموع

توضح بيانات الجدول رقم (30) أن أغلبية المبحوثين من مجموع أفراد العينة يحددون وقت خروج ودخول الأبناء من المنزل بنسبة 81,3%، وأغلبيتها تكون من الوالدين كالأب والأم والأب والعم والخال والجد والجددة والإخوة والأخوات، في حين باقي المبحوثين لا يحددون أوقات خروج ودخول الأبناء للمنزل بنسبة 18,7%.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن أغلبية المبحوثين ينظمون وقت خروج ودخول الأبناء من وإلى



المنزل وهذا حرصا على سلامتهم وحمايتهم من الوقوع في الجريمة أو التعرض لها، لأن هناك بعض الأوقات تكون جد ملائمة لحدوث الجريمة كساعات الليل وعند الظهيرة حيث تبدو الطرقات وكأنها خالية لا يوجد فيها أحد.

وعموما هذا راجع لحرص الآباء على الأبناء للحفاظ على سلامتهم وحمايتهم من أي مكروه

يترصد بهم.

الجدول رقم (31): يوضح اختيار الآباء لأصدقاء أبنائهم

هل أدت الجريمة بكل أشكالها إلى اختيار الآباء أصدقاء أبنائهم	هل أدت الجريمة بكل أشكالها إلى اختيار الآباء أصدقاء أبنائهم	
	التكرار	النسبة (%)
نعم	154	51,3
لا	146	48,7
المجموع	300	100,0

تشير بيانات الجدول رقم (31) أن نصف المبحوثين من مجموع أفراد العينة يساهمون في اختيار

أصدقاء أبنائهم بنسبة 51,3%، في حين أن باقي النسبة لا يساهمون في ذلك أي بنسبة 48,7%.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن أكثر من نصف المبحوثين يختارون أصدقاء أبنائهم لأن

اختيار الصديق ذو الأخلاق الحسنة تمنع الابن من السلوكات السيئة، حيث يقلد الابن دائما رفيقه.

وهذا ما لاحظناه عند استجوابنا لبعض المبحوثين بقولهم لماذا تصاحب فلان ابن فلان لأنه

يتصرف بسلوكات سيئة وسمعته في الحي ليست حسنة، ابتعد عنه والإلا...، حيث تخوفه بأبيه، لأنه عادة

ما يكون الصديق السيئ سببا في انحرافه أو ما شابه ذلك.

3- الجريمة والعلاقة بين الإخوة:

الجدول رقم (32): يوضح الجرائم الأكثر انتشارا في العلاقة بين الإخوة

في رأيك ما نوع الجرائم المنتشرة في العلاقة بين الأخوة		
النسبة (%)	التكرار	
25,94	275	الضرب والشتم
03,16	170	الاحتيال والنصب
41,16	174	الاغتصاب
49,13	143	السرقه
64,12	134	تعاطي المخدرات
67,8	92	تناول الحبوب المهلوسة
6,79	72	القتل
100,0	1060	المجموع

توضح بيانات الجدول رقم (32) أن الجرائم الأكثر انتشارا في العلاقة بين الإخوة لكل الأعمار هي الضرب والشتم بنسبة 94,25% من مجموع أفراد العينة أي ربع العينة، وتليها الاغتصاب بنسبة 16,41% من مجموع أفراد العينة، ثم الاحتيال والنصب بنسبة 16,03% من مجموع أفراد العينة، إلى جانب السرقه بنسبة 13,49%، من مجموع أفراد العينة، ثم تليها تعاطي المخدرات بنسبة 12,64% من مجموع أفراد العينة، وأدنى نسبة في الجرائم المنتشرة في العلاقة بين الإخوة هي تناول الحبوب المهلوسة بنسبة 8,67% والقتل بنسبة 6,79% من مجموع أفراد العينة.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن أكثر الجرائم انتشارا بين الإخوة هي الضرب والشتم، وهذا ما لاحظناه حتى بين الأطفال الصغار يتداولون ألفاظ سيئة من الشتم لبعضهم البعض والضرب، حيث أشارت معظم المبحوثات أن الضرب والشتم يكثر بين الإخوة أحيانا ويؤدي إلى إضرار وخيمة، حيث قالت إحدى المبحوثات أن أحد ضرب أخوه وأصابه في عينه وأصبح أعمى من تلك الضربات التي أفقدته البصر، كما لاحظنا أن الشتم يكاد يكون بمثابة ألفاظ يومية يتداولها الناس وهي مما شاع عن الفرد الشرقي في الجزائر، إلى جانب الاحتيال والنصب بين الإخوة ويعتبرها البعض ذكاء عندهم في الوقت الحالي، كما أن الاغتصاب بين الإخوة نتيجة لمشاهدة الأفلام المخلة بالحياء سواء في الانترنت والفيسبوك، وشبكات التواصل الاجتماعي، الذي يكاد لا يخلو منزل منهم، فكل واحد تقريبا له هاتف خاص به، وعدم التفرقة في المضاجع قد يؤدي إلى هذه الآفة، حيث أكدت معظم المبحوثات والباحثين

على مراقبة الأبناء وعدم تركهم وحدهم، وهذا يدل على حرص الوالدين على سلامة الأبناء، إلى جانب جريمة السرقة التي تبدوا لهم شيء عادي، إلا أن أضرارها كبيرة قد تتطور مع هذا الصغير ويكون لصا في المستقبل، إلى جانب تعاطي المخدرات وتناول الحبوب المهلوسة، فهي آفة العصر، فتعاطي القليل منه شيئاً فشيئاً، يصبح مروج للمخدرات والحبوب المهلوسة التي تعطى للأطفال بهدف الاغتصاب أو التحرش الجنسي، وقد تصل خطورة هذه السلوكات إلى حد القتل، حيث قتل أخ أخوه عند تعاطيه المخدرات كما أشارت إليه إحدى المبحوثات.

وعموماً هذا يدل على مجموعة الجرائم المتنوعة التي تنشأ بين الإخوة في المحيط الحضري.

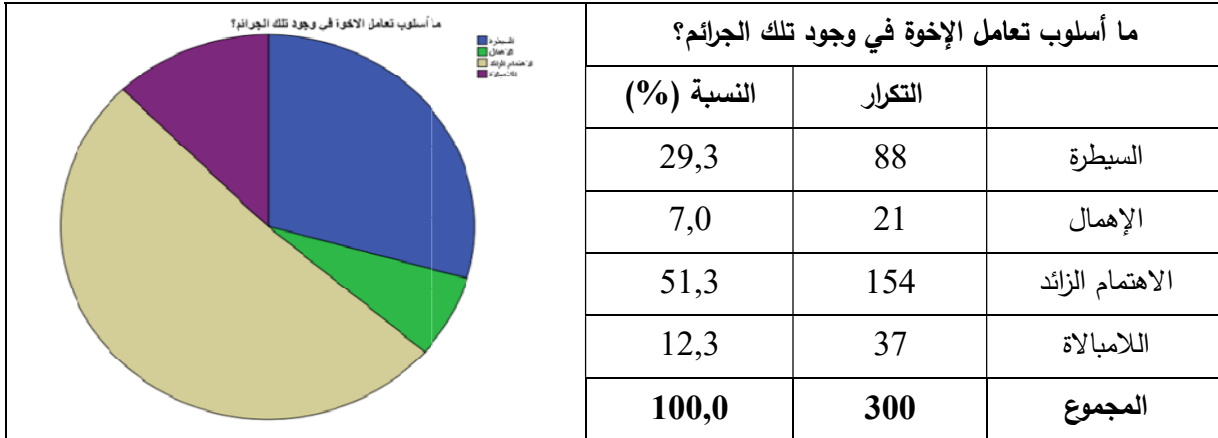
الجدول رقم (33): يوضح نوع العلاقة بين الإخوة

ما نوع العلاقة بين الإخوة في ظل وجود تلك الجرائم	ما نوع العلاقة بين الإخوة في ظل وجود تلك الجرائم	
	النسبة (%)	التكرار
جيدة	37,7	113
حسنة	41,7	125
سيئة	20,7	62
المجموع	100,0	300

تبين بيانات الجدول رقم (33) أن نوع العلاقة بين الإخوة في ظل انتشار الجريمة حسنة بنسبة 41,7% من مجموع أفراد العينة، تم تليها العلاقة جيدة بنسبة 37,7% من مجموع أفراد العينة، وأخيراً العلاقة بين الإخوة سيئة في ظل انتشار الجريمة بنسبة 20,7% من مجموع أفراد العينة.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن العلاقة بين الإخوة حسنة وجيدة حيث تمتت تلك الجرائم العلاقة بين الإخوة، وهذا يدل على الخوف وحرص الإخوة على بعضهم البعض وأخذ الحيطة والحذر، والخوف من الوقوع في الجريمة أو التعرض لها، أما العلاقة الموصوفة بالسيئة في ظل انتشار الجريمة من خلال الإفراط في الخوف والقلق والتوتر الذي ينتاب بعض الإخوة على بعضهم، مما خلق اضطرابات نفسية والشك والريبة في كل شيء مما أدى إلى خلافات بين الإخوة قد تؤدي إلى الضرب وعدم منح الأطفال حرية الدخول والخروج كما يشاءون.

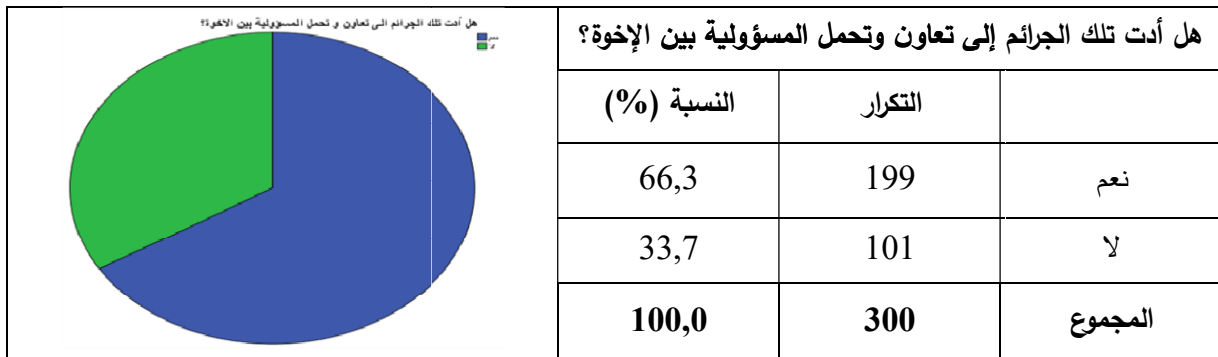
الجدول رقم (34): يوضح أسلوب تعامل الإخوة



تشير بيانات الجدول رقم (34) أن أكثر من نصف المبحوثين من مجموع أفراد العينة، يرون أن أسلوب تعامل الإخوة مع بعضهم في ظل تلك الجرائم هو الاهتمام الزائد، يليها أسلوب السيطرة بنسبة 29,3%، ثم اللامبالاة بنسبة 12,3%، وأدنى نسبة هي أسلوب الإهمال بنسبة 7%.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن انتشار الجريمة أدى إلى الاهتمام الزائد بين الإخوة خوفاً على بعضهم البعض في الوقوع بالجريمة أو التعرض لها، وخاصة عند السماع بوقوع جرائم الاختطاف والاعتصاب والضرب والشتم، كما لاحظنا أحد الإخوة يقول لآخوه لا تبتعد عن المنزل، وعدم الذهاب للمدرسة إلا في الوقت المحدد، لذلك نجد أسلوب السيطرة بين الإخوة، خاصة الأخ أو الأخت الأكبر تأمر وتحرص على سلامة الإخوة من أي مكروه، خاصة الجريمة، في حين نجد بعض الإخوة يتصرفون باللامبالاة حيث يضيع الوقت في أمور التسلية وهدر الوقت في الفيسبوك والانترنت والنوم دون الاهتمام بإخوته، فهو في عالم افتراضي يشبع حاجاته دون مراعاة لإخوته غير مبالي بما يجري في الواقع.

الجدول رقم (35): يوضح تعاون وتحمل المسؤولية بين الإخوة



تكشف بيانات الجدول رقم (35) أن غالبية المبحوثين من مجموع أفراد العينة، يرون أن هناك تعاون وتحمل المسؤولية بين الإخوة في ظل انتشار الجريمة بنسبة 66,3%، أي ثلثي المبحوثين من

مجموع أفراد العينة، أما الثلث الآخر من مجموع أفراد العينة يرون أنه ليس هناك تعاون وتحمل المسؤولية بين الإخوة.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن الإخوة يتحلون بروح المسؤولية والتعاون فيما بينهم في ظل انتشار الجريمة خوفاً على الإخوة، والتعاون في تلك الأزمات في وقت يفتقد إلى الأمن والأمان، فيتعاون الإخوة مع بعضهم. كما لاحظنا ذهاب الإخوة إلى المدرسة بمرافقة الأخ الأكبر وعدم ترك يده أو الابتعاد عنه، والتعاون في إيصال الإخوة إلى المدرسة وإرجاعهم، هذا دليل على التعاون وتحمل المسؤولية من قبل الإخوة وذلك خوفاً لعدم التعرض للجريمة أو الوقوع فيها.

أما ثلث المبحوثين يرون أن ليس هناك تعاون ولا تحمل المسؤولية لانشغال كل أخ بنفسه وأموره الخاصة لاسيما الكبار، فنراه يحمل الهاتف النقال ويتصفح الانترنت والفيس بوك في معظم الأوقات، حيث لا يكاد يسدي أي خدمة في محيطه الأسري وكأنه ليس في المنزل، كما أشارت بعض المبحوثات باللامبالاة بما يجري في البيت أو خارج البيت.

الجدول رقم (36): يوضح كثرة الشجارات بين الإخوة

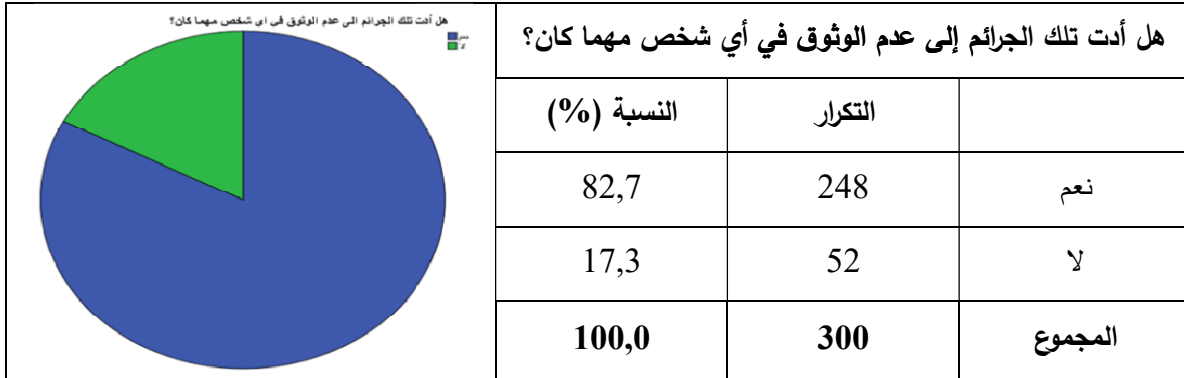
هل أدت تلك الجرائم إلى كثرة الشجارات بين الإخوة	هل أدت تلك الجرائم إلى كثرة الشجارات بين الإخوة	
	النسبة (%)	التكرار
غالبا	46,0	138
أحيانا	45,3	136
نادرا	8,7	26
المجموع	100,0	300

توضح بيانات الجدول رقم (36) أن الجريمة أدت إلى كثرة الشجارات بين الإخوة بنسبة 46% من مجموع أفراد العينة، أما أحيانا بنسبة 45,7% من مجموع أفراد العينة، وأخيرا أدنى نسبة نادرا بنسبة 8,7% من مجموع أفراد العينة.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن المبحوثين يرون أن الجريمة أدت إلى كثرة الشجارات بين الإخوة غالبا وأحيانا بنسبة 91% من مجموع أفراد العينة، لأن الخوف من الجريمة والقلق والتوتر الذي انتاب الأسرة الحضرية جعلهم يحجزون الأبناء في المنزل حرصا على سلامتهم، لذلك نجد الإخوة لا يجدون متفس للعب مع الأصدقاء أو الجيران، مما يولد حالات ضغط نفسي في أوساط الإخوة، فتكثر تلك الشجارات بين الإخوة.

وعموماً أدى انتشار الجريمة إلى حجز الأبناء في المنزل إما باللعب بالألعاب الإلكترونية ومشاهدة التلفاز فتكثر الشجارات بين الإخوة للضغوطات النفسية وليس هناك مجال للعب والترفيه والتسلية، أما نادراً ما نجد شجارات بين الإخوة، ويظهر ذلك غالباً عند كبار السن وأبنائهم أكبر من 18 سنة، حيث تقل الشجارات لانشغالاتهم بالعمل أو الدراسة.

الجدول رقم (37): يوضح عدم الوثوق في أي شخص مهما كان



تشير بيانات الجدول رقم (37) أن أغلبية المبحوثين من مجموع أفراد العينة يرون أن الجريمة والخوف منها أدت إلى عدم الوثوق في أي شخص مهما كان، وأعلى نسبة 82,7% وأدنى نسبة بالوثوق في أي شخص بنسبة 17,3%.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن أغلبية المبحوثين لا يتقون في أي شخص وهذا من مخلفات انتشار الجريمة لما قد يسمع ويقع في الحي، حيث تأتي الجرائم من اقرب الأقربين كما أشار لنا أغلب المبحوثين حيث قال أحد المبحوثين " أنا لا أترك ابني مع أي أحد حتى وإن كان أخي " وهذا ما لاحظناه عدم الوثوق بنا، عند ملئ الاستمارة حيث خاف معظم المبحوثين وارتابوا في أمرنا رغم أننا وضحنا لهم أنها لأهداف علمية وليس لغرض آخر، حيث خافت معظم المبحوثات ولم يفتحن الباب رغم توضيح الأمر، نحن من طرف الجامعة يقولهن أن هناك نساء تظاهرن أنهم من طرف شركة الكهرباء والغاز أو الماء ووقعت سرقة لجارتنا وهددوها بالقتل إن لم تعطيهن كل الذهب والمال، كما تعرضت للضرب وبعدها لاذوا بالفرار، ويرجع السبب لفتح الباب لامرأة تعمل مع المجرمين لقول معظم المبحوثين ليس هناك الأمان في هذا الوقت الذي نعيش فيه يأتيك الأذى من حيث لا تدري.

المحور الثالث: الجريمة والعلاقات الجوارية

الجدول رقم (38): يوضح الجرائم الأكثر انتشاراً بين الجيران

في رأيك ما نوع الجرائم المنتشرة بين الجيران؟	في رأيك ما نوع الجرائم المنتشرة بين الجيران؟	
	النسبة (%)	التكرار
السرقه	28,79	315
الضرب والاشتم	71,13	150
التحرش الجنسي	23,10	112
الاغتصاب	15,11	122
تعاطي المخدرات	13,25	275
تناول الحبوب المهلوسة	42,10	114
القتل	82,1	20
الاختطاف	82,1	20
القذف	04,8	88
المجموع	100,0	1094

تكشف بيانات الجدول رقم (38) أن الجرائم الأكثر انتشاراً بين الجيران هي السرقة كما يؤكد ذلك غالبية المبحوثين بنسبة 79,28% من مجموع أفراد العينة، يليها تعاطي المخدرات بنسبة 25,13% من مجموع أفراد العينة، ثم الضرب والاشتم بين الجيران بنسبة 13,71% من مجموع أفراد العينة، ثم جريمة الاغتصاب بنسبة 11,15% من مجموع أفراد العينة، بعدها تناول الحبوب المهلوسة بنسبة 10,42% من مجموع أفراد العينة، ثم التحرش الجنسي بنسبة 10,23% من مجموع أفراد العينة، ثم القذف بنسبة 8,04% من مجموع أفراد العينة، وأخيراً أدنى نسبة للاختطاف والقتل بنسبة 1,82% على التوالي من مجموع أفراد العينة.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن الجريمة الأكثر انتشاراً بين الجيران هي السرقة، وهذا ما أكد عليه أغلبية المبحوثين وخاصة في فصل الصيف حيث من الشائع تعرض معظم الأسر الحضرية للسرقة، وهذا عند مغادرة منازلهم والذهاب في العطلة الصيفية إلى الشمال للتنزه والترفيه، حيث تنتشر الخوف وعدم الأمان بين الجيران، حيث قالت لنا بعض المبحوثات أنهن تعرضن لجريمة السرقة حيث لم يتركوا أي شيء في المنزل فسرقوا كل تجهيزات والمفروشات والمكيف الهوائي نزع وسرق، خاصة إذا عرف صاحب المسكن ذو مستوى معيشي عالي، حيث لاحظنا أن معظم العمارات يسكنها أساتذة جامعيين أو

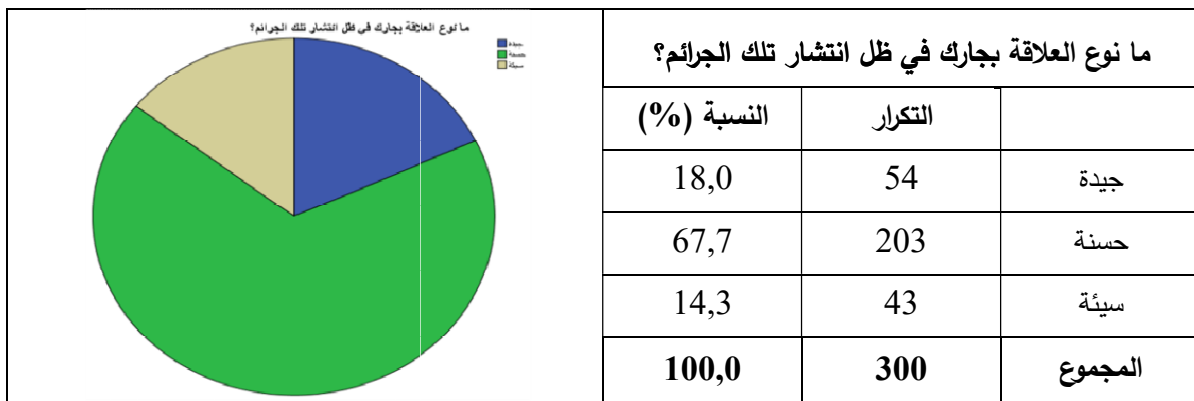
في الإدارة في الجامعة وحسب رأي المواطنين القاطنين في الحي كان سابقا يسكنه الأساتذة الجامعيين إلا أنه في الآونة الأخيرة نجد الكثير ممن حولوا إقامتهم وسكنها أناس من جميع المستويات وهذا ما لاحظناه بالفعل، حيث تكثر جريمة السرقة للظروف الصعبة التي تعيشها البلاد وتدني المستوى المعيشي والاقتصادي للأفراد، حيث زادت الأسعار وغلت المعيشة وكثرت الجرائم.

كما أن ربع المبحوثين يرون أن تعاطي المخدرات بين الجيران بهدف الربح السريع، كالأقراص والحبوب المهلوسة في المنطقة العالية، كما أن الضرب والشم بين الجيران سببه المخدرات في أغلب الأحيان، كما أكدت إحدى المبحوثات أن شباب متعاطي المخدرات ضرب شاب آخر وهو على الدرجة النارية فسقط متأثرا بجروح بليغة أدت إلى وفاته، كما أن تعاطي المخدرات لم يعد حكرا على الشباب فقط بل أصبحت الفتيات يتعاطينها، ويروجن لها، خاصة الحبوب المهلوسة التي انتشرت بشكل كبير.

وعموما هذا راجع للخوف من كثرة الجرائم في حي 500 مسكن وتنوع المقيمين فيه، ولم يخلوا من اختطاف الأطفال واغتصابهم إلى جانب كثرة الآفات الاجتماعية ككذب المحصنات والتحرش بالفتيات الحي وهذا ما لاحظناه في مرافقة الأب أو الأخ لأخته حتى إلى بابا المدرسة أو المتوسطة أو الثانوية خوفا عليهم. كل هذا دل على أن الحي أو المنطقة بأسرها تعتبر منطقة يصعب التجوال فيها، وقد يكون عرضة لإحدى الجرائم وهذا ما حذرنا منه سكان الحي.

إلى جانب انتشار الضرب والشم بين الجيران لأنفه الأسباب، خاصة بين الأولاد بمختلف أعمارهم، وانتشار الهلع عند سماع الشجار بالأسلحة البيضاء بسبب المخدرات والحبوب المهلوسة التي تؤدي إلى حدوث جرائم أخرى كالتحرش الجنسي والاعتصاب، فهي تجعل الشخص يفعل أشياء غير مدرك وواعي بها، كما أن الاختطاف زرع الخوف والرعب.

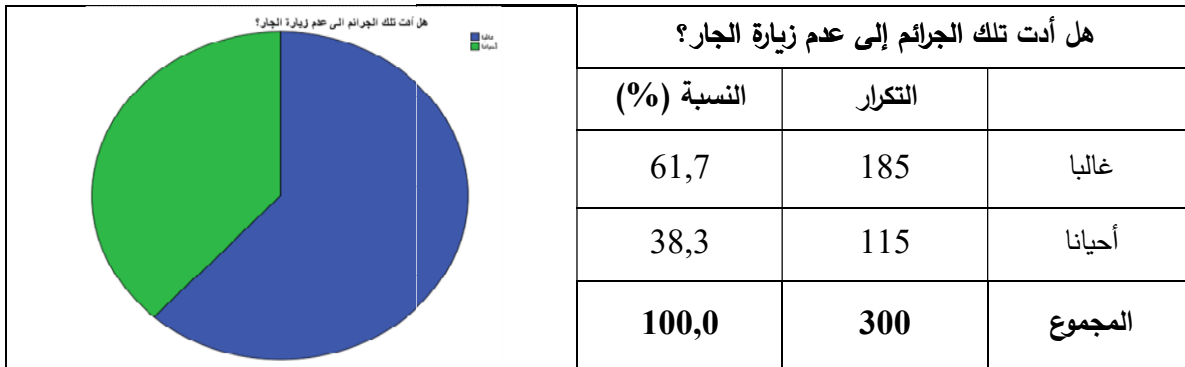
الجدول رقم (39): يوضح نوع العلاقة بجارك



تبين بيانات الجدول رقم (39) أن معظم المبحوثين من مجموع أفراد العينة يرون أن العلاقة بين الجيران حسنة بنسبة 67,7%، وتليها نوع العلاقة بين الجيران جيدة بنسبة 18%، وأدنى نسبة هي العلاقة بين الجيران سيئة بنسبة 14,3%.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن غالبية المبحوثين يؤكدون أن هناك علاقة حسنة مع تحفظ بعض الجيران بقولهم بوجود علاقة حسنة مع الحرص لعدم مخالطته، حيث أصبحت العلاقة بين الجيران سطحية يسودها الشك والريبة خاصة مع انتشار الجريمة والمتهم الأول هو الجار، وهذا لا ينفي وجود علاقة حسنة لوجود مصلحة ومنفعة بين الجيران كوضع الابن عند الجار أو وجود قرابة بين الجار، وهذا ما لاحظناه عند ملئ الاستمارة كل واحد منشغل بنفسه وتكاد تقل الزيارات أو ينعدم، وعدم فتح الباب لأي كان، وهذا يدل على انتشار الفردانية في الحي والعلاقات الثانوية خاصة مع انتشار الجريمة وأصبحت كل أسرة تهتم بشؤونها ولا يهتمها جارها، حيث لاحظنا عدم معرفة الجيران لبعضهم البعض، ومع انتشار الجريمة أصبح الخوف يسيطر على كل فرد من أفراد الأسرة الحضرية، كما نجد أن العلاقة بين الجيران أحيانا تكون سيئة لوجود بعض المشاكل بينهم كالضرب والشمتم وغير ذلك من الجرائم التي مست أفراد الأسرة الحضرية وأدت تلك المشاكل بالقطيعه، وتولد الشك والريبة في تصرفات الجيران لقول أحدهم " ما نخطش الجيران كي لا يفهموا عني أي شيء " .

الجدول رقم (40): يوضح عدم زيارة الجار



توضح بيانات الجدول رقم (40) أن أغلبية المبحوثين من مجموع أفراد العينة يرون أن غالباً ما يزورون الجيران بنسبة 61,7% وأدنى نسبة وهي الزيارة أحيانا بسبب القرابة بنسبة 38,3%. نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن أغلبية المبحوثين لا يزورون الجيران، لأن كل أسرة منشغلة بنفسها ولا يهتمها جارها وخاصة مع انتشار الجريمة زادت قطيعه الجيران، وهذا يدل على خوف الجيران من بعضهم مع انتشار المخدرات وتعاطيها والترويج لها، وهذا يدل على أن المنطقة ليست آمنة.

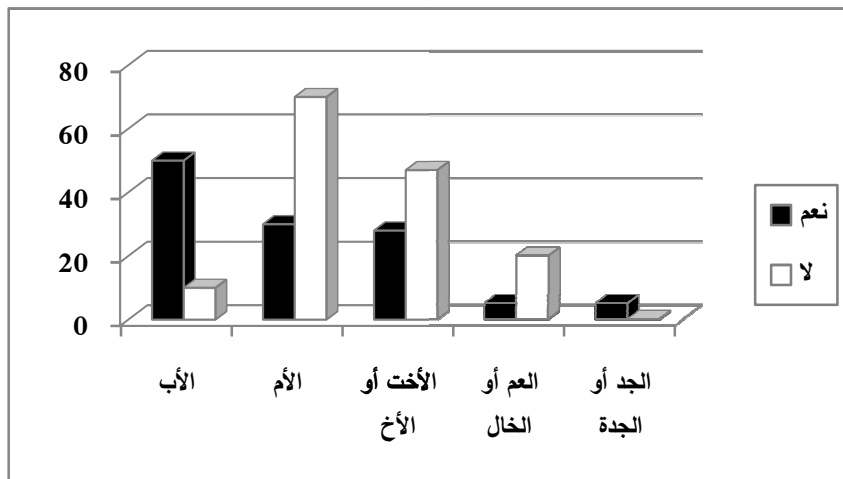
أما باقي المبحوثين يرون أن زيارة الجار تكون أحيانا لوجود مصالح مشتركة بينهم أو وجود قرابة، كما لاحظناه أن الجار المقابل لجاره يترك أبناءه كلهم عنده عند الخروج من المدرسة نظرا لسمعته الطيبة وتربية أبناءه تربية حسنة لذلك ترك أبناءه عند الجار، كما أن العلاقات بين الجيران أصبحت سطحية يسودها الشك والريبة في الجيران لعدم وجود الأمن والأمان.

الجدول رقم (41): يوضح دخول الأبناء إلى بيت الجيران

صفة المبحوث الخيارات	الأم	الأب	الأخت أو الأخ	العم أو الخال	الجد أو الجدة	المجموع
نعم	50 %16,66	30 %10	28 %4,33	5 %1,66	5 %1,66	93 %31
لا	10 %3,33	70 %23,33	47 %18,66	20 %6,66	0 %0,0	207 %69,69
المجموع	150 %50	100 %33,33	50 %16,66	25 %8,33	25 %8,33	300 %100

تشير بيانات الجدول رقم (41) أن أغلبية المبحوثين على اختلاف صفاتهم أجابوا عن دخول الأبناء إلى بيت الجيران بنسبة 69% ويكون أغلبه من طرف الأم والأب والإخوة وأدنى قيمة هي عدم ترك الأبناء يدخلون إلى بيت الجيران بنسبة 31%.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن أغلبية المبحوثين يتركون أبنائهم يدخلون إلى بيت الجيران مع



حرصهم على سلامتهم وعدم تعرضهم للأذى كالضرب أو الشتم أو الاغتصاب أو التحرش الجنسي، وهذا ما لاحظناه أن ترك الابن يدخل إلى بيت الجيران يكون بإذن من الأم أو الأب حتى وإن

كان قريب، حيث تفتت شتى أنواع الجرائم خاصة بين الجيران.

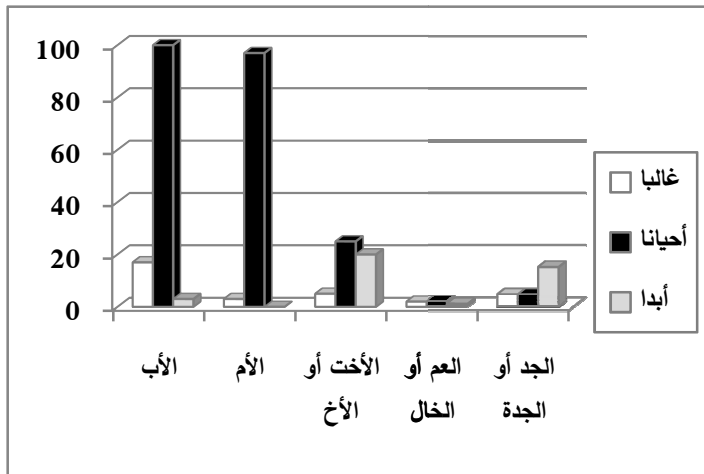
وعلى العموم وكنتيجة لما يسمع من ارتكاب الجرائم على الجيران وعدم الأمان وعدم وجود الثقة حتى مع الجار أصبحت هناك شبه قطيعة بين الجيران لقول أحد المبحوثين " هو في حالوا وأنا في حالي صباح الخير يا جاري فقط ".

أما الذين يتركون أبنائهم يدخلون إلى بيت الجيران لوجود الثقة والتربية الحسنة وكذلك وجود مصالح كترك الابن عند بيت الجيران أو وجود مصالح أخرى مادية وغيرها.

الجدول رقم (42): يوضح ترك الأبناء يلعبون مع أبناء الجيران

صفة المبحوث الخيرات	الأم	الأب	الأخت أو الأخ	العم أو الخال	الجد أو الجدة	المجموع
غالبا	17 %5,66	3 %1	5 %1	2 %0,66	5 %1,66	32 %10,7
أحيانا	100 %33,33	97 %32,33	25 %8,33	2 %0,66	5 %1,66	229 %76,33
أبدا	3 %1	0 %0	20 %66,66	1 %0,33	15 %8	40 %13,3
المجموع	120 %10	100 %33,33	50 %16,66	5 %1,66	25 %8,33	300 %100

توضح بيانات الجدول رقم (42) أن أغلبية المبحوثين من مجموع أفراد العينة يتركون أبنائهم



يلعبون مع أبناء الجيران بنسبة 76% حيث تنصدر الأم والأب والإخوة الأوامر باللعب أو عدمه في حين ترفض بعض المبحوثين أن يترك الابن يلعب مع أبناء الجيران بنسبة 13,7%، وأدنى نسبة من المبحوثين الذين يمنعون تماماً أبنائهم من اللعب مع أبناء الجيران بنسبة 10,7%.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن معظم المبحوثين الذين أحيانا ما يتركون أبنائهم يلعبون مع أبناء الجيران، خاصة الأم والأب والأخوات. هذا يدل على تراجع الثقة وتلاشيها بين الجيران للانتشار الكبير للجرائم وعدم الأمان، فأصبح كل جار مهتم بنفسه ويتردد في ترك ابنه يلعب مع أبناء الجار خوفاً عليه من التعرض للأذى كالوقوع في الجريمة أو التعرض لها كالتحرش الجنسي أو الاغتصاب أو الاختطاف، وهذا ما نشاهده يوميا في وسائل الإعلام والاتصال، وتوجه أصابع الاتهام نحو أبناء الجيران أولا حيث تشير تحقيقات أغلب الجرائم أنها تصدر من الأقربين وبمعرفة جيدة للضحية، في حين ينفي البعض اللعب مع أبناء الجيران للخوف الهستيري على أبناءه، وعدم الأمان في أي شخص مهما كان حتى وإن كان الجار وهذا لعدم معرفة الجيران ببعضهم البعض الكل منشغل بنفسه، وهذا ما أكدته بعض

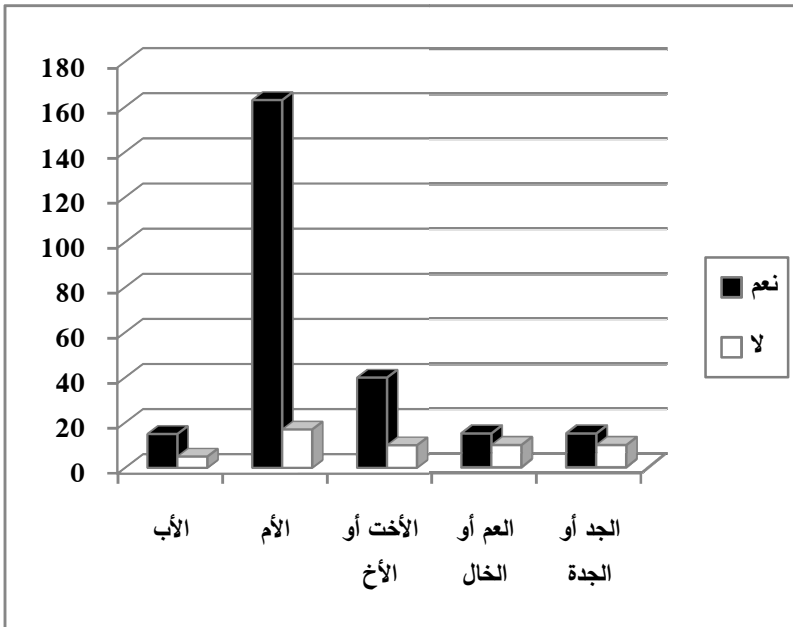
المبحوثات أن بعض الجيران لا تعرف عنهم أي شيء إلا صباح الخير وأحيانا عدم الكلام، وتجنب مخالطة الجار ومعرفة أسراره والبوح بها، وصدور الأذى من الجار إذا وقع نقاش أو حوار حاد لأنفه المواقف خاصة إن كانت على الأبناء، أما الذين يتكون أبنائهم يلعبون مع أبناء الجيران لعدم وجود متنفس للأطفال فيترك يلعب مع ابن الجيران ولكن بالمراقبة والمراقبة باستراتيجيات اتخذتها الأسرة الحضرية لحماية أبنائها.

الجدول رقم (43): يوضح مرافقة ومراقبة الأبناء أثناء اللعب مع أبناء الجيران

صفة المبحوث الخيرات	الأم	الأب	الأخت أو الأخ	العم أو الخال	الجد أو الجددة	المجموع
نعم	15 %5	163 %5,33	40 %13,33	15 %5	15 %5	248 %82,7
لا	5 %1,66	17 %5,66	10 %3,33	10 %3,33	10 %3,33	52 %17,33
المجموع	20 %6,66	180 %60	50 %16,66	25 %8,33	25 %8,33	300 %100

تكشف بيانات الجدول رقم (43) أن غالبية المبحوثين من مجموع أفراد العينة يرون ويؤكدون إلى مرافقة ومراقبة الابن أثناء اللعب مع أبناء الجيران بنسبة 82,7% وغالبا ما تكون من طرف الأب والأخوة الأكبر منه سنا، وأدنى نسبة بعدم مراقبة الابن أثناء اللعب مع أبناء الجيران بنسبة 17,3%.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نسبة المبحوثين الذين يتكون أبنائهم يلعبون مع أبناء الجيران

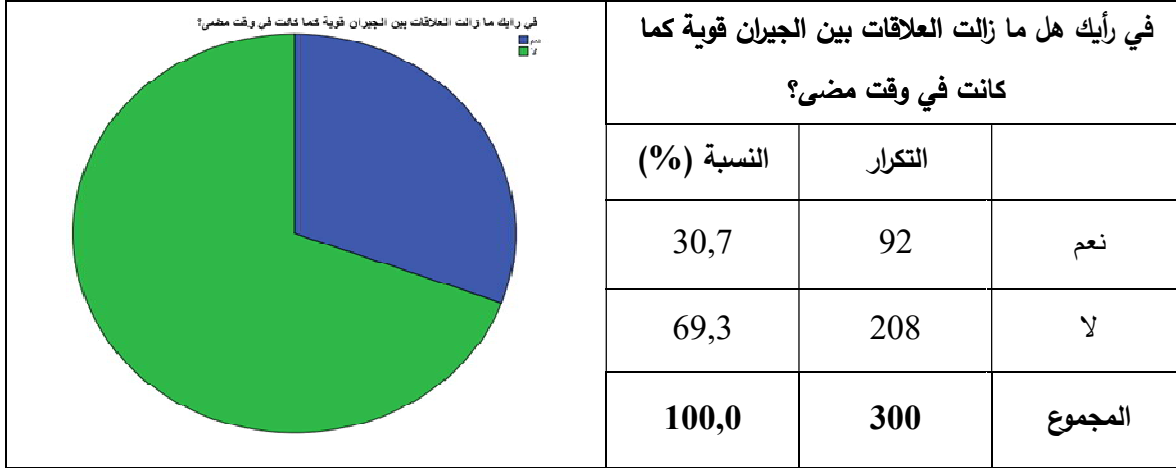


ولكن بمراقبة ومرافقة الابن طوال مدة اللعب وهذا يدل على عدم وجود الأمان حتى وإن كانوا أبناء الجيران لقول أحد المبحوثين " أنا لا أثق حتى في خويا"، وهذا راجع للخوف من الانتشار الكبير للجرائم التي تقع على الأطفال كالسرقة والاعتصاب والتحرش الجنسي والضرب والشتم التي

تكاد تكون هذه الأخيرة يوميا، حيث لا تفرق بين الكبير والصغير خاصة صغار السن الذين لا يعرفون

شيئاً إلا اللعب والاستمتاع بالترفيه، حيث أكد لنا المبحوثين حتى وإن لم يكن الأب الذي يرافق يراقب هناك الأخ الكبير أو الجد أو العم أو الخال، بالتعبير الصريح لا يترك الابن يلعب مع أبناء الجيران لوحده خوفاً عليه وحرصاً على سلامته.

الجدول رقم (44): يوضح مازالت العلاقات بين الجيران قوية كما في وقت مضى أم لا



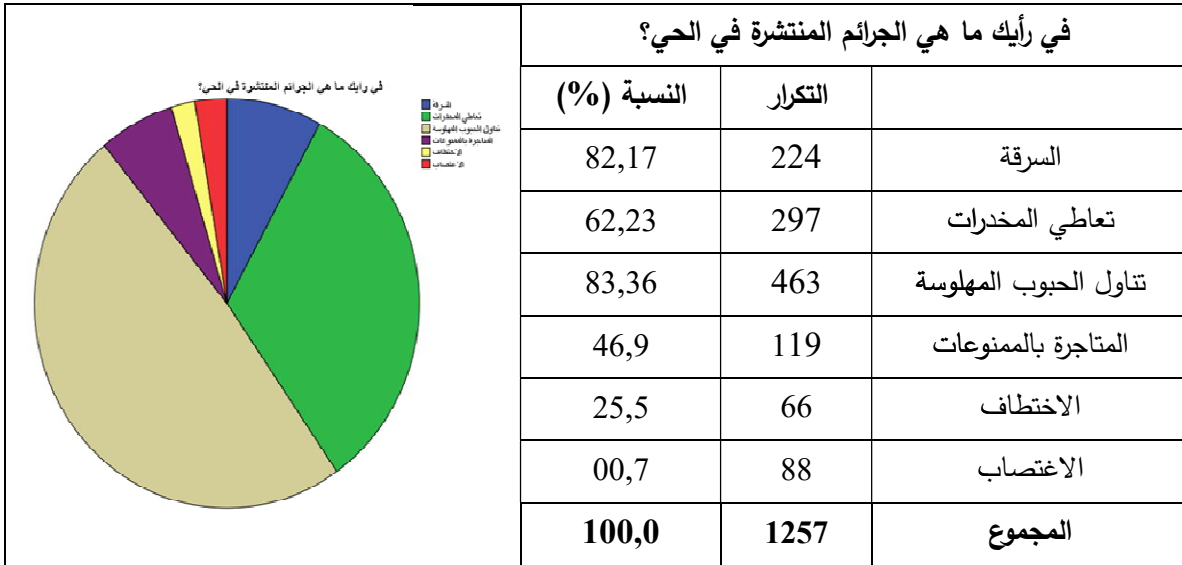
تشير بيانات الجدول رقم (44) أن العلاقات بين الجيران لم تصبح قوية كما في وقت مضى بنسبة 69,3% من مجموع أفراد العينة، أما بالنسبة للأدنى تؤكد على وجود علاقات قوية بين الجيران بنسبة 30,7% من مجموع أفراد العينة.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن العلاقات بين الجيران اضطربت واهتزت مقارنة بوقت مضى وأصبحت ضعيفة وهزيلة للانتشار الكبير للجريمة وعدم الأمان والأمن، فأصبحنا في غابة القوي منا يأكل الضعيف ولا يحس الجار بجاره رغم أن ديننا الحنيف يوصي بالجار، لكن في الوقت الحالي ضعفت العلاقات بين الجيران وتكاد تنعدم، وهذا ما لاحظناه أن بعض الجيران لا يعرف جاره عند ملئ استمارة الاستبيان لقول أحد المبحوثين أنا لا اعرف جاري إلا إذا لقيته صدفة وأكتفي بقول صباح الخير ويرد علي فقط وبابه دائماً مغلق.

وعموماً فإن العلاقات بين الجيران أصبحت سطحية يسودها الشك والريبة خوفاً من التعرض للجريمة أو الوقوع فيها، أو فتح الباب للجار وتعرف الأسرار وتصبح متداولة بين الجيران، كما حدث عند أحد المبحوثين. في حين يؤكد البعض على وجود علاقات قوية بين الجيران وهذا راجع لوجود ربما مصالح بينهم أو رابطة القرابة.

2- الجريمة والعلاقة مع أبناء الحي:

الجدول رقم (45): يوضح الجرائم الأكثر انتشارا في الحي

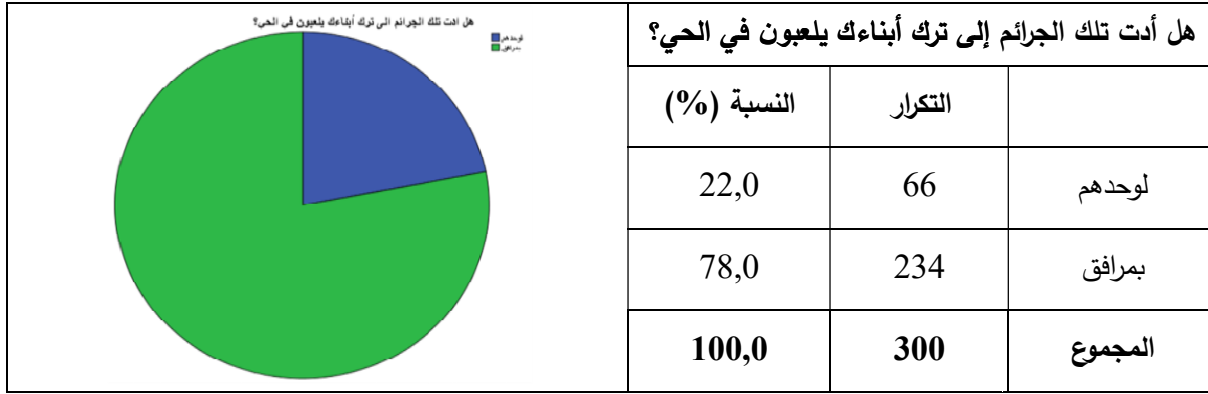


تشير بيانات الجدول رقم (45) أن الجرائم الأكثر انتشارا في الحي هي تناول الحبوب المهلوسة بنسبة 83,36% من مجموع أفراد العينة، تليها تعاطي المخدرات بنسبة 62,23% من مجموع أفراد العينة، ثم السرقه بنسبة 82,17% من مجموع أفراد العينة، ثم تلبيها المتاجرة بالمنتجات بنسبة 46,9% من مجموع أفراد العينة، ثم جريمة الاغتصاب بنسبة 00,7% من مجموع أفراد العينة، وأدنى نسبة الاختطاف بنسبة 25,5% من مجموع أفراد العينة.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن الحي تنتشر فيه شتى أنواع الجرائم، أولها تناول الحبوب المهلوسة التي انتشرت في الحي بشكل كبير بين الشباب وحتى بين أطفال المدارس في الآونة الأخيرة، حسب إجابات المبحوثين، حيث لاحظنا تردد بعض الأسر عند استجوابنا لسؤال أكثر الجرائم وتذبذب في الإجابة للخوف الكبير، وقد تكون من طرف الشرطة رغم اطمئنانهم أننا من طرف الجامعة ولأغراض علمية.

وعموما تبين لنا أن الخوف من الجرائم المنتشرة في الحي من خلال السماع بها أو حصولها، والهلع الذي دب في نفوس سكان الحي، خاصة الأسرة الحضرية التي تعاني مرارة انتشار الجريمة وكيفية مواجهتها لحماية كل فرد من أفراد الأسرة.

الجدول رقم (46): يوضح ترك الأبناء يلعبون في الحي



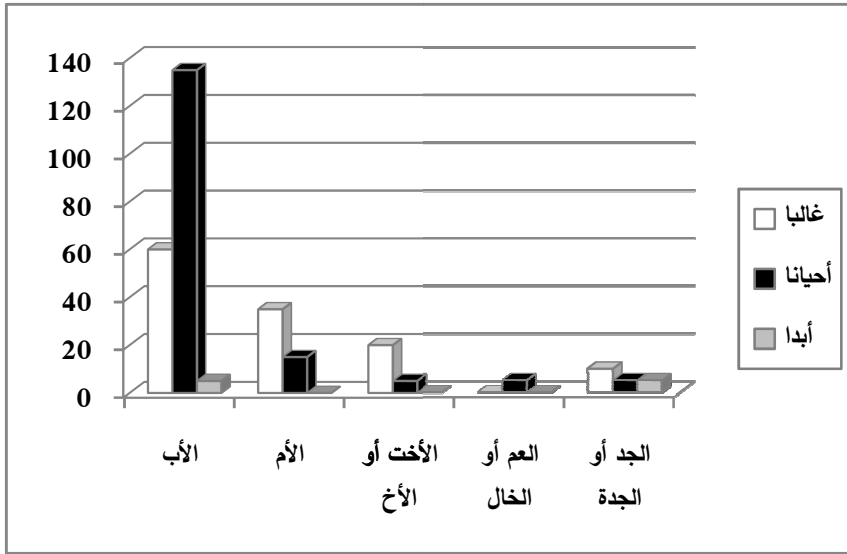
تكشف بيانات الجدول رقم (46) أن معظم المبحوثين من مجموع أفراد العينة يتكون الأبناء يلعبون في الحي بمرفق وأعلى نسبة 78%، وأدنى نسبة يتكون الأبناء يلعبون في الحي لوحدهم بنسبة 22%.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن أعلى نسبة هي ترك الأبناء يلعبون في الحي بمرفق لأن انتشار الجريمة في الحي أدت إلى استخدام الوالدين أو أقارب الابن مجموعة من الإجراءات لحماية الابن من الجريمة سواء التعرض لها أو الوقوع فيها، كالمرافقة التي تعتبر إحدى الاستراتيجيات لحماية الابن وهذا ما يدل على الانتشار القطيع للجرائم بشتى أنواعها والخوف والقلق والتوتر وجود نوع من العصبية اتجاه تلك الجرائم، حيث أصبح الحي مكان غير امن وينعدم فيه الأمان وعدم وجود رجال الشرطة لردع المجرمين، وهذا ما لاحظناه عند ملئ الاستمارة ترك الابن يلعب في الحي والأب يجلس بالقرب من المكان الذي فيه أو أحد أقاربه، وعند عدم وجود الأب لاحظنا مراقبة الأم للابن من وراء الشرفات.

الجدول رقم (47): يوضح الوقت المستغرق أثناء اللعب

صفة المبحوث الخيارات	الأم	الأب	الأخت أو الأخ	العم أو الخال	الجد أو الجددة	المجموع
أحيانا	60 %20	5 %6,66	20 %6,66	0 %0	10 %3,33	125 %41,7
غالبا	135 %45	15 %45	5 %1,33	5 %1,33	5 %1,33	165 %55
أبدا	5 %1,33	0 %0	0 %0	0 %0	5 %1,33	10 %3,3
المجموع	200 %66,66	50 %16,66	25 %8,33	5 %1,33	20 %6,66	300 %100

تبين بيانات الجدول رقم (47) أن أكثر من نصف المبحوثين من مجموع أفراد العينة غالبا ما

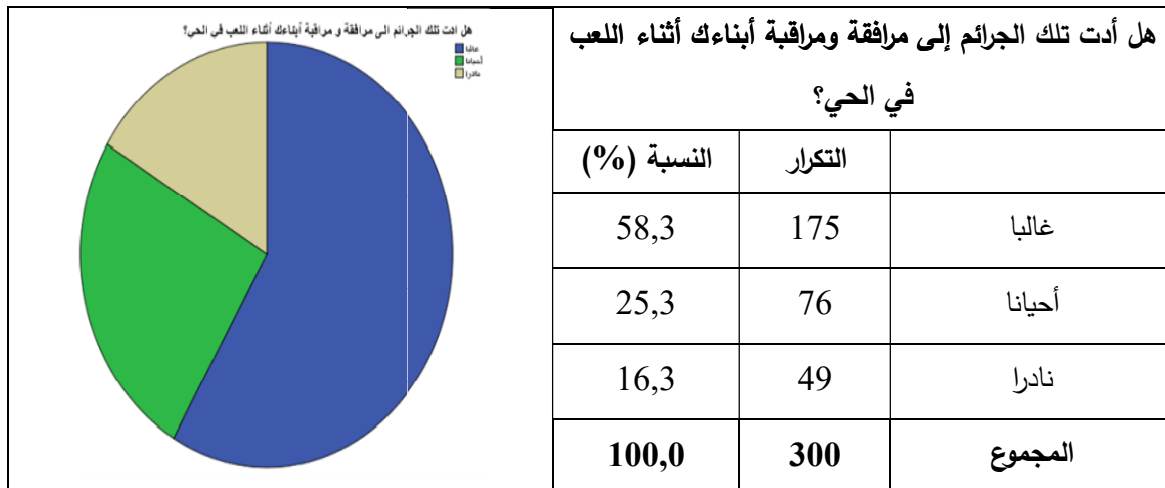


يتركون أبنائهم يلعبون في الحي بنسبة 55%، في حين يرى بعض المبحوثين أنه أحيانا ما يترك الابن يلعب في الحي بنسبة 41,7%، وأدنى نسبة هي نادرا ما يترك الابن يلعب في الحي بنسبة 3,3%.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن أكثر من نصف المبحوثين غالبا ما يحدد الأبوين أو الإخوة أو الأقارب الوقت الذي يجب أن يلتزم به الطفل في اللعب في الحي، حيث يترك الابن يلعب في المنزل ولا يخرج إلى الشارع، وهذا يدل على خطورة المنطقة وذلك لوجود الجرائم في المنطقة والخوف من تعرض الابن للجريمة أو الوقوع فيها.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين يرون أنه أحيانا ما يحدد الأبوين والإخوة والأقارب الأوقات التي يتركون أبنائهم يلعبون في الحي، وهذا لعدم وجود مرافق أو كبار في السن وواعيين لما يجري في الحي وأخذ الحيطة والحذر، في حين نجد أن هناك من الأسر نادرا ما يتركون أبنائهم يلعبون في الحي للخوف الكبير من الآفات الاجتماعية التي ظهرت في الحي لقول أحد المبحوثين أن الحي لم يكن بهذه الصفة من قبل بل تغير مع تحول بعض الأساتذة وسكن في الحي أناس غرباء من جميع المستويات.

الجدول رقم (48): يوضح مرافقة ومراقبة الأبناء أثناء اللعب في الحي



تعكس بيانات الجدول رقم (48) أن الأكثر من نصف المبحوثين من مجموع أفراد العينة غالبا ما يراقبون ويرافقون أبنائهم أثناء اللعب في الحي بنسبة 58,3%، في حين يرى بعض المبحوثين أنه أحيانا ما يراقبون ويرافقون أبنائهم أثناء اللعب في الحي بنسبة 25,3%، أي ربع العينة، وأدنى نسبة نادرا ما يراقبون ويرافقون أبنائهم أثناء اللعب في الحي بنسبة 16,3%.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن المبحوثين حريصين على سلامة أبنائهم من خلال مراقبتهم ومرافقتهم الدائمة، وهذا ما لاحظناه في الحي الأب يجلس بقرب المكان الذي يلعب فيه الابن، وهذا يدل على الخوف وعدم الأمان وإيجاد إستراتيجية كفيلة بالتصدي للآفات الاجتماعية كانتشار الجريمة بشتى أنواعها والخوف الهستيري والقلق من أي مكروه قد يصيبهم كالاختطاف أو السرقة أو الاعتداء عليهم كالإغتصاب والضرب والتحرش الجنسي.

المحور الرابع: الجريمة والجانب المادي والاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية في مدينة بسكرة 1- الجريمة والجانب المادي للأسرة الحضرية:

الجدول رقم (49): يوضح كيفية مساهمة تلك الجرائم في زيادة أعباء الأسرة الحضرية

كيف ساهمت تلك الجرائم في زيادة أعباء الأسرة الحضرية	النسبة (%)	
	التكرار	النسبة (%)
المرافقة والمراقبة الدائمة	175	58,3
ترك الأبناء في روضة الأطفال	48	16,0
تسخير مرافق ومراقب للأبناء بمبلغ مادي	37	12,3
ترك الأبناء في منازل خاصة بمبلغ مادي	40	13,3
المجموع	300	100,0

توضح بيانات الجدول رقم (49) أن الجريمة أدت إلى زيادة أعباء الأسرة الحضرية من خلال المرافقة والمراقبة الدائمة للأبناء بنسبة 58,3% من مجموع أفراد العينة، أي أكثر من نصف المبحوثين يرون ذلك، ثم بعض المبحوثين من مجموع أفراد العينة يرون أن الجريمة أدت إلى ترك الأبناء في روضة الأطفال بنسبة 16%، يليها ترك الأبناء في منازل بمقابل مادي بنسبة 13,3%، وأدنى نسبة أن المبحوثين الذين يرون أن الجريمة أدت إلى تسخير مرافق ومراقب للأبناء بمقابل مادي بنسبة 12,3% من مجموع أفراد العينة.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن تلك الجرائم المنتشرة في الحي أدت إلى زيادة أعباء الأسرة الحضرية في مدينة بسكرة وبالأخص حي 500 مسكن العالية الشمالية سواء من الناحية المعنوية والمادية

من خلال ترك الأبناء في روضة الأطفال بمقابل مادي أو ترك الأبناء في منازل خاصة بمبالغ مادية، وأيضا تسخير مرافق أو مراقب بمبلغ مالي، كل هذه ساهمت في زيادة إنفاق الأسرة الحضرية لتحقيق الأمن وراحة البال، وهذا بسبب الخوف من الجريمة والقلق والتوتر والحرص على عدم تعرض أبنائها للجريمة أو الوقوع فيها.

الجدول رقم (50): يوضح تأثير الجريمة على العلاقات الاجتماعية بين الأقارب

هل أدت الجرائم إلى التأثير على العلاقات الاجتماعية بين الأقارب؟		
النسبة (%)	التكرار	
34,0	102	إيجابا
66,0	198	سلبا
100,0	300	المجموع

تشير بيانات الجدول رقم (50) أن أغلبية المبحوثين من مجموع أفراد العينة يرون أن الجريمة أثرت على العلاقات الاجتماعية بين الأقارب سلبا بنسبة 66% أي ثلثي المبحوثين، أما ثلث المبحوثين من مجموع أفراد العينة يرون أن الجريمة أثرت على العلاقات الاجتماعية بين الأقارب إيجابا بنسبة 34%.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن الجريمة أثرت سلبا على العلاقات الاجتماعية بين الأقارب من خلال تردي العلاقات التي أصبحت سطحية يسودها الخوف والحذر في أغلب الأحيان، خاصة ومع انتشار الجريمة زادت القطيعة بين الأقارب خوفا من تعرض أحد أفرادها للجريمة لما يسمع في الحي من وقائع الجرائم خاصة من طرف الجيران أو الأقارب، كما وقع ذلك حسب بعض المبحوثين أنه تم اغتصاب طفل من طرف أحد أقاربه، وهناك من المبحوثين من صرح لنا أنه تعرض للسرقه من جهة أقاربه وغير ذلك، أما من ناحية تأثير الجريمة إيجابا على العلاقات الاجتماعية بين الأقارب حيث أدت في بعض الأحيان إلى تمتين العلاقات بين الأقارب خاصة أهل الزوجة أو الزوج يترك الأبناء في بيت الجد خوفا على الأبناء من التعرض للجريمة أو الوقوع فيها، وهذا راجع إلى وعي الأسرة الحضرية لما يجري في الواقع من انتشار فظيع للجريمة خاصة الأبناء الذين يكونون أكثر عرضة لها، من خلال الحذر والحيطه وتجنب مخالطة الغرباء وتحمل المسؤولية من طرف الأقارب حتى لا يقع أحد أفرادها في الجريمة.

الجدول رقم (51): يوضح اضطرار المرأة الماكثة بالبيت للخروج لمرافقة الأبناء في الذهاب والإياب

هل أدت تلك الجرائم إلى اضطرار خروج ربة البيت من المنزل لمرافقة أبنائها في الذهاب والإياب؟	النسبة (%)	
	التكرار	النسبة (%)
نعم	214	71,3
لا	86	28,7
المجموع	300	100,0

تبين بيانات الجدول رقم (51) أن معظم المبحوثين من مجموع أفراد العينة يرون أن المرأة الماكثة في البيت أو ربة البيت اضطرت للخروج لمرافقة الأبناء في الذهاب والإياب بنسبة 71,3%، في حين يرى البعض من مجموع الأسر أنه ليس بضرورة خروج ربة البيت لمرافقة الأبناء بنسبة 25,7%.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن أغلبية المبحوثين يرون ضرورة خروج ربة البيت من المنزل وذلك لمرافقة الأبناء ومراقبتهم في الذهاب والإياب إلى المدرسة خوفاً عليهم من أي مكروه خاصة الوقوع في الجريمة أو التعرض لها، وهذا راجع إلى ضرورة حماية الأبناء من الذين يتربصون بالقصر وغيرهم في الخارج وهذا لانتشار الآفات الاجتماعية، ومن هنا زاد خوف الأم والأب وخاصة الأم التي اضطرتها الظروف للخروج وذلك لحماية أبنائها، وهذا ما لاحظناه عند وقت الدخول والخروج من المدرسة بمرافقة الأبناء، أما باقي المبحوثين يرون لا لضرورة خروج المرأة الماكثة في البيت، وهناك مجرد إشاعات وزيادة تضخيم الأمور حسب قولهم.

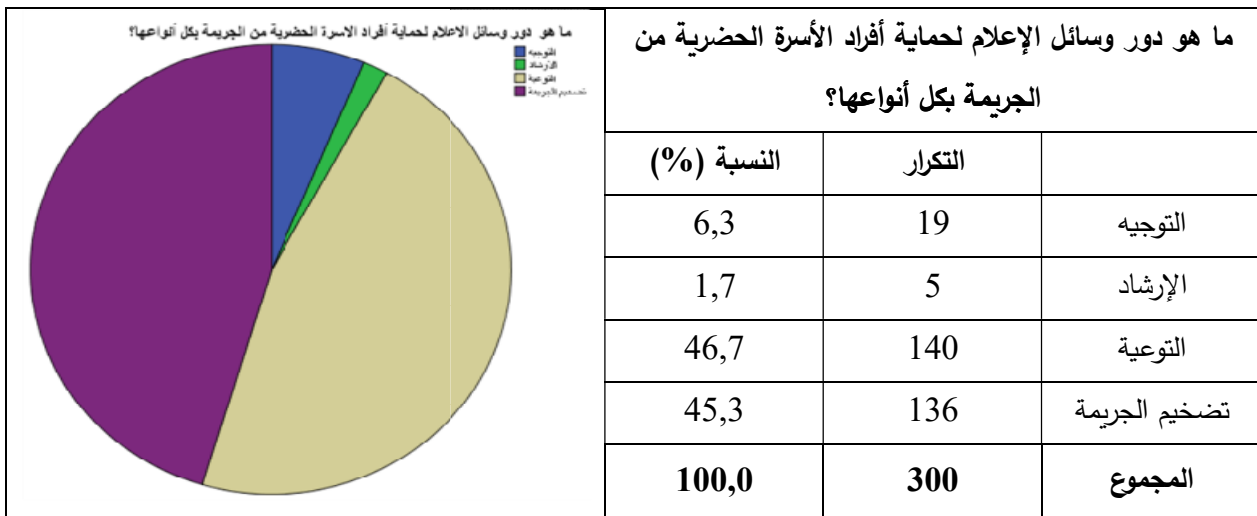
الجدول رقم (52): يوضح نوع البرامج المشاهدة

هل أدت تلك الجرائم إلى مشاهدة نوع من البرامج؟	النسبة (%)	
	التكرار	النسبة (%)
إخبارية	42	14,0
ثقافية	9	3,0
تربوية	15	5,0
دينية	28	9,3
شبكات التواصل الاجتماعي	206	68,7
المجموع	300	100,0

تكشف بيانات الجدول رقم (52) أن الجريمة أدت إلى مشاهدة نوع من البرامج حيث يؤكد غالبية المبحوثين من مجموع أفراد العينة على مشاهدة برامج شبكات التواصل الاجتماعي الفيسبوك لما يبيث من وقائع في الوطن أو المدن الجزائرية أو في الخارج بنسبة 68,7%، يليها البرامج الإخبارية بنسبة 14%، ثم البرامج الدينية بنسبة 9,3%، يليها البرامج التربوية بنسبة 5%، وأخيرا أقل نسبة مشاهدة للبرامج الثقافية بنسبة 3%.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن تفشي الجريمة بمختلف أنواعها أدت إلى مشاهدة برامج شبكات التواصل الاجتماعي الفيسبوك خاصة بالانترنت لمشاهدة كل جديد في الوطن وخارجه وهذه سمة العصر، كل فرد من أفراد الأسرة الحضرية منشغل بهاتفه فقط وتراجعت العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة، كما أن لانتشار الجرائم في المدن الجزائرية أدى إلى تفضيل مشاهدة شبكات التواصل الاجتماعي لما تبثه من حيثيات الجريمة وتفصيلها كما في حالة شيماء في الجزائر والأخوين في قسنطينة، حيث تتداول شبكات التواصل الاجتماعي والبلد والمباشر لتلك الجرائم، وفي المرتبة الثانية نجد البرامج الإخبارية لمشاهدة أخبار البلاد وخارج البلاد ومشاهدة تلك الجرائم التي تقع في بلادنا من سرقة وقتل واغتصاب واختطاف وتعاطي الحبوب المهلوسة التي أصبحت أكثر شيوعا، حيث أصبحت البرامج الإخبارية تبث حيثيات الجرائم وذلك من خلال ريبورتاجات مصورة على كيفية وقوع تلك الجرائم، وهذا راجع إلى انتشار الجريمة في مجتمعنا، التي لا تفرق بين الصغير والكبير وكيفية أخذ الحيطة والحذر من التعرض للجريمة أو الوقوع فيها.

الجدول رقم (53): يوضح دور وسائل الإعلام



تشير بيانات الجدول رقم (53) أن أغلبية المبحوثين من مجموع أفراد العينة يرون أن دور وسائل الإعلام هي التوعية بنسبة 46,7%، كذلك في نفس الوقت تضخيم وقائع الجريمة بنسبة 45,3%، ويليها التوجيه بنسبة 6,3%، وأقل نسبة هي الإرشاد بنسبة 1,7%.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن انتشار الجريمة أدى بوسائل الإعلام إلى لعب دور التوعية ودعم المؤسسات الأمنية في محاولة التصدي للجريمة واحتوائها، حيث قامت وسائل الإعلام بالتوعية والتوجيه والإرشاد، وذلك لتتوير الرأي العام بضرورة أخذ الحيطة والحذر من خلال رصد وقائع الجرائم وحيثيات وقوعها ومعاونة الأهل كالاختطاف والسرقة والاعتصاب ثم القتل والتكيد بالجنث، كما وقع في بمنطقة العالية بمدينة بسكرة حيث تم قتل فتاة في مقتبل العمر وتقطيع جسدها قطعاً قطعاً أشبع جريمة وقعت في الجزائر بعد جريمة شيماء التي تم اغتصابها وحرقت جثتها، وقد لاحظنا ذلك من خلال ردة فعل المبحوثين بأهمية أخذ الحيطة والحذر في العالية بمدينة بسكرة.

وفي نفس الوقت يرى بعض المبحوثين أن كثرة الحديث عن هذه الجرائم ما هو إلا مجرد تضخيم الوقائع وهي عبارة عن جرائم وقعت ومازالت تقع، حيث أن وسائل الإعلام زادت في تضخيم وقائع الجرائم إلا أن معظم المبحوثين يرون أن لوسائل الإعلام دور كبير في أخذ الحيطة والحذر.

الجدول رقم (54): يوضح قيام وسائل الإعلام بدورها

في رأيك هل قامت وسائل الإعلام بدورها لتفادي الوقوع في الجريمة بكل أشكالها؟		
النسبة (%)	التكرار	
52,7	158	نعم
47,3	142	لا
100,0	300	المجموع

توضح بيانات الجدول رقم (54) من أن أكثر من نصف المبحوثين تقريبا من مجموع أفراد العينة يرون أن وسائل الإعلام قامت بدورها لتفادي الوقوع في تلك الجرائم بنسبة 52,7% أما باقي المبحوثين من مجموع أفراد العينة يرون أن وسائل الإعلام لم تقم بدورها لتفادي الوقوع في الجريمة بنسبة 47,3%.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن أكثر من نصف المبحوثين تقريبا يؤكدون على أن وسائل الإعلام قامت بعمل كبير من أجل توعية المجتمع لتفادي الوقوع في الجريمة من خلال بث حيثيات الجرائم التي تقع في مجتمعنا الجزائري وأخذ الحيطة والحذر في نفس الوقت، ورغم دور الجهات الأمنية

إلا أن الجرائم في وقتنا تفشت بطريقة سريعة وبوسائل كثيرة ومتطورة حيث لم تصبح الجريمة تلك الجريمة التقليدية، بل تعدت وسائل شبكات التواصل الاجتماعي والهاتف النقال من وقوع الجريمة الالكترونية وتعاطي المخدرات بموسيقى تجعله متعاطي للمخدرات دون تعاطيها، وهذا راجع للتطور التكنولوجي الذي مس جميع الميادين.

وعموماً فإن هذه الآفات الاجتماعية المجرمة ما هي إلا نتيجة على بعد الأسرة الحضرية على تعاليم ديننا والاهتمام بالماديات والتباهي والإخلال بمبدأ حسن الجوار والتفريط في العلاقات القرابية فالكل منشغل بنفسه دون أي اعتبار للقريب أو الجار .

الجدول رقم (55): يوضح استطاعة الأسرة الحضرية في الحي لتفادي الوقوع في شباك تلك الجرائم

في رأيك هل استطاعت الأسرة الحضرية في حيكم من تفادي الوقوع في شباك الجرائم مهما كان نوعها؟		
النسبة (%)	التكرار	
15,7	47	نعم
84,3	253	لا
100,0	300	المجموع

تشير بيانات الجدول رقم (55) أن أغلبية المبحوثين من مجموع أفراد الأسر يرون عدم استطاعة الأسرة الحضرية لتفادي الوقوع في الجرائم في حي 500 مسكن العالية الشمالية بنسبة 84,3%، في حين يرى بعض المبحوثين باستطاعة الأسرة الحضرية لتفادي الوقوع في شباك تلك الجرائم بنسبة 15,7%.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن معظم المبحوثين من مجموع أفراد العينة يرون بعدم استطاعة الأسرة الحضرية تفادي الوقوع في تلك الجرائم، وهذا راجع للانتشار الفظيع لها وعدم تمكن رجال الأسلاك الأمنية نسبياً من ردعها، رغم الحيطة والحذر وتوعية وتوجيه وإرشاد الأبناء بمخاطر الجرائم المنتشرة في مجتمعنا وهذا راجع للبعد الكبير لديننا الحنيف، وظهور آفات اجتماعية غريبة على مجتمعنا الإسلامي كاللباس غير لائق لكلا الجنسين، وغيرها من المظاهر المتدنية ولا أخلاقية التي انتشرت بشكل فضيع في مجتمعنا والتي ربما كانت نتيجة لصعوبة المعيشة وغلائها وعدم تمكن بعض الأسر من توفير لقمة العيش الضرورية، مما اضطرت إلى سلك طريق الجريمة كالسرقة والمتاجرة بالمخدرات وتعاطي الحبوب المهلوسة كوسيلة سهلة وسريعة لجلب المال، في حين يرى بعض المبحوثين من أنه يمكن تفادي الوقوع في الجريمة ومحاربتها في الحي من خلال تكاتف سكان الحي فيما بينهم.

ثانيا: التحليل والتفسير:

1- بالنسبة للفرضية الأولى: إنعكست الجريمة على العلاقات الأسرية من داخل الأسرة:

لقد أثرت الجريمة على العلاقات الزوجية والعلاقة بين الوالدين والأبناء وعلاقة الإخوة مع بعضهم البعض، حيث انتشرت جرائم معينة أثرت على العلاقة الزوجية حسب تأكيد المبحوثين كالخيانة والسرقة وتعاطي المخدرات التي انعكست سلبا على العلاقة الزوجية من خلال اضطراب العلاقة وانتشار العنف اللفظي والجسدي، وهذا راجع للخوف من الجريمة كالتعرض لها أو الوقوع فيها، أصبحت العلاقة الزوجية يشوبها الشك والريبة خاصة مع تطور وسائل الاتصال كشبكات التواصل الاجتماعي، التي أدت بالكثير من الأزواج إلى الطلاق والتفكك الأسري الذي يعتبر إحدى أسبابه، حيث كثرت الشجارات وعدم التوافق وعدم التواصل في بعض الأحيان وعدم التعاون في الأعباء اليومية للحياة أي أدت إلى تسلط الزوج بعدم الخروج خوفا عليهم من التعرض للجريمة أو الوقوع فيها، كما أدت الجريمة إلى زيادة اهتمام الزوجين وذلك من خلال التواصل المستمر للاطمئنان والتعاون والتوافق في أمور الحياة اليومية كإيصال الأولاد أو شراء مستلزمات العيش.

كما أثرت الجريمة على علاقة الوالدين بالأبناء من خلال انتشار جرائم معينة تمس الطرفين في العلاقة بينهما كالضرب والشتم والسرقة وتعاطي المخدرات ويصل إلى حد القتل، إلا أن طبيعة العلاقة بين الوالدين والأبناء، كانت حسنة في أغلب الأحيان للرجوع إلى حضن الوالدين لعدم ترك الأبناء يسيرون في طريق الشبهات، من وقع في الشبهات وقع في الحرام، فزاد الاهتمام بالأولاد من خلال الحرص على سلامتهم وعدم التعرض لأي مكروه حيث اتخذ الوالدين مجموعة من الاستراتيجيات والآليات لحماية الأبناء من الوقوع في الجريمة أو التعرض لها كالمراقبة الدائمة للأبناء والمراقبة والمتابعة وقت الدراسة أو في العطل الأسبوعية، حيث نجد الأولياء دائما برفقة الأبناء وهذا ما لاحظناه وانتشاره بشكل كبير كما اتخذ الوالدين أساليب معينة لحماية أبنائهم كالتوجيه وتوعيتهم على مدار الساعة لأخذ الحيطة والحذر، وتحديد وقت دخول وخروج الابن من المنزل حرصا على سلامته واختيار الصديق المناسب للابن الذي يتصف بالأخلاق الحسنة، حيث يسلك سلوك صديقه عكس الصحبة السيئة التي تؤدي إلى الانحراف والجريمة.

كما انتشرت بعض الجرائم في العلاقة بين الإخوة كالضرب والشتم والاحتيال والنصب والاعتصاب والسرقة وتعاطي المخدرات كل حسب ما يراه أكثر انتشارا، إلا أن العلاقة بين الإخوة في حي 500 مسكن كانت حسنة كما زاد من اهتمام الإخوة ببعضهم البعض والسيطرة أحيانا من طرف الأخ

الكبير، لكي يطيع أوامره في مكان أبيه، إذ غاب، هذا من خلال تعاون وتحمل المسؤولية بين الإخوة حرصا على سلامتهم، مما أدى إلى عدم الوثوق في أي شخص مهما كان سواء قريب أو بعيد نظرا للانتشار الفظيع للجرائم في مجتمعنا الجزائري خاصة المدن الجزائرية التي تعتبر بؤرة الجريمة والانحراف.

2- بالنسبة للفرضية الثانية: إنعكست الجريمة على العلاقة الجوارية في مدينة بسكرة:

تعتبر العلاقات الجوارية بمثابة المجال الخارجي بالنسبة للأسرة الحضرية لهذا نجد انتشار مجموعة من الجرائم في العلاقة بين الجار وأبناء الحي ككل لانتشار السرقة وتعاطي المخدرات وتناول الحبوب المهلوسة والاعتصاب تصل إلى حد القتل، إلا أن العلاقة بين الجيران في حي 500 مسكن حسنة نوعا ما وغالبا تكون الزيارات قليلة وتكاد تتعدم بين الجيران خوفا من الوقوع في الجريمة وظهور العلاقات السطحية والعلاقات الثانوية خاصة مع انتشار الجريمة، حيث أدت إلى عدم ترك الأبناء يدخلون إلى بيت الجار في كل لحظة خوفا على الأبناء من التحرش بهم أو اغتصابهم، كما بثت وسائل الإعلام أن الجرائم تكون من الأقربين الجار أو الأقارب، كما أدت الجريمة إلى عدم ترك الأبناء يلعبون مع أبناء الجيران لوحدهم دون مرافقة ومراقبة وهذا راجع للعلاقات بين الجيران أصبحت ضعيفة يسودها الشك والريبة، حيث لم تعد كما كانت في وقت مضى قوية يسودها المحبة وتكريم الجار وحسن الجوار، حيث أصبحت سطحية وثانوية يسودها المنفعة والمصلحة فقط.

كما اتخذت الأسرة الحضرية مجموعة من الإجراءات لحماية أبنائها من الجيران أو أبناء الحي كتحديد وقت اللعب في الحي مع الجيران ومراقبة ومرافقة الأبناء أثناء اللعب في الحي، كما اتخذت الأسرة الحضرية مجموعة من الآليات لحماية أبنائها من الوقوع في الجريمة أو التعرض لها ومن بين هذه الإجراءات: عدم الابتعاد عن الحي، عدم الاحتكاك بالغرباء، وعدم اللعب مع من هم أكبر منهم سنا لقول المبحوثين " لي اكبر منك سنا أكثر منك حيلة"، عدم الشرب أو الأكل من الغريب، كما وجدت الأسرة الحضرية بعض البدائل مثل عدم ترك الابن يلعب في الخارج وهو اللعب بالألعاب الالكترونية في المنزل أو الذهاب للنزهة في الحديقة أيام عطل الأسبوع.

3- أما بالنسبة للفرضية الثالثة: إنعكست الجريمة على الجانب المادي والاجتماعي والثقافي للأسرة

الحضرية:

لقد زادت الجريمة من أعباء الأسرة الحضرية معنويا وماديا حيث زادت مصاريف الأسرة من خلال المرافقة والمراقبة الدائمة للابن خوفا عليه من التعرض للجريمة أو الوقوع فيها، حيث سخروا لأبنائهم بعض الأقارب أو الأصدقاء لمرافقة ومراقبة الابن بمبلغ مادي في حالة عدم وجود الأم أو الآباء،

كما اضطر بعض الأولياء إلى ترك الأبناء في روضة الأطفال بمبالغ خيالية لانشغال الوالدين بالعمل وعدم وجود من يتكفل بالأبناء، وتركهم بمنازل خاصة بمبالغ مالية، وهذا ما يدل على زيادة أعباء الأسرة الحضرية من خلال الانتشار الكبير للجريمة، كما خلقت الجريمة تدهور العلاقات الاجتماعية بين الأقارب بسبب الخوف من التعرض للجريمة أو الوقوع فيها، كالتحرش الجنسي والاعتصاب الذي يؤدي إلى القتل أحيانا كما حدث في أغلب الجرائم كالاختطاف والاعتصاب والقتل وتناول المخدرات والحبوب المهلوسة التي أصبحت بين تلاميذ المدارس الابتدائية والمتوسطات والثانويات وما إلى ذلك من شباب الجامعة، مما اضطرت ربة البيت إلى الخروج للشارع ومرافقة أبنائها حرصا على سلامتهم وعدم التعرض للأذى، هذه الجرائم أدت إلى تداول حيثيات الجرائم عبر شبكات التواصل الاجتماعي لمعرفة وقائع الجرائم بكل تفاصيلها لأخذ الحيطة والحذر والتقرب من الشرطة إذا أكتشف العمل الإجرامي، فكانت وسائل الإعلام والاتصال الوسيلة الأقرب لبث كل ما يجري في مجتمعنا خاصة الانتشار الكبير وتغشي أنواع عديدة من الجرائم من خلال التوعية والتوجيه والإرشاد، إلا أن الأسرة الحضرية في حي 500 مسكن لم تستطع تقادي الوقوع في الجريمة وهذا راجع للابتعاد الكبير عن ديننا الحنيف والأخذ بأوامره والنهي عن نواهيه، ولم تستطع الشرطة ورجال الأمن التصدي لتلك الجرائم رغم محاولة رصد كل جريمة تقع في المدينة الجزائرية منها مدينة بسكرة.

ثالثا: نتائج الفرضيات ونتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة أو المشابهة:

• نتائج الفرضيات:

1- نتائج الفرضية الأولى:

من خلال مؤشرات ومعطيات الجداول تم التأكد من صحة وصدق الفرضية الأولى وذلك في ضوء ما توصلنا إليه من النتائج التالية:

1. إن ثلث المبحوثين يؤكدون أن الخيانة الزوجية هي الأكثر انتشارا في العلاقة الزوجية بنسبة 47,16% وهذا يدل على أن العلاقة الزوجية تأثرت بتلك الجرائم، إما بالإيجاب أو السلب نظرا للانتشار الكبير للجرائم كالإيذاء البدني أو المعنوي وتعاطي المخدرات، وهذا يدل على تأثر العلاقة الزوجية، وأن الجريمة كما نتصورها ليس دائما من خارج الأسرة قد يكون من داخل الأسرة.
2. أن نصف المبحوثين يؤكدون أن الجرائم أكثر تأثيرا بالسلب بنسبة 53% وهذا يدل على أخذ الحيطة والحذر لتفادي الوقوع في تلك الجرائم والحرص على سلامة الزوجين.
3. إن نصف المبحوثين يؤكدون أن تلك الجرائم أدت إلى كثرة الشجارات بين الزوجين بنسبة 53% هذا يدل على الخوف من الجريمة والحرص على عدم التعرض للجريمة من خلال أخذ الحيطة والحذر وعدم التفاهم والتعاون في بعض الأحيان وتكثر الشجارات على ابسط الأمور خاصة ذهاب وإياب الأولاد للمدرسة والخوف على الزوجة من التعرض للجريمة بعدم فتح باب وعدم الثقة في أي شخص.
4. أن معظم المبحوثين يؤكدون على تكثيف الاتصال بين الزوجين بنسبة 81% وذلك حرصا لعدم تعرض الزوج أو الزوجة للجريمة.
5. إن نصف المبحوثين يرون إلى أن الجريمة أدت إلى الاهتمام المتزايد بين الزوجين بنسبة 73% وهذا يدل على حرص الزوجين على بعضهما البعض بالاتصال المكثف.
6. إن نصف المبحوثين يرون أن الجريمة قد تكون أحد أسباب التفكك الأسري بنسبة 50,3% وهذا راجع للخوف الكبير والاضطراب النفسي والقلق والتوتر الذي يصيب الزوجين الذي يكون أحد أسباب كثرة الشجارات ومن ثمة أحد أسباب التفكك الأسري.
7. إن أغلبية المبحوثين يؤكدون أن الجرائم المنتشرة في علاقة الوالدين بالأبناء هي الضرب والشتم بنسبة 40,7% إلى جانب السرقة بنسبة 40% وهذا يدل على انتشار الآفات الاجتماعية خاصة الضرب والشتم من طرف الوالدين لعدم سماع والأخذ بأوامر الوالدين حرصا على سلامتهم والسرقة التي

- انتشرت بشكل كبير في الوقت الحالي حيث أكد لنا بعض المبحوثين سرقة الأبناء لأبائهم سواء لتعاطي المخدرات أو تناول الحبوب المهلوسة.
8. نصف المبحوثين أدلوا بأن علاقتهم بالأبناء حسنة رغم الانتشار الفظيع والكبير لشتى أنواع الجرائم، حرصا على سلامتهم وإذا تدهورت العلاقة بين الأبناء هذا ما سوف يدفعه للجريمة والانحراف.
9. يؤكد غالبية المبحوثين أن الجريمة زادت من اهتمام الوالدين بأبنائهم بنسبة 84,3% وهذا يدل على وعي الوالدين لما يقع في وقتنا من انتشار الجرائم وضم الأبناء إلى صدورهم وحنانهم لكي لا يقعوا في تلك الجرائم.
10. أغلبية المبحوثين يرون أن الجريمة أدت إلى مرافقة ومراقبة ومتابعة الأبناء بنسبة 88,7%، وهذا راجع للخوف الكبير والحرص على سلامتهم.
11. إن أغلبية المبحوثين يحددون وقت خروج ودخول الأبناء من المنزل بنسبة 81,3% وهذا راجع للخوف الكبير على أبنائهم، وهذا يدل على الانتشار الكبير للجريمة والخوف من التعرض لها أو وقوع أحد أبنائهم فيها.
12. إن أكثر من نصف المبحوثين يختارون أصدقاء أبنائهم بنسبة 51,3% وهذا راجع للخوف من صديق السوء الذي قد يؤدي بالابن إلى الجريمة والانحراف.
13. إن ربع المبحوثين يؤكدون أن الجرائم الأكثر انتشارا بين الإخوة هي الضرب والشتم بنسبة 25% ويليهما الاغتصاب بنسبة 24,7% وهذا يدل على أن الخوف من الجريمة أدى إلى اضطراب العلاقة بين الإخوة وذلك من خلال الضرب والشتم خاصة إذا لم يطع الأخ الصغير الأخ الكبير، كما كان الاغتصاب بالمرتبة الثانية في العلاقة بين الإخوة نظرا لمشاهدة الأفلام الإباحية في شبكات التواصل الاجتماعي ولم يعد المغتصب محتكر على الفتيات فقط، بل طغى اغتصاب الأولاد أيضا.
14. إن تقريبا نصف المبحوثين يرون أن العلاقة بين الإخوة هي حسنة نوعا ما بنسبة 41,7% وهذا يدل على خوف الإخوة على بعضهم والحرص على سلامتهم.
15. إن نصف المبحوثين يؤكدون أن أسلوب تعامل الإخوة مع بعضهم في ظل وجود الجرائم هي الاهتمام المتزايد ببعضهم وسيطرة الأخ الكبير على الإخوة الصغار وهذا راجع للحرص على سلامتهم وأمنهم.
16. يؤكد معظم المبحوثين أن هناك تعاون بين الإخوة في ظل وجود الجريمة بنسبة 66,3% أن ثلثي المبحوثين، وهذا راجع للاهتمام المتزايد وتحمل المسؤولية كي لا يقع أحد الإخوة في شباك تلك الجرائم.

17. كما أن الجريمة أدت في نفس الوقت إلى كثرة الشجارات كما آلت إليه الجريمة من اضطرابات نفسية بين الإخوة والخوف الكبير بنسبة 91%، وهذا يدل على حرص الإخوة على بعضهم مع وجود بعض الشجارات في أغلب الأحيان نظرا لحرصهم لعدم التعرض للجريمة والأخذ بأوامر الأخ الكبير في مكان الأب والأم.

18. إن أغلبية المبحوثين بنسبة 82,7% يؤكدون أن الجريمة أدت إلى عدم وثوق أفراد الأسرة الحضرية في أي شخص مهما كان قريب أو بعيد، وهذا يدل على الخوف من الجريمة وعدم وجود الأمن والأمان.

2- نتائج الفرضية الثانية:

من خلال مؤشرات ومعطيات الجداول تم التأكد من صحة وصدق الفرضية الثانية وذلك في ضوء النتائج التالية:

1. تقريبا أغلبية المبحوثين يؤكدون أن السرقة الأكثر انتشارا بين الجيران وتعاطي المخدرات، وهذا يدل على أن المبحوثين يرون أن الجريمة أدت إلى انتشار جرائم متنوعة بين الجيران لمعرفة بعضهم البعض وماذا يعمل وماذا يخبئ ومتى يخرج ومتى يعود والى أين يذهب فيكون الجار هو الضحية الأولى.

2. إن معظم المبحوثين يؤكدون أن العلاقة بالجار حسنة نوعا ما بنسبة 67,7% وهذا راجع لإتباع ديننا الحنيف الجار قبل الدار، حيث يختار الدار إذا وجد جار ذو أخلاق حسنة بنسبة 67,7% وهذا يدل على حسن الجوار رغم الانتشار الكبير للجرائم مع بعض التحفظ.

3. إن أغلبية المبحوثين يرون أنه غالبا ما يزرون الجيران بنسبة 61,7% وهذا يدل على التحفظ من استمرار الدخول والخروج من دار إلى دار الجار، فالكل منشغل بنفسه وكذلك لعدم إخراج أسرار المنزل للجيران، كما حدث لبعض الجيران حيث يؤكد لنا بعض المبحوثين أن مخالطة الجار تؤدي به إلى السب والقذف ومعرفة أسراره والبوح بها.

4. معظم المبحوثين يرون عدم دخول الأبناء إلى بيت الجار بنسبة 69% وهذا يدل على خوف من الجار إذا ترك ابنه يدخل إلى بيت الجيران قد يصيبه مكروه كالتحرش الجنسي والاعتصاب والقتل، كما يبث به وسائل الإعلام والاتصال لتلك الجرائم التي تكون من قبل الجيران.

5. إن أغلبية المبحوثين يتركون أبنائهم يلعبون مع أبناء الجيران أحيانا بنسبة 76,7%، وهذا يدل على ترك الأبناء يلعبون مع أقرانهم مع وجود بعض التحفظ لعدم اللعب مع أكبر منه سنا وذلك من خلال المراقبة والمرافقة حرصًا على سلامة الابن.
6. إن معظم المبحوثين يؤكدون على مرافقة ومراقبة الأبناء أثناء اللعب مع أبناء الجيران بنسبة 82,7%، وهذا يدل على خوف الوالدين والإخوة على إخوانهم وأبنائهم من الوقوع في الجريمة أو التعرض لها لقول أحد المبحوثين " ليس هناك أمان في وقتنا الحالي " " الثقة والوثيقة " .
7. أشار المبحوثين أن العلاقات بين الجيران لم تعد كما في وقت مضى بنسبة 69,3%، وهذا يدل على أن العلاقات بين الجيران أصبحت ضعيفة وسطحية وثنائية يسودها الشك والريبة.
8. إن ثلث المبحوثين يؤكدون أن أكثر الجرائم انتشارا بين أبناء الحي هي تناول الحبوب المهلوسة وتعاطي المخدرات وهذا يدل أن الحي انتشرت فيه الآفات الاجتماعية الأكثر خطورة وهي تعاطي المخدرات وتناول الحبوب المهلوسة التي أضحت تدمر أبنائنا وشبابنا، للريح السريع، وعدم وجود من يردع تلك الجرائم رغم وجود الشرطة من حين إلى آخر.
9. إن معظم المبحوثين يتركوا أبنائهم يلعبون في الحي بمرفق بنسبة 78%، وهذا يدل على حرص الوالدين على أبنائهم وعلى كل فرد من أفراد الأسرة الحضرية، نظرا للخوف من أي مكروه يصيبهم خاصة الوقوع في الجريمة أو التعرض لها.
10. إن أكثر من نصف المبحوثين يتركون أبنائهم أحيانا يلعبون في الحي بنسبة 55% وهذا راجع للخوف على أبنائهم من تلك الجرائم التي أضحت تكاد تكون يومية.
11. إن أكثر من نصف المبحوثين يحددون وقت لعب أبنائهم في الحي وكذلك مع مرافقة ومراقبة الأبناء من قريب أو بعيد بنسبة 58,3% وهذا يدل على حرص الآباء على سلامة أبنائهم.

3- نتائج الفرضية الثالثة:

من خلال مؤشرات ومعطيات الجداول تم التأكد من صحة وصدق الفرضية الثالثة، وذلك في ضوء النتائج التالية:

1. يؤكد معظم المبحوثين بزيادة أعباء الأسرة الحضرية من خلال انتشار الجريمة بنسبة 58,3%، وهذا راجع للخوف من الوقوع في الجريمة أو التعرض لها من خلال ترك الأبناء في روضة الأطفال أو في منازل خاصة بأثمان باهظة، والمرافقة والمراقبة الدائمة زادت من الأعباء المادية والمعنوية للأسرة الحضرية.

2. إن ثلثي المبحوثين يؤكدون أن الجريمة أدت إلى ضعف العلاقات الاجتماعية بين الأقارب بنسبة 66%، وهذا يدل على الخوف حتى من العلاقات القربانية وعدم ترك الابن في مكان يحس بعدم الأمان فيه وحتى وإن كان عن طريق الأقارب، وكذلك لما يبث في وسائل الإعلام والاتصال أن معظم الجرائم تكون من الأقارب بالمعرفة كل كبيرة وصغيرة في المنزل.
3. يقوم معظم المبحوثين بمرافقة الأبناء خاصة من طرف ربة البيت التي اضطرت للخروج من المنزل لمرافقة أبنائها بنسبة 71,3% وهذا يدل على حرص الأم على سلامة أبنائها.
4. أن معظم المبحوثين إتخذوا مجموعة من الاستراتيجيات لحماية أبنائهم، كعدم الابتعاد عن المنزل أو الحي، عدم اللعب مع أكبر منه سنا، عدم الذهاب مع الغريب، عدم الأكل والشرب من الغرباء، عدم الذهاب للغريب إذا ناداه
5. أن غالبية المبحوثين وفروا مجموعة من الوسائل في حالة عدم السماح للابن باللعب خارج المنزل منها اللعب بالألعاب الالكترونية في المنزل والذهاب للتنزه والترفيه في الحديقة أيام عطل الأسبوع.
6. أشار معظم المبحوثين إلى مشاهدة شبكات التواصل الاجتماعي في ظل وجود الجريمة بنسبة 68,7%، وهذا لمعرفة حيثيات الجرائم والمشاهدة المباشرة لحيثيات تلك الجرائم ومحاولة التعرف على الجاني، وأين هي الضحية ومساعدة سكان الحي لمعرفة كل تفاصيل الجريمة إلى أن يتم قبض المجرم ومعرفة مكان الضحية إما سالمة أو قتلت كما حدث في حي العالية بمدينة بسكرة.
7. يؤكد معظم المبحوثين أن وسائل الإعلام والاتصال قامت بدورها من خلال التوعية بنسبة 46,7% مع تضخيم الوقائع كما أكد المبحوثين على ذلك، وهذا يدل على حرص وسائل الإعلام والاتصال بأخذ الحيطة والحذر من خلال بث حيثيات تلك الجرائم.
8. إن أكثر من نصف المبحوثين تقريبا يؤكدون أن وسائل الإعلام قامت بدورها على أكمل وجه بنسبة 52,7%، وهذا يدل على حرص وسائل الإعلام والاتصال على سلامة كل مواطن في المجتمع الجزائري.
9. إن أغلبية المبحوثين يؤكدون عدم استطاعت الأسرة الحضرية في حي 500 مسكن العالية الشمالية من تفادي الوقوع في تلك الجرائم بنسبة 84,3%، وهذا يدل على الانتشار الكبير لتلك الجرائم وعدم استطاعة الأسرة الحضرية من تفادي الوقوع فيها أو التعرض لها، حيث اكتفت بالتوعية والإرشاد والتوجيه المستمر للأبناء والأزواج لخطورة تلك الجرائم التي لم يسلم منها الصغير أو الكبير، ورغم وجود رجال الشرطة والأمن إلا أنها لم تستطع ردع تلك الجرائم المنتشرة في عصرنا.

• نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة أو المشابهة:

1. توصلنا إلى أن الجريمة تنعكس على الأسرة الحضرية من خلال إنعكاساتها على العلاقات الأسرية، بدء من العلاقة الزوجية وعلاقة الآباء بالأبناء وعلاقة الإخوة، حيث تباينت بين الإيجاب والسلب نتيجة التغير الاجتماعي الذي طرأ على الأسرة الحضرية والمجتمع ككل، عكس الدراسات السابقة أو المشابهة التي عالجت الأسرة وتأثيرها على إنحراف الأحداث أو الحدث المراهق، حيث توصلت تلك الدراسات إلى أن العلاقات الأسرية لها دور في إنحراف الحدث، في حين أن دراستنا أكدت على انعكاس الجريمة على العلاقات الأسرية، بإنتشار أنواع معينة من الجرائم بين الزوجين والآباء والأبناء والإخوة، بإعتبار الجريمة ظاهرة إجتماعية لا مفر منها، كما أكد ذلك دوركايم، حيث تقع في كل المجتمعات، ويؤدي إنتشارها وكثرتها إلى عدم إستقرار الأسرة الحضرية كوحدة من البناء لها وظائف متعددة.
2. توصلت الدراسة أن الجريمة إنعكست على العلاقات الجوارية للأسرة الحضرية إما بالإيجاب أو السلب، حيث إنتشرت أنواع كثيرة من الجرائم في وجود تلك العلاقة، وأصبحت سطحية يسودها الشك والريبة، إلى جانب إنتشار الوعي والحيطة والحذر، وهذا لم تنطبق إليه الدراسات السابقة أو المشابهة، بل إكتفت بدراسة المستوى المعيشي والاقتصادي للأسرة وتأثيرها على إنحراف الأحداث عكس ما توصلت إليها دراستنا وهو إنعكاس الجريمة على الجانب المادي للأسرة الحضرية إيجابا أو سلبا، حيث زادت أعباءها المادية والمعنوية إلى جانب وعي الأسرة الحضرية بمخاطر الجريمة وأخذ الحيطة والحذر.
3. من خلال نتائج الدراسة وهي أن الجريمة إنعكست على الجانب الاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية، حيث تغيرت العلاقات الاجتماعية وخاصة القرابية، فأصبحت سطحية يسودها الشك والريبة، حيث تغيرت الأسرة كوحدة تؤدي وظائف معينة، إلى جانب مساهمة الأقارب من الناحية الايجابية على مساعدة الأبناء في التربية وتحمل مسؤولية الأحفاد، عكس الدراسات السابقة أو المشابهة التي لم تنطبق لهذا الجانب.
4. من نتائج الدراسة أن الجريمة إنعكست على الجانب المادي للأسرة الحضرية أي الوضع الاقتصادي لها، عكس الدراسات السابقة أو المشابهة التي تطرقت إلى أن المتغيرات الديموغرافية لها تأثير على إنحراف الأحداث، فليس كبر حجم الأسرة يؤدي إلى إنحراف الحدث، فقد تكون الأسرة صغيرة الحجم ويخرج من صلبها منحرفين.

5. من خلال نتائج الدراسة التي توصلنا إليها وهي أن الجريمة لها إنعكاسات على الجانب النفسي للأسرة الحضرية من قلق وخوف وتوتر من جراء إنتشار الجريمة في الوسط الحضري، عكس الدراسات السابقة أو المشابهة التي إهتمت بمرحلة المراهقة الفيزيولوجية والنفسية التي لها تأثير على سلوك الحدث.

6. من خلال نتائج الدراسة التي توصلنا إليها وهي أن الجريمة تتعكس سلبا على العلاقات الاجتماعية التي أحدثت تغيير إجتماعي لدى الأسرة الحضرية عكس الدراسات السابقة أو المشابهة التي إهتمت بالمستوى التعليمي للوالدين والتفكك الأسري والطلاق وما لها من تأثير على سلوك المنحرفين.

رابعا: النتيجة العامة:

وفي دراستنا إنعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية توصلنا إلى النتيجة العامة التي تتمثل في النقاط التالية:

1. أن الجريمة إنعكست على العلاقات الأسرية، إنطلاقا من العلاقة الزوجية حيث إنعكست بالإيجاب فزاد الوعي وأخذ الحيطة والحذر نظرا لانتشار أنواع معينة من الجريمة كالخيانة وتعاطي المخدرات نتيجة التغير الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي لدى الأسرة الحضرية، فزادت روح المسؤولية بين الزوجين بالاهتمام، لتغير بناء الأسرة كوحدة صغيرة في المجتمع تؤدي وظائف معينة كالحفاظ على سلامة الزوجين، بإعتبار الجريمة لا مفر منها في المجتمع، كما لها جوانب سلبية حيث كثرتها تؤدي إلى عدم إستقرار الأسرة والمجتمع.

2. تتعكس الجريمة على علاقة الآباء بالأبناء في الأسرة الحضرية حيث أدى التغير الاجتماعي إلى ظهور جرائم أثرت بشكل إيجابي، فزاد إهتمام الوالدين بالأبناء والمرافقة الدائمة، كي لا يقع أحد الأبناء في شباك الجرائم المنتشرة في المجتمع، أما من الناحية السلبية حيث زاد الخوف والقلق على الأبناء من الوقوع في تلك الجرائم التي لا تفرق بين الكبير والصغير فالكل مهدد للجريمة.

3. إنعكست الجريمة على الإخوة في الأسرة الحضرية في الوسط الحضري، فتوترت العلاقة حينما نتيجة الخوف المفرط على الإخوة، إلى جانب زيادة إهتمام الإخوة ببعضهم البعض خوفا من التعرض للجريمة أو الوقوع فيها.

4. إنعكست الجريمة على العلاقات الجوارية للأسرة الحضرية في الوسط الحضري حيث ساد الشك والريبة في علاقة الأسرة بالجيران نتيجة ما يجري في المجتمع من تغييرات في وحدة الأسرة وتغير

- وظائفها مع تغير المجتمع، فأصبحت العلاقات سطحية تكاد تنعدم نظرا للخوف الشديد من الوقوع في تلك الجرائم أو التعرض لها، حيث ضعفت روابط العلاقات بين الجيران.
5. إنعكست الجريمة على العلاقات الجوارية المتمثلة في علاقة الأسرة الحضرية بأبناء الحي حيث أصبح الحي أو الشارع مصدر ووكر للجريمة في المدينة، مما خلق الخوف والريبة من أباء الحي، وذلك من خلال عدم ترك الابن يلعب في الحي بدون مرافقة ومراقبة، وأحيانا لا يسمح للابن باللعب في الحي وعدم الابتعاد عن المنزل، حيث اعتبر الحي مصدر قلق وخوف أفراد الأسرة الحضرية.
6. إنعكست الجريمة على الجانب المادي للأسرة الحضرية في الوسط الحضري، حيث زادت أعباء الأسرة الحضرية ومعاناتها كتوصيل الابناء للمدرسة والتأخر عن العمل وإلضطرار خروج المرأة الماكثة في البيت لمرافقة أبنائها والمراقبة المستمرة.
7. إنعكست الجريمة على الجانب الاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية في الوسط الحضري، حيث أصبحت العلاقات الاجتماعية خاصة القرابية سطحية يسودها الشك والريبة نظرا للتغيرات الاجتماعية التي حصلت في المجتمع، فأصبحت العلاقات القرابية ضعيفة نظرا للاستقلال الاقتصادي والسكن وتربية الأبناء التي أصبحت على عاتق الآباء فقط، كما لعبت وسائل الإعلام دورا في بث الرعب في وسط أفراد الأسرة الحضرية مما زاد الخوف والتوتر في أوساطها، إلا أن العلاقات القرابية مازالت حسنة نوعا ما في المجتمع الجزائري لتقوية الروابط داخل المجتمع، إلا أن كثرة الجرائم وإنتشارها أدى إلى عدم إستقرار الأسرة الحضرية في المجتمع، هذا ما جعلها تتجه غلى مشاهدة نوع من البرامج كنشرة الأخبار وشبكات التواصل الاجتماعي والانترنت نتيجة التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع وتطور التكنولوجيا، كما لعبت وسائل الإعلام دور في التوجيه والإرشاد حرصا على سلامة كل فرد من أفراد الأسرة.

خامسا: صعوبات البحث:

- رغم حصولنا على المعلومات النظرية للجريمة والأسرة الحضرية كموضوعين كبيرين إلا أننا لاقتنا بعض الصعوبات تتمثل في مايلي:
1. ندرة المعلومات الجمع بين الخوف من الجريمة والأسرة الحضرية وحاولنا قدر الإمكان الإلمام بالموضوع من جميع الجوانب.
 2. صعوبة تحكيم الاستمارة التي تجاوزت تقريبا 03 أشهر.
 3. صعوبات توزيع الاستمارة حيث جل المبحوثين ارجعوا لنا الاستمارات فارغة لعدم فهم الموضوع أو لصعوبة مقابلة المبحوثين.
 4. عدم فتح الأبواب مثل الأسر الحضرية للخوف الشديد من كل غريب وهذا هو موضوعنا الخوف من الجريمة من أي شخص مهما كان.
 5. مقابلة المبحوثين من قبل الباحث التي دامت ثلاثة أشهر أو أكثر لمأى 300 استمارة.
 6. صعوبة فهم ما يطلب من المبحوثين التي تصل إلى حد النقاش الحاد والتفاعل مع الموضوع وسرد ما يجري في الأسر والحي.
 7. الخوف من بعض الأماكن التي نبهنا منها بعض المبحوثين.
 8. تنوع المبحوثين والتي كان يتبادر في أذهاننا أنها حي وظيفي للأساتذة الجامعيين والإداريين إلا أنه وجدنا أسر أخرى تقطن الحي، حيث ترك الأساتذة الحي لبيعها والتنقل إلى أماكن أخرى كشمسة وبعض الأماكن في مدينة بسكرة.
 9. صعوبة فهم الموضوع كتصور عن الخوف من الجريمة وانعكاساتها على الأسرة الحضرية كتصور ذهني وهو الخوف من الجريمة وليس كجريمة وقعت على الأسرة الحضرية وانعكاساتها.
 10. الحذر وحيطة الزوجين منا خوفا من الوقوع في الجريمة أو التعرض لها، أحيانا لا يفتح الباب من قبل الزوجة خوفا من ما هو في الخارج قد يكون مجرما أو مجرمة أو سارقا أو شخصا متعاطي للمخدرات ولا ينتبه لما يفعله هل هو منزله أم لا وفي بعض الأوقات لا يفتح الباب، خاصة في الصباح وعند الظهيرة حيث تكثر الجرائم في تلك الساعات، وفي بعض الأحيان يخرج رجل ليطمئن بالرغم من أننا أكدنا لهم نحن من طرف الجامعة، لإتمام دراسة الموضوع وإعطائه الوثائق الشخصية وبطاقة الطالب، وهذا ما يؤكد لنا أن الأسر أصبحت أكثر حيطة وحذر للانتشار الكبير للكثير من الجرائم خاصة بالمنطقة التي قمنا بدراستها العالية الشمالية.

سادسا: الاقتراحات والتوصيات:

لقد كشفت لنا الدراسة الميدانية أن هناك علاقة كبيرة بين الخوف من الجريمة والأسرة الحضرية، حيث أثر الخوف من الجريمة على العلاقة الأسرية من داخل الأسرة الحضرية ومن خارجها. لهذا خلصنا إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي لها فائدة علمية في البحوث السابقة أو تطبيقها في الواقع.

1. الاهتمام بالأسرة الحضرية من خلال تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لها وإبسطها العيش الكريم للأسرة الحضرية التي تستطيع أن تحمي نفسها أو أبنائها في أي جريمة.
2. تربية الأبناء على الأخلاق الكريمة والرجوع إلى ديننا الحنيف التي أعطى لكل جريمة ما تعاقب عليه مجرميها كالقتل القصاص، السرقة قطع اليد فلماذا لا نطبق ما نص عليه القرآن الكريم والسنة النبوية.
3. الرجوع إلى غرس الثقة داخل الأسرة من تمتين العلاقات الاجتماعية في الأسرة حيث لاحظنا الابتعاد عن جو الأسرة كما في الماضي من جمع شمل الأسرة والسماع لانشغالات الأزواج والأبناء.
4. التقليل أو الابتعاد عن استخدام الهاتف النقال وشبكات التواصل الاجتماعي التي أفسدت العقول والبحث عن كل جديد، وبذلك الابتعاد عن الجو الأسري الكل منشغل عن نفسه، لذلك تكثر القطيعة الأسرية في الأسرة الواحدة وتظهر الخلافات والمشاكل أحيانا لجرائم داخل الأسرة.
5. الاهتمام بالعلاقات خارج الأسرة لحسن الجوار والعلاقات الطيبة بين الجيران وعدم السماح لشبكات التواصل الاجتماعي وما يسمع من قطع العلاقة بالجار لأن الجار أوصى به الرسول - صلى الله عليه وسلم - لقربه أكثر من القريب فهو السند بعد الوالدين.
6. الرجوع إلى حضان العلاقات الاجتماعية بين الأقارب، فالتطور التكنولوجي وظهور الآفات الاجتماعية كجرائم الاغتصاب والاختطاف والقتل جعلت الأقارب يبتعدون، كل منشغل ونسي أنه له أخ أو أخت أو أم.
7. الجريمة ظاهرة قديمة لا يخلوا منها أي مجتمع مادام هناك خير وشر إلا أنه لابد من السلطات سواء الشرطة أو الدرك الوطني ومصالح الأمن بتجنيد الكل لمحاربة تلك الجرائم التي أصبحت تهدد كل فرد من أفراد الأسرة الحضرية سواء من داخل الأسرة الحضرية أو خارجها.
8. رفع المستوى الاقتصادي للأسرة الحضرية فالمكتفي ماديا لا يفكر في الجريمة، حيث أن الاكتفاء الذاتي معنويا وماديا تصلح الفرد وإذا صلح الفرد صلحت الأسرة وبذلك صلح المجتمع ككل.

9. توعية الآباء والأمهات بأهمية التربية الحسنة والصالحة كي يخرج إلى المجتمع أبناء صالحين وبذلك تقل الجريمة ويقل تأثيرها على الأفراد والمجتمعات.
10. بناء محاكم خاصة بالمجرمين كل حسب نوعه وليس كل المجرمين مع بعض كالأكل والشرب ويقضي المدة ثم يخرج ينحرف أكثر، فتخصص كل نوع لحدى وتخصيص دورات تعليمية وتربوية لذلك المجرمين وبإصلاحهم وتقديم لهم فرصة لإصلاح نفسه وإصلاح الأسرة ثم إصلاح المجتمع وتقديم لهم عرض للعمل وتطوير أدائه.
11. الرجوع إلى جو العلاقات القرابية كل العائلة يجتمع حتى ولو مرة في الأسبوع لكي يزيد تماسك العائلة القرابية والإحساس ببعضهم وحماية كل فرد من أفراد العائلة.
12. عدم السماع لكل ما يبث في وسائل التواصل الاجتماعي التي خربت العقول وهدمت الأسر.
13. إمكانية وجود رجال الأمن أو الشرطة في كل حي للأمن وأمان الأسر الحضرية في تلك الأحياء وليس بضرورة يوميا، إذا أمكن حتى يوم في الأسبوع، حتى يشعر المجرمين بمراقبة الحي من حين إلى الآخر ولا يحدد الوقت كي لا يستغله المجرمين للقيام بالجرائم.
14. التوعية والتحسيس بخطورة الجرائم وأخذ الحيطة والحذر على كل أفراد الأسرة الحضرية.
- وفي الأخير الجريمة موجودة ولكن تطورت الوسائل مع تطور المجتمع لذلك يجب أن نبدأ بتحسين الأسرة من ظروف اجتماعية ومادية واقتصادية وحتى ثقافية، لكي يصلح النشء وتقل بذلك الجرائم وتكون تأثير الجريمة ليس وخيم على الأسرة الحضرية.

الختامة

إن الجريمة رقم قدمها والتي ارتبطت بارمان قديمة إلا أنها تطورت مع تطور الإنسان وتطور المجتمعات وتطور التكنولوجيا مست جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتنوعت وتفتنت في جوانبها، فلم تعدوا تلك الجريمة القديمة التي تقع بالقتل أو الاعتداء أو القتل بالسلاح الأبيض، بل تطورت وسائل ارتكابها قد تكون في بيته، ومع استخدام التكنولوجيا الحديثة ترتكب عدة جرائم كالقتل والاعتصاب والجوسسة ونهب المال وتعاطي المخدرات.

وأول من تأثر بالجريمة نجد الأسرة التي تعتبر اللبنة الأساسية في المجتمع، إذا صلحت الأسرة صلح المجتمع، وإذا فسدت فسد المجتمع كله، ومن هذا تأثرت الأسرة بصفة عامة والأسرة الحضرية التي تسكن المدينة بصفة خاصة، حيث مست مجالين في الأسرة الحضرية هما المجال الداخلي للأسرة الحضرية وهي العلاقة الأسرية من داخل الأسرة كالعلاقة بين الزوجين، حيث أدت الجريمة إلى انتشار أنواع متعددة تمس العلاقة الزوجية وتأثرت العلاقة الزوجية إما إيجاباً من خلال وعي الزوجين بمخاطر الجريمة وأخذ الحيطة والحذر، إلا أنها أدت الجريمة إلى كثرة الشجارات وعدم التعاون وعدم التوافق في أمور الحياة الطبيعية، من يوصل الأبناء إلى المدرسة خوفاً عليهم من التعرض للجريمة والاضطرابات النفسية التي خلفها الخوف من الجريمة، كالتوتر والقلق والخوف والعصبية على ابسط الأمور، كما تأثرت العلاقة بين الوالدين والأبناء من خلال ظهور جرائم متنوعة أثرت على العلاقة بين الأبوين والأبناء، بانتشار تعاطي المخدرات والسرقة والضرب والشتيم لما خلفه الخوف من الجريمة من مشاكل بينهما، من جراء الخوف على الأبناء والتعرض للجريمة أو الوقوع فيها واتخاذ الأبوين مجموعة من الآليات كالاهتمام المتزايد بالأبناء من خلال المرافقة والمراقبة الدائمة لأبنائهم، وتحديد وقت الخروج الأبناء من المنزل، كما أثرت الجريمة على العلاقة بين الإخوة من خلال انتشار جرائم معينة مست العلاقة بين الإخوة، كالتهرب الجنسي والاعتصاب والضرب والشتيم، إلا أن العلاقة في ظل وجود الجريمة كانت حسنة في بحثنا، وأدت إلى الاهتمام المتزايد والمفرط بالإخوة ومحاولة سيطرة الأخ الأكبر على الإخوة الصغار حرصاً على سلامتهم.

كما أثرت الجريمة على المجال الخارجي للأسرة الحضرية، والتي تكمن في العلاقات الجوارية التي تمثلت في تأثير الجريمة على العلاقة بين الجيران، حيث انتشرت جرائم معينة في العلاقة بين الجيران تمثلت في السرقة التي لا تكاد أسرة وقد سرقت في الصيف الماضي والضرب والشتيم بين الجيران والاعتصاب وتعاطي المخدرات التي مثلت الأخيرة سمة هذا العصر، هذا ما أدى إلى عدم زيارة الجيران وعدم دخول الأبناء إلى بيت الجيران خوفاً من التعرض لمكروهه كالجريمة، كما يبيث في وسائل الإعلام

والاتصال وحتى ما يسمع في الحي، أن الجريمة تأتي من الأقربين كالجيران والأقارب، وفي حالة سماح للابن باللعب مع أبناء الجيران، اتخذت الأسرة الحضرية مجموعة الاستراتيجيات كالتوعية الدائمة والتوجيه والإرشاد والمراقبة والمرافقة الدائمة للأبناء حرصا على سلامتهم، وهذا ما أدى إلى ضعف العلاقات بين الجيران فأصبحت سطحية وضعيفة يسودها الشك والريبة.

كما لم يسلم أبناء الحي من آثار الجريمة عليهم حيث انتشرت بين أبناء الحي جرائم متطورة كتناول الحبوب المهلوسة وتعاطي المخدرات والمتاجرة بالممنوعات، مما أدى بالأسرة الحضرية لعدم ترك الابن يلعب في الحي لوحده دائما بمرافق سواء الأب أو الأخ أو احد الأقارب، كما اتخذت الأسرة الحضرية مجموعة من الآليات لحماية أبنائها من أي مكروه خاصة التعرض للجريمة كتحديد وقت معين للعب والمرافقة والمراقبة الدائمة لأبنائها، وتقديم مجموعة من النصائح كعدم اللعب بعيدا على الحي، وعدم اللعب مع الغريب، وعدم الأكل والشرب من الغريب... الخ، وفي حالة عدم السماع الابن باللعب في الخارج توفر الأسرة الحضرية مجموعة من البدائل كاللعب في المنزل بالألعاب الالكترونية، والذهاب بنزهة إلى الحديقة... كما مست الجريمة الجانب المادي والاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية من خلال ما خلفه الخوف من الجريمة من آثار على الأسرة الحضرية من زيادة الأعباء الأسرية كالمرافقة والمراقبة الدائمة التي تمس الجانب المعنوي والمادي للأسرة الحضرية، أو وضعهم في روضة الأطفال أو في منازل خاصة بمبالغ خيالية، وفي حالة عدم وجود وقت تضطر الأسرة الحضرية لوضع مرافق أو مرافق بمبالغ مالية.

كما مست الجريمة الجانب الاجتماعي للأسرة الحضرية حيث ضعفت وتلاشت العلاقات الاجتماعية بين الأقارب، فأصبحت سطحية وعلاقات ثانوية يسودها الشك والريبة خوفا من تعرض الأبناء للجريمة، حيث اضطرت المرأة الماكثة في البيت للخروج ومرافقة أبنائها خوفا على تعرضهم لأي مكروه، كالوقوع في شباك الجرائم كالاختطاف والاعتصاب والتحرش الجنسي وغير ذلك من الجرائم. وهذا ما لاحظناه في شبكات التواصل الاجتماعي من تصوير وقائع الجرائم من بدايتها حتى نهايتها وتأثرت بذلك الأسرة الحضرية من انتشار جرائم دخيلة على المجتمع الجزائري، مما أدى إلى متابعة شبكات التواصل الاجتماعي لما يبث بثا مباشر وتصوير أدق تفاصيل الجريمة وأخذ الحيطة والحذر، حيث أدت الجريمة إلى مشاهدة الأخبار وشبكات التواصل الاجتماعي لبث كل جديد، لذا كان لوسائل الإعلام والاتصال دور كبير في توعية أفراد الأسرة الحضرية والتوجيه والإرشاد لأخذ الحيطة والحذر وعدم الأمان وعدم الوثوق في شخص مهما كان، إلا أن الأسرة الحضرية في وقتنا الحالي لم تستطع نقادي الوقوع في الجريمة أو التعرض لها، وهذا لعدم وجود الأمن والقيام بدوره بأحسن وجهه وتطور وسائل الجريمة التي تخطف الحرم الأسري من داخله وخارجه.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية ورش

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. ابن منظور. (1990). لسان العرب. بيروت: دار صادر للطباعة. ج12.
2. أحسن بوسقيعة. (2003). الوجيز في القانون الجزائري العام. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
3. أحمد الربايعة. (1985). أثر الثقافة في دفع الفرد في ارتكاب الجريمة. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
4. جاك هارمان. (2010). ترجمة العياشي عنصر. علم اجتماع في النظرية الاجتماعية. الأردن: المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
5. جان ميشال برتيلو. ترجمة جورجيت الحداد. (1996). بناء علم الاجتماع. ط1. بيروت- لبنان: عويدات للنشر والطباعة.
6. حسن مصطفى عبد المعطي. (2004). الأسرة ومشكلات الأبناء. ط1. القاهرة- مصر: دار السحاب للنشر والتوزيع.
7. حسين عبد الحميد أحمد رشوان. (2005). علم الاجتماع الجنائي. الإسكندرية- مصر: المكتب الجامعي الحديث.
8. حسين عبد الحميد أحمد رشوان. (2012). الأسرة والمجتمع: دراسة في علم اجتماع الأسرة. الإسكندرية- مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
9. حمزة مسلم. (2016). دراسة مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع البلديات بسكرة، شتمة، الحاجب. مكتب الدراسات والانجازات في التعمير.
10. رابح درواش. (2012). علم اجتماع العائلة. الجزائر: دار الكتاب الحديث.
11. رشيد زرواتي. (2008). تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. قسنطينة- الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
12. رندا الفخري عون. (2013). الطفل والجريمة في ظل قانون الأحداث والقواعد- دراسة مقارنة. بيروت- لبنان: منشورات زين الحقوقية.

13. زكي حسين زيدان. (2009). حدود المسؤولية عن مضار الجوار في الشريعة الإسلامية والقانون المدني: دراسة مقارنة. مصر: دار الكتاب القانوني.
14. زينب معاوي. (2018). دراسة مراجعة المخطط التوجيهي للتنمية والتعمير لمجموع بلديات بسكرة، الحاجب، شتمة. مكتب الدراسات والانجازات في التعمير بباتنة. وحدة بسكرة.
15. سعيد سبعون. (2012). الدليل المنهجي في إعداد البحوث والرسائل الجامعية في علم الاجتماع. الجزائر: دار القصبه للنشر.
16. سلوى عثمان الصديقي. (2012). الأسرة والسكان من منظور اجتماعي وديني. الإسكندرية- مصر: دار الكتب والوثائق القومية.
17. سليمان عبد الله. (2002). شرح قانون العقوبات الجزائري: القسم العام (الجريمة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ج1.
18. سماح سالم وآخرون. (2015). الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف. ط1. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
19. سناء الخولي. (1995). الزواج والعلاقات الأسرية. مصر: دار المعرفة الجامعية.
20. سناء الخولي. (2011). الأسرة والحياة العائلية. ط1. عمان - الأردن: دار المسيرة للطباعة والنشر.
21. السيد رمضان. (2011). رعاية وتأهيل المسجونين (الجريمة والاعتراف). مصر: دار المعارف الجامعية.
22. السيد عبد العاطي. (1997). علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري. الإسكندرية- مصر: دار المعرفة الجامعية. ج1.
23. السيد عبد العاطي. (1988). الإنسان والبيئة. الإسكندرية- مصر: دار المعرفة الجامعية.
24. السيد عبد العالي وآخرون. (2006). الأسرة والمجتمع. مصر: دار المعرفة الجامعية.
25. طارق كمال رضا. (2005). الأسرة والحياة الأسرية. الإسكندرية- مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
26. طلعت إبراهيم لطفي. (1995). أساليب وأدوات البحث الاجتماعي. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.
27. عبد الحميد جابر. (1987). دراسات نفسية في الشخصية العربية. القاهرة- مصر: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.

28. عبد الحميد زوزو. (2010). الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي 1873-1939. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.
29. عبد الخالق محمد عفيفي. (2011). بناء الأسرة والمشكلات الأسرية المعاصرة. الإسكندرية- مصر: المكتب الجامعي الحديث.
30. عبد الرؤوف الضبع. (2003). علم اجتماع الحضري. ط1. الإسكندرية- مصر: دار الوفاء لعنلنا الطباعة والنشر.
31. عبد العزيز طريح شرف. (2000). المقدمات في الجغرافية الطبيعية. الإسكندرية- مصر: مركز الإسكندرية للكتاب.
32. عبد الغني عماد. (2007). منهجية البحث في علم الاجتماع (الإشكاليات، التقنيات، المقاربات). بيروت- لبنان: دار الطليعة للنشر.
33. عبد القادر القصير. (1999). الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية: دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري. ط1. بيروت- لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
34. عبد المجيد سيد منصور وزكريا أحمد الشربيني. (2000). الأسرة على مشارف القرن 21. القاهرة- مصر: دار الفكر العربي.
35. عبد المحسن آل عبد القادر. (2009). كيفية تصنيف الوثائق الإدارية. سلسلة بحوث إدارية.
36. عدلي السمري وآخرون. (2010). علم اجتماع الجريمة والانحراف. ط1. عمان- الأردن: المسيرة للنشر والتوزيع الطباعة.
37. عدنان أبو مصلح. (2015). معجم مصطلحات علم الاجتماع. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
38. العربي بختي. (2014). جنوح الأحداث في ضوء الشريعة وعلم النفس: الأسباب والعوامل، الجزء والعلاج. ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
39. علي عبد الرزاق حلبي وآخرون. (2003). البحث العلمي الاجتماعي. الإسكندرية- مصر: دار المعرفة الجامعية.
40. علي غربي. (2006). أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية. قسنطينة- الجزائر: مطبعة CIRTا COPY.
41. عمار بوحوش ومحمد محمود الذنبيات. (2014). مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث. ط6. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

42. عوض محمد. (2000). قانون العقوبات: القسم الأول. الإسكندرية- مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
43. فاروق مداس. (2003). قاموس مصطلحات علم الاجتماع. سلسلة قواميس المنار. الجزائر: دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع.
44. فتيحة كركوش. (2011). ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
45. فريدريك معتوق. (2001). معجم العلوم الاجتماعية (انجليزي- فرنسي- عربي). مراجعة وإشراف: محمد دبس. ط2. بيروت: دار المعرفة الجامعية.
46. فهمي سليم العزي وآخرون. (2006). المدخل إلى علم الاجتماع. عمان- الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
47. فؤاد بن غضبان. (2014). علم الاجتماع الحضري. ط1. عمان- الأردن: دار رضوان للنشر.
48. فيصل محمود الغرابية. (2012). العمل الاجتماعي مع الأسرة والطفولة. ط1. عمان- الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
49. لحسن بن شيخ. (2004). مبادئ القانون الجزائري العام. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.
50. ماهر فرحان مرعب. (2014). الأسرة الحضرية في المجتمع الإلكتروني. الجزائر: مطبوعات جامعة قالمة.
51. مجمع اللغة العربية. (1972). معجم الوسيط. القاهرة- مصر: مطبعة دار المعارف. ج2.
52. محمد الجوهري وآخرون. (2004). ميادين علم الاجتماع. القاهرة- مصر: دار المعارف.
53. محمد السويدي. (1990). مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
54. محمد الهاشمي. (2005). موسوعة جرائم النساء العالمية. عمان- الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
55. محمد سعيد فرح. (1998). الطفولة والثقافة والمجتمع. الإسكندرية- مصر: منشأة المعارف.
56. محمد سلامة محمد غباري. (2006). الدفاع الاجتماعي في مواجهة الجريمة. الإسكندرية- مصر: دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر.
57. محمد صغير غانم. (د.ت). تراث منطقة بسكرة والتخوم الأوراسية. باتنة- الجزائر: مطبعة الشهاب.
58. محمد عاطف غيث. (2005). علم الاجتماع الحضري. الإسكندرية- مصر: دار المعرفة الجامعية. ج2.
59. محمد يسرى إبراهيم دعيبس. (1995). الأسرة في التراث الديني والاجتماعي. مصر: دار المعارف.

60. محمود حسن. (1981). الأسرة ومشكلاتها. بيروت- لبنان: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.
61. مريم أحمد مصطفى. (2001). علم اجتماع المجتمعات الجديدة. مصر: دار المعرفة الجامعية.
62. مصطفى الخشاب. (1996). علم الاجتماع العائلي. مصر: دار القومية للطباعة والنشر.
63. مصطفى عبد المجيد كارة. (1985). مقدمة في الانحراف الاجتماعي. بيروت- لبنان: معهد الإنماء العربي.
64. مصلح الصالح. (2006). التغيير الاجتماعي وظاهرة الجريمة. ط1. عمان- الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
65. معز أحمد محمد الحيارى. (2010). الركن المادي للجريمة. ط1. بيروت- لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
66. معن خليل عمر وآخرون. (2006). المدخل إلى علم الاجتماع. عمان: دار الشروق.
67. مكي دروس. (2009). الموجز في علم الإجرام. ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
68. منال محمد عباس. (2011). الانحراف والجريمة في عالم متغير. الإسكندرية- مصر: دار المعارف الجامعية.
69. مهدي محمد القصاص. (2008). علم الاجتماع العائلي. القاهرة- مصر: دار الكتاب للتوزيع.
70. موريس أنجلس. (2004). ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون. منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات علمية. الجزائر: دار القصبه للنشر.
71. ناصر قاسمي. (2013). سوسيولوجيا العائلة والتغيير الاجتماعي. مصر: دار الكتاب الحديث.
72. نخبة من المختصين. (2010). علم الاجتماع الأسري. القاهرة- مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

ب- الأطروحات:

73. أحمد عبد الحكيم بن ببطوش. (2007-2008). التخطيط العائلي في الأسرة الحضرية: دراسة ميدانية لمدينة باتنة. مذكرة ماجستير في علم الاجتماع العائلي. جامعة الحاج لخضر. باتنة.
74. إسماعيل داحي. (2014). التفاعل الاجتماعي في السكن الاجتماعي الجماعي وأثره على نمط الأسرة: دراسة ميدانية لمجموعة من الأسر لمدينة ورقلة. مذكرة ماجستير في علم اجتماع. تخصص التنظيم والديناميكيات الاجتماعية والمجتمع. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة.

75. إلهام بلعيد. (2019-2020). الأسرة وتأثيرها في سلوك المنحرفين: دراسة ميدانية بالمركز المتخصص في إعادة التربية بعين مليلة- أم البواقي. أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع. تخصص علم اجتماع قانوني. جامعة الحاج لخضر. باتنة.
76. إلهام بنت فريح بن سعيد العويضي. (2004). أثر استخدام الانترنت على العلاقات الأسرية بين أفراد الأسرة السعودية في محافظة جدة. مذكرة ماجستير. تخصص سكن وإدارة المنزل. كليات البنات. كلية التربية للاقتصاد المنزلي والتربية الفنية. جدة. المملكة العربية السعودية.
77. توفيق خنشول. (2009). المدينة والتأطير الأمني بالوسط الحضري. مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية. فرع التهيئة الحضرية. جامعة منتوري. قسنطينة.
78. ساسية قارة. (2011-2012). الأسرة والسلوك الانحرافي للمراهق: دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ التعليم الثانوي بثانوية كل من أحمد باي وعبد الحميد ابن باديس بولاية قسنطينة. مذكرة ماجستير. تخصص علم اجتماع التربية. قسم علم الاجتماع. جامعة منتوري. قسنطينة.
79. سامية قرايش. (2014). التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. مذكرة ماجستير في القانون. فرع تحولات الدولة. كلية الحقوق. جامعة مولود معمري. تيزي وزو.
80. سعاد بن سعيد. (2007). علاقات الجيرة الحضرية الجديدة: دراسة ميدانية في المدينة الجديدة علي منجلي. مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري. جامعة منتوري. قسنطينة.
81. سميرة بنت سالم بن عياد الجهني. (2008). عدم الاستقرار الأسري في المجتمع السعودي وعلاقته بإدراك الزوجين للمسؤوليات الأسرية (دراسة مقارنة). رسالة ماجستير في الاقتصاد المنزلي. قسم السكن وإدارة المنزل. تخصص سكن وإدارة المنزل. جامعة أن القرى. المملكة العربية السعودية.
82. سميرة سنوسي. (2006). التصحر في الزيبان وانعكاساته على التهيئة ولاية بسكرة. مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية. جامعة منتوري قسنطينة.
83. صبرينة معاوية. (2016). التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية مدينة بسكرة نموذجا. أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع. تخصص علم الاجتماع البيئي. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة محمد خيضر بسكرة.
84. عبير متولي البشري محمد نور. (2013). الحضرية وانعكاساتها على الأسرة الممتدة: دراسة طالب الأسرة الممتدة في منطقة برى اللاماب. بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس مرتبة الشرف. قسم علم الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية. جامعة الخرطوم.

85. فاطمة الزهران جزار. (2014). جريمة اختطاف الأطفال. مذكرة ماجستير في العلوم القانونية. تخصص علم الإجرام وعلم العقاب. جامعة الحاج لخضر. باتنة.
86. فاطنة بوضياف. (2004). تراجع العلاقات التقليدية للحيرة: دراسة ميدانية ببلدية الرحمانية. رسالة ماجستير. علم الاجتماع الحضري. جامعة الجزائر.
87. فتيحة تمرسيت. (2016). الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي. أطروحة دكتوراه. علم اجتماع حضري. جامعة محمد خيضر. بسكرة.
88. فيروز زرارقة. (2004-2005). الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق: دراسة نظرية ميدانية على عينة من الأحداث وتلاميذ التعليم الثانوي بولاية سطيف. أطروحة دكتوراه في العلوم. تخصص علم اجتماع التنمية. جامعة منتوري. قسنطينة.
89. ميدني شايب ذراع. (2013-2014). واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة- مدينة بسكرة نموذجا. أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع. تخصص بيئة. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة محمد خيضر بسكرة.
90. نجيب بوالماين. (2007-2008). الجريمة والمسألة السوسولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية. أطروحة دكتوراه دولة. شعبة علم اجتماع التنمية. جامعة منتوري. قسنطينة.
91. وهيبة صباحي. (2016-2017). التنمية الحضرية والتغير الأسري داخل مجتمع المدينة الجزائرية. أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع. تخصص علم الاجتماع الحضري. جامعة باتنة 1.
- ج- المجالات:
92. بلقاسم ديب. (2009). البيئة العمرانية الحديثة والمرض الاجتماعي في المدينة بالجزائر. مجلة جامعة دمشق. المجلد 25. العدد الأول والثاني.
93. تغريد حامد علي. (2012). سبل توظيف الأساليب التخطيطية والمعمارية لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية. مجلة المخطط والتنمية. العدد 25. بغداد.
94. حمزة الدامي. (2016). أنواع جريمة اختطاف الأطفال بدوافع ارتكابها. مجلة التراث. العدد 23. جامعة الجلفة.
95. حنان بوغراف. (2023). قراءة تحليلية لأهم النظريات السوسولوجية المفسرة للسلوك الإجرامي والانحرافي. حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية. المجلد 17. العدد 01.

96. خديجة خرياطة وخيرة بغدادي. (2020). المجتمع، العائلة والموصوم اجتماعيا بالإجرام في الجزائر إنتاج أم عدم إنتاج؟. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد12. العدد07.
97. سارة خلفة. (2017). الجريمة من وجهة نظر التحليل النفسي (سيغموند فرويد، الفرد أدلر نموذجًا). مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد36. جامعة سطيف2.
98. سمير بشارة ومحمد الشريف عداد. (2020). التحولات العمرانية في مدينة بسكرة وتأثيراتها على المحيط. مجلة علوم الإنسان والمجتمع. المجلد09. العدد05.
99. صباح لكنوش. (2018). واقع علاقات الجيرة في المدينة الجديدة- علي منجلي. مجلة الباحث الاجتماعي. العدد14.
100. طارق تواتي وفايزة التونسي. (2015). تمثلات علاقات الجيرة داخل البناءات المعمارية العمودية بالمدن الصحراوية بين التقليد والحداثة دراسة ميدانية بمدينة بريان- غرداية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد22.
101. الطاهر العربي سرگز. (2020). الاستقرار الأسري وانعكاساته على جودة الحياة الاجتماعية: دراسة ميدانية لاتجاهات طلبة كلية التربية العجيلات. مجلة كلية الآداب. العدد29.
102. علي مقداد. (6 فيفري 2020). في ماهية الجريمة. مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد59. مركز جيل البحث العلمي.
103. كريمة شعبان. (ديسمبر 2017). العلاقات الأسرية في المجتمع الجزائري بين الانفتاح على تكنولوجيا الاتصال ومخاطر العزلة الاجتماعية. المجلة العلمية. العدد09. جامعة الجزائر3.
104. ليلي أيديو. (جوان 2013). التفكك الأسري وأثره على البناء النفسي والشخصي للطفل- مقارنة سوسيونفسية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد11.
105. محمد غربي وإبراهيم قلاوز. (2016). النظرية البنائية الوظيفية: نحو رؤية جديدة لتفسير الظاهرة الاجتماعية. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية. المجلد04. العدد18. جامعة الوادي.
106. نوال رويمل. (2011). تطور الجريمة وإستراتيجية معالجتها. مجلة العلوم الإنسانية. العدد23. جامعة بسكرة.
107. نور الدين بلعراس. (2018). المقارنة السوسيولوجية في البحث الاجتماعي محاولة ميتودولوجية أمبريقية من أجل تجاوز إشكالية الاختبار (الفرض والتوظيف). مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد35. جامعة غرداية.

108. نورية سوالمية. (2013). **جماعات الجيرة داخل الأحياء الحضرية: دراسة ميدانية لحي حضري بولاية وهران**. مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ. العدد 08.
109. الهادي فاتح. (1998). **بسكرة كبرياء عروس الزيبان**. يومية الخبر. الثلاثاء 26 ماي.

د- الملتقيات:

110. آمنة تايزير. (2018). **الجريمة في المدينة الجزائرية بين الضمانات القانونية وتحولات المجتمع**. أعمال الملتقى الوطني حول: **سوسيولوجيا الحياة اليومية في المدينة الجزائرية**. مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة محمد خيضر. بسكرة. يوم 03 ديسمبر.

هـ- حوارات شفوية:

111. محمد ونوري. (2020). **المدرية العامة للأمن الوطني**. باب الواد. الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية:

أ- الكتب:

112. Andrée Michel. (1959). **Famille industrialisation logement**. Travaux du centre d'études sociologique. Paris: Edition du CNRS.
113. Chambar de lauwe. (1959). **Famille et Habitation**. Paris: Edition du SNRS. T2.
114. Depaule. J. C. (1987). **Vie Quotidienne et espace habité au Machrek. Lectures anthropologiques**. Paris: Les éditions de la villette.
115. Ernest Burgess and Harvey Locke. (1950). **The family, from institution to companionship**. New York: American Book.
116. George Peter Murdock. (1949). **Social Structure**. New York: The MacMillan Company.
117. Harold Christensen. (1964). **Marriage and the Family**. U.S.A: Rand McNally Co.
118. Joseph Sumpf et Michel Hugues. (1973). **Dictionnaire de la sociologie**. Paris: librouse.
119. Marshall Clinard. **Criminological Research**, in Robert K. Merton, Leonard Broom, and Leonard Cottrell, Editors, **Sociology Today**. New York: Basic Books. 1959.
120. Ronald L. Akers, Christine S. Sellers. (2013). **Criminological Theories: Introduction Evaluation and Application**. Losangeles: Roxbury Pub Co.
121. Selltize and Others. (1979). **Research Methods in Social Relations**. New York: Helt Swithstion.

122. Sheldon Glueck and Eleanor Glueck. (1968). **Delinquents and Nondelinquents in Perspective**. Cambridge: Harvard University Press.
123. Vivian L. Gadsden and Ezekiel J. Dixon- Román. (2017). **Urban Schooling and Urban Families: The Role of Context and Place**. Philadelphia- UAS: University of Pennsylvania.
124. Yves Grafmeyer et Jean-Yves Authier. (2019). **Sociologie Urbaine**. Paris: Presses universitaires de Lyon.
125. Yves Grafmeyer. Joseph Isaac. (1979). **L'Ecole de Chicago Naissance de l'Ecologie Urbaine**. Paris: Edité par Editions du Champ Urbain.

ب- الأطروحات:

126. Scott Andrew Tobias. (2003). **An earlier tale of the Rockall Onpan family**. Oxford- UAS: Thesis submitted to the master's degree. In the department of family studies and school work. University of Miami.

ج- المجلات:

127. Chamboredon. J. C. & Lemaire. Y. M. (1970). **Proximité spatiale et distance sociale Les grands ensembles et leur peuplement**. Revue Française de Sociologie. Vol.11. N°1. Paris.
128. Claudio C. Beato F. (2000). **Determining Factors Of Criminality In Minas Gerais**. Brazilian Review of Social Sciences. special issue. N°1.
129. John M. A. Bothos and others. (2016). **Factors influencing crime rates: an econometric analysis approach**. Proceedings of the SPIE. Volume 9842.

ثالثا: المراجع الالكترونية:

130. أخبار اليوم. (2019). **العداوة بين الجيران آفة متفشية بين سكان الأحياء**. نقلا عن: <https://akhbareyoum.dz>
131. بلال سامي. (25 جانفي 2021). **أثر عدم التوافق بين الزوجين على الأسرة والحياة الزوجية**. تحديات الحياة الزوجية. نقلا عن: <https://www.hellooha.com>
132. **الخوف من الجريمة**. نقلا عن: <https://stringfixer.com>
133. سهى منذر. (2017). **خصائص نظام الجريمة والعقاب في القرون الوسطى**. صحيفة التآخي. نقلا عن: <https://www.altaakhipress.com>
134. عبد القادر بن مسعود. (28 أكتوبر 2020). **700 جريمة يوميا... هل تسهم القوانين الجديدة من خفض معدل الجريمة بالجزائر**. نقلا عن: <https://www.sasapost.com/crimes-increased-in-algeria>

135. علي باجي. (2020). 700 جريمة يوميا في الجزائر والمجتمع في خطر. نقلا عن: <https://www.independentarabia.com>
136. فاليري توريل. (28 مارس 2014). الجريمة والعقاب في العصور الوسطى... شراسة العنف. صحيفة البيان. الإمارات العربية المتحدة. نقلا عن: <https://www.albayan.ae>
137. فريق حلوها. (09 أوت 2017). التفكك الأسري: أسبابه وآثاره وحلوله. تحديات الحياة الزوجية. نقلا عن: <https://www.hellooha.com>
138. محمد سخري. (2020). إشكالية توظيف المقاربة النظرية في البحوث السوسيولوجية. نقلا عن: <https://www.politics-dz.com>
139. المديرية العامة للأمن الوطني. (2021). نقلا عن: <https://www.algeriepolice.dz>
140. مدينة بسكرة. دار الثقافة. نقلا عن: <http://mc-biskra.dz>
141. نور الدين لشكر. (2012). مفهوم البدر والحضر عند ابن خلدون. الحوار المتمدن. نقلا عن: www.ahewar.org
142. نور طالب ناظم. (2020). الجريمة في ضوء النظرية الوظيفية (روبرت ميرتون أنموذجا). جامعة جيهان باربيل. العراق. نقلا عن: <https://www.facebook.com/CihanUniversity/photos/a.10151839681386886/10157308283016886/?type=3>
143. وائل جمال الدين. (2019). أبرز الجرائم وأنواع العقوبة في مصر القديمة. نقلا عن: <https://www.bbc.com>
144. وهيبة سليمان. (2020). عودة مخيفة لجرائم القتل ومختصون يتنبئون بالأسوأ. نقلا عن: <https://www.echoroukonline.com>
145. يسرى عوض. (2006). ماهية الجريمة وتأصيلها الشرعي والقانوني. منتدى المحامين العرب. نقلا عن: <http://www.mohamoon-montada.com>
146. <http://www.apcbiskra.dz>

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

قسم علم الاجتماع

استمارة استبيان

تحت عنوان:

انعكاسات الجريمة على الأسرة الحضرية

دراسة ميدانية في حي 500 مسكن العالية الشمالية

- مدينة بسكرة أنموذجا -

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د.

تخصص علم الاجتماع الحضري

تهدف هذه الاستمارة إلى جمع أكبر قدر من المعلومات حول موضوع الدراسة راجينا من شخصكم الكريم أن تتفضلوا بالإجابة على عبارات محاور هذا الاستبيان بوضع علامة (x) أمام الخانة التي تراها مناسبة. وأحيطكم علما بأن إجاباتكم ستحاط بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

تحت إشراف الدكتورة:

- فتيحة تمرسيت

إعداد الطالبة:

- منيرة بن شوية

المحور الأول: البيانات الشخصية:

1- الجنس:

ذكر أنثى

2- السن:

3 العائلية:

أعزب متزوج مطلق أرمل

4- المستوى الدراسي: دون مستوى ابتدائي متوسط ثانوي جامعي

5- المهنة:

6- صفة المبحوث: أب أم عم أو خال أخ أو أخت جد أو جدة

المحور الثاني: الجريمة والعلاقة الأسرية في مدينة بسكرة:

أولا: الجريمة والعلاقة الزوجية:

7- في رأيك ما أنواع الجرائم تأثيرا على العلاقة الزوجية ؟

الإيذاء البدني الإيذاء المعنوي الخيانة الزنا السرقة
 تعاطي المخدرات شرب الخمر القتل الاختطاف

8- هل تلك الجرائم أثرت على العلاقة الزوجية ؟

ايجابا سلبا

- في كلتا الحالتين، كيف ذلك ؟

.....

9- هل أدت تلك الجرائم إلى ؟

كثرة الشجارات عدم التوافق عدم التواصل عدم التعاون

10- هل أدت الجريمة بكل أنواعها ؟

تكثيف الاتصال التعاون التوافق

11- هل أدت الجريمة مهما كان نوعها إلى ؟

تسلط الزوج الإهمال الاهتمام الزائد اللامبالاة

12- في رأيك هل قد تكون الجريمة مهما كان نوعها أحد أسباب التفكك الأسري ؟

نعم لا

- إذا كانت الإجابة ب (نعم)، كيف ذلك ؟

.....

ثانيا: الجريمة والعلاقة بين الآباء والأبناء :

13- في رأيك ما نوع الجرائم المنتشرة في ظل علاقة الآباء بالأبناء ؟

الضرب والشتم السرقة تعاطي المخدرات القتل
الاعتداء الجنسي شرب الخمر الاختطاف

14- ما طبيعة علاقة الآباء بالأبناء في ظل انتشار الجريمة بكل أنواعها ؟

جيدة حسنة سيئة

15- هل أدت الجريمة مهما كان نوعها إلى زيادة اهتمام الآباء بأبنائهم ؟

نعم لا

- إذا كانت الإجابة ب (نعم)، لماذا ؟

.....

16- هل أدت الجريمة بكل أنواعها إلى مراقبة ومتابعة ومراقبة الآباء لأبنائهم ؟

غالبا أحيانا نادرا

17- هل أدت الجرائم إلى توجيه الآباء لأبنائهم وتوعيتهم على مدار الساعة ؟

دائما أحيانا نادرا

18- هل أدت الجريمة مهما كان نوعها إلى تحديد الآباء وقت دخول وخروج الأبناء من المنزل ؟

نعم لا

- إذا كانت الإجابة ب (نعم)، لماذا ؟

.....

19- هل أدت الجريمة بكل أشكالها إلى اختيار الآباء أصدقاء أبنائهم ؟

نعم لا

- إذا كانت الإجابة ب (نعم)، لماذا ؟

.....

ثالثاً: الجريمة والعلاقة بين الإخوة:

20- في رأيك ما نوع الجرائم المنتشرة في العلاقة بين الإخوة ؟

الضرب والشتم الاحتيال والنصب الاغتصاب السرقة
 تعاطي المخدرات تناول الحبوب المهلوسة القتل الاختطاف

21- ما نوع العلاقة بين الإخوة في ظل وجود تلك الجرائم ؟

جيدة حسنة سيئة

22- ما أسلوب تعامل الإخوة في وجود تلك الجرائم ؟

سيطرة الإهمال الاهتمام الزائد والمفرط اللامبالاة

23- هل أدت تلك الجرائم إلى تعاون وتحمل المسؤولية بين الإخوة ؟

نعم لا

- إذا كانت الإجابة ب (نعم)، كيف ذلك ؟

.....

24- هل أدت تلك الجرائم إلى كثرة الشجارات بين الإخوة ؟

غالباً أحياناً نادراً

25- هل أدت الجريمة إلى عدم الوثوق في أي شخص مهما كان ؟

نعم لا

- إذا كانت الإجابة ب (نعم)، لماذا ؟

.....

المحور الثالث: الجريمة والعلاقة الجوارية في مدينة بسكرة:

أولاً: الجريمة وعلاقات الجيرة:

26- في رأيك ما أنواع الجرائم المنتشرة بين الجيران ؟

السرقه الضرب والشتم التحرش الجنسي الاغتصاب
تعاطي المخدرات تناول الحبوب المهلوسة القتل الاختطاف القذف

27- ما نوع العلاقة بـجارك في ظل انتشار تلك الجرائم ؟

جيدة حسنة سيئة

28- هل أدت تلك الجرائم إلى عدم زيارة الجار ؟

غالبا أحيانا

29- هل أدت تلك الجرائم إلى عدم دخول الأبناء إلى بيت الجيران ؟

نعم لا

- إذا كانت الإجابة بـ (نعم)، لماذا ؟
.....
.....

30- هل أدت تلك الجرائم إلى ترك أبناءك يلعبون مع أبناء الجيران ؟

غالبا أحيانا نادرا

31- هل أدت تلك الجرائم إلى مراقبة ومرافقة أبناءك أثناء اللعب مع أبناء الجيران ؟

نعم لا

- إذا كانت الإجابة بـ (نعم)، لماذا ؟
.....
.....

32- في رأيك مازالت العلاقات بين الجيران قوية كما كانت في وقت مضى ؟

نعم لا

- إذا كانت الإجابة بـ (نعم)، لماذا ؟
.....
.....

ثانيا: الجريمة والعلاقة بين أبناء الحي:

33- في رأيك ما هي الجرائم المنتشرة في الحي ؟

- السرقة تعاطي المخدرات تناول الحبوب المهلوسة المتاجرة بالممنوعات الاختطاف التحرش الجنسي الاغتصاب النصب والاحتيال

34- هل أدت تلك الجرائم إلى ترك أبناءك يلعبون في الحي ؟

- لوحدهم بمرافق

- في كلتا الإجابتين لماذا في رأيك ؟
.....
.....

35- ما هو الوقت المستغرق أثناء اللعب في الحي ؟

- قصير معتدل طويل

36- هل أدت تلك الجرائم إلى مرافقة ومراقبة أبناءك أثناء اللعب في الحي ؟

- غالبا أحيانا نادرا

37- بماذا تنصح أبناءك أثناء اللعب في الحي ؟

.....
.....
.....
.....
.....

38- ما هي البدائل التي توفرها لأبنائك أثناء عدم السماح له باللعب في الحي ؟

.....
.....

المحور الرابع: الجريمة والجانب المادي والاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية في مدينة بسكرة:

أولا: الجريمة والجانب المادي للأسرة الحضرية:

39- كيف ساهمت تلك الجرائم في زيادة أعباء الأسرة الحضرية ؟

- المرافقة والمراقبة الدائمة ترك الأبناء في روضة الأطفال تسخير مرافق ومراقب للأبناء بمبلغ مادي ترك البناء في منازل خاصة بمبلغ مادي

ثانيا: الجريمة والوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة الحضرية:

40- هل أدت تلك الجرائم إلى التأثير على العلاقات الاجتماعية بين الأقارب ؟

ايجابا سلبا

- في كلتا الإجابتين لماذا في رأيك ؟
.....
.....

41- هل أدت تلك الجرائم إلى اضطراب خروج ربة البيت من المنزل لمرافقة أبنائها في الذهاب والإياب ؟

نعم لا

- إذا كانت الإجابة ب (نعم)، لماذا ؟
.....
.....

42- هل أدت تلك الجرائم إلى مشاهدة نوع من البرامج ؟

إخبارية ثقافية تربوية دينية شبكات التواصل الاجتماعي

43- ما هو دور وسائل الإعلام لحماية أفراد الأسرة الحضرية من الجريمة بكل أنواعها ؟

التوجيه الإرشاد التوعية تضخيم الجريمة

44- في رأيك هل قامت وسائل الإعلام بدورها لتفادي الوقوع في الجريمة بكل أشكالها ؟

نعم لا

- إذا كانت الإجابة ب (نعم)، لماذا ؟
.....
.....

45- في رأيك هل استطاعت الأسرة الحضرية في حيكيم من تفادي الوقوع في شبكات الجرائم مهما كان نوعها؟

نعم لا

- إذا كانت الإجابة ب (نعم)، ما هي التدابير التي اتخذتها ؟
.....
.....